محمد الكيلاني

التجربة السّوفياتيّة

إشتراكية أم رأسمالية ؟

نحو تجديد المشروع الإشتراكي

1





محمد الكيلاني

التجربة السّوفياتيّة

إشتراكية أم رأسمالية ؟

نحو تجديد المشروع الإشتراكي



الطبعة الأولى : 2000 نسخة

صاحب اللوحة في الغلاف الفنان : طارق شامخ

الإيداع القانوني : 31 جانفي 2009

تقديم الكاتب

بقلم طارق شامخ

محمد الكيلاني: من مواليد 31 جانفي 1949 بالوديان (مشيخة المدايسة)، معتمدية منزل تميم، ولاية نابل.

زاول تعليمه الإبتدائي بالوديان، والثانوي بمنزل تميم ونابل وتونس (خزندار) ، والعالي بكلية العلوم بتونس (رياضيات- فيزياء ثم رياضيات).

انخرط في النشاط الطلابي منذ دخوله الجامعة في 1970-1971 ضمن الاتحاد العام لطلبة تونس ثمّ انتمى لمنظمة العامل التونسي خلال سنة 1973. واضطر إلى "الدخول في السرية"* على إثر "الضربة"* التي لحقت "التنظيم"* في نوفمبر 1973 إلى أن تمّ إيقافه في 28 فيفري1975.

مثل أمام محكمة أمن الدولة من جويلية 1975 إلى أكتوبر1975، في قضيتي الـ101 والـ202 المتعلقتين بمجموعتي منظمة العامل التونسي. وقد أصدرت محكمة أمن الدولة أحكامها في 4 أكتوبر، وكان نصيبه 9 سنوات سجنا. وأطلق سراحه في 28 جويلية 1980 بموجب عفو رئاسي.

ولمّا انحلت منظمة العامل التونسي، خلال سنة 1982- 1983، أسس مع بعض رفاقه "حلقة الشيوعي"، في جانفي 1984، التي كانت أساسا لبعث "حزب العمال". وقد اضطر إلى "العيش في السرية"*، منذ 6 نوفمبر 1992، على إثر الإيقافات التي مسّت فرعي قابس والكاف بوجه خاص. مع العلم أن خلافات ظهرت بينه وبين أغلبية "اللجنة التنفيذية"، حول قضايا التكتيك، منذ انتخابات 1989 التشريعية. وأمام عجز الحزب على معالجتها تعمّقت أكثر فأكثر وتوسّعت لتشمل العديد من القضايا الجوهرية، ممّا جعل كل خلاف ينشئ حول أي مسألة، مهما كانت بسيطة، يكون غير قابل للحل. وزيادة على ذلك فقد تدهورت الحياة الحزبية والعلاقات الرفاقية بشكل استحثه على تقديم استقالته من هذا الحزب خلال سنة 1994. وظل "يعيش في السرية"* مع بعض رفاقه إلى أن تمّ إيقافه في 31 جانفي 1995.

وهكذا مثل ثانية أمام القضاء، لكن هذه المرّة أمام محاكم عادية، في كل من قابس والكاف وتونس، فكان حصاده 7 سنوات سجنا. وأطلق سراحه في 6 نوفمبر 1995 بموجب عفو رئاسي.

ومنذ خروجه من السجن سعى مع ثلة من رفاقه إلى إعادة قراءة التجربة الإشتراكية والشيوعية في تونس وفي العالم، على أساس نقد جوهري لكيفية تعامل الحركة مع الماركسية وإعداد العدة لإحداث قطيعة إبيستيمولوجية في مستوى الفكر الذي يحرّكها، زيادة على تحمّلهم مسؤولية النشاط السياسي بشكل متميّز. فقد أسس الكاتب مع عدد من الديمقراطيين منتدى "الموقف"، الذي لعب دورا لا يستهان به في تنشيط الحياة السياسية والحركة خلال سنوات1998-1999-2000 وأشرف على جريدة الموقف وبعث مع بعض المؤسسين للمنتدى "الإئتلاف الديمقراطي" للمشاركة في انتخابات1999 وساهم بقسط وافر في

تأسيس "الحزب الديمقراطي التقدمي"، حيث شارك البعض من رفاقه في هيئاته القيادية ثم انسحبوا من الحزب بسبب مسألة "التحالف مع الحركة الإسلامية".

وقد شارك الكاتب في إنجاح تجربة "المبادرة الديمقراطية" (التي تكوّنت بمناسبة انتخابات 2004) والحفاظ عليها، لإيمانه العميق وثقته الكبيرة في العمل المشترك من أجل توحيد الحركة الديمقراطية.

وبنفس الروح شارك في تجربة "المبادرة/الإئتلاف" ثم "المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم"، التي تعتبر تواصلا وتجاوزا لتجربة "المبادرة الديمقراطية".

وقد بذل نفس الجهد تجاه اليسار من أجل توحيده، حيث أعدّ أرضية توجّه بها إلى مختلف القوى، ولم تشهد النقاشات تقدما جدّيا إلاّ مع حزب العمل الوطني الديمقراطي.

وقد كان الكاتب أسس مع رفاقه "حلقة الشيوعيين الديمقراطيين" في ديسمبر2003، ثم الحزب الإشتراكي اليساري في 1 أكتوبر 2006 الذي تقدمت هيئته التأسيسية بمطلب "تأشيرة" للعمل القانوني في 17 أكتوبر 2007.

والجدير بالملاحظة أنه لم يتمكن من حقه في الشغل، وقد بلغ سنّ التقاعد بعد، إلا لمدّة ثلاث سنوات وأربعة أشهر بالشركة الوطنية للسكك الحديدية، حيث تمّ طرده تعسفيا لعدم تمكنه من الحصول على بطاقة عـــــدد 3.

وقد صدر للكاتب: -**1**- الحركة الشيوعية في تونس 1920- 1985، -**2**- في الحكم الفردي، -**3**- التروتسكية والتروتسكيون في تو نس، -**4**- الماوية...

وهي أعمال في حاجة للمراجعة والتدقيق والتنسيب.

وللكاتب أعمال أخرى موجودة في شكل "كراريس" تجاوز عددها الأربعين، نذكر البعض منها:

-**1**- الماركسية في عصر العولمة، -**2**- الحركة الديمقراطية ومعضلات توحيدها، -**3**- الإسلاميون و"الحد الأدنى الديمقراطي" (كتاب مفتوح إلى مناضلي "حزب العمال الشيوعي التونسي")، -**4**- حول مسألة التحالف مع الحركة الإسلامية، -**5**- الإمبراطورية الأمريكية، حرب الخليج الثالثة والرهانات الإستراتيجية، -**6**- الأوضاع العامة وعوائق التشكل الديمقراطي، -**7**- "عولمة" و"أمركة" المنطقة العربية والمسألة القومية، -**8**- أزمة الحركة النقابية وسبل تجاوزها، -**9**- الحركة الإسلامية والمسألة الديمقراطية في تونس، -10- الحركة الديمقراطية في مفترق الطرق، -**11**- قمة المعلومات وتقاسم الحصص في اقتصاد المعرفة، -**12**- السلفية الجهادية والإرهاب، -**13**- مع السفور ضد الحجاب.

* **لقد** حافظت على مصطلحات اليسار كما كانت باعتبارها تترجم عن الروح التي كانت تحرّكه.

تونس في 15 جانفي 2009

الإهداء

1

إلى كل الذين حلموا بعالم أفضل.

إلى كل الذين نذروا حياتهم من أجل أن يكون العالم أفضل.

إلى كل الذين جرؤوا على محاولة بناء عالم جديد وسقطوا في الطريق.

إلى كل الذين لازالوا يحملون الحلم بين ظهرانيهم، رغم الإنهيارات المفجعة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب آملا في أن أعيد الإعتبار للحلم الذي حرّكم وحرّكنا ونذرنا له حياتنا كما نذروا وأن أعيد الإعتبار للذين تعرّضوا للتنكيل والتشويه والتعذيب ولفقت ضدهم تهم باطلة وصدرت في حقهم أحكام قاسية انتزعت من أغلبهم حقّ الحياة.

إلى الذين كانوا وراء بعث الحركة الشيوعية في تونس

والذين ضحوا كي تبقى على قيد الحياة.

إلى كل الذين ساهموا في بعث اليسار الجديد:

"تجمع الدراسات والعمل الإشتراكي، آفاق- العامل التونسي" و"الشعلة"،

وإلى كل الذين سعوا لتحويله بتضحياتهم إلى مكوّنة في الواقع التونسي.

إلى مناضلات ومناضلي الحرية وإلى الراحلة عائدة الهاني التي شاركتني الحياة والنضال لفترة وجيزة لتغادرني وتغادر بيرم وميّ إلى الأبد.

3

إلى سلمى زوجتي التي تتحمّل بمفردها عبء إعالة العائلة،

وتحمّلت مشاق زيارتي بسجني قابس والهوارب، ومعاناة فراقي لمّا عشت في "السرية"،

زيادة على ضغط حياتي السياسية عليها، تقديرا لما هي بصدد

تقديمه من أجلنا.

وإلى إبني بيرم وبناتي ميّ وميساء ورشأ لعلهم يجدون فيما كتبت يوما ما مصدر إلهام.

4

إلى والدتي التي لم أجد من الإمكانيات ومن الوقت

لأخفف عنها وزر الحياة وبصورة خاصة الأيام الأخيرة من حياتها.

وإلى والدي، العامل بمنجم الفحم الحجري بالوديان في عهد الإستعمار والخمّاس المعدم

بعد الإستقلال، الذي بلغ من العمر 95 سنة وشاء أن يواصل مشوار الحياة بمنزله الكائن بدشرة

سيدي حسون الكائنة على سفح جبل سيدي عبدالرحمان بـ"دخلة المعاوين" بالوطن القبلي.

إليهما أهدي عملي هذا عرفانا لهما بالتضحيات التي بذلاها من أجل تعليمي

وفي مرافقتي بالتنقل بين السجون لزيارتي وشدّ أزري في "السرية".

5

إلى المناضلة الحقوقية "ماري- أنتوانات شمال" التي تنشط ضمن مجموعة

هولاندا لمنظمة العفو الدولية التي رافقتني بالمراسلة طيلة سنين السجن وأبت إلا أن تشاركني وعائلي

لحظات سعادة اللقاء بعد إطلاق سراحي أو عودتي إلى الحياة العادية.

شكرا

1

للرفاق عبدالرزاق الهمامي وتوفيق شامخ وربح بن براهيم على العناء الذي تكبّدوه في الإصلاح.

2

للرفيق طارق شامخ الذي تحمّل معي معاناة البحث والتنقيب والنقاش والهزات العنيفة لانفجارات "فقاقيع" الوهم وانقشاعه.

3

ولكل الرفاق والأصدقاء الذين ساعدوني بالوثائق والكتب وببلورة الإشكالية.

تونس في 25 ديسمبر2008

مقدمة عامة:

لم يكن من السهل علينا تناول التجربة الإشتراكية والشيوعية بالتقييم، لأن المنهج العلمي يفرض علينا وضع كل البناء النظري والسياسي والإيديولوجي والتنظيمي على المحك بعد أن خلناه ثابتا ثبوت العقائد. وهو عمل يتطلب، أكثر من غيره، استعدادا إيديولوجيا خاصا لتجاوز "العقائد" وتحرير العقول من كوابيسها، وتنزيل التفكير والفعل الإنساني إلى ميدان النسبية وتخليصهما من أثقال المطلق.

فكانت أول خطوة قطعناها هي القيام بنقد عميق لتعاملنا العقائدي مع الماركسية، خلصنا به أنفسنا من المقولات الجامدة، ممّا ساعدنا على إعادة الاعتبار للشيوعية، باعتبارها نظرية علمية وفلسفة تغيير الواقع وإيدولوجية تحرير الطبقة العاملة من الإستغلال والإضطهاد الطبقيين، وعلى التخلص من التعامل المثالي مع بعض المنظرين والقادة وكأنهم آلهة، بحيث أصبحنا نقبل النظر لأعمالهم وكتاباتهم باعتبارها عملا إنسانيا يخضع للنقد والإثراء والمراجعة.

نحن نقدر المجهود النقدي الذي قام به العديد من المفكرين والمنظرين، الشيوعيين والمختصين، للتجربة الإشتراكية وللعديد من المقولات الإيديولوجية والنظرية والسياسية والإقتصادية والتنظيمية للأممية الثالثة. لقد سادت تلك المقولات بشكل جعل كل من تجرأ على النقد يتهم بالعداء للإشتراكية والشيوعية والإتحاد السوفياتي، حتى وإن كان شيوعيا صميما أو مفكرا مشهودا له بنزاهته العلمية. وقد اعتمدنا في عملنا هذا، على أهم ما أنتجوه في هذا الصدد.

ونخص بالذكر توني كليف الذي كان، منذ أربعينات القرن الماضي، نبه إلى العديد من الإنحرافات ومواطن الضعف التي قد تحكم على التجربة بفشل محقق، وتلاه جورج لوكاتش بإسهاماته التقييمية، في الستينات.

وكان شارل بيتلهايم بمؤلفاته الأكاديمية "الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي"، قد حثنا بما جمعه من وقائع ومعلومات، وبما قام به من مقارنات بين الماركسية والمقولات التي قادت البناء الإشتراكي في الإتحاد السوفياتي، على المضي في تقييمنا إلى نهاياته وأجبرنا على العودة، في كل قضية ومسألة، إلى المنابع الأصلية للماركسية، بحثا عن الدقة. والشأن نفسه بالنسبة إلى نيكوس بولانتزاس وكريستيون بالوا وسمير أمين، وجميعهم مفكرون ومنظرون اقتصاديون عالميون تقدميون ومدافعون عن الإشتراكية.

ولا يمكن أن نمر دون التنويه بالتحقيقات الصحفية والميدانية التي قام بها الأديب البروليتاري باناتاي إيستراتي، الروماني الأصل، خلال سنوات1927و1928و1929، بمعية بوريس سوفارين، والتي اعتمداها في إصدار ثلاثية خلال سنة 1929. وقد تعرضا للتشويه والإتهام بمعاداة الشيوعية، من قبل

صحافة العديد من الأحزاب الشيوعية، لمجرد أنهما قدّما صورة ضافية على واقع الطبقة العاملة السوفياتية وما تتعرض له من استغلال واضطهاد.

وما كان لإيستراتي أن يقوم بذلك لو لم يفلت من رقابة "الفوكس"(جمعية العلاقات الثقافية مع الخارج)، وهو جهاز تابع "للغيبيو" (أمن الدولة)، ومن المسالك الرسمية، كي يتمكن من الإطلاع على حياة الناس. فروعه ما كان اكتشفه. وظل، بعد عودته إلى باريس، "مريضا وتائها وضائعا، لا يعرف ما الذي سيفعله" بما جمعه من معطيات رسمية، صادرة في الصحف السوفياتية. ثم قرّر أن يمدّ الرأي العام بمشاهداته وشهادته التاريخية.

وما كان بإمكاننا أن نصل إلى استنتاجات جدية لو لم نرجع لرأس المال ولأهم مؤلفات ماركس وأنجلس، ولو لم نعتمد على لينين ونتنزل آراءه وتنظيراته في إطارها التاريخي وفي ظروف الصراع الطبقي الملموسة.

ومكنتنا هذه العودة للماركسية من تأصيل مفاهيمنا النظرية والإيديولوجية ومن تقدير مختلف الإسهامات والإضافات التي طورت الفكر الإشتراكي العلمي وجعلته يظهر في مقام الفكر العالمي وارتقاء بالفكر الإنساني، ومكنتنا من الفصل بين الإسهامات ذات البعد العالمي وبين المواقف والسياسات التي خضعت لتوازنات وخصائص وطنية بحتة، وساعدتنا أخيرا على التخلي عن الأفكار التي لم تعد صالحة لعصرنا وعن تلك التي كانت من الأصل خاطئة.

نحن نعتقد أن الفكر الإشتراكي العلمي لم يتوقف عند ماركس وأنجلس بل أثراه العديد من القادة الشيوعيين في العالم، بمن فيهم أولئك الذين كانت لهم مواقف معارضة لخط الأممية الثالثة. لذلك اعتمدنا في دراستنا للتجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي، على الجميع: بليخانوف ولينين وروزا لوكسومبور وليبنيخت وكاوتسكي وتروتسكي وماو وستالين وأنور خوجا وبوخارين وغرامشي وغيرهم. وحكمنا مبادئ الإشتراكية العلمية والعقل للتفريق بين التحامل والنقد السليم، بين الموقع البورجوازي والموقع البروليتاري الذي تصاغ من زاويته المواقف والتنظيرات والسياسات، كي نتخلص من التأثر بالصراعات التي شقت الحركة الشيوعية العالميّة، والتي ثبّتت فينا أفكارا مسبّقة بشأن العديد من القضايا والشخصيات التاريخية.

أما فيما يتعلق بالتقييم ذاته فإن الموضوعة الأساسية التي نبحث فيها تتعلق بالحكم على التجربة السوفياتية: هل كانت فعلا تجربة اشتراكية قادتها الإشتراكية العلمية لكن حالفها الفشل أم أنها تجربة قادها فكر وسياسة خليط بين الإشتراكية العلمية والإشتراكية الطوباوية حكم عليها بالعجز على الخروج من الإطار الرأسمالي رغم ما رافقها من خطاب "شيوعي"؟ وللإجابة على هذا السؤال بحثنا في أسلوب الإنتاج السائد وفي عملية إعادة الإنتاج، هل كانت فعلا عملية إنتاج وإعادة إنتاج رأسمالية بصورة موسعة

أم عملية إنتاج وإعادة إنتاج إشتراكية؟ واجتماعيا هل نحن أمام إعادة إنتاج البورجوازية كطبقة سائدة، وإن في شكل جديد، والطبقة العاملة كطبقة مستغلة ومضطهدة، أم أننا أمام إعادة إنتاج للطبقة العاملة باعتبارها طبقة سائدة والبورجوازية باعتبارها طبقة في طور الذوبان، أم أننا أمام عملية إعادة إنتاج، في مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، للرأسمالية من ناحية والإشتراكية من ناحية أخرى، وإعادة إنتاج العلاقات الطبقية التي يتجلى في إطارها الصراع بين الطريقين الرأسمالية والإشتراكية؟

نحن مطالبون بالإجابة عن هذه الأسئلة بوضوح، كي نتمكن من الخروج باستنتاج بشأن ما كانت الثورة البلشفية بصدد بنائه في الإتحاد السوفياتي: هل كانت الإشتراكية أم الرأسمالية أم مرحلة انتقال من هذه إلى تلك، حتى نتمكن من تحديد اللحظة التاريخية التي حسم فيها الصراع بين الطريقين الرأسمالية والإشتراكية؟

لذلك سوف لن نستنزف طاقاتنا وطاقات القراء في المعطيات المتشعبة وفي متاهات البحث عن الإيجابي والسلبي، بل سوف نركز اهتمامنا على ما من شأنه أن يكشف لنا عن أسلوب الإنتاج وعن عملية إعادة الإنتاج الموسعة لعلاقات الإنتاج وللطبقات الإجتماعية. ثم ننظر في طبيعة الدولة هل هي بورجوازية أم بروليتارية؟ ونرفق هذا البحث بنقاشات مع أطروحات لينين والأممية الثالثة حول العديد من القضايا الفكرية والنظرية المتعلقة بقضايا الثورة والإشتراكية والدولة والحزب...الخ. هذا ونستهل عملنا بإعادة تأكيد للمادية التاريخية، باعتبارَها الأساس الفلسفي والنظري الذي نتناول به تطور المجتمعات ونتطلع من خلاله للمستقبل ونؤكد بواسطته مشروعية البديل الإشتراكي.

الفصل الأول

الأساس

المادي ـ التاريخي

لتطور المجتمعات

1- صيرورة تطور المجتمعات

تتطور المجتمعات الإنسانية بصورة مغايرة للطبيعة لأنها مؤلفة من البشر الذين يملكون وعيا وإرادة وطموحا ويدخلون في علاقة مع الطبيعة ومع بعضهم البعض وهم ينتجون حاجاتهم المادية، ممّا يجعل وجودهم الإجتماعي محكوما بنوعين من القوانين صنف موضوعي وآخر ذاتي، قوانين خارجة عن إرادتهم وأخرى محكومة بوعيهم، بينما يكون تطور الطبيعة عفويا لأن القوى الفاعلة في حركتها هي قوى غير واعية.

وللوجود المزدوج لتطور المجتمعات تبريره الموضوعي، إذ بما أن العمل هو شرط وجود النّاس والقاعدة الأساسية لوجود مجتمعاتهم وتطورها فإن نمط تفكيرهم يتولد من هذا الوجود ويفعل فيه. وعلى هذا الأساس يتدخل الوعي في القوانين الموضوعية التي تحكم تطور المجتمعات، يسرّع أو يعطّل مرورها من طور إلى آخر ومن نوعية إلى أخرى.

كانت قوى الإنتاج في الأطوار الأولى من التاريخ الإنساني بدائية تفرض على الإنسان بذل جهد خارق لتلبية حاجاته الحياتية المتواضعة جدا. لذلك وجد نفسه يعيش في ظل مشاعة يتعاون فيها مع أهل عشيرته في كل شيء ويتقاسم معهم كل شيء. ويدعى هذا النمط المجتمعي، بالشيوعية البدائية، لانعدام الفروقات الإجتماعية فيه.

ومع تطور الإنتاج وقوى الإنتاج وتقسيم العمل في المجتمع وظهور التبادل البضاعي، نشأت الفروقات الإجتماعية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللمنتوج الإجتماعي واستغلال واضطهاد الإنسان للإنسان. وبذلك تركت الشيوعية البدائية مكانها للعبودية، التي انقسم فيها المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة الأسياد التي تملك وسائل الإنتاج وطبقة العبيد التي تنتج الثروة.

وبفعل تطور الإنتاج ونمو الثروة وانفصال العمل الفكري عن العمل اليدوي، شهدت قوى الإنتاج تحسنا أصبحت معه العبودية عائقا أمام تطورها المطرد، فظهر نمط الإنتاج الإقطاعي كي يلعب دور الدافع والمحرر الجديد لقوى الإنتاج وظهرت معه طبقتان رئيسيتان في المجتمع: طبقة الإقطاع المالكة للأرض ولأهم وسائل الإنتاج وطبقة الأقنان التابعة للإقطاع والمرتبطة بالأرض والعاملة فيها والمنتجة للثروة.

وقد أحدثت هذه النقلة في علاقات الإنتاج تطورا هائلا في إمكانيات المجتمع، فظهرت المدن وتطورت الحرف وأصبح تقسيم العمل أكثر دقة. غير أن نمط الإنتاج الإقطاعي أصبح يمثل عائقا أمام تطور التبادل السلعي وظهور العملة باعتبارها بضاعة تبادل وأمام نشأة الأسواق الوطنية وأمام المانيفاكتورات والماكينات التي تحولت إلى أساس للإنتاج السلعي وأمام تطور قوى الإنتاج. لذلك كان من

الضروري أن يفجّر نمط الإنتاج الرأسمالي الناشئ البنية القديمة للتشكيلة الإجتماعية الإقطاعية وبات يبحث عن علاقات إنتاج جديدة تتلاءم معه، فتولدت الحاجة إلى تجاوزها وترك مكانها للرأسمالية.

وفي ظل الرأسمالية استحوذت البورجوازية على أهم وسائل الإنتاج واحتكرت الثروة لصالحها ولم يبق للعامل شيئا غير قوة عمله التي يعرضها للبيع كي يتمكن من العيش. وفي الوقت نفسه، طورت قوى الإنتاج بشكل لا سابق له في التاريخ الإنساني. وبإنجاز مثل هذا العمل الجبار، تكون قد وفرت القاعدة المادية لتجاوز ذاتها، ليس بذاتها بل من قبل الطبقة التي استعبدتها.

وبما أن الرأسمالية تضع مصالح الطبقة البورجوازية الضيّقة فوق كل اعتبار، ولا تقبل توظيف التقدم التكنولوجي والعلمي وما يوفره من إمكانيات هائلة لصالح الإنسانية، زيادة على كونها تولد الأزمات والبطالة والحروب وتدمر وسائل الإنتاج وتتلف فائض الإنتاج، فقد تحولت إلى عائق أمام التطور المتسارع لقوى الإنتاج وأمام إمكانية ضمان الرخاء وتحرير الإنسان من الإستغلال والإضطهاد.

ويدلنا تطور أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج على أن المجتمع الإنساني مار لا محالة إلى نمط مجتمعي أرقى تتوافق فيه مشركة الإنتاج مع مشركة التملك. بعد أن أخذ الإنتاج طابعا اجتماعيا، في ظل الرأسمالية، ولم يعد أمام الإنسانية غير إنجاز الخطوة الموالية، أي تحويل التملك الفردي إلى تملك اجتماعي. ممّا يعني تجاوز الرأسمالية والمرور إلى نمط إنتاج وتشكيلة اجتماعية أرقى ألا وهي الإشتراكية.

وفي ظل الإشتراكية يحصل التوافق بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج وتتوفّر الظروف الموضوعية للخلاص النهائي من التملك الخاص لوسائل الإنتاج الإجتماعية ومن انقسام المجتمع إلى طبقات.

وهكذا يبدو أن تاريخ المجتمع الإنساني هو تاريخ تطور وتعاقب قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، التي في وحدتها، تحدد تشكيلة اقتصادية واجتماعية معينة، مغايرة للتي قامت على أنقاضها وللتي ستليها، بمعنى أن كل تشكيلة اجتماعية تتناسب، عموما، مع مرحلة معينة من تاريخ التطور الإنساني.

إن التطور الإجتماعي لا يتبع شكلا تعاقبيا ولا دائريا بل شكلا لولبيا يمر من مرحلة إلى أخرى في سياق عملية ارتقاء من الأدنى إلى الأعلى.

وتحكم، هذه الصيرورة العامة، والصيرورة الخاصة بكل تشكيلة، قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة ووعي البشر، رغم أنها تحددهما وتتأثر بهما.

2- قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج

يدخل الناس، وهم ينتجون حاجاتهم المادية الضرورية لوجودهم، في علاقة بعضهم البعض ويعيدون إنتاجها باستمرار. ويبرز في هذه العملية جانبان، يتمثل الأول في المنتوج ذاته، في حين يتمثل الثاني في كيفية إنتاجهم الظروف المادية لحياتهم. وهذه الكيفية تحدد مفهوما أسلوب الإنتاج. إن هذا الجانب النوعي من الإنتاج المادي يحدد كل مستويات البنية الإجتماعية ويشكل الأساس المادي لتطور المجتمعات وللتاريخ الإنساني. يقول ماركس في هذا الصدد:

"إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يحدد السياق العام للحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية"(1).

وتتجلى بنية أسلوب الإنتاج في جانبين: أولهما، علاقة المجتمع بالطبيعة التي تجري عن طريق قواه المنتجة، وثانيهما، علاقة الناس بعضهم البعض في عملية الإنتاج التي تجسّد العلاقات الإنتاجية.

أ- ما هي العناصر المكونة لقوى الإنتاج؟

تتكون قوى الإنتاج من القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، التي يوظفها المجتمع للتأثير على الطبيعة ويغيرها لتلبية حاجاته المادية. وحالما يؤثر في جزء من أجزائها يكف عن كونه مادة طبيعة بحتة ليصبح مادة عمل، في حين يأخذ الجزء، الذي يؤثر على مادة العمل، صفة وسيلة العمل.

ومن أجل تحقق عملية الإنتاج فإن الإنسان في حاجة إلى الجمع بين مادة العمل ووسائل العمل. ويشكل هذا الجمع بين العنصرين، معا، وسائل الإنتاج. لكن هذه الوسائل لن تصبح فعالة إلا متى بعث فيها الإنسان، بصفته قوة عمل، الحركة.

إن قوة العمل، هي جملة الإمكانيات الجسدية والذهنية والعقلية والنفسية والمعنوية التي يتمتع بها الإنسان والتي يستخدمها في إنتاج ما من شأنه أن يلبي حاجات الإنسان.

وبما أن العمل ذو طابع اجتماعي، فهو يخضع للتقسيم. وهذا التقسيم يكون أدق وأشمل كلما كانت وسائل الإنتاج متطورة والإنتاج أرفع. وبتطورها تصبح العلوم والمعرفة والمهارات التقنية مكونة من مكونات العملية الإنتاجية ووسيلة من وسائل الإنتاج وبضاعة أيضا. وتخضع قوى الإنتاج إلى قوانين تطور خاصة بها تحدد طبيعتها وصيرورة تطورها والعلاقة الخاصة التي تتجلى بين عنصريها، في مرحلة من مراحل التغيير والتطور. إذ أنه ومن أجل تغيير الطبيعة وتلبية الحاجات يضطر الإنسان إلى فهم مواصفات الأشياء ونوعيتها التي أدخل عليها تغييرا كي يتمكن

---

(1)- كارل ماركس، مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو، الطبعة الفرنسية،1975،(ترجمة من عندي)، ص5.

من صنع وسائل العمل المناسبة. ولتحقيق هذه الغاية فهو مطالب بفهم عميق للطبيعة والإلمام بقوانينها والإقرار بتبعية أدوات العمل للطبيعة وبالحاجة لتغييرها عن طريق التقنية. وهي عناصر لا يحصل عليها الإنسان إلا بالعلم والمعرفة. وبما أن الطبيعة نسق معقد للظواهر والأشياء محكوم بقوانين خاصة وله بنية دقيقة، فإن المعرفة الإنسانية ارتقاء دائم وتعمق لا ينتهي من الظاهرة إلى الجوهر ومن الجوهر إلى جوهر آخر، وهكذا دواليك، إلى ما لا نهاية، يقول لينين، في هذا الصدد:

" إن فكر الإنسان يتعمق إلى ما لا نهاية من الظاهرة إلى الجوهر، ومن جوهر من المرتبة الأولى، إذا صح التعبير، إلى جوهر من المرتبة الثانية، وهكذا **إلى ما لا نهاية**" (1).

إن معرفة الإنسان تتحرك تاريخيا على هذا التدرج الطبيعي، ترتقي من الإدراك المباشر للجواهر إلى مستويات أعلى فأعلى، بما من شأنه أن يجعله يقف على مستويات بنيوية أعمق من الطبيعة ذاتها ويتسنى له صنع أدوات العمل المناسبة والقادرة على التأثير فيها وتغييرها. وهكذا يطور الإنسان نفسه كقوة عمل. ويتجلى هذا التطور في قدرته على نقل الوظائف الإنتاجية من بين يديه إلى الوسائط التقنية، واستبدال العمل اليدوي بالآلة.

وقد شهد التطور التاريخي لقوى الإنتاج ثلاثة مراحل كبرى:

الأولى، مرحلة العمل اليدوي التي كان يستخدم فيها الأدوات البدائية.

والثانية، مرحلة العمل الآلي التي شهدت نقلة كيفية في مكننة الإنتاج الصناعي والزراعي والمواصلات، أي استبدال العمل اليدوي عامة بالإنتاج الآلي، وهي مرحلة أحدثتها الثورة الصناعية.

والثالثة، مرحلة الثورة العلمية والتقنية والإتصالية والمعلوماتية. وقد بدأت هذه المرحلة منذ أواسط القرن العشرين لما انتقلت مهمة إدارة العملية الإنتاجية إلى الآلة بفضل الأتمتة، واقتصر دور الإنسان عامة في مهمة الإشراف على العملية التكنولوجية ومراقبتها.

ب- كيف نعرف علاقات الإنتاج؟

يطور الناس، وهم ينتجون حاجاتهم المادية، علاقتهم بالطبيعة وعلاقتهم بعضهم البعض، أي أنهم يطورون **علاقاتهم الإنتاجية**.

وحاول بعض منظري "المجتمع الصناعي الجديد" و"المجتمع ما بعد الصناعي" تضييق مفهوم علاقات الإنتاج في العلاقات التكنولوجية، أي في العلاقة التي تفترضها تكنولوجية صنع المنتج المعني.

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، م38، منشورات التقدم موسكو والمنشورات الإجتماعية، باريس، 1971،(الترجمة من عندي) ص 238.

في حين أن علاقات الإنتاج هي علاقات تنشأ في المجتمع بين جماعات كبيرة من الناس – طبقات وفئات وشرائح اجتماعية- أثناء الإنتاج الإجتماعي لحياتهم. فهي قبل كل شيء، علاقات اقتصادية تنشئها عملية إنتاج القيم المادية.

وتتكون علاقات الإنتاج:

أولا، من العلاقة بوسائل الإنتاج التي تنعكس في نوعية وأشكال ملكية وسائل الإنتاج، لأن الملكية في واقع الأمر ليست مجرد علاقة بالأشياء(وسائل الإنتاج)، بل هي علاقة طبقة بأخرى من خلال الأشياء (وسائل الإنتاج).

وثانيا، من علاقة توزيع الخيرات المادية المنتجة. فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفترض توزيع الخيرات على أساس الرّبح الذي يحصل عليه المالك وعلى أساس الأجر، أي ثمن قوة العمل، الذي يحصل عليه العامل مقابل بيعه لقوة عمله لوقت محدد. في حين أن الملكية العامة، في ظل الإشتراكية تحدد توزيع الخيرات المادية وفقا لكمية ونوعية العمل الضروري اجتماعيا.

وتشكل جملة العلاقات الإنتاجية قاعدة المجتمع وبنيته الإقتصادية. ويتعذر تغيير المجتمع دون فهم علمي للحياة الإجتماعية والسياسية والإيديولوجية وغيرها، المشروط بدراسة العلاقات الإنتاجية السائدة في المجتمع المعني.

تشكل **قوى الإنتاج** في وحدتها مع **علاقات الإنتاج**، **أسلوب الإنتاج المادي**. وكان لكل طور تاريخي نمط معين في الإنتاج. وهكذا تتالت وتشابكت أنماط الإنتاج المشاعي البدائي والعبودي والإقطاعي والرأسمالي والإشتراكي.

وتجدر الملاحظة أنه ما من نمط ظهر بشكله الصافي في أي عصر من العصور، حيث أن الأنماط القديمة تظل قائمة عند ميلاد ونشوء، وفي بعض الأحيان، في مراحل متقدمة من تطور الأنماط الجديدة.

3- قوانين تطور أساليب الإنتاج

يلبي الإنسان، منذ أن انفصل عن عالم الحيوان، حاجاته المادية، لكي يعيش، ليس مباشرة بمنتوجات الطبيعة، بل بعد أن يعالجها معالجة تمهيدية تحوّلها من منتوج طبيعي إلى منتوج صالح للإستهلاك. لذلك فإن إنتاج الخيرات المادية كان وما يزال أساس وجود الإنسان. ومع التطور التاريخي تغيّر وتطوّر الإنتاج وأساليبه ووسائله، طبقا للمستوى الذي بلغه تطور قوى الإنتاج وللطور الذي دخلته علاقات الإنتاج. ويمكن القول أن تعاقب أساليب إنتاج الخيرات المادية، أي قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، يكون أساس التاريخ الإنساني.

ولمزيد الدقة نتناول بالتوضيح القوانين الخاصة بتطور أساليب الإنتاج.

يتكون أسلوب الإنتاج من عنصرين اثنين، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ويمكن حصر القوانين التي تكشف عن آلية فعله وتطوره في: قانون التأثير والتأثر وقانون التطابق وقانون التناقض بين عنصري أسلوب الإنتاج.

أولا: قانون التأثير والتأثر بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج

يدخل الناس في مجرى عملية الإنتاج المادية في علاقة بعضهم البعض وبالطبيعة. وهذه العلاقة لا تتشكل في إطار جماعة معينة، بل على نطاق المجتمع بأسره، بما من شأنه أن يسمح له من استخدام أنجع للقوى المنتجة للخيرات. وهذا يعني أن العلاقات الإنتاجية تتوافق مع طبيعة القوى المنتجة ومستوى التطور والتغيير الحاصل فيها. ممّا يجعل القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تكون في علاقة تفاعل وتأثير وتأثر، تجري في إطار كل مرحلة من مراحل تطور أسلوب الإنتاج، حيث تمثلُ الأولى مضمون الإنتاج المادي والثانية شكله الإقتصادي. ونتيجة لذلك فإن أي تغيير جوهري، مهما كان طفيفا، يحدث على أي جانب من أسلوب الإنتاج من شأنه أن يمسّ أسلوب الإنتاج برمته.

وبما أن تطور القوى المنتجة في المجتمع الطبقي يولد باستمرار التناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، ولا يجد طريقه للحل إلا بتغيير علاقات الإنتاج. فإن هذا التغيير يعني إحداث توافق جديد بين طرفي أسلوب الإنتاج يتلاءم مع مستوى تطور القوى المنتجة، مما يفتح آفاقا أرحب أمام تطور إنتاج الخيرات لإشباع حاجيات الناس وضمان الرخاء.

ففي المجتمع الرأسمالي مثلا، أصبحت عملية الإنتاج في المؤسسة الرأسمالية اجتماعية، حيث تركز الإنتاج وتمركز الرأسمال، بشكل أنضج في أحشائه المقدمات المادية لنظام اقتصادي أرقى وأبرز الحاجة الإقتصادية الملحة لاستبدال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالملكية العامة. والمقصود هو استبدال أسلوب الإنتاج الرأسمالي بأسلوب الإنتاج الإشتراكي والتشكيلة الإجتماعية الرأسمالية بالإشتراكية.

ثانيا: قانون تطابق قوى الإنتاج مع علاقات الإنتاج

تبدأ التغييرات عموما في أساليب الإنتاج انطلاقا من التغييرات الحاصلة في ميادين وسائل العمل. ومع ظهورها تظهر الحاجة إلى مهارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، ومع دخول العلم والتكنولوجيا دائرة عملية الإنتاج، أصبح الإنسان في حاجة إلى تغيير نفسه وإعادة تنظيم العمل وتقسيمه بأكثر دقة. وتجري هذه التغييرات الكمّية والنّوعية في تفاعل جدلي من أجل تحقيق التطابق بين جانبي أسلوب الإنتاج الواحد، الذي من شأنه أن يفتح بدوره مجالات جديدة للتطور والتقدم. وتظل العلاقة على ما هيّ عليه إلى

أن يستنفد أسلوب الإنتاج القديم كل إمكانياته من أجل تطوير قوى الإنتاج، وفي ذات الوقت ينشأ تناقض جوهري بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ويبدأ مخاض وَلادة أسلوب الإنتاج الجديد والتشكيلة الإقتصادية والإجتماعية الجديدة.

ثالثا: قانون التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج

يتجلى التناقض بين جانبي أسلوب الإنتاج في ثلاثة أوجه:

أ- بما أن قوى الإنتاج تعتبر أكثر ديناميكية وثورية من علاقات الإنتاج فإنها تولد باستمرار تناقضا بين جانبي أسلوب الإنتاج. والشأن نفسه يحدث لما يشهد عنصر من عناصر علاقات الإنتاج أو جميعها تحولات نوعيّة تسبق تطوّر القوى المنتجة. تماما كأن تفرض الثورات العلمية والتقنية تغييرات عميقة على علاقات الإنتاج أو أن يمرّ أسلوب الإنتاج وتشكيلته الإجتماعية من طور أدنى إلى طور أعلى. وهو ما يدل على أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ملازم لتاريخ التطور الإقتصادي للمجتمع.

ب- ويتحوّل التطابق والوحدة بين جانبي أسلوب الإنتاج إلى صراع وتنافر لمّا تتحوّل علاقات الإنتاج إلى معرقل أمام تطور قوى الإنتاج.

ج- ويتجسّد التناقض في أسلوب الإنتاج اجتماعيا في التناقض بين الطبقتين اللتين تمثلان الإستقطاب الرّئيسي في المجتمع، بين الأسياد والعبيد، وبين الإقطاعيين والأقنان، وبين الرأسماليين والعمال. ويشهد هذا التناقض مراحل سلمية وفاقية تقبل فيها الطبقة المسودة- طوعا أو مكرهة ـــ سيادة الطبقة السائدة، وفي مراحل أخرى يتجلى التصادم بينها في جميع الميادين ويتفاقم إلى أن يصبح غير قابل للحل إلا عن طريق ثورة اجتماعية.

4- الطبقات وصراع الطبقات

لقد اعتدنا على استخدام مصطلح "الطبقة" لتعريف جماعات كبيرة من الناس توحّدهم مصالح مشتركة، مثل البورجوازية والطبقة العاملة والفلاحين. ومدلول هذه الكلمة، في أغلب الحضارت والثقافات هو المرتبة أو الفئة، وهي تعني تصنيف الناس حسب المكانة الاجتماعية التي يحتلونها. وقد عرفت حضارات بلاد ما بين النهرين والحضارة الفرعونية والهندوصينية مثل هذا التقسيم الإجتماعي. وينسب، في الحضارة الرومانية، إلى القيصر سرفيوس طوليوس الذي حكم روما في القرن السادس قبل الميلاد إجراء هذا التقسيم.

لكن ظل مضمون هذا المصطلح غامضا، إلى أن قدم ماركس وأنجلس تحليلا ماديا ضافيا لأوضاع مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية وبيّنا أن الصراع فيما بينها إنما هو صراع سياسي في النهاية، يجري عن طريق ممثليها السياسيين، فقد ذكرا في الإيديولوجيا الألمانية:

"إن مختلف الأفراد لا يشكلون طبقة إلا بقدر ما يتعين عليهم أن يخوضوا معركة مشتركة ضد طبقة أخرى، ولكنهم، وفيما عدا ذلك فهم في حالة عداء متبادل في المزاحمة. ومن جهة أخرى، فإن الطبقة بدورها تحقق وجودا مستقلا إزاء الأفراد. بحيث يجد هؤلاء الأفراد أن شروط وجودهم مقررة سلفا، وبالتالي فإن مركزهم في الحياة وتطورهم الشخصي معيّنان لهم من قبل طبقتهم، فيصبحون مصنفين في عدادها. وتلك هيّ نفس ظاهرة خضوع الأفراد المنعزلين لتقسيم العمل، ولا يمكن الخلاص منها إلا بإلغاء الملكية الخاصة نفسها..."(1).

وقد صاغ لينين، في مقاله "حول المبادرة الكبرى"، تعريفا دقيقا للطبقات، حيث قال:

"إن كلمة طبقات تطلق على جماعات واسعة من الناس، تمتاز بالمكان الذي تشغله في نظام للإنتاج الإجتماعي محدد تاريخيا، بعلاقتها (التي يحددها ويكرّسها القانون في معظم الأحيان) بوسائل الإنتاج، بدورها في التنظيم الإجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرق الحصول على الثروات الإجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات. إن الطبقات هيّ جماعات من الناس تستطيع إحداها أن تستملك عمل جماعة أخرى بسبب الفرق في المكان الذي تشغله في نمط معين من الإقتصاد الإجتماعي"(2).

وكما هو واضح فإن ملكية وسائل الإنتاج الإجتماعية هي التي تجعل جماعة معيّنة من الناس تأخذ صفة الطبقة المهيمنة في المجتمع وتستأثر بجميع الإمتيازات. وأن عدم ملكية هذه الوسائل يجعل من جماعة أخرى طبقة مستغلة(بفتح الغين) ومضطهدة(بفتح الهاء). ويولد هذا التمايز الطبقي، بطبيعة الحال، صراعا بين مختلف الطبقات بهدف تملك وسائل الإنتاج والحصول على الإمتيازات الناجمة عن ذلك، باستثناء الطبقة العاملة التي تهدف إلى محو الطبقات وإزالة الإمتيازات والفوارق بين المدينة والريف، وبين العمل الفكري والعمل اليدوي، وبين العمل التوجيهي والعمل التطبيقي.

لم تظهر الطبقات في المجتمع الإنساني إلا عند ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الإجتماعية. فالمجموعة المالكة هي صاحبة السيادة، طبقة الأسياد والإقطاعيين والرأسماليين، من ناحية، ومن ناحية أخرى، المجموعة التي لا تملك شيئا، أو تملك وسائل إنتاج خاصة لا تسمح لها باستغلال غيرها، العبيد والأقنان والعمال.

---

(1)- ماركس – أنجلس، الإيديولوجية الألمانية، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق 1976، ص/ ص64-65.
(2)- لينين، ماركس – أنجلس الماركسية، دار التقدم موسكو، ترجمة إلياس شاهين عن الطبعة الروسية الخامسة لمؤلفات لينين، ص 548.

وبما أن هذا الإنقسام لم يحصل في المجتمع المشاعي البدائي وبما أن صيرورة التطور والإرتقاء ألغت طبقات وعوضتها بأخرى، فهذا يعني أن وجودها ليس أزلي وأن زوالها ممكن في مرحلة أرقى من تطور المجتمع الإنساني.

تستعمل الطبقات الحاكمة قوتها الإقتصادية لبسط هيمنتها على المجتمع بأسره وتجعل من كل تحرك يتعارض ومصالحها تحركا خارجا عن القانون. ولا يمكن لها أن تحافظ على هيمنتها لو لم يكن بين يديها أجهزة الدولة لقمع كل خروج عن بيت الطاعة تسعى إليه الطبقات والفئات الشعبية.

لقد ظهرت الدولة مع انقسام المجتمع إلى طبقات. وأضحت منذ ذلك الحين أداة هيمنة الطبقات المستغلة(بكسر الغين) على الطبقات المستغلة(بفتح الغين). وأخذت مع كل تشكيلة إقتصادية وإجتماعية طبيعة طبقية تتصل بالطبقة المهيمنة اقتصاديا. ويمكن حصرها في أربعة أنماط أساسية : الدولة العبودية والدولة الإقطاعية والدولة البورجوازية والدولة الإشتراكية.

ويتحدد شكل الدولة بشكل الحكم وبالنظام السياسي. فقد أخذت الدولة البورجوازية شكلين رئيسيين للحكم، الملكية الدستورية والجمهورية. وعرفت الدولة الإشتراكية، أيضا شكلين رئيسيين، السوفياتي والشعبي.

ويعبر النظام السياسي في الدولة البورجوازية عن أساليب الحكم التي تمارس بها طبقة الرأسماليين سلطتها، ويتراوح بين الديمقراطية والدكتاتورية.

وينفرد الشكل الفاشي للدولة عن أشكال الدولة البورجوازية بأساليبه الإرهابية المفتوحة وبنظامه السياسي الكلياني.

في حين أن الديمقراطية باعتبارها "نظاما سياسيا يحترم إرادة الشعب" التي يجسدها "الإقتراع العام" و"حرية اختيار من يمثله ومن يحكمه" و"يضمن الحريات العامة والفردية لكل مواطن"، تعني السيادة في إطار عقد اجتماعي يقبل فيه المسود بكل حرية سيادة السائد.

لكن، لا يعني هذا أن الديمقراطية وفاق بين الطبقات أو هي فوق الطبقات، بل تأخذ بالضرورة الطبيعة الطبقية للطبقة المهيمنة اقتصاديا في المجتمع، وقد تأخذ شكل صراع طبقي حاد لا يهدأ إلا بهزيمة سياسية وعسكرية لأحد قطبي الصراع. غير أنها لم تكن كذلك في ظل الشيوعية البدائية، لأنها كانت بمثابة أسلوب إدارة الشأن العام من قبل جميع أفراد المشاعة بصورة مباشرة. ثم تغيرت طبيعتها لما انقسم المجتمع إلى طبقات. ففي أثينا وروما القديمة أصبحت الديمقراطية طبقية لأنها أزاحت العبيد من دائرة القرار في كل ما يتعلق بالشأن العام ومن الحرية. وفي الجمهوريات "التجارية" القروسطية كان التجار الكبار وأعراف الحرف والأثرياء هم وحدهم الذين يقررون في كل ما له صلة بالشأن العام في حين تحرم أغلبية السكان من ذلك. وظلت في الجمهورية البورجوازية حكرا على الرأسماليين الذين يستعملون كل

قوتهم الإقتصادية وأجهزة الدولة وأحزابهم ومفكريهم وثقافتهم ويدخلون بعض الإصلاحات على نظامهم بشكل يكسبون به تأييد أوساط واسعة من الجماهير كما يلجئون عند الحاجة للتزوير وشراء الضمائر والخداع لإزاحة الطبقة العاملة وسائر الشعب الكادح من إدارة شؤون الدولة، رغم ادعائهم باحترام دولة القانون والمؤسسات.

وهو ما يؤكد، أن الدولة في المجتمعات الإستغلالية هي أداة هيمنة الطبقات الإستغلالية وأن الديمقراطية هي شكل من أشكال هذه الهيمنة. وهي الشكل الأقل وطأة على الطبقات المستغلة باعتبارها لا تعتمد على القمع المفتوح بصورة أساسية كأسلوب حكم بل تعطي الأسبقية للأساليب الديمقراطية التي تضمن الحريات العامة والفردية دستوريا وتشريعيا وتمكن الشعب، إلى هذا القدر أو ذاك، من التعبير عن إرادته ومن الدفاع عن مصالحه وعن مطامحه.

أما الديمقراطية الإشتراكية والديمقراطية الشعبية فهي ذات طبيعة طبقية مغايرة للديمقراطيات العبودية والإقطاعية والبورجوازية، لأنها تعبّر عن مصالح ومطامح الطبقات المستغلة، أي أغلبية المجتمع. وهذا يعني أنها بمجرد أن مرّت من الأقلية إلى الأغلبية في المجتمع تغيّرت طبيعتها الطبقية وكأنها بصدد العودة جدليّا إلى نقطة الإنطلاق، أي إلى إدارة الشأن العام من قبل أغلبية المجتمع كما كانت بين أيدي كافة أفراد المشاعة، لكن من مواقع أرقى يكون عليها المجتمع الإنساني، وهو اتجاه يشير إلى أن الطبيعة الطبقية للديمقراطية سوف تسير نحو الأفول ومعها الدولة التي تأخذ شكلها.

وبصيغة أخرى فإن الديمقراطية الشعبية والبروليتارية، من زاوية المضمون الطبقي ومن زاوية التاريخ السائر في اتجاه الإرتقاء الدائم، تعد تجاوزا تاريخيا وإيديولوجيا ونظريا للديمقراطية البورجوازية. لكن الممارسة عاقت هذا التجاوز عن التحقق بحيث لم تخرج من نطاق المضمون الذي أخذته في ظل المجتمعات الإستغلالية.

5- الثورات الإجتماعية قاطرة التاريخ

إن المرور من تشكيلة اقتصادية واجتماعية إلى أخرى يحدث عندما يتم حل التناقض بين علاقات الإنتاج التي أصبحت حائلا أمام التقدم وقوى الإنتاج (وسائل إنتاج وقوة عمل) المعطلة، وعندما يفتح الصراع بين الطبقات المستغلة المتمسكة بعلاقات الإنتاج القديمة والمستغلة التي أضحت معطلة لدخول مرحلة تاريخية جديدة تكرّس سيادتها في المجتمع.

ويتحقق هذا الإنتقال من تشكيلة إلى أخرى لما يبلغ الصراع بين الطبقات ذروته، أي لمّا تصبح الطبقات السائدة عاجزة على الحكم كما في السابق والطبقات المسودة رافضة أن تساس كما في السابق، عندها فقط تكون الثورة الإجتماعية قادرة على حلّ التناقضات القديمة التي كانت تحرّك المجتمع. فتكنس

في طريقها كل العراقيل التي كانت تقيمها علاقات الإنتاج القديمة، بما في ذلك الأشكال السياسية المتحجرة، أمام تطور قوى الإنتاج وتفتح الطريق أمام الرقي الإجتماعي والحضاري.

وهذا يعني أن الثورات تظهر في مراحل معيّنة من تأجج الصراع الطبقي ونضجه وتأهّل المجتمع لدخول مرحلة تاريخية جديدة. إن الصراع الطبقي لا يأخذ على الدوام طابعا حادا بل يتّبع صيّغا وأشكالا أخرى سلمية ونظرية وإيديولوجية واقتصادية وثقافية. ويشهد في الصيرورات التي تتخذها عمليات تراكم كمّي تفضي إلى نقلة نوعية. وبإمكان هذه الصيرورات أن تكون تطورية أو تراجعية، وتاريخ المجتمع الإنساني حافل بالتّقدم والتقهقر. وليس في الأمر غرابة أن تنتصر الثورة وتعطي السيادة للطبقات الدونية في المجتمع، تعقبها ثورة مضادة تعيد السلطة للطبقات القديمة. وهو ما حدث للثورة البورجوازية، طيلة قرنين، قبل أن تأخذ مسارا عالميا لا تراجع فيه. وتشهد الثورة البروليتارية تقريبا نفس الصيرورة، إذ انتصرت كمونة باريس ثمّ انهزمت أمام تحالف البورجوازية الأوروبية وانتصرت الثورة البلشفية في روسيا ثمّ في بلدان أوروبا الشرقية وفي الصين ثمّ تركت مكانها للبورجوازية البيروقراطية التي تمكّنت من أجهزة الدولة واستولت على الثروة الإجتماعية. وبذلك عادت الطبقة العاملة إلى نقطة البداية تتحسس من جديد طريق الثورة، لكن من مواقع أرقى، مستفيدة من تجاربها الماضية.

وتؤكد التجربة التاريخية أن القضية المركزية في كل ثورة هي السلطة السياسية بمعنى أن الطبقات السائدة تستعمل قوة الدولة لإخضاع الطبقات الشعبية في حين أن هذه الأخيرة تسعى إليها كي تتخلص من النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي القديم وتقيم نظاما آخر على صورتها. وتمثّل هذه الطبقات القوة المحركة للثورات. وبذلك تطبع كل واحدة عصرها بطابعها وتتمايز عن غيرها بنوعيّة المهمات التاريخية التي تطرحها على نفسها للإنجاز. فتكون الثورة: بورجوازية، وطبقة العصر: البورجوازية، إذا أفضت إلى سيادة نمط إنتاج رأسمالي وعلاقات إنتاج رأسمالية، وتكون اشتراكية إذا أفضت إلى سيادة نمط إنتاج اشتراكي وعلاقات إنتاج اشتراكية.

وتحتل الطبقات المستغلة والمضطهدة الدور الدافع لولادة العالم الجديد في كل الثورات الإجتماعية. وهي التي تهزّ أسس المجتمع القديم وتلد الجديد. غير أنها كانت تابعة دائما للطبقة القائدة التي تمثّل طبقة عصرها. ولأول مرة أصبحت لطبقة من الطبقات الشعبية نظرية وفلسفة وإيديولوجيا خاصة بها تجعلها تطمح إلى تغيير العالم وإعادة صياغته على صورتها، وهذه الطبقة هي البروليتاريا وفلسفتها هي الماركسية والإشتراكية العلمية. فأصبحت منذ تلك اللحظة التاريخية قادرة على المضي بصراعها ضد الرأسمالية والبورجوازية إلى نهايته من أجل تحرير المجتمع بأسره من كل أنواع الإستغلال والإضطهاد وتحقيق إنسانية الإنسان.

لقد شهدت الإنسانية ثورات إجتماعية في مرحلتي الإنتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية ومن الرأسمالية إلى الإشتراكية، إلا أن الفرق بين الثورتين كبير. ففي الثورة البورجوازية نلاحظ وجود تباعد زمني بين الثورة الإجتماعية والثورة السياسية، حيث نشأت الرأسمالية في أحشاء المجتمع الإقطاعي ودخلت في صراع مع البناء الفوقي القائم، إلى أن نضجت ظروف الثورة السياسية التي تكفلت بإحداث انقلاب اجتماعي في موقع الطبقات. فأزيحت الطبقة الإقطاعية من الحكم وارتقت الطبقة البورجوازية الصاعدة إلى السلطة وأصبحت تبعا لذلك طبقة سائدة في المجتمع وأحدثت توافقا بين البنية التحتية الرأسمالية والبنية الفوقية البورجوازية التي ظلت إلى ذلك الحين إقطاعية.

أما في الثورة الإشتراكية فإن الثورة الإجتماعية تتبع بشكل ما الثورة السياسية، أي لمّا تصبح الطبقة العاملة قادرة على فعل تاريخي مستقل في اتجاه تحرير ذاتها وتحرير الإنسانية نهائيا من الإستغلال والإضطهاد. ولذلك فهي تشترط مرحلة انتقالية لتحقيق المجتمع الإشتراكي، مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، تنهي خلالها إنجاز المهام البورجوازية وتجعل الرأسمالية تستنفذ كل إمكانياتها التنموية وتوفر القاعدة المادية لبناء اقتصادي واجتماعي وسياسي أرقى، وفي الوقت نفسه تشرع لتوّها في وضع أسس الإقتصاد والمجتمع الإشتراكي، لذلك بالذات تنجز مهام المرحلة الإنتقالية تحت قيادة البروليتاريا وتحت سلطتها وخارج إطار النظام البورجوازي. في حين أن المرحلة الإنتقالية، في الثورة البورجوازية، قد أنجزت في ظل النظام الإقطاعي، نظرا لقيام النظامين على الملكية الخاصة والإستغلال.

وبقطع النظر عن الفروقات بين الثورتين، البورجوازية والبروليتارية، كما الفروقات بينها وبين ما سبقهما من ثورات إجتماعية وسياسية، فهي تمثل **قاطرة التاريخ العالمي** على حدّ تعبير ماركس، باعتبارها تساعد باستمرار القوى السياسية والإجتماعية الجديدة اللازمة للتطور التقدمي للمجتمع على النضج من أجل أن تتحمل دورها التاريخي على الوجه الأفضل وتجنّب المجتمع إهدار واستنزاف طاقاته وبالتالي تمهّد السبيل أمام المجتمع الإنساني للتقدم التاريخي.

وإن دور الثورة الإشتراكية في هذا المضمار أعظم، فهي تحرّر البشرية من الإستغلال والإضطهاد وتحرّر المجتمع من العلاقات الطبقية التناحرية وتحرّر الفرد من الإغتراب عن المجتمع وعن الثقافة.

6- الرأسمالية في طورها الراهن وتناقضاتها الأساسية

إن النظر في الظروف الإقتصادية لحياة المجتمع، في المرحلة الراهنة، يساعدنا على إدراك أن العولمة ليست سوى الرأسمالية في طور من أطوار تطورها وتقدمها. فالعولمة منظور إليها من زاوية القوانين العامة للرأسمالية وتناقضاتها الأساسية، هي الرأسمالية التي كان ماركس درسها كنمط ملكية

وإنتاج وتوزيع وعلاقات إنتاج. وهي محكومة بقوانين موضوعية وتحركها تناقضات جوهرية تسير في اتجاه التفاقم وتدفع موضوعيا وتاريخيا إلى توفير الشروط الضرورية لأفولها وإحلال الإشتراكية محلها.

إن ما يميّز النظام الرأسمالي هو هيمنة الإنتاج السلعي ليس لتلبية حاجة استهلاكية بل للتبادل. واكتسبت السلع خاصيّة جامعة واحدة، هي أنها نتاج للعمل الإنساني، لذلك أضحى من السهل مقارنتها طبقا لكمية العمل التي تتضمنها، أي القيمة.

ونعني بالقيمة، العمل الإجتماعي الضروري لإنتاج بضاعة ما، يتقلص كلما تطورت قوى الإنتاج وتقدمت العلوم والتكنولوجيا وكلما أصبحت وسائل الإتصال أيسر وأسرع.

ورغم أن الرأسماليين أصبحوا يدرسون السوق المحلية والوطنية والعالمية، قبل الإقدام على أي مشروع، ويخططون للإنتاج والتوزيع، فإن ذلك لم يغيّر من الطبيعة العفوية لتطور الإقتصاد الرأسمالي وبالتالي من فوضوية الإنتاج التي لها صلة مباشرة بالمنافسة بين الرأسماليين أفرادا أو إحتكارات، وطنية أو عالمية. ويعدل قانون القيمة بصورة عفوية الإنتاج الرأسمالي. وتماشيا مع نفس هذا القانون فإن تبادل السلع يجري طبقا لكمّية العمل الإجتماعي الضروري لإنتاجها. في حين أن سعرها يحدده قانون العرض والطلب الذي يتدخل هو أيضا بصورة عفوية فيولد تأرجحا في الأسعار وموجات نزوح لرأس المال من القطاعات التي تنخفض فيها بضاعتها إلى مستوى دون قيمتها في اتجاه تلك التي تكون فيها الأسعار أعلى.

ذلك هو جوهر قانون القيمة المعدل للتبادل السلعي ولتوزيع وسائل الإنتاج وللعمل بين مختلف فروع الإنتاج. وتحفز المنافسة تطوير التكنولوجيا والعلوم من أجل تعصير الإنتاج باستمرار إلى حدّ تدمير قوى الإنتاج القديمة وإلحاق أضرار جسام بالطبقة العاملة. وتدفع، في ذات الوقت، إلى مزيد مركزة وسائل الإنتاج بين أيدي أقلية قليلة في المجتمع وعلى النطاق العالمي وإلى مزيد تكديس الثروة بين أيدي الإحتكاريين وكبار البورجوازيين على حساب منتجيها الفعليين الذين يؤلفون طبقة العمال.

إن الرأسمالي، باعتباره مالكا لوسائل الإنتاج، يشتري من العامل قوة عمله التي يعرضها للبيع، لحيز من الزمن، حتى يتمكن من العيش ومن المحافظة على نسله. وقوة العمل هي المكونة الوحيدة، من بين بقية المكونات الضرورية لإنتاج سلعة ما (المواد الأولية ووسائل الإنتاج وقوة العمل)، التي يمكن لها، في ظل ظروف معيّنة، أن تعطيها قيمة. وبتحقق السلعة في السوق يحصل الرأسمالي على ربح في حين أن العامل لا يتلقى سوى أجره مقابل بيعه لقوة عمله للرأسمالي. وهذا يعني أن العامل، زيادة على كونه أعطى للسلعة قيمة، فإنه أنتج فائض قيمة ترجم عنها الربح الذي حصل عليه الرأسمالي عند تحقق السلعة في السوق.

وهكذا يتجلى أن جوهر الإستغلال الرأسمالي يكمن في إنتاج العمال لفائض القيمة وفي تملك الرأسماليين لها وحدهم.

إن إنتاج فائض القيمة عن طريق استغلال العمل المأجور يمثل القانون الجوهري للرأسمالية. والقيمة المضافة وحدها هي التي تكشف عن المنتجين الحقيقيين للثروة وعن الذين يتملكونها، وتعري حقيقة الإنقسام الطبقي في المجتمع، وتدل، في نفس الوقت، على طريق خلاص الطبقة العاملة من الإستغلال، وذلك بتحويل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية إلى ملكية اجتماعية وتخليص قوة العمل من صفتها باعتبارها سلعة.

لقد شهدت الرأسمالية، في مختلف الأطوار والمراحل التي مرت بها، أزمات تعود جميعها إلى فائض الإنتاج المخزن أو المدفوع في السوق، الذي ينتج عنه انخفاض في الأسعار دون قيمة السلعة. وعلى الرغم من ظهور أصناف جديدة من الأزمات في مرحلة الإحتكارات "الوطنية" وفي مرحلة العولمة، الأزمات المالية الناجمة عن المضاربة أو عن التضخم أو عن عجز في الميزانية أو عن تفاقم المديونية، فإن جوهرها يبقى واحدا وهو فائض الإنتاج.

لكن تطور الرأسمالية بلغ مرحلة نتج عنها تغييرات جوهرية في البنية الإقتصادية والسياسية للمجتمع البورجوازي. فقد مثلت الإحتكارات الوطنية، في مرحلة الإمبريالية، الأساس الإقتصادي الذي ينبني عليه المجتمع. وفي هذا الطور عوض قانون التطور اللامتكافئ قانون التنافس في التحكم في تطور النظام الرأسمالي. وفي مرحلة العولمة التي قامت على أساس الإحتكار العالمي، في مستوى الإنتاج والتوزيع والمال، الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، أخذ قانون التطور اللامتكافئ أبعاداعالمية عابرة للجنسيات والقارات والدول وينظم سير تطور الرأسمالية على نطاق الكرة الأرضية برمتها، حيث لم يعد شبر فيها خارجا عن النظام الرأسمالي العالمي (أو المعولم).

وتبعا لهذه التحولات لم تعد الدولة حامية لمصالح الطبقة البورجوازية ككل بل أصبحت مجرد راع لمصالح الأقلية الإحتكارية. لذلك حملتها على التدخل في المجال الإقتصادي لا باعتبارها منظما ومعدّلا له فحسب بل كرأسمالي عمومي. وقد نتج عن التدخل المكثف للدولة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي ظهور شكل جديد للإستغلال الرأسمالي منذ مطلع ستينات القرن الماضي، سمي بـ"رأسمالية الدولة".

لقد نمت رأسمالية الدولة الإحتكار "الوطني" بشكل لم يسبق له مثيل وأعطت دفعا كبيرا لولادة الإحتكارات العالمية وحماية مسالك توسعها وغزوها للأسواق. واستعملت الدولة أيضا لتنظيم التطور الرأسمالي والحد من عفويته ومن فوضى الإنتاج والتوزيع وللتحكم في أزماته الدورية. ومع ذلك لم تتوقف الفوضى ولم تنته الأزمات. ويعود ذلك إلى أن النظام الرأسمالي قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الإجتماعية وعلى استغلال العمل المأجور، الذي يعبّر عن نفسه في التناقض الرئيسي بين علاقات

الإنتاج وقوى الإنتاج. ويكشف هذا الأخير عن نفسه في التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج وشكل التملك الرأسمالي. لذلك فإن الرأسمالي فردا كان أو احتكارا "وطنيا" أو"عالميا" أو "دوليا" لا يضع حدا لتوسّع إنتاجه طالما أنه يحصل على فائض القيمة ويحقق ربحا، وهنا بالذات يكمن أحد مصادر الفوضى والأزمات.

ومن الطبيعي ألا يتوقف هذا التناقض على الفعل وألا يجد طريقه إلى الحلّ إلا عندما يتمّ التخلص من نمط التملك الرأسمالي، وعندما يتطابق الطابع الإجتماعي للإنتاج مع الطابع الإجتماعي للتّملك. ولا يحدث مثل، هذا التحول الذي يبدو منطقيا، إلا عن طريق ثورة اجتماعية، كما كان الشأن بالنسبة لأنماط الإنتاج والتشكيلات الإجتماعية السابقة.

وبالنظر للبعد العالمي الذي أخذته التناقضات الأساسية للرأسمالية في مرحلة العولمة فإن الثورات الإجتماعية أخذت هي الأخرى، أكثر فأكثر، بعدا عالميا. وأصبح قيامها وثيق الصلة بهذا البعد.

وعلى هذا الأساس وبقدر ما ينبغي متابعة انفصال الحلقة الأضعف في النظام الرأسمالي العالمي، ينبغي الإستعداد لإدراك إمكانية حدوثها على نطاق إقليمي، لأن التجمعات الإقتصادية والسياسية التي هي بصدد التشكل – كما هو الشأن بالنسبة للوحدة الأوروبية – سوف تدعم قبل كل شيء الوحدة بين البورجوازيات القطرية لتجعل منها طبقة ترتبط مصالحها إقليميا أو قاريا بالبورجوازية "المعولمة". فيصبح من السهل على مثل هذه القوّة أن تسحق أي محاولة للخروج عن الصف من قبل الطبقة العاملة والشعوب. ويصبح منطقيا، بالنسبة للطبقة العاملة، التي هي منذ نشأتها وبحكم طبيعتها أمميّة وصاحبة مشروع أممي، أن تتوجه رأسا إلى توحيد قواها ومشاريعها على النطاق الوطني والإقليمي والعالمي.

7- العمّال هم المحمل الطبقي للبديل الإشتراكي

تمثّل المراحل المختلفة لتطور تقسيم العمل في المجتمع وعلى النطاق العالمي، أشكالا مختلفة للملكية وتشكيلات اجتماعية مختلفة أيضا. وبعبارة أخرى فإن كل مرحلة جديدة من تقسيم العمل تحدد علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقاتهم بوسائل الإنتاج وبالإنتاج.

وهذا يعني أن الناس وهم يمارسون نشاطا إنتاجيا وفق نمط معين يدخلون فيما بينهم في علاقات اجتماعية وسياسية معيّنة. وهو ما يؤكد الرابطة المتينة بين البنية السياسية والإجتماعية والإقتصادية. أي أن البنية الإجتماعية والدولة تنشآن باستمرار من علاقات الأفراد وهم ينتجون شروط حياتهم المادية والروحية في إطار ظروف مستقلة عن إرادتهم. وبما أن الأفراد الواقعيين مشروطين بتطور قواهم الإنتاجية وعلاقات الإنتاج التي تقابلها، فإن وجودهم هو تطور حياتهم الواقعية.

ويتضمّن تقسيم العمل على نطاق واسع جملة من المصالح بما في ذلك مصالح الأفراد الواقعيين الذين يتجمعون في طبقات مشروطة مسبقا بتقسيم العمل، تسيطر إحداها على جميع الطبقات الأخرى. ويترتب على ذلك أن جميع الصراعات الدائرة في المجتمع بمختلف أشكالها ومظاهرها، داخل الدولة وبين الدولة والمجتمع المدني والصراع بين الديمقراطية والإستبداد والدكتاتورية والنضال من أجل الحريات العامة والفردية. . . إلخ، ليست سوى انعكاس للصراع الواقعي للطبقات المختلفة فيما بينها. ويترتب على ذلك أيضا أن كل طبقة تطمح إلى السيادة على بقية الطبقات حتى وإن أدى بها ذلك إلى إلغاء الشكل القديم للمجتمع بكليته وإلغاء الدولة تماما التي تمثل أداة سيادتها. وبالفعل فإن البروليتاريا التي تناضل من أجل الوصول إلى السلطة كي تجعل من الدولة، بعد تغييرها، أداة سيادتها على المجتمع. غير أنها تناضل في الوقت نفسه من أجل إلغائها بالذات باعتبار أن هدفها النهائي هو الإرتقاء بالمجتمع إلى المرحلة الشيوعية عندها لم يعد في حاجة للدولة كي تسوسه بل يسوس نفسه بنفسه. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنها تعمل على الفوز بادئ الأمر بالسلطة السياسية كي تجعل من مصلحتها المصلحة العامة. ثمّ تشرع على التوّ في إلغاء سيادتها ونفي ذاتها كطبقة ومعها سائر الطبقات لما تنصهر كل مصلحة خاصة في المصلحة العامة للمجتمع الجديد.

وبما أن الطبقة العاملة مؤلفة من تحلل جميع الطبقات في المجتمع وخلاصة تحلل سائر الطبقات في التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية القديمة والأطوار التاريخية المختلفة، فهي الطبقة الأكثر تحررا من الأثقال والمصالح الضيّقة والتي بإمكانها النظر لمصلحة المجتمع ككل.

لذلك فهي الطبقة الوحيدة التي بإمكانها القيام بثورة جذرية على جميع أشكال السّيطرة بين الطبقات في المجتمع، على خلاف الثورات القديمة التي كانت تكرّس سيطرة طبقة جديدة مالكة لوسائل الإنتاج وتكرّس أيضا نمطا جديدا من تقسيم العمل. وعلى هذا الأساس فهي تتوجه رأسا إلى اجتثاث جذور الإستغلال والإضطهاد الطبقيين من المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الإجتماعية وبالتالي إلغاء الطبقات.

إن هيمنة طبقة الأقلية المالكة على الأغلبية المحرومة من الملكية، هي التي تدفع بهذه الأخيرة إلى الثورة. لكن العلاقة بين الطبقات تعرف مراحل طويلة من التطور السلمي الذي ترعاه الدولة، في حين أن لحظات الإنفجارات الثورية وجيزة ولا تحدث إلا متى تطورت القوى المنتجة بشكل تدخل فيه في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة، أي لمّا تصبح الطبقة المحرومة من الملكيّة في تناقض صارخ مع الثراء الفاحش الذي يتكدّس بين أيدي أقلية.

وتكثف هذا الإتجاه منذ أن تحوّل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نمط مهيمن في أغلب المجتمعات، وأضحى تطوّر القوى المنتجة يجري، كل يوم أكثر فأكثر، على الصّعيد العالمي، ومنذ أن أصبح

الإستغلال والإضطهاد الرأسمالي عالميا يشمل جميع الشعوب والأمم ومجمل الشغيلة العالمية، وأصبح الثراء الخيالي مجمّعا لدى أقلية قليلة من أصحاب الشركات العملاقة متعددة الجنسية ومن المتحكمين في السوق المالية العالمية.

وقد أدى هذا التطور المطرد إلى جعل الطبقة العاملة التي كانت منذ نشأتها أممية إلى أن تكون طبقة منصهرة في سياق التاريخ العالمي. كما أن هذا التطور بالذات هو الذي جعل من المشروع الإشتراكي والشيوعي الذي يجمع نظريتها وممارستها ويؤطر نضالها السياسي مصاغا في سياق التاريخ العالمي.

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن الإشتراكية والشيوعية ليست:

"مثلا أعلى ينبغي للواقع أن يتطابق معه"(1)،

بل هي حركة الواقع في تطوره، السائرة في اتجاه إلغاء الأوضاع القائمة وتعويضها بأخرى تدل عليها حركة السّير نفسها، باعتبارها حركة نابعة ممّا هو موجود في الواقع الفعلي، تعتمد عليه الطبقة العاملة في كلية مشروعها وأهدافها.

---

(1)- ماركس- أنجلس، الإيديولوجيا الألمانية، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق، 1970، ص44.

الفصل الثاني

بعض المسائل النظرية

التي يطرحها

تقييم التجربة الإشتراكية

1- نظرة تاريخية في تقييم التجربة الإشتراكية :

جدلية الفشل والتجاوز

لم تعرف الثورات السابقة للإشتراكية استقرارا منذ وهلتها الأولى، أي منذ انتصاراتها الأولى، بل اضطرت إلى أن تسلك ثنايا وتعرجات وأن تشهد تراجعات وهزّات عنيفة "أكلت" فيها أبناءها. فقد شهدت فترات فتور وركود، وفترات ردة تتمكن فيها الطبقات القديمة من العودة إلى السلطة فتثأر لنفسها، ثمّ تجبر، في النهاية، على ترك المسرح السياسي عنوة.

تؤسس الثورة لاستقرارها، بصورة تدريجية، وتأخذ "طبقة العصر" موقعها الهيمني في المجتمع وتفرض سيادتها عليه تدريجيا إلى أن تصبح أمرا مسلما به. عندها فقط يغلق باب العودة للأنماط القديمة.

إن التطور في الطبيعة والمجتمع لا يجري بصورة تعاقبية هادئة وأزلية، بل عبر حركة دائمة مطلقة وسير هادئ وقفزات، متولدة عن الصراع بين الأضداد الكامنة في كينونة كل واحد منهما. ويؤدي هذا الصراع حتما، بعد سلسلة من التراكمات الكمّية، إلى تحوّل نوعيّ أو تفجّر نهائي للكيان القائم تنتج عنه ظواهر نوعية جديدة.

إن هذه النقلات النوعية في مسيرة التطور الإجتماعي، على النطاق الوطني أو العالمي، هي نتاج التناقضات الأساسية القائمة في المجتمع في كل مرحلة وطور من أطوار الصراع الطبقي. وهي عملية ليست من قبيل الفرضيات النظرية المجردة أو الإيتوبيا، بل هي صيرورة التاريخ الإنساني عينه. فالإنعطافات والتحوّلات تلازم تطوّر التشكيلات الإجتماعية والإقتصادية المتعاقبة والنّظم السياسية التابعة لها. لذلك فإن التراجع أو الإرتداد في صيرورة ظاهرة أو شيء، لا يعني تلاشي التناقض بين الأضداد المولد للحركة ولا يعني أيضا أن عملية التطور لن تشهد عودة لمسارها التاريخي الأصلي من مواقع أدنى أو أرقى.

وفي هذا السّياق بالذات نفهم انتصار كمونة باريس وهزيمتها ثمّ انتصار ثورة أكتوبر ومحاولتها بناء الإشتراكية ثمّ بقرطتها وتفسخها وتفككها، والشأن نفسه بالنسبة للثورة الصينية ذات الطابع الوطني البارز وثورات بلدان أوروبا الشرقية وألبانيا.

وليس غريبا أن تجد الطبقة العاملة نفسها كما البورجوازية البريطانية في القرنين السابع والثامن عشر أو شقيقتها الفرنسية مع عودة الطبقات القديمة للحكم بعد الثورة.

وسوف تعيد الطبقة العاملة، بعد إنهيار جدار برلين، النظر في تجربتها وتجدد أدواتها النظرية والسياسية وتستعد أكثر من ذي قبل لضمان نجاح مشروعها واستقرار نظامها.

لكن فشل التجربة الإشتراكية والشيوعية لا يعني أنها لم تأت بجديد أو لم تقدم الإضافة في الحضارة الإنسانية، بل كان لها أثر بالغ على ميزان القوى بين العمل ورأس المال وبين الشعوب والإمبريالية، بما

ترمز إليه من تغييرات ثورية قادمة وبما كان لها من قوة في هز العالم الرأسمالي، إذ تحققت العديد من المكاسب والإصلاحات التي حسنت بصورة ملحوظة في أوضاع العمال وسائر الكادحين ومكنت الشعوب من الخروج من ربقة الإستعمار ومن تقرير مصيرها بنفسها، وأجبرت البورجوازية العالمية على محاكاتها في التخطيط والدور الإجتماعي للدولة حتى أن كاينز استلهم، من تجربة التنمية الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي، في وضع نظريته الإقتصادية التي قادت "ثلاثية الرخاء".

كما بيّنت الثورات العمّالية والشعبية، أن الطبقة العاملة والشعوب بإمكانهما أن تختارا طريقا مستقلة عن البورجوازية، يفتح على طور تاريخي جديد أرقى من سابقيه على جميع الأصعدة.

2- إشكالية علاقة الصراع الطبقي بتطور قوى الإنتاج

ظهرت، في أحزاب الأممية الثالثة، أطروحة أولوية تطوير قوى الإنتاج على صراع الطبقات، باعتبارها "محركا للتاريخ" وهي تتعارض مع النظرية الماركسية التي تقول بأن الصراع الطبقي هو محرّك التاريخ، حيث ذكر ماركس وأنجلس في البيان الشيوعي ما يلي:

"إن تاريخ جميع المجتمعات (وعلى الأصح التاريخ المكتوب كله – ملاحظة أنجلس) إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ النضال بين الطبقات"(1).

وأنه طالما ظلت الطبقات موجودة فإن الصراع فيما بينها هو الذي يغيرعلاقاتها وأن ميزان القوى الناشئ فيما بينها هو الذي يحدد الصيغ والأشكال التي تتجلى فيها علاقات الإنتاج.

وكتب لينين، في هذا الصدد، يقول:

"لقد فتحت الماركسية الطريق أمام الدراسة الشاملة والكونية لصيرورة نشأة وتطور وأفول التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية من خلال تتبع مجمل الإتجاهات المتناقضة وإرجاعها إلى الشروط الدقيقة لوجود وإنتاج مختلف الطبقات الإجتماعية"(2).

وبالمقابل، أعطى ستالين الأولوية لتطوير قوى الإنتاج على الصراع الطبقي وجعل منها اتجاها رسميا لدى الحزب الشيوعي السوفياتي وأحزاب الأممية الثالثة. فقد كتب مقالا تحت عنوان "المادية الجدلية والمادية التاريخية"، سنة 1938، أكد فيه:

"أنه على حزب البروليتاريا، إذا أراد أن يكون حزبا فعليا، **أن يتملك قبل كل شيء علم قوانين التطور الإقتصادي للمجتمع**.... وأنه على حزب البروليتاريا، لكي لا يخطئ في السياسة، في وضع برنامجه

---

(1)- ماركس وأنجلس، البيان الشيوعي، دار التقدم موسكو، ترجمة إلياس شاهين 1987، ص18.
(2)- لينين، المؤلفات المختارة في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول، دار التقدم موسكو 1982،(الترجمة من عندي)، ص 35.

وفي نشاطه العملي أيضا، أن يستلهم من قوانين تطور الإنتاج ومن قوانين التطور الإقتصادي للمجتمع"(1).

وقد أشار، في تعرّضه لخصائص الإنتاج، إلى أن التغييرات والتطورات التي يشهدها تبدأ من التغييرات والتطورات التي تشهدها قوى الإنتاج وفي مقدمتها وسائل الإنتاج. فأكد أن:

"قوى الإنتاج، هي العنصر الأكثر تغيّرا والأكثر ثورية في الإنتاج. فالقوى الإنتاجية للمجتمع هي التي تتغير وتتطور أولا، ثم، وارتباطا وفي تطابق مع هذه التغييرات تتغيّر العلاقات الإنتاجية بين الناس، أي علاقاتهم الإقتصادية"(2).

وأضاف بأن ذلك لا يعني أن علاقات الإنتاج لا تؤثر على تطور القوى المنتجة، بل تسرع أو تعطل تطورها.

و"أن عدم التوافق فيما بينها يمثّل القاعدة الإقتصادية للثورة الإجتماعية المدعوّة إلى تحطيم علاقات الإنتاج الرّاهنة وإنشاء أخرى مطابقة مع طابع قوى الإنتاج"(3).

ورغم أن ستالين قد أعطي الأولوية لتطور قوى الإنتاج على الصراع الطبقي فإنه لم يلغه تماما بل حصر دوره في "تحطيم علاقات الإنتاج" التي أصبحت تعرقل تطور قوى الإنتاج وفي "إنشاء علاقات إنتاج جديدة مطابقة تماما مع قوى الإنتاج".

وهي أطروحة كان يتبناها قادة الدولة السوفياتية الناشئة، بمن فيهم تروتسكي، الذي كان يعتقد أن "التطور التقني (يعتبر) دافعا رئيسيا للتقدم"، باعتباره العنصر الأكثر ثورية وديناميكية في قوى الإنتاج، وأن "البرنامج الشيوعي (يقوم) على ديناميكية القوى الإنتاجية"(4)، وأن "اقتصادا ممشركا يقوم بتخطي الرأسمالية من الناحية التقنية سوف يشهد بالتأكيد تطورا اشتراكيا آليا إلى هذا الحد أو ذاك"(5).

وكانت هذه الأطروحة هي التي دفعت إلى فكرة أخرى مفادها أن بناء الإشتراكية و"اللحاق بالبلدان الرأسمالية الأكثر تقدما وتجاوزها" وتطوير الإنتاج بسرعة، مشروطان بمشركة الصناعة وإعطاء الأولوية "للصناعة الثقيلة"، وبمشركة الفلاحة وتصنيعها، وهي التي بررت "الإنعطافة الكبرى" لسنة 1929 المتعلقة بتعميم "مشركة الفلاحة". فقد كانت القيادة السوفياتية تعتقد أن التطور الذي قد تشهده الصناعة والفلاحة ينبغي "أن تتطابق (معه) كليا، علاقات الإنتاج، إن آجلا أو عاجلا، مهما كان التخلف الذي تسجله". لذلك ظهر شعار "التقنية تقرر كل شيء"، باعتبار "أن وسائل الإنتاج هي العنصر الأكثر ثورية واستعدادا للتغيير والتطور من بين العناصر المكونة لقوى الإنتاج".

---

(1)- (2)- ستالين، مسائل اللينينية، نشر باللغات الأجنبية،(الترجمة من عندي) موسكو 1951، ص/ ص 808- 809.
(3)- المصدر السابق ص/ ص 809- 810.
(4)- تروتسكي، الثورة المغدورة، ترجمة رفيق سامر، دار الإلتزام، الطبعة الثالثة1991، ص 33.
(5)- المصدر السابق، ص35.

لذلك ساد الإعتقاد في أوساط الحزب الشيوعي السوفياتي والأممية الثالثة أن بناء الإشتراكية يعني تطوير قوى الإنتاج بأقصى السرعة، وفي المقام الأول الصناعة التقيلة، حتى وإن كان ذلك على حساب تحالف الطبقة العاملة والفلاحين الذي يمثل الأساس الذي تقوم عليه السلطة السوفياتية.

وكان هذا التصور هو الذي قاد وضع الخطط الخماسية وكل البناء الإشتراكي.

ولا نعتقد أن معارضة بوخارين للسياسة التصنيعية السريعة كانت قائمة على التباين مع هذه المقولة، لأنه لم يقدم وجهة نظر مناقضة لها في أي مرحلة من مراحل معارضته لها ولا لتعميم مشركة الفلاحة، بل كان منقادا في نقده للإختيارات السوفياتية الرسمية بعبقرية عالم الإقتصاد قبل كل شيء، لأنه ركز معارضته حول التأكيد على أفضل السبل لتوظيف المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتوفرة التي بإمكانها، إذا ما توفرت، أن تجنب المجتمع السوفياتي الإستنزاف الذي تعرض له عن طريق سياسة التصنيع السريعة وفرض تعميم مشركة الفلاحة بالإعتماد على قوة الدولة.

وإدراكا منا للأبعاد الحقيقية لتلك المقولة نتأكد من الدور الذي لعبته، هي وغيرها، في عرقلة الطبقة العاملة السوفياتية في نضالها من أجل تغيير علاقات الإنتاج، أي من أجل تغيير الأشكال القائمة للتملك، باعتبارها تمثل قاعدة إعادة إنتاج العلاقات الطبقية التي تنشأ على أساس عملية التملك الجديدة التي تأخذ طابعا اجتماعيا يوما بعد يوم وتزيح بالتالي الإستقطاب الإجتماعي الذي تولده الفروقات الإجتماعية بين العمل التوجيهي والعمل التنفيذي وبين العمل اليدوي والعمل الفكري وبين المدن والأرياف وفي كلمة تغيير الأساس المادي الذي تنشأ على قاعدته الطبقات في اتجاه القضاء على التمايز الطبقي.

وسوف نتعرض، في باب تقييم تجربة البناء الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي، إلى الكيفية التي شلت وفقها مقولة "قوى الإنتاج محركا للتاريخ" الطبقة العاملة وأفقدتها جذوتها في النضال من أجل بناء الإشتراكية.

3- الإشتراكية تقام على المنجزات الرأسمالية المتقدمة

أكد ماركس وأنجلس في تحليلهما على أن الرأسمالية هي التي تولد الظروف الموضوعية للإنتقال إلى الإشتراكية، وأن تناقضاتها الأساسية هي التي تدفعها موضوعيا لترك مكانها لنظام أرقى منها يقوم على أرقى منجزاتها، وهذا النظام هو بطبيعة الحال النظام الإشتراكي، ليس الذي عرفناه في التجربة السوفياتية وغيرها، بل هو ذاك الذي يوفر الشروط الموضوعية ويرتقي بالإنسان إلى مستوى من الوعي لمنع إمكانية إعادة إنتاج الفروقات التي تولد الطبقات. لكنهما أكدا أيضا أن هذا التحول العظيم لا يحدث بمشيئة الإنسان وحدها، يقرره متى أراد، بل بارتباط وثيق بنضج واكتمال الشروط اللازمة لذلك.

لقد كتب ماركس، في هذا الصدد، يقول:

"إن تشكيلة اجتماعية لا تزول أبدا قبل أن يبلغ تطور جميع قواها المنتجة المستوى الذي تتيحه لها هذه التشكيلة، ولا تظهر علاقات إنتاج جديدة أعلى أبدا قبل أن تنضج الشروط المادية لوجودها في رحم المجتمع القديم نفسه"(1).

واعتبر أنجلس أن بريطانيا هي البلد الرأسمالي الأكثر تقدما وبالتالي الأكثر نضجا للإشتراكية في مرحلة تاريخية قادمة.

وفي نفس سياق هذه الأفكار صاغا مجمل تحاليلهما وأحكامهما حول إمكانية بناء الإشتراكية في ارتباط باكتمال البنية الإقتصادية للرأسمالية ونضج علاقات الإنتاج الرأسمالية في المجتمع. لكنهما لم يتركا مجالا للإعتقاد بأن نضج التناقضات الأساسية للرأسمالية هي التي ستحكم عليها بترك مكانها لنظام آخر، بصورة عفوية، بل ربطا ذلك بالوعي الطبقي للبروليتاريا الصناعية وبحجمها وحسن تنظيمها ومستوى فعلها السياسي كطبقة واعية بذاتها وتعمل لذاتها.

وممّا لا شك فيه، أن الثورة الإشتراكية لم تكن تعني عند ماركس أو أنجلس تجاهل المراحل التاريخية، التي يحددها نمط إنتاج معين وتشكيلة اجتماعية مطابقة له، أو تجاوزها في بلدان لم تكتمل أو لم تنضج فيها الرأسمالية، لذلك ساندا الثورة البورجوازية في ألمانيا واعتبرا أنها ستكون بداية أو تمهيدا لثورة بروليتارية لاحقة.

ومعلوم أن مرور الرأسمالية من مرحلتها التنافسية إلى المرحلة الإحتكارية، أي الإمبريالية، قد رافقه احتدام للتناقضات الأساسية للرأسمالية ولأزماتها، مما دفع بكبريات الدول إلى العودة للصراع حول اقتسام الأسواق، ودفع بالطبقة العاملة والشعوب إلى الوقوف في وجه هذا الصراع المحموم والدفاع عن مصالحها الطبقية والوطنية المهدرة.

وفي ظل تلك الأوضاع المشحونة بالمخاطر- مخاطر الحرب الإمبريالية- والحبلى بالتطلع إلى الثورة الإشتراكية، ساد الإعتقاد في إمكانية حدوث ثورة إشتراكية في كل من ألمانيا وروسيا. وكان لينين يعتقد أن الثورة وبناء الإشتراكية ممكنة في ألمانيا، في حين أن التخلف الإقتصادي في روسيا كان يمثل عقبة كأداء أمام المرور إلى الإشتراكية وبالتالي أمام الثورة. فقد أكد مرارا أنه كان من الأسهل على الروس أن يبدؤوا بالثورة البروليتارية الكبرى، لكن سيكون من الأصعب عليهم مواصلة الثورة والسير بها حتى الإنتصار النهائي- أي تنظيم المجتمع الإشتراكي تنظيما تاما. وكان عبّر عن ذلك بوضوح، شهرا قبل ثورة أكتوبر، حيث قال:

---

(1)- كارل ماركس، مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو- 1975،(الترجمة من عندي)، ص5.

"أن أية انتفاضة لن تحقق الإشتراكية إذا لم تنضج الإشتراكية اقتصاديا"(1).

وأن هذا النضج يأتي دون شك، في نظره، من منجزات الرأسمالية، فقد أكد:

"أن رأسمالية الدولة الإحتكارية هي الإعداد المادي الأكمل للإشتراكية، وهي مدخل الإشتراكية والمرحلة التاريخية التي لا تفصلها أي مرحلة أخرى عن الإشتراكية"(2).

وهذا يعني أن بناء الإشتراكية يفترض بالضرورة توفير الإمكانيات الفعلية لبلوغ مستوى أرقى على جميع الأصعدة من تلك التي كانت بلغتها الرأسمالية، وعلى الأخص في مستوى البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعلمية. ويمثل هذا الإرتقاء العنصر الحاسم في الواقع باعتباره يحدد نمط عيش الناس ومن ثمّة علاقاتهم وأفكارهم ووعيهم وله مكانة حاسمة بإمكانها أن تحكم على تجارب تاريخية بالنجاح أو بالفشل.

ومن زاوية النظر هذه، يكون منطقيا الحرص على فسح المجال، في كل عملية تحول تاريخية، لنضج الظروف الموضوعية، ومنها على الأخص القاعدة المادية، الإقتصادية والإجتماعية، والذاتية المتعلقة بتطور الوعي العام للناس، من خلال إشراكهم في العناية بالشأن العام وتقرير مصيرهم بأنفسهم والإرتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي للنخب ولعامة الطبقة العاملة والشعب الكادح. وهما عنصران ترتهن بهما كل عملية تحوّل تاريخية، في نجاحها أو فشلها، من خلال الإدراك الواعي للذات بمتطلبات تغيير الواقع الموضوعي، ونضج هذا وذاك في اللحظة التاريخية المحددة.

ويكون الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان المتخلفة، حيث تتشابك فيها المهمتان الديمقراطية والوطنية، زيادة على الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية فعلية تؤهلها للمرور واستقبال نظام جديد أرقى من سابقه. وهذا يعني أن الثورة البورجوازية لما تتحقق بقيادة الطبقة العاملة تفرض عليها تحمل مهامها التاريخية وتقبل منها حرصها على إنجازها على الوجه الأكمل والأشمل، من ناحية، ووضع حجر الأساس لبناء الصرح الجديد. وهي مرحلة ذات مجال تاريخي وزمني يحدده إنجاز المهام الموكولة للطبقة الماسكة بالسلطة ومستوى الإستعداد الذي هي عليه لقيادة المجتمع لدخول طور تاريخي جديد. وهي عوامل لم تكن مأخوذة بعين الإعتبار في التجربة الشيوعية السابقة، إذ طغى الميل، منذ أن تحولت أطروحات أفريل اللينينية التي أعلن عنها يوم عودته من المهجر في اجتماع عام بمحطة القطار بسان بتسبورغ، حول عملية تحويل الثورة البورجوازية إلى ثورة اشتراكية، إلى نوع من النسق العام للثورات في العالم، وطيّ المرحلة البورجوازية من الثورة في أسرع وقت ممكن مرورا إلى الإشتراكية،

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة م25، المنشورات الإجتماعية باريس ومنشورات التقدم، موسكو 1970- ص390 .
(2)- المصدر السابق، ص390 .

اعتقادا منه أن ذلك يشلّ محاولة البورجوازية في إعادة إقامة نظامها، لأن قوتها تكمن فيما تكمن، حسب لينين:

"في قوة العادة وفي قوة الإنتاج الصغير. ذلك أن الإنتاج الصغير لا يبرح لسوء الحظ شديد الإنتشار جدا في العالم، والإنتاج الصغير ينجب الرأسمالية والبورجوازية باستمرار، يوميا وفي كل ساعة، وبصورة عفوية، وعلى نطاق عريض..."(1).

وعبّر أنور خوجا، بصيغة أخرى، عن جوهر الفكرة نفسها، بقوله:

"ينبغي ألا نترك أي إمكانية لرأس المال الخاص كي يتطور ويتعزز. وكل تنازل في هذا النطاق يعني تمكين البورجوازية من التعزز، ومن بروز طبقة بورجوازية صناعية جديدة تعيق سيرنا نحو الإشتراكية"(2).

وهو اتجاه ربط السّير إلى الإشتراكية بالعامل الذاتي للطبقة العاملة وقلل من نضج الأوضاع الموضوعية، رغم أن لينين كتب ما يناقض هذه الفكرة في أكثر من مرة.

وظهر اتجاه آخر يقبل بمنطق التطور العفوي للرأسمالية التي تتحوّل بحكم قوانينها الخاصة إلى الإشتراكية ويقلل من دور الوعي في عملية المرور من الرأسمالية إلى الإشتراكية التي لن تتحقق إلا في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لما تصبح الطبقة العاملة أغلبية في المجتمع. وكان المعبّر الرسمي عن هذا الإتجاه هو كاوتسكي وزعماء الأممية الثانية.

لذلك فإن التعامل مع الواقع وفهم متطلبات تغييره يفرضان علينا عدم حرق المراحل وترك المجال للصراع الطبقي كي يفعل فعله، تماشيا مع مقتضيات كل مرحلة من مراحل صيرورة التطور والرقي الإجتماعي والحضاري. وإن التقليل من دور هذا الجانب أو ذاك، يعني فك الرابطة الجدلية التي تجمع بين البنيتين الفوقية والتحتية. ومن الطبيعي أن يؤدي تشويه هذه العلاقة إلى بناء كيان مشوّه يؤدي بالتجربة إلى فشل محقق.

وطالما أن التحول الإشتراكي لم يحصل، على الوجه الأكمل، فإن الرأسمالية لن تكفّ عن التطور سعة وعمقا، وتسعى دائما إلى إعادة بسط نفوذها في المواقع التي خسرتها أو التي لم تجعلها على صورتها بعد. وهي بذلك، ومن الزاوية الموضوعية، توفّر باستمرار القاعدة المادية والمعرفية والعلمية والتكنولوجية والمعنوية للمرور إلى الإشتراكية بأكثر سهولة التي تضمن لها شروط استقرارها.

إن مسايرة التطور العفوي للرأسمالية لا تضع حدّا للإستغلال والإضطهاد الرأسماليين ولا تفتح

---

(1)- لينين، "اليسارية" مرض الشيوعي الطفولي، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، ص 8.
(2)- أنور خوجا، حول البناء الإشتراكي، جمع وتقديم باتريك كيسال، ص97 (أوردته في كتاب: الحركة الشيوعية في تونس، 1920- 1985).

طريق التحرر أمام الإنسانية، بل تؤيد استعبادها من قبل أقلية من الذين يملكون وسائل الإنتاج ويحتكرون المال والثروة. وأن تحقق الإشتراكية وإنسانية الإنسان لن تحصل إلا عن طريق فعل تاريخي خاص ومستقل عن الطبقات السائدة، تقوم به الطبقة العاملة المسنودة من قبل عموم الشعب الكادح، ساعة يكون فيها من هم من فوق عاجزين على مواصلة حكمهم كما في السابق، ومن هم من تحت رافضين مواصلة العيش كما في السابق.

4- حول الدولة

أ- "دكتاتورية البروليتاريا": هيمنة طبقية أم دكتاتورية سياسية

أ1- ماركس – أنجلس: الدولة و"دكتاورية البروليتاريا" والهيمنة الطبقية

استعمل ماركس وأنجلس مصطلح "دكتاتورية البروليتاريا" في الحديث عن جوهر الدولة التي ترسيها البروليتاريا عوضا عن الدولة البورجوازية. ومقصدهما من "الدكتاتورية" هو السيادة الطبقية وليس الشكل الإستبدادي للدولة. إن الدكتاتورية الطبقية تعني بالنسبة لهما النظام الذي يجعل طبقة تسود في المجتمع اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ويجعل طبقات أخرى مسودة.

لقد سمحت هيمنة الطبقات الأقلية بأن تمنح الديمقراطية لهذه الأقليات وتحرم منها الأغلبية، في حين أن هيمنة الطبقة العاملة – التي تمثل أغلبية السكان في الدول الصناعية- تمنح الديمقراطية للأغلبية وتحرر سائر الطبقات الأخرى، فتحرر بذلك المجتمع بأسره. لذلك فإن دكتاتورية البروليتاريا، من زاوية المنظور الماركسي، هي الديمقراطية التي تحوز عليها الأغلبية وتكرسها في شكل "جمهورية ديمقراطية"، تماما كما بيّنت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى.

ورد في البيان الشيوعي :

"إن الخطوة الأولى في ثورة العمال هي، كما رأينا، تحوّل البروليتاريا إلى طبقة سائدة والظفر بالديمقراطية"(1).

ولن تتحقق الهيمنة الطبقية إلا عن طريق الدولة:

"الشكل الذي يحقق فيه الأفراد المنتسبون إلى الطبقة السائدة مصالحهم المشتركة، والذي يجد فيه المجتمع المدني كله في عصر معيّن تعبيره المكثف..."(2).

---

(1)- ماركس – أنجلس، بيان الحزب الشيوعي، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو ، 1987، ص 40.
(2)- ماركس- أنجلس، الإيديولوجيا الألمانية، ص 87.

وإذا سلمنا، أيضا، أن المجتمع المدني هو مجال العلاقات الإجتماعية-الإقتصادية، فإن الدولة البورجوازية إذن، ليست سوى شكل لتنظيم الحياة الإجتماعية هدفه الرئيسي حماية ملكيّة ومصالح البورجوازية. وبهذا الشكل حدد ماركس وأنجلس الطبيعة الطبقية للدولة وكشفا على أن الصراع السياسي هو في الحقيقة تعبير عن تعارض المصالح الإقتصادية للطبقات المتقابلة، ووضحا أن تحقيق المصالح الإجتماعية العامة يتمّ عن طريق الدولة. لذلك فإن الطبقة العاملة في حاجة إلى أن تأخذ السلطة في يدها كي تتمكن من إعادة بناء المجتمع على صورتها. وهكذا رسما اتجاه التطور التاريخي، في شكل قانون عام ضبطاه كما يلي :

"إن كل طبقة تطمح إلى السيادة، حتى إذا كانت سيادتها تفترض، كما هي الحال بالنسبة إلى البروليتاريا، إلغاء الشكل القديم للمجتمع بكليته وإلغاء السيادة بوجه عام، لا بدّ أن تظفر بادئ الأمر بالسلطة السياسية، كي تجعل، هي بدورها، مصلحتها على أنها المصلحة العامة، وهو أمر لا مناص لها من القيام به بادئ الأمر"(1).

وكان ماركس وضّح مبكرا، في "بؤس الفلسفة"، أن سلطة الطبقة العاملة تختلف جوهريا عن سلطة البورجوازية لأنها "تنشئ بنشاطها" و"بصورة واعية مقدمات لأجل اضمحلالها بالذات"، بمعنى أنها ستقيم، "في سياق التطور التاريخي"، بدل المجتمع البورجوازي رابطة "تنفي الطبقات وتضادها". لذلك "لن تكون ثمّة سلطة سياسية حقا"، لأنها حققت انقلابا جذريا في علاقة الدولة بالمجتمع.

لكن سلطة الدولة تحافظ حتى في ظل "دكتاتورية البروليتاريا" على دورها في حفظ النظام، أي النظام الإجتماعي القائم، وبالتالي المحافظة على هيمنة الطبقات السائدة في المجتمع وإخضاع الطبقات المسودة للإستعباد الإجتماعي. وبتغير الإوضاع لصالح الطبقة العاملة يكون من الطبيعي أن تتغيّر العناصر الأساسية المكوّنة لها كي تتوافق مع طبقتها. وبما أن الطبقة العاملة تهدف إلى إنهاء الإنقسام الطبقي والقضاء على التناحر بين الطبقات، فإن دولتها مؤهلة بطبيعتها للذوبان. لكنها تظل حيّز الوجود بصورة مؤقتة للقيام بأدوار محددة. يقول ماركس في كتابه "نقد برنامج غوتا":

"بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي، تقع مرحلة تحوّل المجتمع الرأسمالي تحوّلا ثوريا إلى المجتمع الشيوعي. وتناسبها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى **الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا**"(2).

ووضّح أنجلس طبيعتها، في رسالة وجهها إلى أوغيست بيبل، في مارس 1875، قال:

---

(1)- ماركس أنجلس، الإيديولوجيا الألمانية، ص 43.
(2)- ماركس، نقد برنامج غوتا، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو1976، ص33.

"...كانت الدولة، بالتالي، مجرّد مؤسسة انتقالية تستخدم في الصراع، في الثورة، من أجل إخضاع الخصوم بالقوة...."(1).

فهما يعتبرانها الأداة الرئيسية التي تستعملها الطبقة العاملة في عملية الإنتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، وبالتالي في إنجاز الثورة الإجتماعية وتوفير الشروط المادية لنجاح هذه النقلة. لذلك فإن الدولة، بالنسبة لهما، تتحمل مهمّة إعادة صياغة المجتمع بما يؤهله إلى التخلص من التملك الخاص لوسائل الإنتاج الإجتماعية وإنهاء الإنقسام الإجتماعي والتناحر الطبقي. وهو ما يؤكد أن الصياغة الماركسية لمفهوم "دكتاتورية البروليتاريا" كانت موضوعة من زاوية الهيمنة الطبقية، "أي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة".

وإذا كانت تلك هي النظرة التأسيسية للفكرة الماركسية حول الدولة، فقد أدخلا عليها بعض التدقيقات التي لا تخرج عن الجوهر، حيث استخلصا من دراستهما لتجارب ثورات 1848- 1851 وكمونة باريس أن كل أنماط الدولة السابقة للكمونة كانت بمثابة تحسين سلالة وارتقاء لهذه الآلة، التي نشأت من رحم المجتمع وأصبحت طفيلية وزائدة. فقد كتب ماركس بصدد التطور الذي شهدته الدولة :

"إن الثورة الفرنسية الأولى التي وضعت نصب أعينها مهمة بناء وحدة الأمة (بناء الأمة)، كان عليها أن تقضي على كل استقلال محلي ومنطقي ومديني وريفي"(2).

لذلك اضطرت إلى بعث آلة أخطبوطية عجيبة استأثرت بـ:

"امتيازات السيادة للبارونات والمدن ورجال الدين في القرون الوسطى" وحولتها إلى "خاصيات لسلطة الدولة الواحدة التي أحلت موظفي الدولة الذين يتقاضون الرواتب محلّ الوجهاء الإقطاعيين، ونقلت السلاح من أيدي خدم الإقطاعيين وطوائف سكان المدن في القرون الوسطى إلى يد الجيش الدائم، ووضعت، عوضا عن فوضى السلطات القروسطية المتنافسة، خطة منضبطة لسلطة الدولة مرفقة بتقسيم العمل تقسيما منتظما ومراتبيا"(3).

وهكذا طوّرت الثورة الفرنسية ما بدأت به الملكية المطلقة في مركزة وتنظيم سلطة الدولة وتوسيع حجمها وخاصياتها وعدد أعوانها واستقلاليتها عن المجتمع "وسيادتها الفائقة الطبيعة على المجتمع الفعلي- السيادة التي حلت فعلا محل السماء القروسطية الفائقة الطبيعة مع قديسيها". ... "إن هذه الزائدة الطفيلية على جسم المجتمع المدني التي صورت نفسها بصورة صنو مثالي له قد بلغت تطوّرها التّام في ظل سيادة بونابارت الأول"(4).

---

(1)- مراسلات ماركس أنجلس، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر1981، ص349.
(2)- ماركس أنجلس، بصدد الدولة، دار التقدم موسكو 1986، ص207.
(3)- المصدر السابق، ص 207.
(4)- المصدر السابق، ص 208.

لكن هذه الآلة الطفيلية التي لم يكتمل سلطانها وبناؤها إلا في عهد الأمبراطورية الثانية الذي أصبحت فيه الدولة "مستقلة عن المجتمع نفسه" بشكل يسمح لأي مغامر مدعوم بعصابة من القتلة كي يمسك بزمامها. أكد ماركس في هذا الصدد على :

"أن سلطة الدولة التي تدوس حتى على مصالح الطبقات السائدة والتي استعاضت عن مهزلتها البرلمانية بالهيئة التشريعية التي تعيّنها بنفسها وبمجلس الشيوخ الذي تدفع له أجوره والتي ثبّتها الحق الإنتخابي العام في كلية سلطانها"(1)، هي المستهدفة باعتبارها أصبحت تمثل العائق الرئيسي أمام كل تغيير ديمقراطي وهي التي ينبغي تعويضها بأجهزة قابلة للذوبان في المجتمع، أي بـ"دولة- لادولة"، كما دلت على ذلك كمونة باريس.

لذلك اعتبر أن الثورة ليست ثورة على الدولة المستبدة فقط بل على الدولة من النمط القديم، من أجل إدخال تغييرات جوهرية عليها كي تصبح بموجبها قابلة للإبتلاع "المعاكس" "من قبل المجتمع". وهكذا يكفّ هذا الجسم على أن يكون غريبا عن موطن نشأته، بشكل يسهّل عملية الإنتقال التاريخية من الرأسمالية إلى الإشتراكية.

إن تحويل سلطة الدولة، في تجربة الكمونة، بهيئاتها العليا والمحلية، تحويلا جذريا عن طريق مبادئ وقواعد سمحت بـ"انتقال السلطة إلى الجماهير الشعبية بالذات التي تنشئ قوتها بالذات عوضا عن قوة مضطهديها"، كي تجعل منها "الشكل السياسي لتحررها الإجتماعي" ولتحرر المجتمع ككل.

وفي "نقد برنامج غوتا" وضّح ماركس أن مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية تناسبها:

"مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا"(2). خاصة وأن الجمهورية البورجوازية ظهرت على المكشوف، في الحرب الأهلية في فرنسا، بكونها دكتاتورية موجهة ضد الشعب، وفي تناقض صارخ مع ما كانت تعلنه من قيم ومبادئ، استخلص ماركس أن الشكل السياسي للإنتقال:

"في فرنسا وفي أوروبا غير ممكن إلا "كجمهورية اجتماعية" ... تعلن على المكشوف "التحرر الإجتماعي" هدفها العظيم"(3).

وكتب أنجلس في نقده لمشروع البرنامج الإشتراكي الديمقراطي لسنة 1891، ما يلي :

"من الأكيد أنه لا يمكن لحزبنا وللطبقة العاملة أن يحققا سيادتهما إلا عن طريق جمهورية

---

(1)- المصدر السابق، ص 209.
(2)- المصدر السابق، ص242.
(3)- المصدر السابق، ص217.

ديمقراطية. وهذه الأخيرة ليست سوى الشكل الخاص لدكتاتورية البروليتاريا، كما بيّنته الثورة الفرنسية العظمى"(1).

وتأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول أن دكتاتورية البروليتارية، لدى ماركس وأنجلس، لا تعني الشكل السياسي الذي تمارس به الطبقة العاملة سلطتها على الطبقات الأخرى، بل تعني بالتحديد جوهر الدولة، أي الكلّ الجامع للفعل الفوقي بما يجسده من اختيارات اقتصادية واجتماعية وثقافية تمثّل سيادة طبقة معيّنه في عصر معيّن. ولن تتحقق سيادة الطبقة العاملة فعليّا إلا عن طريق الديمقراطية وإحداث انقلاب جذري في علاقة الدولة بالمجتمع.

ونتيجة لذلك يفتح اتجاه تاريخي لتصفية الإغتراب السياسي الذي لازم المجتمعات القائمة على الإستغلال والإضطهاد، الناجم عن تحوّل الدولة إلى جسم غريب عن المجتمع، عن طريق الإقتراع العام وحق سحب الثقة من أي موظف في الدولة وتحديد أجر للموظفين يساوي أجر العامل واستقلالية محلية أكمل وتحويل الجيش إلى جيش شعبي وهو الإتجاه الذي دلت عليه كمونة باريس ورسمت بالتالي ملامح الديمقراطية الأكمل.

أ-2 لينين و"دكتاتورية البروليتاريا"

قدم لينين في كتابه "الدولة والثورة" أفكار ماركس وأنجلس حول الدولة وحول دكتاتورية البروليتاريا وبلور إضافاته في كتابات عدّة أخرى. وتجدر الملاحظة أن أهمّ ما طوّره لينين في نظرية الدولة هو المضمون الطبقي لـ"دكتاتورية البروليتاريا"، باعتبارها تحالف بين العمال والفلاحين، وهو أيضا شكلها السياسي الذي تجلى في السوفياتات.

لكنّه شدد على الدور القمعي للدولة بصورة عامة ودولة البروليتاريا بالتحديد، حيث أكد على:

"أننا سوف نكون بلا رحمة، سواء حيال أعدائنا أو حيال العناصر المترددة والضارة، من محيطنا نفسه، تلك التي تتجرأ على إدخال التشويش على مجهودنا الجبار لبناء الحياة الجديدة للشعب الكادح"(2).

فالدولة هي بالنسبة للينين:

"...نوع خاص من تنظيم للقوة. هي تنظيم للعنف بقصد قمع طبقة من الطبقات. فأية طبقة ينبغي للبروليتاريا أن تقمع؟ بطبيعة الحال ينبغي لها أن تقمع الطبقة المستثمرة وحدها أي البورجوازية. إن الشغيلة ليسوا في حاجة إلى الدولة إلا لقمع مقاومة المستثمرين...."(3).

كما أن البروليتاريا، بالنسبة له، في حاجة لـ"سلطة الدولة" ولـ"تنظيم القوة المتمركزة" ولـ"تنظيم

---

(1)- أنجلس، نقد مسودة البرنامج الإشتراكي الديمقراطي لسنة 1891، ص8.
(2)- لينين، الأعمال الكاملة، م27، منشورات اجتماعية*باريس، منشورات باللغات الأجنبية*موسكو، 1961، ص240.
(3)- لينين، المختارات في ثلاثة مجلدات (م2، ج1)، دار التقدم موسكو 1976، ص 397.

العنف" كي تقمع "مقاومة المستثمرين أو لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبورجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين"، "في أمر 'ترتيب' الإقتصاد الإشتراكي"، فقد قال:

"لا بد للبروليتاريا من سلطة الدولة، من تنظيم القوة المتمركزة، من تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمرين أو لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبورجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين في أمر "ترتيب" الإقتصاد الإشتراكي"(1).

ويكون بذلك جعل من العنف مؤسسة رسمية "لقمع مقاومة المستثمرين" و"لقيادة" الجماهير الشعبية في البناء الإشتراكي. ومن ثم فقد اختزل "دكتاتورية البروليتاريا" في الشكل الدكتاتوري للدولة، وكأن هذا الشكل يمثل الصيغة الوحيدة التي تمكن الطبقة العاملة من التحول إلى طبقة مهيمنة.

حيث قال أن: "الديكتاتورية ضرورية لكل انتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية" (2).

وأن:"الديكتاتورية هي سلطة فلاذية جريئة وحازمة وبلا رحمة كلما تعلق الأمر بقمع الإستغلاليين والمتسببين في الفوضى"(3).

ويذهب لينين، في جداله مع معارضيه إلى حد تبرير الحكم الفردي والدكتاتورية الفردية، إذ كتب يقول:

"...إذا كنا لسنا فوضويين ينبغي أن نقبل بضرورة الدولة، أي بالإكراه، للمرور من الرأسمالية إلى الإشتراكية. ويتحدد الشكل الذي يأخذه هذا الإكراه بدرجة التطور التي بلغتها الطبقة الثورية المعنية، وبالظروف الخاصة التي تمر بها مثل مخلفات حرب رجعية طويلة، وبالأشكال التي تأخذ مقاومة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة. وهو ما يعني أيضا أنه لا يوجد إطلاقا أي تناقض مبدئي بين الديمقراطية السوفياتية (أي الإشتراكية) والإلتجاء إلى السلطة الديكتاتورية الفردية"(4).

ويعمم لينين الأسلوب الدكتاتوري في التسيير على باقي المجالات بما فيها الإقتصادية، يقول: "أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، أي أهمية السلطة الدكتاتورية الفردية منظور إليها من زاوية المهمات الخصوصية للمرحلة الراهنة، فينبغي القول أن كل صناعة كبيرة ميكانيكية التي تمثل فعلا القاعدة المادية للإشتراكية تفترض وحدة إرادة صارمة ومطلقة لإدارة عمل جماعي لمئات وآلاف وعشرات الآلاف من الرجال"(5).

---

(1)- المصدر السابق، ص398.
(2)- لينين، الأعمال الكاملة، م27، ص273.
(3)- المصدر السابق، ص275.
(4)- المصدر السابق، ص278.
(5)- المصدر السابق، ص/ ص 278- 279.

وأضاف:"...لكن، ومهما كان من أمر، فإن الخضوع الكلي لإرادة واحدة هو ضرورة مطلقة لنجاح عمل منظم على شاكلة الصناعة الميكانيكية الكبيرة"(1).

ولا نعتقد أن نهج الحكم الفردي والسلطة الفردية يتعلق بأسلوب العمل والتنظيم وحده في الواجهة الإقتصادية، بل باختيار لينين لحلّ دون سواه في السياسة والإقتصاد والإجتماع يتمثل في الشكل الدكتاتوري، الذي كان يرى فيه الحلّ المناسب والأسلم لبلد متخلف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، تغلب البورجوازية الصغيرة على تركيبته الإجتماعية ومازالت الطبقات القديمة تحوز على ثروات طائلة تجعل منها قوة اقتصادية واجتماعية لا يمكن بأي حال الإستخفاف بها، تقابلها طبقة عاملة ضعيفة العدد ومحدودة الثقافة والتأهيل. وهو اختيار فرضه المنطق التجريبي والعفوي الذي اتبعته الثورة المظفرة في معالجة الصعوبات التي مرّت بها. وكان بإمكان لينين والحزب البلشفي أن يختارا منهجا آخر، في جوانب من مجال الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية، دفعتهما إليه الظروف القاسية التي مرّت بها الثورة.

لذلك فإن الديمقراطية الإشتراكية، في المفهوم اللينيني، تبدو وكأنها تعني فقط، قمع طبقة من قبل طبقة أخرى، وتستثني الأساليب والأشكال والوسائل الأخرى التي تجعل منها ديمقراطية أرقى من الديمقراطيات السابقة لها. وكأنها تترك مجال الصراع الفكري والسياسي والإيديولوجي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي لتعوضه بالحسم العسكري، مثلما يحدث في الحروب الأهلية.

في حين أنه في ظل دولة البروليتاريا تصبح الواجهة الرئيسية للصراع الطبقي، سواء تعلق الأمر بأزمنة التطور السلمي أو بحالات المواجهة المفتوحة، هي واجهة الصراع الفكري والسياسي والإيديولوجي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي، لأنها تعني العمل على إقناع الجماهير وكسبها للإختيارات الإشتراكية وإشراكها في القرار والتنفيذ.

وبهذا الأسلوب، أي عن طريق الإقناع بالحجة والبرهان ومقارعة الآراء بعضها البعض على رؤوس الملإ، تتكرس هيمنة الطبقة العاملة على الطبقات الأخرى ويجعل منها أمرا مفروغا منه في المجتمع. وهو أسلوب مقترن بحيّز الحرية والديمقراطية الذي تضمنه الدولة الإشتراكية للمجتمع، أي بمجال المنافسة السلميّة، بين الطريق الرأسمالية والطريق الإشتراكية، والتي ترافقها منافسة في مجال السياسة والفكر والثقافة والإيديولوجيا، بحيث لا تلجأ الدولة الإشتراكية إلى القمع إلا في الحالات النادرة التي تتخلى فيها قوى معينة عن مجالات الحرية والديمقراطية المضمونة في المجتمع وتنتقل إلى العنف والتخريب.

---

(1)- المصدر السابق، ص 279.

إن نظرية لينين بشأن الديمقراطية واضحة، فهي، من زاوية المضمون الطبقي، تعني الحرية لطبقة والعنف ضد طبقة أخرى، وهي بالتالي مرتبطة بشكل الدولة، شكلا من أشكالها، فقد قال :

إن "الديمقراطية هي شكل للدولة، نوع من أنواعها. ولذا فهي، ككل دولة، استعمال للعنف بصورة منظمة ودائمة"(1).

وفي هذا الصدد، نحن لا نتجنى على لينين، إذ أن آراءه بشأن دكتاتورية البروليتاريا، الشكل السياسي للمرحلة الإنتقالية من الرأسمالية إلى الإشتراكية، واضحة لا غبار عليها ولا تستحق أي تعليق. فقد أكد، مرارا وتكرارا، أنه لا مناص لـ"دكتاتورية البروليتاريا" من أن تمارس "القمع والإكراه... وبالتالي خرق الديمقراطية النقية" وأن تفرض "سلسلة من القيود على حرية المضطهدين والمستغلين الرأسماليين..."، باعتبارها "ديمقراطية الغالبية الساحقة من الشعب، وهي قمع بالقوة، أي ابتعاد عن الديمقراطية بالنسبة لمضطهدي الشعب"(2).

ومع الحرب الأهلية والتدخل الإمبريالي برز مفهوم "الإرهاب الثوري" أو "الإرهاب الأحمر"، زيادة على القمع الطبقي، الذي أكده لينين بقوله :

"إن الوضع السائد هو الذي أجبرنا على خوض صراع لا يرحم، واستخدام الأساليب الإرهابية للحرب"(3).

وهكذا اقترن مفهوم "دكتاتورية البروليتاريا" بـ "العنف الثوري" وبـ "الإرهاب" وبعدم التقيد بالشرعية والقوانين، حيث يقول لينين:

"إن الدكتاتورية هي سلطة ترتكز مباشرة على العنف وليست خاضعة لأي قانون"(4).

"إن دكتاتورية البروليتاريا، هي سلطة تمّ افتكاكها والمحافظة عليها بالعنف، تمارسها البروليتاريا ضد البورجوازية، سلطة لا يحكمها أي قانون"(5).

إن التضييق في الرؤية الماركسية للدولة من خلال حصر كينونتها في مجموع الأجهزة التي تكونها والتحقير من بقية أدوارها ورميها جملة وتفصيلا على طبيعتها الطبقية لتصبح في النهاية مجرد آلة حرب على الطبقات الأخرى وماكينة قمع ضد أعدائها الطبقيين، كان له انعكاسات خطيرة على مآل التجربة الإشتراكية برمتها، التي سارت في اتجاهات مغايرة للإستخلاصات التي خرج بها ماركس وأنجلس من كمونة باريس.

---

(1)- المصدر السابق، ص479.
(2)- لينين، المختارات في ثلاث مجلدات، م2 ج1، ص468.
(3)- لينين، المؤلفات الكاملة، م28، ص213.
(4)- (5)- المصدر السابق، ص244.

إن تشديد لينين على الدور القمعي للدولة ضد المستثمرين ومن أجل قيادة الشعب في بناء الإشتراكية يجعله يتجاهل فعل بقية مكونات الهيمنة الطبقية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية والإيديولوجية، وكأننا به يهمل فكرة أن بناء الإشتراكية وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة يبدآن من فوق، أي أن الدولة تتحمل دورا رئيسيا في عملية البناء.

وهذا يعني أن مهمة التخطيط للبناء الإشتراكي وإعادة صياغة العلاقات الإجتماعية وتنظيم ثورة ثقافية دائمة ترتقي بالمستوى الثقافي والمعرفي والعلمي للطلائع والمثقفين وعامة الشعب، وتؤهل المجتمع بأسره لدخول مرحلة تاريخية وحضارية متطورة في التاريخ الإنساني، ملقاة على كاهل الدولة ويتحمّل الحزب الطليعي مسؤولية الرّفع الدائم من مستوى الوعي العام للطبقة العاملة والشعب الكادح بالمهمة التاريخية المطروحة عليهما.

إن توسيع مجال الحريات والديمقراطية في المجتمع الإشتراكي وإشراك أوسع الجماهير في إدارة الشأن العام يؤدي حتما إلى تذويب أجهزة الدولة في الطبقة العاملة وليس إلى تضخيمها وتحويلها إلى كيان فوق المجتمع بدعوى الحاجة الماسة "لضرب مقاومة المستثمرين" و"قيادة" الطبقات الشعبية في بناء الإشتراكية.

وتأكيد لينين على الدور القمعي لأجهزة الدولة في ظل دكتاتورية البروليتاريا، يجعلنا نعتقد أنه ينحاز إلى شكل واحد من أشكالها، أي إلى الشكل الدكتاتوري، ولا يبذل جهدا في مناقشة وبلورة الأشكال الأخرى، رغم أنه أشار، في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، إلى تعدد أشكال "دكتاتورية البروليتاريا".

كما نعتقد أن الديمقراطية الإشتراكية باعتبارها ديمقراطية أوسع وأشمل ولحظة "تحول الكمّ إلى كيف"، أي خروج الديمقراطية من إطار المجتمع البورجوازي، الذي يمنح الديمقراطية للمستثمرين (بكسر الميم)، إلى المجتمع الإشتراكي، الذي يمنح الديمقراطية للمستغلين (بفتح الغين)، تفتح بالضرورة على إمكانيات واسعة من أشكال الدولة ومن صيغ مشاركة الشغالين والشعب الكادح في إدارة الشأن العام ومن كيفية معالجة وضع الطبقات السائدة القديمة.

ومن الضروري أن يظهر ذلك، فيما يظهر، في سعة المجال الذي تأخذه الحريات (تشريعا وممارسة)، هذا المجال الذي يتجاوز بالضرورة أرقى ما وصل إليه في إطار المجتمعات القديمة. لذلك فمن المنطقي أن تكون الدولة الإشتراكية والديمقراطية البروليتارية أرقى من الدولة الرأسمالية ومن الديمقراطية البورجوازية، منظور إليها من زاوية القيم والمبادئ التي تقودها ومن زاوية الأسس التي تنبني عليها والمؤسسات التي تمثلها والقوانين التي تنظمها والتي تؤطر المجتمع بأسره.

ومن المنطقي أنه إذا اعتبرنا أن الدولة الإشتراكية والديمقراطية البروليتارية خطوة متقدمة في تاريخ الإنسانية فيجب أن تكون الأشكال التي تظهر فيها الدولة أرقى من سالفاتها، أي أن تعتمد، في إدارة الشأن العام، ليس على الطلائع فقط بل على أوسع الجماهير الكادحة، وذلك من خلال تبسيط مهمات الإدارة في الدولة، وهو مشغل شدّ انتباه لينين إلى آخر أيام حياته، لكن عجز على تجسيمه لتعارضه مع الدولة التي أقامها.

لكن المعضلة لديه، وهو يسعى إلى البحث عن سبل "تذويب" الدولة، تتمثل في أنه لم يتجنّب مخرج المركزة، التي يفترضها دورها ووظائفها ومهماتها، بين أيدي الطليعة أو بالتحديد بين أيدي شريحة منها، البلاشفة، مزيحا غيرهم، متذرّعا بضغط متطلبات أوضاع ظرفية مرّ بها الصراع الطبقي في "اتحاد الجمهوريات السوفياتية" وفي العالم. ولم يؤد ذلك فقط إلى حرمان بقية القوى الإشتراكية من المشاركة في السلطة بل وإلى منعها من الوجود القانوني، كي تتمكن من المساهمة في الحياة السياسية من موقع المعارضة، مستعملا في ذلك القمع المنهجي وإرهاب الدولة.

وقد أفضى هذا التوجه إلى تهميش بقيّة الفصائل الإشتراكية الديمقراطية، التي ليست سوى تعبيرات مختلفة للوعي السياسي لدى العمال، تتعارض مع البلشفية، وإلى فرض الرأي الواحد والحزب الواحد والزعيم الواحد في الدولة الإشتراكية.

إن هذا المفهوم لم يسمح للديمقراطية البروليتارية، كما تشهد على ذلك التجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي وفي غيره من البلدان، لمختلف التعبيرات السياسية والفكرية والفلسفية والثقافية وغيرها، من التعبير عن نفسها ومن معارضة السلطة. وقد تعرضت جميعها للمصادرة والقمع.

وليس غريبا أن يضيق مجال ممارسة السلطة وتمثيل الطبقة العاملة في ظل النظام الجديد وفي الحياة السياسية الجديدة، إلى أن ينحسر في حدود الحزب الشيوعي- البلشفي- وحده، باعتباره، منظور إليه من زاوية الفكرة اللينينية، هو وحده المعبّر السياسي الوحيد عن المصالح الجوهرية للطبقة العاملة، وهو الوحيد المخوّل له ممارسة "دكتاتورية البروليتاريا".

ومن زاوية النظر هذه، فإن بقيّة التعبيرات الإشتراكية، أي الأحزاب، تزاح من ميدان الفعل السياسي الواقعي، بدعوى أنها بورجوازية وبورجوازية صغيرة، أو أنها تعبّر عن انحرافات يمينية أو يسراوية، لخلاف لها مع البلاشفة في توجهاتهم السياسية والفكرية. والأخطر من ذلك هو أن تجد نفسها غير معنيّة بالمشروع الإشتراكي أصلا، هذا إذا لم تصنف في خانة القوى المعادية وتتعرض إلى التصفية !!!. يقول لينين موضّحا فكرته:

"...لذلك وإذا تناولنا الأمور من زاوية وجهة نظر ممثلي الطبقة التي تمارس دكتاتوريتها، فإننا نقول: إننا لم نقلل أبدا من دور الديمقراطية البورجوازية الصغيرة....فسيكون لكم معنا علاقات حسن

جوار وتكون لنا سلطة الدولة، وذلك بعد إعلان موقفكم من 'الحلفاء'، سوف نمكنكم من العمل القانوني، بكل امتنان، أنتم السادة المناشفة. وهو ما سوف تقوم به اللجنة المركزية للحزب.

لكننا لا ننسى أن مناشفة مازالوا أعضاء في حزبكم وهم 'نشطاء'، سوف نستعمل معهم نفس الأساليب التي نستعملها مع 'النشطاء'، باعتبارهم أصدقاء التشيكوسلوفاك. وما دام التشيكوسلوفاك لم يطردوا من روسيا، فأنتم أعداء مثلهم. وسوف نحتفظ بسلطة الدولة لنا وحدنا"(1).

ويضيف في الفقرات الموالية:

"...ينبغي أن نقول: أننا نحتفظ بالسلطة للطبقة ذاتها (أي البروليتاريا)، وحيال الديمقراطية البورجوازية الصغيرة، فإن شعارنا كان الوفاق معها، لكن فرض علينا استعمال الإرهاب. لكن، إذا كنتم متفقون فعلا للعيش معنا في ظل علاقة حسن الجوار، فعليكم إذن أن تأخذوا على عاتقكم، السادة المتعاونون والمثقفون، إنجاز هذه المهمة أو تلك، وإذا لم تقوموا بذلك، أنتم تخرقون القانون وتصبحون أعداءنا وسوف نقاوموكم"(2).

وليس غريبا، أيضا، أن يسود مثل هذا المفهوم في تنظيم الدولة وإشراك الجماهير في السلطة وفي البناء الإشتراكي، حيث أن لينين لم يتعرض في مؤلفه "الدولة والثورة" وفي غيره من المؤلفات، للأطر التي ينظم فيها الشعب وعموم المجتمع صفوفه وعلاقاته، باستثناء حديثه عن السوفياتات والنقابات وجمعيات المثقفين وجمعية دفن الموتى...الخ، بل تجاهلها تماما.

لقد أزاح لينين الأحزاب غير الشيوعية وغير الإشتراكية، أي الأحزاب البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، من الوجود، في ظل دكتاتورية البروليتاريا، باعتبارها المعبّر السياسي عن مصالح طبقية سائرة في طريق التلاشي والتي تنظم عودتها من جديد ليس فقط للحياة السياسية وإنما للوصول إلى السلطة.

كما أنه لم يتعرض للمجتمع المدني الذي يمثل الإطار الطبيعي المنظم لعلاقات المواطنين بعضهم البعض وبالسلطة، ويمثل سلطة مضادة في المجتمع يحد من تطرّف السلطة، واكتفى بالحديث عن إشراك الجماهير بصورة عامة، في السوفياتات وغيرها من أطر "دكتاتورية البروليتاريا".

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أن المفهوم اللينيني للديمقراطية البروليتارية، لم يوسع مجال ممارسة الحريات، مثل حرية التنظم في أحزاب ومنظمات وجمعيات وغيرها وحرية المجتمع المدني وحرية الفكر والرأي والمعتقد والإبداع وغيرها، باعتبارها مجالات فعل النخب **أولا**، والجماهير

---

(1)- المصدر السابق، ص221.
(2)- لينين، الأعمال الكاملة، م28، ص219 .

المتفاعلة **ثانيا**، وباعتبار أن الإشتراكية ترث كل ما هو نيّر وتقدّمي عن البورجوازية **ثالثا**، بل ضيّقها حيث شدد على ضرورة مصادرة كل ما هو معارض للبلشفية، بدعوى أنه معارض للسلطة السوفياتية، وأن كل معارض لها هو بالضرورة معارض للإشتراكية، وأن كل معارض للإشتراكية فهو صنيعة البورجوازية والرأسمالية أو هو مخرب أوعميل للخارج.

لذلك فإن لينين لم يقدم لنا تجاوزا فعليّا للديمقراطية البورجوازية، حيث أنه باسم الصرامة الإيديولوجية والمضامين الطبقية، يشرّع الإلتجاء للقمع والعنف ضد كل معارضيه ويتهمهم بالرّدة والخيانة الطبقية وبالعمالة للبورجوازية وبـ"مدّ يد العون لها ضد البروليتاريا".

وهذا الجانب المغفل في النظرية اللينينية لـ"دكتاتورية البروليتاريا" و"للديمقراطية البروليتارية"، هو بالذّات الذي يمثّل الشكل الرئيسي للصراع الطبقي في ظل الدولة الإشتراكية، حيث لا يمكن اللجوء للقمع المفتوح إلا في حالات المواجهة المسلحة.

وبما أن الديمقراطية الإشتراكية تعني، في شكلها ومضمونها، أن ممثلي الطبقة العاملة يستمدون شرعية بقائهم في السلطة من إشراك أوسع جماهير الشعب الكادح في إدارة الشأن العام، ومن الثقة التي تمنحها لهم دون غيرهم، بعد أن تعرض عليها مختلف المشاريع والمواقف والبرامج والآراء، وتتوفر لها إمكانية التمييز بينها وفرصة اختيار القوى السياسية التي تتبناها. وعلى هذا الأساس يصبح إلتجاء الطبقة السائدة إلى القمع السياسي، في باب علاقة الدولة بالمجتمع، حالة نادرة، أي حين تعلن مجموعة ما من الناس الحرب على الدولة أو أنها تقدم على استعمال العنف المنظم أو أنها تقوم بأعمال إرهابية ضد الشعب أو تخرّب المنشآت أو تتعامل مع الخارج ضد مصلحة الوطن.

أما إذا التجأ ممثلو الطبقة العاملة، من أجل بقائهم في السلطة، إلى القمع، لتلجيم معارضيهم وإسكاتهم و"ضرب مقاومتهم" وإجبار الشعب على اتباعهم والقبول بقيادتهم، واستعملوه أسلوب حكم، فقد أعلنوا فشلهم في الخروج بالديمقراطية وبالدولة من الإطار الرأسمالي إلى الإطار الإشتراكي.

أ-3 غرامشي والهيمنة الطبقية

تستعمل الطبقة السائدة، من أجل فرض سيادتها، كل أشكال الإخضاع الإقتصادية والثقافية والإيدولوجية والدينية والإدارية التي يتخللها القمع "الهادئ" طبقا لمقتضيات القانون وحفظ النظام "النظام العام الإجتماعي"، باعتباره شكلا عرضيا، ممّا يعني أن الهيمنة الطبقية ليست أساسا تنظيم العنف والقمع بل إعادة صياغة المجتمع طبقا لمصالح الطبقات السائدة وخدمة لها. ولذلك فإن حصر مفهوم "دكتاتورية البروليتاريا" في قمع مقاومة الخصوم بإمكانه أن يحوّلها إلى مجرد نظام للإستبداد السياسي.

وكان غرامشي طوّر مفهوم الهيمنة في "دفاتر السجن" بمعنى السيطرة التي يتمّ التوصل إليها، بالموافقة أكثر من القوّة، من قبل طبقة أو فئة على بقية الطبقات، سواء مباشرة أو عن طريق مثقفيها العضويين، يقول:

"1- إن "قبول" الجماهير العريضة التلقائي بالإتجاه العام الذي تفرضه الجماعة الأساسية الحاكمة على الحياة الإجتماعية، إنما يرجع تاريخيا إلى (وبالتالي) الثقة التي تتمتع بها بحكم وضعها ووظيفتها في الإنتاج.

2- يفرض جهاز الدولة الجبرية، "قانونا"، الإنضباط على تلك الجماعات التي تقف موقف عدم القبول الإيجابي أو السلبي. وإن كان هذا الجهاز قد أنشيء لمواجهة المجتمع كله، تحسبا للحظات الأزمة التي تتعرض لها السيطرة والقيادة، إذا ما تعذر القبول التلقائي"(1).

ويشير مفهوم الهيمنة إلى الولاء "العفوي"- حسب التعبير الغرامشي- الذي تحصل عليه طبقة ما من الجماهير لتفوقها الثقافي والإيديولوجي والسياسي والإجتماعي ولموقعها في عملية الإنتاج. وهو يشير أيضا إلى أن الدور القيادي لتلك الطبقة للإئتلاف الشعبي وفقا للمنظور العام والتوجهات المعبرة عن المصالح المشتركة لمختلف الطبقات والفئات الشعبية التي تشكل هذا الإئتلاف.

لم تطوّر الثورة البورجوازية الدولة فقط من زاوية أنها مجموعة من الأجهزة القمعية عالية التنظيم، بل ثوّرت مفهوم الدولة، فحوّلتها إلى "مربيا" عامّا بعد إن كانت قوّة مجرّدة. ويناسب هذا الإنتقال طبيعة الطبقات السائدة في المجتمع:

"...لقد كانت الطبقات السابقة محافظة هي في جوهرها، فلم تتجه إلى تنظيم الإنتقال العضوي للطبقات الأخرى إلى مواقعها، أي أنها لم تكن معنية بتوسيع مجالها الطبقي"تكنيكيا" وإيديولوجيا: فكانت رؤيتها رؤية طائفة مغلقة.

أما الطبقة البورجوازية فقد قدمت نفسها باعتبارها الكائن الدائب الحركة، القادر على استيعاب المجتمع كله والإرتقاء به إلى مستواها الثقافي والإقتصادي..."(2).

لذلك تتسع الوظيفة "التربوية" و"الحمائية" وتضيق أمام الإخضاع عن طريق القمع حسب قوة وديناميكية الطبقة البورجوازية، وتشمل الوظيفة "الحمائية" الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية...الخ .

وإذا كان الشأن بالنسبة للدولة البورجوازية كما أشرنا إليه أعلاه، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للطبقة العاملة التي تضع على عاتقها مهمة استيعاب المجتمع كله، من خلال تخليصه من الطبقية

---

(1)- غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي 1994، ص28.
(2)- المصدر السابق، ص271.

والتطاحن الطبقي، بحيث سوف لن تحسّن فقط في مفهوم الدولة والقانون بل ستجعلهما يصبحان بلا فائدة فيستوعب المجتمع المدني وظائفهما. وبطبيعة الحال لن تحدث هذه النقلة التاريخية، إذا ضيقنا في مفهوم الدولة الإشتراكية، من خلال تحويله إلى عملية "إخضاع بالقوة للطبقات السائدة القديمة" و"تنظيم للقوة" و"قيادة" الطبقات الشعبية إلى الإشتراكية، لأن هذه العملية بالذات تحوّل أجهزة الدولة القمعية إلى أجهزة أخطبوطية تنمو وتتظخم لابتلاع المجتمع بدل أن تحدث عملية الإبتلاع المعاكسة للدولة من قبل المجتمع.

وتأسيسا على ما ذكرنا فإن دور الإخضاع بالقوة والقمع في ظل "دكتاتورية البروليتاريا" يبقى ظرفيا وثانويا، ويسير بالضرورة في اتجاه الذوبان تماما، أمام الدور الذي تلعبه في إعادة صياغة ذاتها وطبقتها وإعادة صياغة المجتمع بأسره في اتجاه صهره في كل واحد وموحد.

وهو المفهوم الذي نعتقد أنه يتوافق مع جوهر الفلسفة الماركسية، لذلك نحن لا نتفق مع العديد من الأطروحات اللينينية بشأن الدولة و"دكتاتورية البروليتارية" والديمقراطية الإشتراكية. ولا نعتقد أن الحركة الشيوعية بإمكانها أن تقيّم تجربتها بموضوعية دون أن تضع على المحك مجمل النظريات التي كانت تتبناها وتدافع عنها والتي قادت كل تجربتها الماضية وانتهت بها إلى فشل صريح.

ب- إشكالية ذوبان الدولة والطبقات والتناقضات الطبقية

إن المسألة الجوهرية التي طرحتها التجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي وفي غيره من بلدان الكتلة الشرقية هي إشكالية ذوبان الدولة ووجود الطبقات ونوعيّة التناقض فيما بينها.

كانت أطروحة المحافظة على الدولة في ظل الإشتراكية، في الإتحاد السوفياتي وفي الأممية الشيوعية، هي السائدة في الوقت الذي كان يدور فيه الحديث عن تلاشي الطبقات الإستغلالية، والتضادد بين الطبقات، حيث أنه لم يعد يوجد في المجتمع الإشتراكي سوى الطبقات الصديقة، أي الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين.

ومحاولة منا لتأصيل نظرتنا حول الموضوع، رجعنا إلى التأسيس النظري الذي قام به ماركس وانجلس حول اضمحلال الدولة وحول التضادد الطبقي. وفي هذا الصدد نقدم استشهادا مطولا لأنجلس نعتمده في الكشف عن الهوّة الفاصلة بين "الدولة الإشتراكية" في مختلف التجارب والإشتراكية العلمية، فقد كتب في ضد دوهرنغ ما يلي:

"تستولى البروليتاريا على السلطة السياسية وتحول وسائل الإنتاج قبل كل شيء إلى ملكية الدولة. لكنها حين تفعل ذلك، تقضي على نفسها بوصفها بروليتاريا، تلغي سائر الفوارق الطبقية، وتلغي كذلك الدولة بوصفها دولة. لقد كان المجتمع القائم على التناقضات الطبقية، يحتاج حتى الآن إلى الدولة، يعني يحتاج إلى تنظيم للطبقة السائدة للمحافظة على الظروف الخارجية للإنتاج، وبالتالي لإجبار الطبقات المستثمرة(بفتح الميم) على البقاء في حالة الإضطهاد المتوافقة مع أسلوب الإنتاج السائد في المجتمع

(العبودية، والقنانة أوالتبعية الإقطاعية، والعمل المأجور). لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع كله، كانت تجمّعا له، في هيئة قائمة إسمها الدولة. لكنها لم تكن كذلك إلا بقدر ما كانت دولة الطبقة، التي كانت بالنسبة لعصرها، تمثل وحدها المجتمع كله، دولة المواطنين أصحاب العبيد في الأزمان الغابرة، والسادة الإقطاعيين في القرون الوسطى، والبورجوازية في عصرنا الراهن. وعندما تصبح الدولة في آخر المطاف الممثل الحقيقي لمجموع المجتمع، فإنها تضع نفسها بحكم الضرورة في طريق الأفول منذ اللحظة التي أقيمت فيها. وهكذا، حالما لم تعد توجد طبقة اجتماعية واحدة ينبغي قهرها، وحالما يتم القضاء على السيادة الطبقية وعلى الصراع الفردي من أجل الوجود المستقل الذي ينشأ عن الفوضى السائدة في الإنتاج، وعلى تلك الصدامات والتجاوزات الناجمة عن هذا الصراع، فإنه لم تعد هناك ثمّة ضرورة لوجود قوة خاصة للقمع، أي الدولة.

إن أول عمل تقوم به الدولة، باعتبارها ممثلة للمجتمع كله- هو استيلاؤها على وسائل الإنتاج باسم المجتمع- ويعتبر في ذات الوقت آخر عمل مستقل لها باعتبارها دولة. ويصبح تدخل سلطة الدولة في العلاقات الإجتماعية، شيئا فشيئا، أمرا لا ضرورة له في مجال إثر آخر. وهكذا يتجه، من تلقاء ذاته، تدريجيا نحو التلاشي النهائي. ويظهر بدلا من الحكومة (السلطة) على الأشخاص، إدارة الأشياء من خلال توجيه عمليات الإنتاج. فالدولة لم "تلغ" وإنما تتلاشى"(1).

من الواضح، لدى أنجلس كما لدى ماركس، أن الدولة بأجهزتها المتضخمة، التي تبدو وكأنها فوق المجتمع، ظهرت وتطورت عبر التاريخ كأداة بين أيدي الطبقات السائدة اقتصاديا في المجتمع لإخضاع الطبقات الأخرى وجعلها تقبل بسيادتها. وباعتبار أن الطبقات السائدة اقتصاديا مثلت دائما أقليات اجتماعية فقد كانت في حاجة إلى قوّة قهر تستحوذ عليها باسم المجتمع ككل ثمّ تستعملها للدفاع عن مصالحها وترعاها بدعوى أنها مصلحة المجتمع بأسره، أي على أنها مصلحة عامة.

ومن المنطقي أنه لما تتحوّل الملكية الإجتماعية بين أيدي الأغلبية يحصل التوافق بين المصلحة العامة ومصلحة المجتمع ككل ويصبح ممكنا لهذه الأغلبية أن تتكلم باسم المجتمع وتتولى الدفاع عن مصالحه التي هي بالفعل مصالحها، عندها تدخل الدولة مرحلة الذوبان وتبدأ عملية الإبتلاع المعاكسة للدولة من قبل المجتمع، ممّا يعني أن أجهزتها تبدأ، على التوّ، في الضمور وتتحوّل شيئا فشيئا إلى مكوّنات "للمجتمع المدني".

غير أن ما كشفت لنا عنه التجربة الإشتراكية بمختلف أنماطها، هو أن الدولة تعاظمت بشكل لم تشهده أعتى الدول البورجوازية من النمط الكلاسيكي. وبما أن الدولة لا توجد إلا في ظل

---

(1)- أنجلس، أنتي دوهرينغ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة 1981، ص/ ص 338-339.

"تناقضات طبقية مستعصية الحل" فإن تعاظم أجهزتها في التجربة الإشتراكية يؤكد أن التناقضات التي كانت تحرك "المجتمع الإشتراكي" "تناقضات طبقية مستعصية الحل"، وهو وضع يناقض الإدعاءات القائلة بأن العمال والفلاحين هم الذين يمسكون بالسلطة السياسية، وأن المجتمع أصبح يتألف من طبقات صديقة، بعد أن أزيحت الطبقات الإستغلالية وجرّدت من استحواذها على وسائل الإنتاج الإجتماعية.

كما أكدت التجربة الإشتراكية بمختلف أنماطها أن الدولة لم تتجه في طريق الإندثار، بل اتجهت نحو التعزز والتضخم من جديد. وهو تطور يتناقض مع النظرية الإشتراكية العلمية في هذا الباب. والجدير بالذكر أن قادة الحزب البلشفي والأممية الثالثة كانوا نظّروا جميعهم لبقاء الدولة واتجاهها نحو التعزز، تحت تبريرات مختلفة منها الحصار الإمبريالي، ومنها تغير وظيفة الدولة حيث أصبح وجودها مقترنا بحماية الإشتراكية والدفاع عنها، وثالثة تتعلق بتواصل "الصراع من أجل الوجود الفردي". وكانت تنظيرات ستالين هي الأشمل والأكمل والأخطر في محاولة الخروج بنظرية الدولة من إطار القوانين العامة التي وضعها ماركس وأنجلس وعلى الأخص مؤلف "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" لأنجلس.

لقد ظهرت الدولة منذ فجر التاريخ الإنساني لمّا مرّ المجتمع من المشاعة البدائية إلى العبودية، ثمّ ظلت تتطور وتتحسن إلى أن بلغت أوج قوتها وكمالها مع الرأسمالية في مراحلها العليا، الإمبريالية والعولمة. ومن منطق الأشياء أن تسير الدولة في اتجاه الأفول، أي أن تذوب في المجتمع، بمعنى أن تصبح مهمات أجهزة الدولة مهمات في متناول كل أفراد المجتمع، عندها فقط تنتفي الحاجة إلى أجهزة خاصة لأداء وظائف إدارية محددة اعتبارا وأن المجتمع برمته يتحملها، زيادة على أن الجيش كفّ على أن يكون نظاميّا وأصبح شعبيا وأن مهمّة الأمن التي كانت تتولاها فرق خاصة أصبحت مهمة كافة المواطنين الذين يتمّ تعيينهم لآدائها، عن طريق الإنتخاب.

إن هذه الدولة المؤهلة للأفول، كما وضّح سيماتها ماركس أيضا، في "الحرب الأهلية في فرنسا"، ووضعها هو وأنجلس في سياق مسرح التاريخ العالمي، بحث لم يجعلاها مرتبطة بظروف خاصة يمرّ بها هذا المجتمع أو ذاك، وهذه الدولة أو تلك، باعتبارها محكومة بصيرورة التناقضات الداخلية للمجتمع وتناقضاتها الخلصة، بينما تلعب التناقضات الخارجية دور المسرع أو المعطل للأولى. وما تحدّث عنه ستالين في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي البلشفي بشأن الحصار الإمبريالي والعمل الذي تقوم به الدول البورجوازية حيال الدولة الإشتراكية، حيث "تبعث بالجواسيس والمخربين وتجنّد ضعفاء الضمير"، إعدادا لإعلان الحرب عليها، ليست سوى عوامل معطلة لذوبان الدولة، لكنها لا تغيّر في شيء جوهر الطرح النظري لقضية الدولة ولا تبرر، من أي جانب كان، تقويّة أجهزة الدولة، حيث أنه، عوضا عن تجنيدها لمقاومة الخطر الخارجي تمّ تجنيدها لمواجهة أغلبية المجتمع. أمّا في حالة ما إذا انقلب

الوضع بشكل تصبح الدول الإشتراكية تحاصر الدول الرأسمالية، فهي تمثل ظروف مناسبة مسرّعة لذوبان الدولة ولا حاجة مرة أخرى لتضخيم أجهزة الدولة الإشتراكية.

وحاول ستالين إلصاق المسائل المتعلقة بالثورة في بلد واحد أو في عدة بلدان والإشتراكية في بلد واحد أو في عدة بلدان بنظرية الدولة وبأطروحة أنجلس حول "ذوبان الدولة" التي صاغها في أفق انتصار الإشتراكية في كل البلدان أو في عدة بلدان في نفس الوقت، كي يسهل عليه تزويرها. وبذلك أضاف ضرورة تعزيز الدولة وتقوية أجهزتها، في ظل الإشتراكية للتصدي للحصار الرأسمالي، وأكد أن سيرها في طريق التلاشي لا يحدث إلا متى انتصرت الإشتراكية في جميع بلدان العالم أو في أغلبها وأصبحت الإشتراكية تحاصر الرأسمالية.

كتب ستالين يقول:

"وينجرّ عن ذلك، إذن، أنه لا ينبغي توسيع القاعدة العامة لأنجلس حول مصير الدولة الإشتراكية بصورة عامة، على الحالة الخاصة والملموسة لانتصار الإشتراكية في بلد واحد، محاط بالبلدان الرأسمالية، مهدد بعدوان عسكري خارجي، بلد لا يمكنه تجاهل الظروف الدولية يجب أن يتوفر له جيش مدرب أحسن تدريب وأجهزة عقابية جيّدة التنظيم وأجهزة استخبارات قويّة، وبالتالي بلد يجب أن تكون له دولة قويّة بما يسمح لها بالدفاع عن مكاسب الإشتراكية ضد الهجمات الخارجية"(1).

وهي فكرة تتناقض ونظرة ماركس وأنجلس للدولة في ظل الإشتراكية، حيث أن الأجهزة المختصة المتضخمة تتحول مع الزمن إلى كيانات ذات مصالح خاصة وامتيازات لا تحققها إلا باستغلال الطبقة العاملة والشعب العامل وعلى حساب المجتمع بأسره. وهكذا تتحول الدولة بالضرورة إلى "زائدة".

---

(1)- يوسف ستالين، مسائل اللينينية، منشورات باللغات الأجنبية موسكو 1951،(الترجمة من عندي)، ص877.

5- بصدد نظرية الحزب

كانت نظرية الحزب موضوع جدل دائم في الحركة الشيوعية، حيث ظهرت أطروحات مختلفة ومتناقضة في بعض الأحيان. وأبرز هذه الأطروحات كانت النظرية اللينينية الداعية إلى تغليب المركزية على الديمقراطية والتروتسكية الرافضة لهذه المركزة باسم الديمقراطية والماوية التي تدافع عن فكرة تعدد الخطوط كانعكاس للطبقات وللصراع الطبقي في الحزب. والجدير بالتذكير هو أن روزا لوكسمبور كانت عارضت الأطروحة اللينينية حول الحزب واعتبرتها شديدة الشبه بالبلانكيّة أكثر منها بالماركسية، حيث أصدرت مقالا في سنة 1904 تحت عنوان: "مسائل التنظيم في الإشتراكية الديمقراطية الروسية"، عارضت فيه المركزة المشطة في الحزب باعتبارها تفتح على إمكانية هيمنة "أوليغارشيا" من المثقفين على الطبقة العاملة.

وقد كان لكل الأطروحات المشار إليها أعلاه حيّز من التأثير في الحركة الشيوعية العالمية. لكن النظرية اللينينية هي التي أخذت موقع السيادة وطبعت بطابعها تجربة الأممية الثالثة وأغلب تجارب البناء الإشتراكي، لذلك ركزنا عليها في تقييمنا ونقدنا وسعينا إلى تأصيل نظري وإيديولوجي معتمدين في ذلك على الفلسفة الماركسية وعلى رؤيتها للعالم وبنينا على أساسها تبايناتنا مع هذه الأطروحات، التي نعرضها فيما يلي:

أ- جدلية الوحدة والتعدد داخل حزب الطبقة العاملة

تتألف الطبقة العاملة من أقسام عدة، منها ما هو مكوّن من عمال المدن ومنها من هو منحدر من الوسط الفلاحي وثالث من المثقفين وأقسام أخرى من صفوف البورجوازية والبورجوازية الصغيرة المفقرة. كما أن أقساما أخرى تعمل في المؤسسات الكبرى حيث تساعد العلاقات الإقتصادية والإجتماعية على تطوير الوعي الطبقي، في حين يشتغل قسم آخر في المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتعمل أجزاء أخرى في مجال الخدمات حيث تجعل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية الوعي يتطور بصورة أبطأ من المؤسسات الكبرى.

وزيادة على ذلك فإن أقساما من الطبقة العاملة أصبحت مثقفة وصاحبة خبرة في العمل النقابي والسياسي. ولازالت أجزاء أخرى لا تحسن القراءة والكتابة تعيش في مدن صغرى ولا تعرف حياة اجتماعية جماعية وليس لها أي تكوين نقابي وسياسي وثقافي.

وينعكس هذا الإختلاف بين أقسام الطبقة العاملة في مستويات الوعي المختلفة المركبة على الخصائص الإجتماعية والثقافية والحضارية والقومية لكل شعب من الشعوب.

لذلك فإن وحدة الطبقة العاملة تعني: وحدة أقسامها كمّيا باعتبارها شرائح اجتماعية ذات مصالح ومطالب مباشرة مشتركة يمثلها الإطار المطلبي النقابي ووحدتها نوعيّا، أي في علاقة بالوعي الإيديولوجي والنظري والسياسي بالمصالح العامة للطبقة العاملة.

إن وحدة الطبقة العاملة تعني وحدة طلائعها التي تتزعم نضالها في الدفاع عن مطالبها وهي أيضا التي تناضل في سبيل تحقيق مشروعها المجتمعي البديل. وهذه الطلائع تمثّلها العناصر التي تنظّم عموم حركتها المطلبية والإحتجاجية، من ناحية، والمثقفون العضويون، من ناحية أخرى.

وتمثل الوحدة بين المثقفين العضويين الذين يتبنون الإشتراكية العلمية ويدافعون عن مصالح الطبقة العاملة العامة والمباشرة، العنصر الأشد خطورة لارتباطه بالوعي الطبقي للطليعة ذاتها والعمال عموما. وحتّى لا تكون الوحدة بين الطلائع قائمة على التعسف على الواقع، واقع التعدد في الآراء والتنظيرات، لا بدّ من القبول بها والتعامل معها في إطار القاسم المشترك المتمثل في الدفاع عن الإشتراكية العلمية وعن مصالح الطبقة العاملة والشعب الكادح.

وممّا لا شك فيه أن هذا القاسم المشترك لا يوجد من تلقاء ذاته بل يولده النقاش والمناظرات الفكرية والسياسية بين مختلف الفصائل والتيارات. وعلى القاسم المشترك تعالج هذه القوى ما أمكن لها من قضايا وتترك محاور الخلاف لمزيد التوضيح والتعميق والتنظير لفترات لاحقة، دون أن تترك لها كي تتحوّل إلى عائق للوحدة أو مبررا للإنفصال، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بقضايا جوهرية حاسمة تفصل بين السياسة والفكر الإشتراكي العلمي والسياسة والفكر البورجوازي.

ويجري هذا الإلتقاء حول جوانب أساسية في الإستراتيجيا كما حول قضايا التكتيك. ومعنى هذا القول هو أنه من واجب الإشتراكيين العلميين قبول التعامل مع مختلف النزعات والتيارات والآراء التي تنشأ داخلهم والبحث الدائم على القاسم المشترك الذي يؤسس لوحدة فيما بينهم والعمل على توفير الظروف الملائمة والوعي اللازم لمعالجة الإختلافات، وإن لزم الأمر وفي التحليل النهائي التعامل معها باعتبارها خاصّية من خاصيات التيارات والمجموعات الفكرية والسياسية.

إن الوحدة كما نراها، هي وحدة في إطار "التناقض" أو بالأحرى الإختلاف، لذلك فهي تقبل بالتعدد. أما تلك التي لا تقبل بالتعدد فهي نافية لوجود التناقض وتوحي بعالم ساكن سكونا أزليا تكون فيه حركة الأشياء والظواهر والمجتمعات ومآلات تطورها مصاغة في إطار التطابق والتناسق السرمدي. وهو تصور يتعارض كليا مع جدلية التطور ومع الحركة القائمة على قانون التناقض والإرتقاء.

ومن الطبيعي أن يولد الواقع المتجدد لدى الناس آراء وأفكارا وتعاملات وانطباعات مختلفة، فتنشأ تبعا لذلك اختلافات في التقدير والرأي. ومعالجة هذه الإختلافات تعني بالنسبة للطبقة العاملة العمل على توحيد صفوفها من خلال توحيد طلائعها الذين ينتسبون للإشتراكية العلمية والذين يدافعون عن مطالبها

ومصالحها العامة. وتعني معالجة هذه الإختلافات والخلافات أيضا تأليف الوعي الطليعي والإرتقاء به إلى مستوى الوعي الطبقي، أي إلى مستوى النظرية الخاصة والسياسة التي تتمثل المصالح الموحدة لعموم العمال والشغالين وتصوغها في شكل برنامج ومشروع مجتمعي بديل.

وعلى هذا الأساس يتأكد أن التعدد هو ظاهرة طبيعية لدى الطبقة العاملة، تماما كما هو حال سائر الطبقات الأخرى، وتبعا لذلك يكون تعدد التعبيرات السياسية التي تمثلها أمرا طبيعيا، سواء كان ذلك في شكل أحزاب أو تيارات فكرية وسياسية مختلفة تتقدم بصياغاتها الخاصة للإشتراكية العلمية وللبرنامج البديل الذي يؤهلها للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

لكن تبقى الوحدة الفعلية للطبقة العاملة مشروطة بوجود أداة سياسية موحدة تكون المعبر السياسي عن مصالحها الجوهرية. الشيء الذي يتطلب مد الجسور بين مختلف فصائل "الطليعة"، وبالتحديد بين مختلف التيارات والمجموعات السياسية، كي تؤلف كيانا سياسيا حول برنامج موحد، استراتيجي وتكتيكي، يكون في صيغة جبهة أو "حزب جبهة"، تلك خطوة يحددها المستوى الذي بلغته الوحدة. وعلى أساس المستوى الذي تحققت فيه الوحدة بين مختلف الفصائل الإشتراكية يتحقق الإنجاز التاريخي الكفيل بدخول الطبقة العاملة المسرح السياسي ومسرح التاريخ العالمي.

إن هذه الوحدة المصاغة في إطار التعدد، الوحدة التي يؤطرها نظام انضباطي واحد وقانون واحد وخطة عمل واحدة، هي التي يمكنها أن تقدم ضمانات أوفر لانتصار الديمقراطية على نقيضتها البيروقراطية وتفتح الآفاق أمام تجربة جديدة قادرة على استيعاب سابقاتها وتجاوزها إيجابيا.

إنه لمن الأكيد أن مثل هذا الحزب بإمكانه أن يعيد تربية وتثقيف القسم المنظم من الطبقة العاملة والجماهير العمالية والكادحة، ويدربه على تحمل مسؤولياته السياسية، ويؤمن للحركة الإشتراكية تطورها بانتظام ويعيد للجماهير الكادحة ثقتها في النضال وفي المشروع الإشتراكي العلمي، خاصة بعد الفشل الشامل الذي لحق مختلف تجاربها.

ب- ماركس وأنجلس وضعا الأسس العامة لنظرية الحزب السياسي للطبقة العاملة

ارتبط مفهوم الحزب السياسي للطبقة العاملة لدى ماركس وانجلس باكتشافهما دورها التاريخي على النطاق العالمي، باعتبارها الطبقة الوحيدة القادرة موضوعيا على تحرير نفسها ومعها المجتمع من استغلال الإنسان للإنسان. وقد ظهر هذا الترابط منذ عهد كتاباتهما الأولى، وقت كانا بصدد التحوّل إلى الشيوعية، في "الحوليات الألمانية_الفرنسية" و"المخطوطات الإقتصادية- الفلسفية" و"العائلة المقدسة". غير أن طرح مسألة الحزب السياسي للطبقة العاملة لم يظهر بشكل واضح إلا مع مؤلف أنجلس "حالة الطبقة العاملة في

أنجلترا" الذي أوضح فيه أهمية وحدود النضال الإقتصادي والتنظيمات النقابية وأكد، بالمقابل، على ضرورة "صهر الإشتراكية مع الشارتية". وهي الفكرة الماركسية المحورية التي يتشكل على أساسها الحزب السياسي للطبقة العاملة باعتباره "التحاما" بين الحركة العمالية و"الحركة الثورية" المنقادة "بالنظرية الثورية" المتمثلة في الإشتراكية العلمية.

وقد حدثت نقلة نوعيّة في فكر ماركس وأنجلس منذ أن وضعا أسس المفهوم المادي للتاريخ في مؤلفهما "الإيديولوجيا الألمانية"، حيث أخذت فكرة الحزب مضمونها الطبقي لما توصلا إلى إدراك أن الطبقة العاملة في حاجة إلى السلطة السياسية كي تتمكن من بناء الإشتراكية وتحقيق المجتمع الإشتراكي، على عكس الطبقات التي سبقتها بما فيها البورجوازية. وما كان لهما أن يكشفا عن هذا الفارق الجوهري بين الأولى والثانية لو لم يكتشفا أن نمط الإنتاج الذي تحقق من خلاله الطبقات الإستغلالية مصالحها ينشأ دائما بموازاة مع نمط الإنتاج السائد السابق له وفي رحم المجتمع القديم. وهكذا يظل يتطور بصورة عفوية إلى أن يصبح نمطا سائدا. وعندها بالضبط يصبح وصول الطبقة، التي يخدم نمط الإنتاج الجديد مصالحها، إلى السلطة من قبيل توافق البنية الفوقية مع البنية التحتيّة. بينما تجري العملية بصورة عكسية بالنسبة للطبقة العاملة. فهي مطالبة بالعمل على إعادة صياغة البنية التحتيّة كي تتوافق مع البنية الفوقيّة التي تأخذ مكانها في المجتمع منذ اللحظة التي تصل فيها إلى السلطة. وهي خاصيّة تجعل من المسك بالسلطة السياسية شرطا ضروريا وسابقا للشروع في العمل على تحقيق الإشتراكية. وعلى هذا الأساس أصبحت مسألة تنظيم طبقة العمال في حزب سياسي مسألة ضرورية والشرط الذي لا يمكن التخلي عنه لوصولها إلى السلطة.

ويمكن القول أنه قد اكتملت، مع "البيان الشيوعي" والوثائق التأسيسية لـ"عصبة الشيوعيين"، العناصر الأساسية المكونة للمفهوم الماركسي حول الحزب السياسي للطبقة العاملة.

وضع ماركس وأنجلس، في البيان الشيوعي باعتباره برنامج الشيوعيين، الأسس النظرية والإيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي تجمع الشيوعيين في حزب خاص بهم على أساس ألا يكون معارضا لبقيّة الأحزاب العمالية. وبحثا في غمرة الأحداث والنضالات الطبقية العارمة عن أشكال التنظيم السياسي المختلفة، النخبوية والواسعة، للطبقة العاملة لمساعدتها على تحمّل دورها على الوجه الأفضل، واستخدما تعبير أحزاب سياسية، عمالية أو للعمال أو للطبقة العاملة، للدلالة عليها. لذلك أسسا عصبة العادلين وعصبة الشيوعيين والجمعية العالمية للعمال ثمّ الأممية الأولى واعتبرا حركة الشارتيين حزبا عماليا وساندا الكومونيين الذين كان أغلبهم من الفوضويين والبلانكيين واعتبرا أنهم يمثلون حزب البروليتاريا المتطلع إلى السماء.

ورغم أن ماركس وأنجلس نظرا بمرونة كبيرة لأشكال التنظيم السياسي للطبقة العاملة ولم يتعاملا معها بقداسة فإنهما لم يغفلا تأكيد ضرورة إيجاد التنظيم الخاص بالشيوعيين وحاجتهم إلى أن يكون مستقلا

عن باقي التنظيمات العمالية دون الإنفصال عنها، كي يجعلوا منه أداتهم في بلورة تصوراتهم ورسم أهدافهم والدعاية لها في الأوساط العمالية وبين مختلف الفصائل والنضال في سبيل تحقيقها.

لذلك دافع ماركس وأنجلس عن نظريتهما وتوجهاتهما ودحضا بتماسك الأطروحات الفوضوية والبلانكية والإشتراكية الطوباوية وتباينا معها بوضوح كي يجعلا من الشيوعية العلمية الإيديولوجيا السائدة في صفوف الطبقة العاملة والسياسة الطبقية التي توجه تدخلها في الحياة السياسية وفي النضال من أجل البديل المجتمعي الذي تعمل في سبيل تحقيقه. ورغم حرصهما على التباين مع هذه التيارات والأحزاب فإنهما لم يصنفاها في صفت الأعداء بل ظلا يتعاملان معها باعتبارها مكوّنة من مكونات الطبقة العاملة وقبلا بالتواجد معها في نفس الأطر التنظيمية السياسية والنقابية. وزيادة على ذلك فقد أوليا أهمية بالغة لضرورة أن يعمل الشيوعيون في "مراكز تنظيم الطبقة العاملة" التي تمثل "القاعدة الواقعية" لتربيتها وتثقيفها وربط مصيرها أكثر فأكثر بالإشتراكية العلمية.

لم يسع ماركس وأنجلس إلى فرض آرائهما، على الحركة العمالية والإشتراكية، ولم يحاولا إلزامها بوجهة نظرهما، بل اعتمدا طريق الإقناع والصراع الديمقراطي من أجل إكسابها المعرفة والعلم الضروريين لكي تدرك العمق التاريخي لحركتها والشروط المادية لتحررها وتعي رسالتها ودورها التاريخيين ولكي تدرك الحركة الإشتراكية القوانين الموضوعية لتطور المجتمع وتتملك ناصية المعرفة والعلم وتتخلص من التصورات الفوضوية والطوباوية للإشتراكية وتقبل بالإشتراكية العلمية إيديولوجية ونظرية وسياسة ومشروعا مجتمعيا بديلا.

وليس غريبا مثل هذا السلوك على ماركس وأنجلس، خاصة وأنهما مقتنعان بمبدإ أساسي مفاده:

"أن تحرير الطبقة العاملة يجب أن يتمّ بواسطة الطبقة العاملة نفسها"(1).

وهو ذات المبدأ الذي يفرض على الحزب الطليعي عدم تعويض الطبقة العاملة في النضال من أجل تحرير نفسها وتحرير المجتمع معها من استغلال واضطهاد الإنسان للإنسان بل يتطلب منه مشاركتها في تحمّل أعباء هذه المهمة التاريخية. وبما أنه يمثل تأليف أرقى الوعي لدى الطبقة العاملة، في كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي وفي كل طور من أطوار تطور المجتمع، فإنه، تبعا لذلك، يتحمّل مسؤولية كبرى في مساعدتها على تنظيم الطليعة.

وبما أن الطليعة تتألف من قوى مختلفة سياسيا ونقابيا واجتماعيا، فمن الطبيعي أن يكون لمكوناتها المختلفة اجتهادات فكرية وتنظيرات ومواقف سياسية مختلفة، وهي منخرطة في إطار مشروع واحد، أي المشروع الإشتراكي، وفي سياق الدفاع عن المصالح الجوهرية للعمال، باعتبارهم طبقة وليسوا مجرد

---

(1)- كارل ماركس، القانون الأساسي للجمعية العالمية للعمال (1864)،(الترجمة من عندي).

شغالين. وتتطلب منه مسؤوليته التاريخية أيضا تعبئة جمهور العمال حول مطالب ملموسة وفي حركة موحدة. وتتطلب منه أخيرا مدّ الجسور بين الحركتين من أجل توحيدهما في حركة واحدة.

واعتمادا على الحاجة إلى اندماج الحركتين العمالية والإشتراكية في حركة واحدة لإحداث نقلة نوعية في مجرى النضال الطبقي ومآلاته واعتقادا بأن هذا الإندماج بين الحركتين ضرورة وشرط سابق لإقدام الطبقة العاملة على عمل تاريخي مستقل، فقد عمل ماركس وأنجلس منذ أن وضعا الأسس العامة للإشتراكية العلمية على توفير شروط الوحدة بين مختلف الفصائل الإشتراكية وبين مختلف مكوّنات حركة الطبقة العاملة وأخيرا بين الحركتين (العمالية والإشتراكية)، فقد قبلا بالوحدة مع الفوضويين والشارتيين وغيرهم في الأممية الأولى وفي الثانية أيضا. كما وقفا إلى جانب كمونة باريس التي كان أغلب قادتها من الفوضويين والبلانكيين.

إنه لمن الخطأ بمكان الحديث على أن القبول بالتعددية داخل حزب الطبقة العاملة في الأطوار الأولى لظهوره يعود إلى عدم اكتمال نظرية الحزب لدى ماركس وأنجلس، لأن الأصول الفكرية والنظرية وضعت منذ أن اكتشفا المادية التاريخية وكشفا عن القوانين الموضوعية التي تتحكم في تطوّر المجتمعات والمجتمع الرسمالي على وجه التحديد والدور التاريخي للطبقة العاملة ومنذ أن أدركا أن طبقة العمال لا يمكن لها أن تتحمل هذا الدور دون حزب سياسي خاص بها يجمع طلائعها ويوحّد صفوفها. والجدير بالملاحظة أنهما بلورا الجوانب الخصوصية في نظرية الحزب التي تتعلق بالوحدة التنظيمية والديمقراطية في وضع السياسات واتخاذ المواقف والقرارات.

لذلك فإننا نعتقد أن تعاملهما مع هذه الموضوعة لم يكن عفويا بل له أصوله النظرية في ما وضعاه من نظرية عامة وخاصة، وأن قبولهما بالتعامل مع مختلف التيارات الإشتراكية راجع لأنها تمثل تعبيرات فكرية وسياسية للطبقة العاملة. وبصياغة أخرى فإنهما اعتبرا أن لهذه التيارات جذع طبقي مشترك تمثله الطبقة العاملة. فهي إن تعددت واختلفت، في النظرية والسياسة، وحافظت على دفاعها عن المصالح العامة للطبقة العاملة، تبقى ذات طبيعة طبقية واحدة.

ولذلك بالتحديد، فإننا نعتقد أن حزب الطليعة، في نظر ماركس وأنجلس، هو حزب ذو جوهر طبقي واحد، لكن بإمكانه أن يأخذ صيغة التعبيرة السياسية والنظرية والبرنامجية الواحدة أو صيغة التعبيرات المتعددة. وتكون الصيغة الأخيرة مشروطة بسعي مختلف التعبيرات الدائم إلى الوحدة حتى تستجيب لشروط بناء الجهاز السياسي الخاص بالطبقة العاملة، وألا تقف الواحدة في وجه الأخرى معارضة لها وتغفل عن دورها الرئيسي المتمثل في معارضة البورجوازية ورأس المال.

فالتعدد الذي يبدو عليه حزب الطبقة العاملة، لدى ماركس وأنجلس، في القبول بالكيانات السياسية التي يفرزها الصراع الطبقي والتي تنشأ على أرضية التاريخ الخاص لطبقة العمال، لا يمثل مطلقا عائقا

أمام الوحدة بل هو في الحقيقة والواقع أساس وجودها. وهذا يعني أن الوصول إلى تحقيق اتفاق بين مختلف الفصائل السياسية والمكونات الإجتماعية للطبقة العاملة، على أساس برنامج سياسي يضمن مصالحها الجوهرية، من شأنه أن يؤهلها إلى مستوى القدرة على تحمّل دورها الوطني والأممي. ولمّا تتحقق مثل هذه النقلة السياسية في حياة الطبقة العاملة يصبح الحديث ممكنا على أنها كفت عن العمل تحت قيادة البورجوازية وتوجّهت على التوّ إلى العمل "لحسابها الخاص"، أي إلى العمل باعتبارها طبقة مستقلة وواعية بذاتها. لذلك اعتبر أنجلس مثل هذه الخطوة حاسمة في التشكل السياسي المستقل للطبقة العاملة، بقطع النظر عن أهمية هذه الخطوة. فقد كتب يقول:

"....إن الخطوة الكبرى الأولى، الهامة بالنسبة إلى كل بلد يدخل حديثا إلى الحركة، هي دائما تشكيل العمال في حزب سياسي مستقل، ولا أهمية لكيفية ذلك طالما أنه حزب عمال متميز..."(1).

ويضيف:

" وحين أسس ماركس الأممية وضع الأنظمة العامة بحيث يستطيع جميع الإشتراكيين من الطبقة العاملة في ذلك الحين الإنضمام إليها- من أنصار برودون وأنصار بيير لورو، وحتى الفئة الأكثر تقدما من النقابات الأنكليزية"(2).

كتب ماركس، بهذا الصدد، في مشروع القانون الأساسي للجمعية العالمية للعمال، ما يلي :

"إن الطبقة العاملة لا تستطيع في نضالها ضد الطبقات الحاكمة أن تعمل كطبقة، إلا إذا أسست لنفسها حزبا سياسيا معارضا لكل الأحزاب القديمة للطبقات الحاكمة. إن تأسيس الطبقة العاملة في حزب سياسي شرط لا بدّ منه لضمان انتصار الثورة الإشتراكية وهدفها النهائي"(3).

إن وحدة الطبقة العاملة، بالنسبة لماركس وأنجلس، هي الرافعة القوية التي تحملها إلى السلطة السياسية، وأن تحقيقها يعتبر، في نظرهما، الواجب الأول الملقى على عاتق الحزب السياسي لطبقة العمال. وبما أن هذه الوحدة تطرح في إطار ظروف محددة للصراع الطبقي على النطاق والوطني والعالمي وفي ظل خاصيات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية وقومية واقتصادية وحضارية معيّنة تتعلق بظروف نشأة الطبقة العاملة وبتطوّرها اللاحق، فقد يحققها سياسيا الحزب الشيوعي الذي يتوصّل إلى توحيد مختلف فصائلها ومكوناتها الإجتماعية تحت رايته، وقد يحدث أن تتحقق في صيغة إئتلاف بين الأحزاب العمالية وسائر التنظيمات العمالية يلعب فيه الحزب الشيوعي دورا متميّزا في الدفاع عن الإشتراكية العلميّة وعن

---

(1)- أنجلس، مراسلات ماركس أنجلس، ص465.
(2)- المصدر السابق، ص471.
(3)- كارل ماركس، القانون الأساسي للجمعية العالمية للعمال، الفقرة 7a .

المصالح الجوهرية للطبقة العاملة. ويمكن القول بأنهما الصيغتان اللتان يظهر بهما الحزب السياسي للطبقة العاملة وعن طريقهما تدخل طبقة العمال المسرح السياسي باعتبارها طبقة تعمل لحسابها الخاص.

وحرص ماركس وأنجلس مبكرا على تنظيم الشيوعيين بصورة مستقلة ثمّ على تحديد علاقتهم وعلاقة حزبهم الخاص بباقي مكونات الطبقة العاملة، وكانا ضبطا هذه المسألة بدقة في "البيان الشيوعي" على النحو التالي :

1- إن الشيوعيين لا يمثلون حزبا معارضا لبقية أحزاب الطبقة العاملة الأخرى.

2- ليس للشيوعيين مصالح منفصلة عن مصالح الطبقة العاملة ككل.

3- يتميّز الشيوعيون عن أحزاب الطبقة العاملة الأخرى، بـ :

أ- البعد الأممي لنضالهم.

ب- تعبيرهم عن مصالح الطبقة العاملة ككل ونضالهم ضد البورجوازية دون نسيان العمل على تحقيق هدفهم النهائي.

ج- إن الشيوعيين من بين الأحزاب العمالية الأكثر تقدما وحزما، وهم الذين يدفعونها إلى المضي إلى الأمام.

د- ويتميز الشيوعيون بالتحليل الملموس للواقع الملموس وبقدرتهم على معرفة اتجاه التطور وعلى ضبط الأهداف المباشرة والعامة للحركة العمالية.

هـ- ويعمل الشيوعيون على تشكيل الطبقة العاملة في طبقة واعية بذاتها تعمل من أجل استلام السلطة وإقامة مجتمع جديد خال من الإستغلال والإضطهاد، مجتمع الإشتراكية باعتباره مرحلة أساسية نحو مجتمع الشيوعية.(1)

ويمكن للقارئ أن يلاحظ من خلال متابعة "مقررات جمعية العمال الأممية" التي تمّت المصادقة عليها في سبتمبر 1871 في ندوة لندن كما في سائر أعمالهما السابقة واللاحقة أن ماركس وأنجلس كانا حريصين على أن تكون القوانين والقواعد المنظمة للحزب مبدئية وواضحة تضمن في الوقت نفسه الديمقراطية المؤسساتية والحرية لكل عضو وتضبط واجباته والمركزية التي تجمع الإرادة العامة للأعضاء في سلطة عامة موحدة للحزب تمثل سلطتها العامة كطبقة، باعتبار أن الحزب يوحد مختلف الفصائل السياسية والإجتماعية للطبقة العاملة. ولهذا السبب بالذات شددا على ضرورة إنشاء سلطة عامة للتنظيم وللطبقة. فقد وضّح أنجلس، في رسالة إلى ك. تيرزاجي محاججا مناهضي المركزية، أن الحديث عن العمل

---

(1)- ماركس-أنجلس، بيان الحزب الشيوعي، ص/ ص 32-53-54.

المشترك يعني بالتحديد تنظيم القوى وتوحيدها بشكل صارم، وهو أمر لا يمكن أن يحدث إذا ما كان تنظيمنا بدون سلطة، وأنه من واجب الحزب السياسي للطبقة العاملة أن "يطبق المركزية الصارمة". وأضاف يقول :

"إن الذي أفقد كمونة باريس حياتها هو افتقارها للسلطة والمركزية"(1).

وكان ماركس وأنجلس حريصين بالدرجة نفسها على الديمقراطية وعلى حرية الرأي داخل التنظيم الحزبي، ولهذا السبب بالذات حرصا على أن يكون الحزب يتميّز بالخصائص التالية : "أن يعمل بأفضل شكل تنظيمي ممكن" و"أن يكون مستقلا على أفضل شكل ممكن"، ويسير على الأسس والقواعد التنظيمية التالية:

"1- إقامة علاقات تنظيمية أممية.

2 – عقد مؤتمر سنوي لبحث قضايا النضال.

3 – كل مؤتمر يعين مكان وموعد المؤتمر القادم وينتخب مجلسا عاما.

4 – كل هيئات التنظيم تقوم على أساس الإنتخاب.

5- يوحّد كل فرع منظمات الطبقة العاملة في بلده ويعيّن لجنة مركزية، أمّا تطبيق هذه القاعدة فيخضع لظروف كل بلد.

6 – كل فرع يعيّن سكريتيرا منسجما مع المجلس العام.

7- كل من يقبل بمبادئ الجمعية ويدافع عنها له الحق في أن يكون عضوا فيها.

8- كل تنظيم اتحد مع التنظيمات الأخرى في الجمعية في رابطة تعاون أخوي يحتفظ بتنظيمه كما هو دون أن يمس"(2).

تلك هي المبادئ والقواعد العامة التي وضعها ماركس وأنجلس لحزب الطبقة العاملة، ولا ندّعي أننا قدمنا ما كانا يضمرانه بل ما قدّرنا أهميته في علاقة بمحاور تقييم التجربة الإشتراكية والشيوعية وبحاجة الإشتراكية العلمية والطبقة العاملة إلى إدماج روح العصر وتملكها وصياغتها في علاقة بمتطلبات النضال الطبقي الراهن.

ج- نظرية الحزب اللينينية ليست تطويرا للماركسية

تختلف نظرية الحزب لدى ماركس وإنجلس مع نظرية الصراع الخطي الماوية التي تقوم على وجود الخطوط المتعددة داخل الحزب باعتبارها انعكاس طبيعي للطبقات وللصراع الطبقي والتي تقبل، بالتالي،

---

(1)- ماركس- أنجلس، مراسلات ماركس أنجلس، ص324.
(2)- كارل ماركس، القانون الأساسي للجمعية العالمية للعمال، الذي تم تبنيه في ندوة لندن 1871، (الترجمة من عندي).

بالطبيعة الطبقية المتعددة لحزب الطليعة، كما تختلف أيضا مع الأطروحة التروتسكية التي تناهض المركزية بشدة، التي يعتبرها المدافعون عنها آلية لتغليب الديمقراطية على حساب المركزية المولدة للبيروقراطية باستمرار.

ويذهب لينين مذهبا آخر بشأن نظرية الحزب حيث أنه ينطلق، منذ البداية، من ضرورة رسم خطوط التباين بكل حزم مع المجموعات، التي يعتقد أنها تتبنى الإشتراكية العلمية لفظا وتتنكر لها فعلا، فقد كتب في "ما العمل؟" :

"قبل أن نتوحّد ومن أجل أن نتوحّد يجب أن نتباين بحزم ووضوح"(1).

فالوحدة "عمل عظيم وشعار عظيم !"، لأنها تمثّل القاعدة الصلبة التي يقوم عليها كل المشروع السياسي للطبقة العاملة. وهي، إذا ما نظرنا إليها من هذه الزاوية، تكون بالضرورة وحدة بين الماركسيين الذين يتبنّون الإشتراكية العلمية باعتبارها نظرية وإيديولوجية تحرير طبقة العمال ومعها الإنسانية برمتها من الإستغلال والإضطهاد وبناء مجتمع اشتراكي تتحقق فيه إنسانية الإنسان.

لكن المثير للإنتباه هو أن لينين وقف موقفا متصلبا جدا في البحث عن التباينات، إذ اعتبر أنه:

"يمكن لغلطة تبدو لأول وهلة "غير ذات شأن" أن تسفر عن أوخم العواقب، وينبغي للمرء أن يكون قصير النظر حتى يعتبر الجدال بين الفرق والتحديد الدقيق للفروق الصغيرة أمرا في غير أوانه أو لا لزوم له. فعلى توطّد هذا "الفرق الصغير" أو ذاك قد يتوقف مستقبل الإشتراكية – الديمقراطية الروسية لسنوات طويلة، طويلة جدا"(2).

وهي دعوة لتأجيج الصراع، بين مختلف الفصائل الإشتراكية، حول "الفروقات الصغيرة". بينما يتطلب العمل من أجل الوحدة البحث الدائم عن القواسم المشتركة الأساسية والتوصل إلى عقد اتفاقات حول القضايا الأساسية وترك "الفروقات الصغيرة" للإنضاج ولعامل الزمن كي تجري معالجتها بهدوء. وهي بالذات وحدة تجمع الإشتراكيين، حول أسس نظرية عامّة وحول قاسم مشترك استراتيجي وتكتيكي يضمن مصالح الطبقة العاملة، ويمكّنهم موحدين من أن يمثّلوا الحزب السياسي لطبقة العمال.

والجدير بالملاحظة أن لينين، بقدر ما كان صارما في طرحه النظري، تعامل، في الحياة العملية، مع الخلافات بمرونة فائقة، حيث أنه سعى إلى "الوحدة" مع المناشفة في حزب موحد إلى حدود 1912، رغم أنه كان يعتبرهم فصيلا انتهازيا يمثّل السياسة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة في صفوف حزب الطبقة العاملة وفي الحركة العمالية. ثمّ دعا الفصيل اليساري منهم بعد ثورة أكتوبر إلى المشاركة في

---

(1)- لينين، المؤلفات الكاملة، م5، منشورات التقدم موسكو والمنشورات الإجتماعية باريس، 1965، ص374.
(2)- لينين، المختارات في 3مج، مج1ج1، مؤسسة العصر الحديث، 1976، ص179.

حكومة عمالية. وليس هذا فقط، بل دعا تروتسكي إلى الإنضمام للحزب البلشفي قبيل ثورة أكتوبر، الذي انتخبه المؤتمر السادس لهيئاته وهياكله القيادية. وقد كلفه لينين بأخطر المهام بالنسبة للسلطة السوفياتية الناشئة، مثل المفاوضات مع الغزاة وإعادة بناء الجيش وقيادة جبهات المقاومة ضد البيض.

والجدير بالذكر، أيضا، أن البلاشفة في حد ذاتهم كانوا ائتلافا بين تيارات مختلفت توحدت في المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي الديمقراطي الروسي حول حد أدنى يجمعهم بشأن بعض قضايا التكتيك والتنظيم وعلى الأخص منها الفقرة الأولى الخاصة بالإنتماء للحزب، ضد المناشفة.

والمثير للإنتباه هو أن تيارات وكتل عدة كانت تشكلت في صفوف الحزب البلشفي، وكان لينين تعامل مع وجودها بكل الأرحية اللازمة ولم يتخذ قط إجراءات لتصفيتها أو محاصرتها، لكنه خاض ضدها صراعا إيديولوجيا ونظريا متماسكا وسعى دائما للتوصل إلى ضبط اتفاقات معها حول قضايا الخلاف التي قابلته بها.غير أن الوضع بدأ يتغيّر جوهريا منذ المؤتمر العاشر للحزب البلشفي الذي أدخل تنقيحا على القانون الأساسي والنظام الداخلي يحجّر وجود المجموعات والتيارات باعتبارها أساسا للتكتل. ويعني التكتل من المنظور اللينيني، في مدلوله السياسي والطبقي، القبول بأحزاب متعددة داخل الحزب الواحد للطبقة العاملة. وانتهى الأمر بحدوث تغيير كلي في وضع التيارات والمجموعات والآراء، بعد موت لينين وتولي ستالين المسؤولية الأولى في الحزب والدولة، حيث جرت محاصرتها ومحاولة إخضاعها في مرحلة أولى فيما بين 1923و1925 ثم جرت تصفيتها جسديا فيما بين 1925 و1939.

ج1- التبريرات التي وضع لينين على أساسها نظريته الخاصة بالحزب

أسس لينين نظريته الخاصة بالحزب على أربعة عناصر :

الأول، يتمثل في حتمية الإنفجارات الثورية التي بإمكانها أن تتحوّل إلى ثورات إذا ما كان للطبقة العاملة حزب ثوري قوي ومصمم على المضي إلى النهاية.

وبما أن هذه الإنفجارات، من وجهة نظره، مسألة قائمة في الواقع وليست مؤجلة للمستقبل، فإن قضية الثورة أصبحت مسألة مطروحة للحل. فهو يعتبر أن الإنفجارات والثورات سمة من سيمات العصر الذي نعيشه، باعتباره عصر انهيار الرأسمالية وانتصار الثورة الإشتراكية.

وتأسيسا على هذه القراءة للأوضاع لم يعد ينقص انطلاق العملية الثورية سوى حزب "حربي" قادر على الإنتقال بالأوضاع من الأزمة الثورية إلى الثورة. ولا يمكن لهذا الحزب "الحربي" أن يتأسس على المبادئ والقواعد القديمة "الإشتراكية الديمقراطية" التي تأسست عليها الأممية الأولى والثانية وأحزابهما، بل على مبادئ وقواعد جديدة تآمرية تحميه من الوقوع في قبضة البوليس.

وفي هذا الصدد كتب لينين في "ما العمل؟" يقول:

"ومن حيث الشكل يمكن وصف مثل هذه المنظمة الثورية القوية في بلاد يسودها الحكم المطلق بأنها منظمة "تآمرية"،...، والتآمرية ضرورية لمثل هذه المنظمة إلى أقصى حد" (1).

وعلى هذا الأساس فإن الحزب السياسي للطبقة العاملة هو بالضرورة **حزب تآمري**.

والثاني، يعتبر لينين أن الماركسية علم وأن الطليعة هي وحدها القادرة، من بين مختلف فصائل الطبقة العاملة، على تملكه. فالجماهير لا تدرك سوى الخطوات العملية التي تحيلها عليها تجربتها الملموسة، بينما أهدافها العامة يدركها حزبها الطليعي ويحملها إليها. وهو ما يبرر قيام الحزب الينيني على نخبة النخبة من المثقفين الثوريين المتملكين للماركسية. يقول لينين:

"لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية"(2).

ويضيف في فقرة أخرى:

"...لا يستطيع القيام بدور مناضل الطليعة إلا حزب يسترشد بنظرية الطليعة"(3).

وبما "أنه لا يمكن للعمال أن يحصلوا على هذا الوعي"، أي الوعي الطليعي أو النظرية الثورية، أو بالتحديد الوعي الإشتراكي – الديمقراطي، "إلا من خارجهم". إذ أن "الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقوّاها الخاصة غير الوعي التريدينيوني"... "أما التعاليم الإشتراكية فقد انبثقت عن النظريات الفلسفية والتاريخية والإقتصادية التي وضعها المتعلمون من ممثلي الطبقات المالكة، وضعها المثقفون"(4).

ويجد هذا المفهوم تكريسه في تصوّر لينين لبناء "منظمة الثوريين"، يقول:

"ينبغي لمنظمة الثوريين أن تضم بالدرجة الأولى وبصورة رئيسية أناسا مهنتهم النشاط الثوري (ولذلك أتكلم عن منظمة الثوريين وأعني الثوريين- الإشتراكيين- الديمقراطيين)..ينبغي لهذه المنظمة أن لا تكون واسعة جدا بالضرورة، وأن تكون على أكثر ما يمكن من السرية"(5).

وهكذا فإن الحزب اللينيني هو **حزب نخبوي**.

وثالثا، كان وضع لينين نظريته الخاصة بالحزب على أساس آليات وقواعد العمل السري لمجابهة الإستبداد القيصري. وهذا يعني أن نظريته مصاغة في علاقة بالنظام السياسي والأمني الذي كان يواجهه. ومن هذه الزاوية يصبح الشكل التنظيمي خاص بالنظم الإستبدادية والفاشية ولا يمكن سحبه على النظم

---

(1)- لينين، المختارات في ثلاث مجلدات، م1ج1، ص301.
(2)- المصدر السابق، ص179.
(3)- المصدر السابق، ص180.
(4)- المصدر السابق، ص/ ص 185- 186.
(5)- المصدر السابق، ص 275.

الديموقراطية. لذلك كان البناء التنظيمي للحزب اللينيني مؤسسا على المركزية الصارمة لأنه رهن كل الحركة بـ "منظمة الثوريين" المحترفين، إذ قال:

"إذا بدأنا بتكوين منظمة ثوريين وطيدة وقويّة، استطعنا أن نضمن الإستقرار للحركة بمجموعها، استطعنا أن نبلغ الأهداف الإشتراكية – الديمقراطية والأهداف التريدينيونية الصرفة أيضا" (1).

ورابعا، إن نظرية الحزب اللينينية تمّت صياغتها في إطار العلاقة بين الحزب والجماهير، وباعتماد الصياغة اللينينية ذاتها، في إطار العلاقة بين "دزينة الأذكياء" والجماهير مباشرة. فـ"دزينة الأذكياء" هي التي تجمّع الوعي السياسي الطليعي الذي تحمّله لجمهور الطبقة العاملة وهي التي تمركز كل النشاط وكل خيوط العمل السرّي وتحمي عموم الحركة من ضربات البوليس وهي التي تحافظ على تواصل الحركة واستقرارها.

يقول لينين:

"... لا يمكن أن توجد أية حركة ثورية وطيدة بدون منظمة من القادة ثابتة تحافظ على استمرار الحركة.....(وهكذا) يزداد عدد أبناء الطبقة العاملة والطبقات الإجتماعية الأخرى الذين تتاح لهم إمكانية الإشتراك في الحركة والعمل النشيط فيها"(2).

من الواضح أن لينين، رغم معرفته بتركيبة الطبقة العاملة وبمختلف أشكال تنظيمها، فقد حصر تطوّر حركتها في جدلية العلاقة القائمة بين "منظمة الثوريين" أو "دزينة الأذكياء" وجمهور طبقة العمال بل وسائر "الطبقات الإجتماعية الأخرى" وحتى أنه لمّا تحدّث عن البروليتاريا اعتمد التسميّة للإقتراب من المصطلحات الماركسية وللإشارة للطبقة العاملة على وجه التحديد.

وكان ماركس وأنجلس قدّما صياغة نظرية للحزب مختلفة عن التي أضافها لينين، إذ كانت عنايتهما متركزة على بناء أحزاب جماهيرية توحّد حركة الطبقة العاملة وطلائعها ونخبها، على أن تكون البروليتاريا الصناعية قاطرة الحركة برمتها.

وعمّق غرامشي لاحقا هذا المفهوم، ومعه روزا لوكسمبور وليبنيخت، حيث أولوا أهمية كبيرة للعلاقة بين الحزب السياسي للطبقة العاملة وبين البروليتاريا، الفصيل الأكثر تقدّما ووعيا وتنظيما وبين الجماهير العمالية عموما. وهي الصياغة الأكثر دقة وتوافقا مع المفهوم الماركسي ومع المقدمات النظرية المتعلقة بمسؤولية العمال في تحرير أنفسهم بأنفسهم.

والجدير بالملاحظة هو أن الإختلاف بين الصيغتين، زيادة على كونه يجد جذوره في التصورات النظرية

(1)- المصدر السابق، ص284.
(2)- المصدر السابق، ص/ ص 288- 289.

بين الطرحين، فهو يعود إلى مستوى التطور الذي بلغته قوى الإنتاج وإلى نمط الإنتاج السائد وإلى المستوى الحضاري الذي بلغه كل مجتمع من المجتمعات وإلى الوضع الخاص لصيرورة تشكل الطبقة العاملة والوعي السائد لديها. فالمجتمعات الغربية صناعية وللعمال فيها تنظيماتهم النقابية والمهنية وأحزابهم السياسية والأهم هو أن القلب النابض لطبقتهم تمثله البروليتاريا الصناعية، في حين أن روسيا الرأسمالية مازالت متخلفة ومازال الإقطاع يحتلّ مكانة هامّة في المجتمع والنظام القيصري استبدادي والعمال لم يعرفوا بعد التنظيم النقابي وأغلبيتهم الساحقة تجهل القراءة والكتابة، لذلك نظر لينين للقلة المثقفة والواعية في حين نظر غرامشي للمثقف العضوي والبروليتاريا.

لقد راهن لينين على قدرة الجماهير، في اللحظات الثورية، على ابتداع أشكال تنظيم تتجاوز الأشكال التنظيمية القديمة وأسس سلطتها الخاصة الموازية للسلطة. لذلك انشد انتباهه على الطابع الثوري العميق للتنظيم الذاتي للجماهير، ليس لكونه شكلا جديدا متجاوزا الأشكال القديمة بل لأنه طال الطبقة العاملة ككل بما فيها قسمها "العياش".

وتتجلى البروليتاريا باعتبارها القوّة التي تحافظ على الجماهير من الإهتراء المادي والمعنوي من خلال احتضان الطبقة العاملة ككل بدفاعها عن مصالحها المادية والمعنوية وعن طريق الدور الذي تقوم به الطليعة الثورية بتوضيح الأفق أمام الجماهير العمالية وتولي تنظيمها وتوحيد قوّاها كي تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة واعية بذاتها ولذاتها وتصبح قادرة على القيام بعمل تاريخي مستقل.

ولكي تنجح الطليعة في إنجاز مثل هذا العمل التاريخي لا بد لها من أن تراعي وعي الجماهير واستعدادها لتقبل الأفكار وهذا الشعار أو ذاك وهذا الأسلوب في النضال أو ذاك. وحتى لا يحدث انفصال بين الطليعة الثورية وعموم الجماهير وتتمكن من دخول حلبة الصراع بصورة تدريجية ينبغي على الأولى أن تنطلق ممّا هو مألوف ومقبول لدى الثانية.

وممّا لا شك فيه أن عدم أخذ المتغيّرات الجارية في الواقع الموضوعي والتطورات الحاصلة في حركة الجماهير من شأنه أن يدفع بالتنظيم الطليعي إلى التكلس ويحوّله إلى معرقل وكابح لحركة الجماهير فيدخل في تناقض مع مصالحها وطموحاتها وأهدافها.

وحتى إذا أردنا تجنّب مثل هذا المآل عبر الإلتجاء إلى مختلف أشكال تنظيم الجماهير عسى أن تلعب دور السلطة المعدّلة أو الموازية أو المضادة للسلطة التي يمثلها الحزب، فإن مثل هذه الإحتياط يبقى ضعيف الفاعلية وعلى الأخص إذا تعلق الأمر بحزب ماسك بالسلطة.

لذلك يكون من الأجدر التفكير في التصوّر العام للحزب والقوانين والقواعد التي ينبغي أن يقوم عليها باعتبارها هي الأصل وهي التي تيسّر تدخّل وفعل الجماهير المنظمة في أطرها الخاصة التي أعدّها لها تنظيم الطليعة أو التي ابتدعتها من خلال تجربتها الخاصة. عندها فقط يمكن لحزب الطليعة أن يكون

القائد الفعلي لمجمل حركة العمال سياسيا وعمليا وتنظيميا دون أن يسمح لنفسه بتعويضهم في الوعي والقرار والنضال.

لقد اعتبر لينين أن القاعدة التي ينبغي أن يقوم عليها كامل التنظيم الحزبي هي "المركزية الصارمة"، لأن "...منظمة قوية وسرّية"..."تجمع في أيديها"...كل "خيوط النشاط السري"... "تقوم بالضرورة على المركزية"(1).

وقد أكد على أن:

"منظمة كفاحية متمركزة تنتهج السياسة الإشتراكية- الديمقراطية دون عوج، وترضي، إن أمكن القول، جميع الغرائز والمطامح الثورية هي وحدها القادرة"(2) على ضمان "الإستقرار للحركة بمجموعها" وبلوغ "الأهداف الإشتراكية – الديمقراطية والأهداف التريدينيونية الصرف أيضا"(3) وعلى حفظها "من الهجمات الطائشة" و"الإعداد للهجوم".

وتعتمد المركزة في الحزب اللينيني:

على قواعد ومبادئ تنظيمية كشرط أساسي لتأمين الوحدة وهي :

- تأسيس سلطة عامة داخل الحزب، تكون متمثلة في القيادة.

وعلى "خضوع الهيئات الدنيا في الحزب للهيئات العليا"(4):

وخضوع الأقلية للأغلبية والفرد للمجموع والجزء للكل(5).

تهدف إلى إنشاء سلطة عامّة داخل الحزب، يقول لينين في هذا الصدد:

"....وهذا يعني بالضبط نشوء سلطة، وتحوّل هيبة الأفكار إلى هيبة للسلطة"(6):

- خضوع كافة منظمات الحزب للقيادة.

وتجد هذه القواعد والمبادئ التعبير عنها في عمليّة البناء التنظيمي للحزب اللينيني التي تنطلق من فوق إلى تحت، من الهيئات والهياكل العليا إلى الهيئات والهياكل القاعدية، مدعوما بانضباطية حزبية واحدة. وهذه القواعد والمبادئ التنظيمية وضعت، على العموم، لتبرير بناء حزبي هرمي قائم على مركزية صارمة.

وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية، من وجهة النظر اللينينية:

"تدخل كجزء من كل في مفهوم الرفاقية"(7).

---

(1)- المصدر السابق، ص302.
(2)- (3)- المصدر السابق، 303.
(4)- (5)- (6)- المصدر السابق، ص 550.
(7)- المصدر السابق، ص 550.

مؤسسة على:

"الثقة الأخوية التامة بين الثوريين"(1).

وهي من هذه الزاوية تفقد صفتها كمؤسسة خاصة تؤطر الحياة الحزبية وتعبئ القوى لإنجاز المهام المطروحة على الحزب وعلى الطبقة العاملة، ليصبح وجودها في خدمة المركزية لا أكثر ولا أقل. فهي، بالنسبة للينين، نوعيّة من العلاقة أقل شأنا من "الثقة الثورية" التي لمّا تتوفر تكون أثبت في رصّ صفوف الحزب وتقويّة اللحمة بين أعضائه وفي دعم المركزية، باعتبارها تمثل السلطة العامة، أي سلطة "منظمة الثوريين المحترفين"، داخل الحزب والطبقة العاملة.

إن لينين، وهو يزيح الديمقراطية إلى مرتبة التابع للمركزية وإلى مقام دون "الثقة الثورية"، حرص على ممارستها في معالجة القضايا الأساسية للحزب والثورة. فقد شرّك المجموع الحزبي في اتخاذ القرار وترك المجال مفتوحا أمامه كي يراجعه أو يعدّله، إذا ما أثبتت الممارسة خطأه. واعتمدها في تعبئة الكل الحزبي ضمن إرادة واحدة وقرار واحد وسلطة واحدة.

كما أعطى للأقلية وللمنظمات الدنيا وللأفراد وللجزء ولنفسه حق المعارضة والخروج على الموقف السائد لدى الرأي العام الحزبي أو تسجيل تلك المعارضة والإحتفاظ بالرأي، إلى حين الإحتكام لنتائج الممارسة. ونذكر في هذا الصدد بالنقاشات التي تخاض في الحزب والتجمعات التي كانت تنشأ في كل منعرج يشهده الصراع الطبقي ومسار تأخذه الثورة، ولم يجعل من خلافه مع بعض القادة مناسبة للتخلص منهم بل كان حريصا على عودة المجموعات التي غادرت الحزب من قبل مثل تروتسكي ودافع على انتخابه في الهيئة السياسية للحزب.

ونذكر أيضا بتشبث لينين بحقه في التوجه مباشرة لجمهور الحزب أو للطبقة العاملة والشعب كلما واجهته صعوبات جدّية في علاقته باللجنة المركزية. وتجلى مثل هذا السلوك في مناسبات عديدة منها إعلانه أطروحات أفريل حال عودته من المهجر أمام الجموع التي أتت لملاقاته وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاقية "براست ليتوفسكي".

وبما أن الحزب هو اتحاد طوعي بين جميع أعضائه على أساس جملة من المبادئ والأهداف المجمعة في البرنامج وفي القانون الأساسي والنظام الداخلي، كان لخّصها لينين في "خطوتان..."، أنظر نقاشات المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي الديمقراطي الروسي في الجزء المتعلق بمناقشة الفقرة الأولى من النظام الداخلي و"رسالة إلى رفيق..."، فإن الخضوع للرأي الأغلبي في التنظيم اللينيني لا يشمل القضايا التي تتعلق بالبرنامج والمبادئ التنظيمية لأن الإلتزام بها يمثل قاعدة الإنتماء للحزب، اعتبارا وأن شروطه تم تحديدها كما يلي :

---

(1)- المصدر السابق، ص 307.

1- الموافقة على البرنامج.

2- الإنتماء إلى إحدى منظمات الحزب.

3- الخضوع لقوانين الحزب.

4- المساهمة في مالية الحزب من خلال دفع الإشتراك.

والمعارضة في هذا المستوى تلغي أساس الإنتماء. وعلى هذا الأساس فإن الأقلية والأغلبية تعتمد في المسائل السياسية العملية المتعلقة التي يكون فيها الحزب في حاجة ماسة للإرادة الموحدة كي يتمكن من تعبئة طاقاته وإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه. فوحدة الممارسة مسألة حيوية بالنسبة لكل حزب وعلى وجه التحديد بالنسبة للحزب السياسي للطبقة العاملة باعتبارها تكرس وحدة العمال الطبقية في المسرح السياسي.

وقد طوّر لينين نظرته للتنظيم الحزبي في "خطوتان..."وكتاباته اللاحقة، معتمدا على الفكرة الجوهرية التي وضعها في "ما العمل؟".

وقدمت الأممية الثالثة أنموذجا عاما نمّطت به الأحزاب الشيوعية وحوّلته إلى مرجع لعموم الحركة الشيوعية في العالم، بعد أن أزاحت التروتسكية ومعارضي المركزية وتباينت مع روزا لوكسمبور وليبنخت. وضبطت هذا الأنموذج بقانون حدد الصلاحيات في الأحزاب الشيوعية على النحو التالي :

1- المؤتمر هو السلطة العليا في الحزب.

2- اللجنة المركزية هي السلطة العليا فيما بين مؤتمرين.

3- المكتب السياسي هو السلطة العليا فيما بين اجتماعين للجنة المركزية.

كما حددت قواعد وضوابط لتنظيم الحياة الداخلية للأحزاب الشيوعية كما يلي :

1- انتخاب الهيئات الحزبية القيادية كلها من القاعدة إلى القمة.

2- جميع الأعضاء مسؤولون أمام الحزب.

3- مراقبة الهيئات القاعدية لعمل الهيئات القيادية بصورة دورية.

5- الإنضباط الصارم وخضوع الأقلية للأغلبية.

6- اعتماد القيادة الجماعية في جميع هياكل الحزب وهيئاته.

وقد أعدّت هذه الترتيبات للأحزاب العاملة في ظل أوضاع ديمقراطية وتلك التي وصلت إلى السلطة أما بالنسبة للأحزاب التي تناضل في ظروف الإستبداد والدكتاتورية فهي خاضعة لقواعد وضوابط العمل السري الواردة في "ما العمل؟" و"خطوتان..." وفي "رسالة إلى رفيق...". مع التأكيد على أن الأولى مطالبة بتغيير أشكال تنظيمها إذا ما تغيّرت الأوضاع في اتجاه غير ديمقراطي كما أن الثانية مطالبة بأقلمة أشكال تنظيمها واتباع المبادئ والقواعد الديمقراطية في صورة ما إذا تغيّرت الأوضاع في اتجاه ديمقراطي.

والجدير بالملاحظة أن الحزب البلشفي لم يتّبع في جميع الأحوال الترتيبات "الإستثنائية" الخاصة بظروف النضال في ظل الإستبداد، التي جادل لينين على قاعدتها خصومه ومعارضيه، حيث عقد مؤتمراته في المهجر أحيانا وفي روسيا أحيانا أخرى متجاوزا العوائق التي تفرضها الإحتياطات الأمنية. كما أنه لم يتّبع الترتيبات الديمقراطية في إسناد المسؤولية، إبان الثورة، سواء أكان ذلك في الحزب أو في الدولة، في ظروف السلم والحرب، في مرحلة المسك بالسلطة وفي صد العدوان والحرب الأهلية، إذ التجأ في جميع المراحل والظروف للمركزية الصارمة والتعيين بدل الإنتخاب.

ج2- النظرية اللينينية للحزب تسرّع عملية البقرطة

أثبتت التجربة أن جميع الثورات والأحزاب التي قامت على أساس النمط اللينيني قد أصابها التفسخ ولم تتمكن من إيقاف هذه العملية وذلك حتى لمّا دقّ بعض قادتها نواقيس الخطر وحاولوا استنهاض الروح الثورية المحتضرة فيها. كما عجزت الطبقة العاملة، وهي في السلطة، عن التصدي لخطر العودة إلى النظام الرأسمالي وإلى حظيرة الإستغلال والإضطهاد الطبقيين. وعانت من العجز نفسه، وهي في طريقها إلى السلطة، لمّا تفسخت أحزابها الشيوعية وتحوّلت إلى أحزاب بورجوازية تعمل على إخضاعها للإستغلال عن طريق شتّى صيغ الإضطهاد المادي والمعنوي، الإيديولوجي والسياسي والثقافي.

لذلك يكون من غير المنطقي أن نحصر ظاهرة فشل أشكال التنظيم الحزبية من النمط اللينيني، على امتداد التاريخ السياسي للطبقة العاملة، في ظهور الإنتهازية اليمينية أو التحريفية وفي الإنحرافات التروتسكية أو غيرها وفي الضغط الذي تمارسه البورجوازية، لأن الفشل عام ومتكرر ولم تنفع معه جميع محاولات التقويم.

وهو وضع يدفع إلى طرح التساؤل حول المبدأ ذاته، أي حول المركزية الديمقراطية كما تمّت صياغتها في نظرية الحزب اللينينية. وبالتالي هل تمكّن، الآليات والقواعد المتبعة، المجموع الحزبي من مراقبة القيادة بصورة فعلية؟ وهل من الممكن للطبقة العاملة أن تراقب حزبها في ظروف العمل السري أو القانوني؟ وهل من الممكن أن تجري بلورة توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وأهداف وشعارات وأشكال نضال تراعي المصلحة العامة للطبقة العاملة، من قبل أقلية طليعية دون الإنحراف بها لخدمة أغراض فئوية ومصالح سياسية ضيقة؟

إن الإشكال في المركزية الديمقراطية، كما صاغها لينين، حيث يتمثل في أنها جعلت من الديمقراطية عنصرا تابعا للمركزية. وجعلت بالتالي من القيادة الخصم والحكم، فهي التي تمركز القرار وهي التي تحاسب وتراقب وهي التي توزع المسؤوليات وهي التي تسهر على الممارسة الديمقراطية.

وتقارب هذه الصيغة من المركزية الديمقراطية صورة "المستبد العادل"، باعتبار أن الرهان كله وضع بين أيدي "منظمة الثوريين المحترفين" و"بالوحدة الرائعة" بين أعضائها. يقول لينين:

"...يتعذر في المجتمع الراهن على كل طبقة من الطبقات أن تناضل بثبات بدون "دزينة" من الزعماء النوابغ (والنوابغ لا يولدون بالمئات) المجربين والمثقفين في الرأي أروع الإتفاق والمحضرين مهنيا والذين حنكتهم تجارب الأيام"(1).

إن هذه القيادة المؤلفة من عدد محدود من "الثوريين المحترفين" و"المنسجمين فيما بينهم غاية الإنسجام" و"من الزعماء النوابغ"، بصفاتها تلك المتعالية لا تقبل الإحتكام للديمقراطية التي لا تراعي بالضرورة "الخصال الخاصة" بهذه "الدزينة من الأذكياء". وتبعا لذلك فإن هذا المفهوم للمركزية الديمقراطية عند لينين يحدد مصير الحركة ومآلها، لأنه يرهن الكل بالقيادة وبمدى صدقها وسلامة قراءتها لواقع الصراع الطبقي وبمدى استعدادها وتأهلها لزعامة نضال الطبقة العاملة في كليته.

إن "الوحدة الرائعة"، التي تجمع أعضاء "منظمة الثوريين المحترفين"، مشروطة بـ"حسن اختيارهم" وبـ"الثقة الرفاقية الثورية" التي تجمعهم. فـ"الثقة الرفاقية" و"وحدة الدزينة من الأذكياء" و"حسن اختيارهم"...الخ، تحديدات إيديولوجية ليست معدّة للإدارة الديمقراطية للمجموع الحزبي، بل لدعم نفوذ قلة في الحزب وعلى عموم الحركة.

كتب لينين يقول:

"إن المبدأ التنظيمي الجدّي الوحيد ينبغي أن يكون بالنسبة للعاملين في حركتنا: المراعاة الدقيقة لقواعد العمل السرّي والإختيار الدقيق للأعضاء وإعداد الثوريين المحترفين. فإذا ما وجدت هذه الصفات حصلنا على أكثر من "الديمقراطية"، حصلنا بالضبط على الثقة الأخوية التامة بين الثوريين"(2).

إن المقولات التي قدّمها لينين لبناء التنظيم الحزبي هي مقولات إيديولوجية مرتبطة بالذات التي ستضبط ما تراه من قواعد عمل سرّية وما ستضعه من مقاييس لحسن اختيار الدزينة من الأذكياء وما ستعده من برنامج لـ"إعداد الثوريين المحترفين".

وفي كلمة، ينطلق بناء التنظيم من صاحب الفكرة والمبادرة الأول. ثم يتسع ليتمركز بين أيدي "الدزينة من الأذكياء" أو "الثوريين المحترفين". وهذا "المركز الثوري" لا يخضع إلا لرقابته الذاتية وللثقة الثورية التي تجمع أعضاءه وهو ليس في حاجة "للتفكير في الأشكال الديمقراطية الصبيانية" ولا يحجم "عن وسيلة للخلاص من عضو فاسد".

يقول لينين في هذا الصدد:

"وهذا الأكثر(ويعني به لينين: "الثقة الأخوية التامة بين الثوريين") هو أمر لا نستطيع أبدا الإستغناء

---

(1)- المصدر السابق، ص 286.
(2)- المصدر السابق، ص 307.

عنه، لأن الإستعاضة عنه بالرقابة الديمقراطية العامة أمر لا يمكن أن يطرح على بساط البحث عندنا في روسيا بأي وجه من الوجوه. ونخطئ أكبر الخطأ إذا تصوّرنا أن استحالة تطبيق رقابة "ديمقراطية" حقا تجعل أعضاء المنظمة الثورية غير خاضعين لرقابة، فليس لديهم من الوقت ما يسمح لهم بالتفكير في الأشكال الديمقراطية الصبيانية (ديمقراطية داخل نواة متراصة من رفاق يثق أحدهم بالآخر كل الثقة)، ولكنهم يشعرون بمسؤوليتهم أعمق الشعور ويعلمون في الوقت نفسه من تجربتهم أن منظمة الثوريين الحقيقيين لا تحجم عن وسيلة للخلاص من عنصر فاسد. ولدينا فوق ذلك في الوسط الثوري الروسي (والعالمي) رأي عام متطور كفاية ومتأصل الجذور في أعماق الماضي يعاقب أشد العقاب على كل خروج عن واجبات الرفاقية (و"الديمقراطية"، الديمقراطية الحقيقية لا الصبيانية، تدخل كجزء من كل في مفهوم الرفاقية !)"(1).

نعيد التأكيد مجددا بأن الخطاب اللينيني حول التنظيم الحزبي هو خطاب إيديولوجي وذاتي لأنه حوّل الأسس التي تقوم عليها الأحزاب، والمتمثلة في ضبط البرامج والأهداف وإعداد القوانين المنظمة لحياتها الداخلية وتحديد الصلاحيات والآليات والحقوق والواجبات... الخ، من مقولات موضوعية تحددها الإرادة الجمعية للأحزاب وتكرّسها قرارات هيئاتها العليا، إلى مقولات ذاتية تعبّر عن إرادة قلة مختارة من الصفوة لا تحتكم للديمقراطية في إدارة الحزب بل للثقة الثورية التي تجمع بين أفرادها. وإذا أضفنا، إلى ما أتينا على تبيانه، أن هذه القلة لا تخضع لرقابة المجموع الحزبي بل لروح المسؤولية التي تحرّك كل فرد من أفرادها، أصبحنا نتحرك كليا في مجال التقديرات الخاصة والإنطباع وجرّدنا أنفسنا من الحاجة إلى تنسيب رؤانا وتعديلها بإدماج جوانب أثبت النقاش الحزبي والواقع صوابها أو بالتخلي عن جوانب أخرى أثبت النقاش الحزبي والواقع خطأها.

وزيادة على ذلك فإن لينين جعل من الثقة الثورية قيمة خارج تأثير الصراع الطبقي وبالتالي خارج صراع الأفكار والآراء، وكأن القلة التي اتفقت بالأمس لا يمكنها أن تختلف اليوم وإن حصل ذلك فلوجود عنصر فاسد عليها التخلص منه بالطرق المألوفة كي تعود إلى نقاوتها الأولى. فالثقة قيمة ذاتية متغيرة باستمرار لا يمكنها بأي حال أن تعوض القانون والإرادة الجمعية للتنظيم والشفافية والمحاسبة والمراقبة. كما لا يمكنها أن تعوض الديمقراطية داخل الحزب وحق الآراء المختلفة في الوجود والتعبير عن نفسها بكل الوسائل المتاحة داخل الحزب وخارجه، حتى لا يستبد الرأي الأغلبي ويفرض سلطانه على الآراء الأقلية.

إن الضمانة الأساسية لتحصن الحزب من خطر البقرطة هي الديمقراطية وحرية الرأي والإرادة

---

(1)- المصدر السابق، ص 307.

الجمعية للحزب والإلتزام بانضباطية واحدة واحترام المؤسسات واعتماد الرقابة والمحاسبة العامة التي لا ينبغي أن يفلت منها أي مناضل مهما كانت مكانته ودوره في الحركة.

فالرقابة والمحاسبة تعدّ آلية جادّة وصارمة في مقاومة ترسّبات قوّة العادة ويكون تدخّلها أكثر فعالية متى كانت الطليعة وحزبها السياسي تحوزان على وعي متطوّر بالأوضاع وبمسؤولياتهما أمام التاريخ. وهي صورة مثلى يعسر الحصول عليها بصورة متواصلة في المجتمع لأن حالات التوقف والتراجع والإنعطاف والإنقطاع ممكنة في الوعي كما هي في الواقع.

لذلك نحن نعتقد أن العمل المؤسساتي والإحتكام للقوانين والقبول بالرأي والرأي المخالف، أي القبول بالتعدد في الآراء وبحق الإختلاف، يسهّل قيام الرقابة والمحاسبة بصورة جدّية ولا يترك الأيادي طليقة ويقاوم العادات المكتسبة التي تحوّل مراكز السلطة حكرا على الماسكين بها ويمنح الهيئات والهياكل التي تمارسها من تخطي سلطة الخضوع للمركز التي تخيّم بضلالها على عموم الحزب وتقف حائلا أمام نزعات التفرد بالرأي والسلطة والبقرطة التي تؤدي إلى التفسّخ في آخر المطاف.

وتكون "الرقابة" و"المحاسبة" ناجعة لمّا يضمن القانون للرأي المخالف حقه في الوصول إلى مجموع الحزب دون حواجز ويضمن له أيضا الوصول إلى الطبقة العاملة والشعب الكادح عن طريق المنشورات الخاصة للحزب.

فمن البداهة أنه لمّا تعوّض "الثقة الرفاقية" مبدأ الرقابة ولمّا يعوّض "الشعور بالمسؤولية" مبدأ المحاسبة، يأفل دور القوانين والمؤسسات في تأطير الحياة الداخلية للحزب وفي معالجة الخلافات، وتعوّضه أساليب "حسن الإختيار" و"الثقة الرفاقية" و"التخلص من العنصر الفاسد"، وهي أساليب تسهّل على القيادة الإستحواذ على الإرادة الجمعية للتنظيم الحزبي وتجريده من وسائل مقاومة البقرطة والتفسخ.

لقد تناول لينين مسألة الحزب السياسي للطبقة العاملة من زاويتين الأولى عامة والثانية خاصة، حيث عالج من الأولى أهمية النضال النظري بالنسبة للطبقة العاملة وعلاقة الوعي الجماهيري للعمال بالوعي الإشتراكي-الديمقراطي، والسياسة الترايدينيونية بالسياسة الإشتراكية-الديمقراطية، والتنظيم الجماهيري أو منظمة العمال ومنظمة الثوريين، وعالج من الثانية الوضع المختلف للأحزاب التي تناضل في ظل الديمقراطية وتلك التي تناضل في ظل الإستبداد.

فكان كليا في النظرية والإيديولوجيا لا يقبل الفروقات الطفيفة التي غالبا ما حوّلها، بإصراره على دفعها إلى نهاياتها، إلى فروقات أساسية بين مكونات الحركة الإشتراكية-الديمقراطية الروسية، إيمانا منه أن "هيبة الأفكار" تتحوّل "إلى هيبة للسلطة". وعلى هذا الأساس حرص على أن تسود الأفكار التي يتبناها ويدافع عنها ويعتقد أنها تتناسب والفكر الماركسي ولذلك حرص على التباين مع كل التنظيمات

والمجموعات التي كانت موجودة في روسيا. فقد أكد في مناسبات عديدة على أنه "قبل أن نتوحد ومن أجل أن نتوحد ينبغي أن نبدأ بالتباين بصرامة وحزم"، اعتبارا وأن:

"كل خلاف صغير قد يكتسب أهمّية هائلة، إذا اتخذ نقطة انطلاق لانعطاف نحو بعض المفاهيم الخاطئة، وإذا تناسقت هذه المفاهيم الخاطئة، بفعل خلافات جديدة وإضافية، مع أعمال فوضوية تقود الحزب إلى الإنشقاق"(1).

وقد عارض بشدّة "الروح التنازلي" الذي كان قاد بليخانوف في التعامل مع مختلف الكتل داخل المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي-الديمقراطي الروسي، والذي عبّر عنه في مقال تحت عنوان "ما لا ينبغي عمله" صدر في العدد 52 من "الإيسكرا" ولخصه لينين في كتابه "خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء"، نقدّم منه مقتطفات هامة حتى يتبين القارئ أسلوب تناول لينين لهذا الموضوع، كتب يقول:

"إن الفكرة الرئيسية في مقال "ما لا ينبغي عمله"، هي التالية: لا يجوز في مضمار السياسة أن يكون المرء مستقيما وعنيفا ومتشددا بلا داع، ومن الضروري أحيانا، اجتنابا للإنشقاق، التنازل سواء للمحرفين (من الذين يقتربون منا أو من المتذبذبين) أو للفرديين الفوضويين....ولا يمكن الإمتناع عن الضحك عند قراءة تصريحات الرفيق بليخانوف الجميلة والأبية....لأنه خالف الموضوعة الأساسية في الديالكتيك التي أشار إليها بفائق الخراقة: **لا حقيقة مجردة، الحقيقة دائما ملموسة** (التشديد – من عندي) ...."(2).

"إن الروح التنازلي، الذي يقدمه الرفيق بليخانوف بمثابة تعبير كفاحي جديد، مشروع وضروري في حالتين: إما حين يقتنع الذي يتنازل بصحة مطالب أولئك الذين يريدون الحصول على تنازلات (في هذه الحالة، يعترف السياسيون الشرفاء بخطئهم صراحة وعلنا)، وأما حين يتمّ التنازل لمطلب مخالف للصواب وضار بالقضية، اجتنابا لشر أكبر..... وهي تنازلات إلزامية لاجتناب الإنشقاق. وهكذا ترون أن فكرة الرفيق بليخانوف الجديدة المزعومة تنحصر كليا في حكمة حياتية غير جديدة كثيرا: **يجب أن لا تحوّل المنغصات الصغيرة دون اللذة الكبرى، وحماقة انتهازية صغيرة وجملة فوضوية قصيرة أفضل من انشقاق كبير في الحزب**(التشديد من عندي)...(لقد) كان الرفيق بليخانوف يريد أن "يقتل بلطف" الفوضوية الصغيرة والإنتهازية الصغيرة عند الرفيقين أكسلرود ومارتوف"(3).

وقد واصل لينين إلى آخر الفقرة يحاجج بصرامة وشدّة ويسخر من ميل بليخانوف للتنازل للعناصر والمجموعات المترددة بحثا عن الوحدة وتفاديا للإنشقاق، لأنه حسم أمره معها نهائيا ولم يعد في حاجة إليها

---

(1)- المصدر السابق، ص/ ص 420-421.
(2)- المصدر السابق، ص/ ص 552-553.
(3)- المصدر السابق، ص/ ص 553-554.

لمّا ضمن "الأغلبية" في اللجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي-الديمقراطي الروسي، باعتبارها هي التي سوف تمكنه من "هيبة السلطة" بعد أن حقق "هيبة الأفكار"، والتي كان مازال في حاجة لفرضها على بعض الرموز "الوسطية" من بينها بليخانوف.

وبقدر ما كان لينين حازما بشأن "هيبة الأفكار" كان مركزيا صارما، اعتمادا على أن الفكرة الإشتراكية-الديمقراطية تدخل صفوف العمال من خارجهم عن طريق "دزينة الأذكياء" و"الزعماء النابغين"، وعلى أن ظروف النضال ضد الإستبداد تفرض من جهتها مبادئ وقواعد تنظيمية قائمة على المركزية ولا تراعي أساليب "الديمقراطية الصبيانية".

لذلك دخل لينين المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي-الديمقراطي الروسي وهو مصمم على إعادة صياغته على الروح الإيسكرية. فقد كتب يقول:

"فأية كانت إذن مهمة المؤتمر الرئيسية؟ مهمة إنشاء حزب حقيقي على المبادئ والأسس التنظيمية التي كانت صاغتها ووضعتها "الإيسكرا". أن يكون المؤتمر قد تعين عليه العمل على وجه الدقة في هذا الإتجاه، إلا أن ذلك قد قررته سلفا الأعوام الثلاثة من نشاط "الإيسكرا" وكوّن أغلبية اللجان قد اعترفت بها. فكان لا بدّ أن يصبح برنامج "الإيسكرا" واتجاهها برنامج الحزب واتجاهه، وكان لا بدّ أن يثبت نظام الحزب الداخلي مخططات "الإيسكرا" في حقل التنظيم. ولكنه غنيّ عن البيان أن مثل هذه النتيجة لم يكن من الممكن الحصول عليها دون نضال: فإن شمول التمثيل في المؤتمر أمّن أيضا حضور منظمات كانت قد حاربت "الإيسكرا" بحزم ("البوند" و"رابوتشييه ديلو") ومنظمات كانت تعترف قولا "بالإيسكرا" صحيفة قائدة، ولكنها تتبع فعلا خططها الخاصة وتتميّز بانعدام الإستقرار من حيث المبادئ (فرقة "يوجني رابوتشي" ومندوبو بعض اللجان المنضمون إليها). في هذه الأحوال، كان لا بدّ أن يتحوّل المؤتمر إلى ميدان قتال من أجل انتصار الإتجاه الإيسكري(1).

وبما أنه تمّ الإعداد للمؤتمر باعتباره "ميدان قتال" من أجل فرض هيمنة اتجاه محدد ومجموعة محددة على البقية، بقطع النظر عن الصحة من الخطأ، فلا يمكن أن نترقب منه وحدة ووفاقا بين مختلف أجنحة الحزب بل كان الإنشقاق هو الأقرب للتحقيق. وتؤكد هذه الواقعة أن الفكرة اللينينية حول الحزب وحول المركزية الديمقراطية هي مركزية بالضرورة، بقطع النظر عن الظروف التي يناضل فيها الحزب. ففي سياق حديثه حول أهمية "الدزينة" من القادة الأذكياء، تعرض للتجربة الألمانية بقوله:

---

(1)- المصدر السابق، ص/ ص 371-372.

"ولنأخذ الألمان. وآمل أنكم لن تنكروا أن المنظمة عندهم تشمل الجموع وأن كل شيء يصدر عن الجموع وأن حركة العمال قد تعلمت المشي على قدميها. ولكن كم تحسّن هذه الجموع الغفيرة تقدير "الدزينة" من قادتها السياسيين المجربين، وبأيّة قوّة تتمسك بهم ! "(1).

إن ظروف النضال المختلفة هي التي تحدد كيفية انتقاء هذه "الدزينة" من القادة "النوابغ"، حيث تنتقيهم الجموع وتتشبّث بهم في الظروف الديمقراطية، و"يحسن اختيارهم" في ظروف الإستبداد، وهم على العموم يمركزون كل خيوط العمل السياسي سواء كان السرّي منه أو العلني.

ولا بدّ من التأكيد على أن تشريك الجموع بإمكانه أن يجري بشكل مباشر في ظل الظروف الديمقراطية أو عن طريق تجزئة الأعمال السرّية بشكل تصبح مشاعة بين العمال إلى درجة يصل فيها الشأن التنظيمي إلى مستوى اللاتنظيم أو تشريكها مباشرة في تقرير كل شيء، كما هو الشأن بالنسبة للألمان. وكأننا أمام حالة من حالات الإنتقاء الطبيعية التي لا حول لنا ولا قوّة عليها، والشأن نفسه للدور المناط بعهدة الذين وقع انتقاؤهم.

وبهذه الطريقة انتصبت القلة المنتقاة خارج إطار الإحتكام الديمقراطي وخارج القواعد والمبادئ والقوانين والآليات الديمقراطية. لذلك، ورغم وجود قوانين وقواعد ديمقراطيةً قامت عليها الأحزاب الشيوعية وهي تنفصل عن الأحزاب الإشتراكية والإشتراكية-الديمقراطية، فإن "بلشفتها" وإعادة بنائها على الأسس التنظيمية اللينينية، منحت اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكريتير الأول مكانة "الكل في الكل"، كما كان الشأن بالنسبة "للدزينة من الأذكياء"، وأخرجتها عن دائرة الإحتكام الديمقراطي، ممّا حول مؤتمراتها واجتماعاتها إلى مناسبات تمارس فيها طقوس عبادة "القادة". أما الأحزاب السرّية فقد خرجت، هي الأخرى، عن دائرة هذا الإحتكام وعن دائرة الإحتكام للجماهير، لأن الحكم عليها أو لها لا يظهر في الإنتخابات من خلال عدد أصوات الناخبين التي تحصّل عليها ويظل مجهولا ولا نقف على بعض مؤشراته إلا نادرا، وتبقى محتمية في تعاملها مع الطبقة العاملة والشعب بمقولة إيديولوجية للدفاع عن نقاوتها الثورية.

ويؤدي هذا التحرر من الإحتكام للديمقراطية الداخلية (لدى الدزينة من الأذكياء أو لدى الحزب السري) ومن الإحتكام للجماهير ومن الرقابة والمحاسبة الداخلية والشعبية، إلى ولادة عاداة مكتسبة تستقر شيئا فشيئا لتتحوّل إلى مصالح تحميها قوانين وأجهزة بيروقراطية وإيديولوجيا ونظرية وسياسة تدافع عنها. وهكذا تسير الأحزاب اللينينية في اتجاه البقرطة والتفسخ.

إن إمكانية تجنب هذا المآل تبقى قائمة أمام الطبقة العاملة وحركتها الشيوعية شريطة مراجعة

---

(1)- المصدر السابق، ص 285.

النظرية اللينينية للحزب بصورة جوهرية والعودة للأسس التي وضعها ماركس وأنجلس وإضافة روح عصرنا عليها. إن مركزة القرار في الممارسة والتنفيذ بعد مناقشته، داخليا وجماهيريا، وتكريسه في قرار تتخذه الهيئات الرسميّة للحزب، تمثّل التطبيق الصميم للمركزية الديمقراطية القادر على التعبير عن الإرادة الموحدة للحزب. وتعبّر الإرادة الموحدة للحزب عن نفسها في التئام هيئاته العليا والتوصل إلى قرارات تتخذها بالأغلبية أو بالإجماع تحوّلها إلى مهام للإنجاز، مع ضرورة احترام وضمان حقّ الأقليات في التعبير عن آرائها وإبلاغها إلى عموم الحزب والجماهير وضمان حقها في التشكل في تيارات إذا شاءت. فوحدة الممارسة لا تنفي التعدد في الرأي كما لا تنفي وجود تيارات، "حازمة" كانت أم "ليّنة"، ميالة "لليسار" أو "لليمين" أو "الوسط"، كلها مواقع ظرفية ومحكومة بالنسبية، المهم أن تتمسك بانتمائها الإيديولوجي والنظري والسياسي والطبقي وفي النهاية الحزبي. ويكون من غير المنطقي أن يوجد مناضلون أبديا في مواقع معينة ولهم مواقف محددة سلفا تصاغ بهذا الشكل أو ذاك، الثوري أو الإنتهازي. فالشيوعي إنسان قبل كل شيء يتعامل مع واقع متغيّر ومعه تتغير تقديراته وتتعدّل وتتكوّن شخصيته وتتأثر بما هو محيط بها. وداخل الحزب يجري التفاعل والتبادل الدائم والتأثير والتأثر في إطار جامع من التأليف الدؤوب والتكامل الذي يتجلى بكل قوته إذا كان قائما على العطاء المتبادل.

إن المركزية الديمقراطية مبدأ عام وآلية تجري ممارستها في ظل الديمقراطية كما في ظل الإستبداد، لأن الأحزاب السياسية مهما كانت مستويات السرّية التي هي عليها لا يمكنها العيش، إذا فقدت صلاتها بالطبقة العاملة وبالشعب الكادح. لذلك فهي تحافظ على حيويتها ودينامية الحياة فيها والتأقلم والتجدد متى انخرط أغلب مناضليها في العمل الجماهيري أي في النقابات والجمعيات والمنظمات والنوادي وشاركوا في الإنتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية بالشكل المتاح لهم ومتى سعوا إلى إبلاغ أدبهم ومواقفهم للعناصر النيّرة من مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا العمل يكشف بالضرورة الهوية الحزبية للمناضل السرّي، الشيء الذي يجعل جمهور الأحزاب معروف وعلى الأخص قادتها، ولا يفلت من هذه العملية سوى قلّة قليلة مكلفة بالمهام الأشد سرية مثل "الطباعة" و"النقل" وغيرها والتي قضت عليها التطورات التقنية الراهنة.

لذلك فإن إعطاء الأولوية للمركزية على الديمقراطية، في التنظيم اللينيني، والإستعاضة عن الديمقراطية بالثقة الثورية، يعتبر خروجا عن المفهوم الذي بلوره ماركس وأنجلس الخاص بالمركزية الديمقراطية. وتأسيسا على ما سبق فإن الأحزاب السياسية للطبقة العاملة اليوم في حاجة إلى تعديل موقع الديمقراطية باعتبارها شرط وجود المركزية، بحيث لا يمكن بأي حال الإستخفاف بممارستها و"الغفلة" عن الإلتزام بها.

إن الوقوف عند هذه الإشكاليات في التجربة الشيوعية والإشتراكية لا يعني أنها لم تشهد تجارب وممارسات إيجابية، بل على العكس تماما فقد كانت عاشت لحظات تاريخية عظيمة ونماذج حيّة من النقاش الديمقراطي البناء. فقد تصارعت التيارات والكتل وتعايشت وناضلت جنبا إلى جنب وأثرت التراث الإشتراكي بمساهماتها وأعطت دفعا لقضية الثورة والإشتراكية، وتركت الحسم في شأن الخلافات التي لم تقدر على معالجتها للأيام تفعل فعلها. ولم تحدث القطيعة إلا مع الذين التحقوا ببورجوازيات بلدانهم وأصبحوا جزءا لا يتجزأ من أجهزتها. لكن المنعرج حدث تدريجيا في غفلة من الفاعلين أنفسهم ومن الطبقة العاملة (طلائع وجمهورا) ومن الحركة الإشتراكية والشيوعية التي كانت تفتقد لوسائل مواجهة مثل هذا الخطر. فجرفها هذا التيار وجرّها إلى التفسخ مرّة مكرهة وأخرى بصورة سلمية وعفوية.

وممّا لا شك فيه أن عوامل عديدة ذاتية وموضوعية كان لها دور في إعاقة الطبقة العاملة على تحمّل دورها التاريخي، وقد حاولنا ملامسة عناصر أساسية منها، رأيناها في المفهوم اللينيني للحزب وللمركزية الديمقراطية. ونضيف مسألة حصر تنظيم الطليعة في حزب واحد يتحمّل مسؤولية قيادة النضال السياسي للطبقة العاملة. وبعبارة أدق يحدث الحصر في "منظمة الثوريين المحترفين" بالتحديد. وهذا من شأنه أن يزيح قوى أخرى طليعية بإمكانها المساهمة في تأطير الطبقة العاملة، في نضالها السياسي والإجتماعي، والتي قد تكون على خلافات تفصيلية مع الحزب، كما أوضح ذلك لينين في "ما العمل؟" وفي "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء". إن إزاحة هذه القوى في مستوى التصور الإيديولوجي يشرع إعلان الحرب عليها وجعل مهمّة القضاء عليها الشرط المسبق للنضال ضد الإمبريالية أو ضد الإستبداد...إلخ. ممّا يجعل الطبقة العاملة تفقد وسائل الدفاع الذاتي والحواجز الوقائية، ويترك الحزب الأحادي حرّا طليقا في إدارة الشأن العام، و"منظمة الثوريين المحترفين" حرّة طليقة هي الأخرى في إدارة الشأن الحزبي وفي الفعل السياسي.

وقد تؤدي هذه العملية المزدوجة، الخاصة ببناء الحزب السياسي للطبقة العاملة من النمط اللينيني، التي تشتمل على المركزية بدل الديمقراطية في إدراة الحياة الداخلية للحزب وعلى إزاحة كل القوى التي تعلن انتماءها للإشتراكية ودفاعها عن القضية العمالية خارجيا، إلى مركزة سلطات لا حدّ لها من قبل "دزينة" من العناصر القيادية تجعلها بمثابة الحاكم بأمره. وعلى قاعدة السلطة اللامحدودة التي بين أيديها تنشأ مصالح خاصة بها وأطروحات ونظريات وسياسات وآليات وقواعد ومبادئ تبررها. وفي الوقت نفسه تنطلق عملية انفصال متعددة الأوجه للمركز عن الحزب وللحزب عن البروليتاريا والطبقة العاملة عن طريق عملية بقرطة سلمية ثم تتحوّل إلى عملية فرض قسريّة تفضي في النهاية لتحوّل الحزب إلى ممثل سياسي لمصالح طبقيّة غريبة عن الطبقة العاملة.

من الأكيد أن للمسألة جذور اجتماعية تتعلق بالفواصل القائمة بين مختلف الشرائح العمالية المحكومة بالوعي، وبالتحديد بين البروليتاريا والطبقة العاملة عموما والتنظيمات السياسية:

فالطبقة العاملة لا ترتقي إلى الوعي الطبقي إلا في اللحظة التاريخية التي تصبح فيها على استعداد للقيام بعمل تاريخي مستقل.

أما البروليتاريا فهي الفصيل المتقدم من الطبقة العاملة الذي يحصل على الوعي الأولي، أي المنظم نقابيا، والذي يتولى الدفاع عن المصالح المباشرة لعموم الشغيلة، بما فيها السياسية المباشرة المتعلقة بقضايا الحريات. وهذا الفصيل هو الأكثر تأهيلا لتقبل الأفكار الإشتراكية العلمية.

بينما الطليعة الإشتراكية هي المستعدة لبعث حزب طليعي "مفصول" في البداية، على الأقل، عن البروليتاريا وعن الطبقة العاملة.

وفي إطار هذا "الإنفصال" بالذات الذي يحدد الإطار النظري- الإجتماعي تظهر إمكانية بقرطة الطليعة – الحزب، بقطع النظر عن نوايا القادة وإراداتهم الخاصة. ويؤكد هذا الأنموذج النظري- الإجتماعي أن مقاومة هذا الخطر ممكنة واقعيا من خلال ضبط آليات تجاوز العوائق التي يتظمنها هو نفسه، ثمّ المرور إلى معالجة آليات التجاوز الخاصة بكل كيان على حده.

ويمكن تجنّب بقرطة الطليعة السياسية عن طريق إشراك الجماهير في النضال الميداني وفي العمل على تغيير موازين القوى لصالحها، ومن خلال إرساء آليات للرقابة والمحاسبة المستقلة عن سلطة القرار الحزبية وغير الحزبية، وعبر رفع مبدأ سحب الثقة ومبدأ التداول على المسؤولية وعلى ممارسة السلطة إلى مستوى المبادئ التي لا تقبل المراجعة والنقض والتضييق والتي ينبغي أن تمارس بأيسر السبل الممكنة. وهي مخارج وآليات تكتسب نجاعتها التامة لمّا تأخذ مكانها إلى جانب الآليات الداخلية لتؤلف مفهوما شاملا يخرج بنظرية الحزب وبالمركزية الديمقراطية من القوالب الجامدة ويجعلها أدوات فعالة بين أيدي الطبقة العاملة في نضالها من أجل الإشتراكية.

د- حول نتائج نظرية الحزب من النمط اللينيني

إن ما حدث في الحزب البلشفي والإتحاد السوفياتي ليس شأنا محليا أو يتعلق بالممارسة وتطبيق النظرية الماركسية في ظروف محددة، بل هو شأن يتعلق بالنظرية والإيديولوجيا السائدة التي تنزلت فيها مختلف التجارب الحزبية، منذ أن أضحت اللينينية إيديولوجيا سائدة في الحركة الشيوعية العالمية. وقد تجلى ذلك بكل وضوح على إثر تأسيس الأممية الثالثة التي بدأت بعملية "بلشفة" الأحزاب الإشتراكية والإشتراكية الديمقراطية عن طريق التدخل الخارجي، حيث تدخل الحزب الشيوعي السوفياتي، باعتباره "الحزب الأب" و"حزب الثورة المنتصرة" في الشؤون الداخلية للأحزاب الإشتراكية العالمية والإشتراكية

– الديمقراطية من أجل فرض قيادات وسياسات وتنحية أخرى لا تتماهى مع توجهاته. وكان لهذا التدخل أثره البالغ على تطور حركة الطبقة العاملة العالمية.

وتكثف هذا التدخل في المرحلة الستالينية، إذ رغم الحديث المستفيض على التمسك بالمرجعية الماركسية في مبادئ التنظيم، ورغم النقد الموجه للبيروقراطية في الحزب والدولة بما فيها صيحة الفزع التي أطلقها ستالين في المؤتمر19 للحزب الشيوعي السوفياتي، فقد أخذت عملية تصفية الديمقراطية داخل الأحزاب الشيوعية عامة والحزب الشيوعي السوفياتي على وجه التحديد أحجاما ومستويات مرعبة تؤكد أن المسألة تتجاوز الميولات الدكتاتورية لستالين والإنحرافات الستالينية لتتصل بالأسس النظرية والإيديولوجية التي تقوم عليها، أي اللينينية.

ما من أحد اليوم يملك القدرة على دحض حقائق دامغة دونتها سجّلات أجهزة الحزب الشيوعي والأمن السوفياتية والتحقيقات الميدانية لمثقفين وكتّاب وصحفيين، كانوا ناصروا الثورة البلشفية بكل قواهم لكنهم فوجئوا بما شاهدوا وقرؤوا وسمعوا. فقد أكد جميعهم أن القمع كان أسلوب حكم انتهجته السلطة السوفياتية حيال المواطنين السوفيات بمختلف طبقاتهم وقومياتهم وأعراقهم وأخذ شكل التنكيل بأصحاب الرأي داخل الحزب وخارجه وصل إلى حد التصفية الجسدية وأحكام الإعدام الإعتباطية بتهم مفبركة مثل الخيانة العظمى والتعامل مع النازية.

وكانت المحتشدات وممارسة التعذيب والمساومات الرخيصة والمحاكمات المفبركة مكونة أساسية من مكونات أسلوب الحكم لإرهاب الشعب وأصحاب الرأي، ويكفي التذكير في هذا المجال بمحاكمات 1936 و1939 وبالظروف التي حفت باغتيال وانتحار وتنفيذ حكم الإعدام في الأغلبية الساحقة لقادة الحزب والثورة.

ولا بدّ من التأكيد أن مثل هذه الممارسات قد شملت الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في أوروبا الشرقية وغيرها والتي لم تصل، على حد السواء، حيث أن قيادات كانت تصفى وتنصب من موسكو وكانت قلة ممّن رفضوا دخول بيت الطاعة وحافظوا على هويتهم الإيديولوجية ومواقفهم النظرية والسياسية قد دفعوا الثمن غاليا.

وفي كلمة فإن هذه الممارسات، التي بلغت حدّ الجرائم الشنيعة، لم تكن عرضية أو هي وليدة انحرافات جزئية محدودة التأثير، بل تتعلق بالأسس التي تقوم عليها، تلك الأسس التي حولت الأحزاب التي مسكت بالسلطة إلى أحزاب مندمجة مع أجهزة الدولة فتبقرطت وأصبحت تمثل مصالح البورجوازية البيروقراطية للدولة، أما بالنسبة لتلك التي لم تصل إلى السلطة بعد، فقد أصبحت تمثل سياسيا وإيديولوجيا شرائح من البورجوازية البيروقراطية التي تتركز مصالحها في علاقة برأسمالية الدولة. وقد انتهت جميعها أخيرا إلى التحلل والتفسخ ووضع كل "الأقنعة" وتحولت إلى أحزاب بورجوازية لا أكثر ولا أقل.

6- حول العقائدية واليسراوية في التجربة الإشتراكية والشيوعية

أ- الجمود العقائدي نمّط التجربة الإشتراكية والشيوعية

يطرح فشل نمط التنمية الإشتراكي وتفكك أغلب الأحزاب الشيوعية القديمة والحديثة وانحسار الحركة الشيوعية في مجالات اجتماعية ضيّقة هامشية على الفعل السياسي الواقعي في مجتمعاتها، سؤالا منطقيا حول موطن الخلل الجوهري الذي رافق هذه التجربة، هل يكمن في النظرية التي قادتها أم في الممارسة أم في الإثنين معا؟

يدلنا الفشل المتكرر على أن هذه التجربة قادتها، منذ أواسط العشرينات من القرن الماضي، نظرية جعلت من الماركسية والإشتراكية والشيوعية عقيدة جامدة صالحة لكل زمان ومكان، تماما كما الدين، تكفر كل من اجتهد فيها، حيث أنها لم تفرض في الإتحاد السوفياتي فقط، بل أصبحت، عن طريق الأممية الثالثة، المرجع الوحيد للحركة الشيوعية العالمية. فقد ذكر لينين:

"إن البلشفية تصلح أن تكون نموذجا في التكتيك للجميع"(1).

كما يدلنا الفشل المتكرر للتجربة الشيوعية والإشتراكية على أن النمطية والمثال المرجع في نمط الحزب بأساليب تنظيمه ونضاله، منذ المؤتمرات الأولى للأممية الشيوعية، تحت شعار "بلشفة" الأحزاب الشيوعية المنخرطة في الأممية أو التي ترشّح نفسها للعضوية.

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور الديمقراطيات الشعبية، أصبح النموذج السوفياتي في البناء الإشتراكي وفي التنمية مرجعا يقتدى به. وفي هذا المستوى بالذات تتجمّع ومنه تتفرّع الأسباب الجوهرية التي حكمت على التجربة الشيوعية والإشتراكية بالفشل.

فمنذ أواسط العشرينات من القرن الماضي شهدت التجربة الإشتراكية صعوبات جدّية تتعلق باختياراتها التنموية ، ناجمة عن توقف العمل بالسياسة الإقتصادية الجديدة والإنطلاق بنسق سريع في تعميم "مشركة" الصناعة، فكان ذلك على حساب الفلاحة والصناعة الخفيفة الموجّهة لتلبية الحاجيات العامة للشعب وتحسين مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته. ثمّ تلاها تعميم "مشركة" الفلاحة منذ 1927 وما رافقها من أزمة اجتماعية تمركزت في الريف.

وكان طبيعيا أن تثير هذه التوجّهات اختلافات في الحزب الشيوعي السوفياتي وفي الدولة. وكان أسلوب حسمها، عن طريق المحاكمات الشهيرة التي جرت في الثلاثينات والتي استهدفت المعارضة، هو

---

(1)- لينين، الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي، الترجمة إلى اللغة العربية- دار التقدم 1977، ص76.

الذي نقل الخلافات من ظاهرة طبيعية إلى أزمة فعلية عبّرت عن قصور الديمقراطية البروليتارية كما هي مفهومة وكما هي مطبقة في إدارة الدولة والمجتمع وفي كيفية التعامل مع الرأي المخالف، ممّا جعلها عاجزة على أن تظهر تفوّقها على الديمقراطية البورجوازية وأن تكون تجاوزا فعليا لها على جميع الأصعدة. وهكذا فقدت جزء كبيرا من رصيد الثقة التي كانت تحضى به لدى الشعوب والرأي العام العالمي.

وبهذا الشكل دخلت الشيوعية في مرحلة أزمة عميقة بدأت تعبّر عن نفسها في انقسامات داخل الحركة الشيوعية وفي الكتلة الإشتراكية فيما بعد. وطالت هذه الأزمة الفكر والممارسة والإيديولوجيا والمفاهيم والنظرية ونمط الحكم والتنمية وأطر التنظيم والدولة والمجتمع وكافة مجالات النشاط الإنساني.

تحوّل العقائدية الماركسية إلى قوالب جامدة تجعلها تأخذ طبيعة مطلقة، في حين أن الماركسية باعتبارها تمثّل صيغة من صيغ إدراك الحقيقة، غير قابلة بأن تكون كلية ومطلقة. إنها دائمة التجدد والتطور لارتباطها بالواقع وبحركة تطوره الدائمة.

إن الحديث عن الأفكار والنظريات وعن المعرفة شديد الإرتباط بمفهومنا للحقيقة، بحيث أنه إذا قبلنا بصيغتها المطلقة فقط أنتجنا أفكارا ونظريات محنّطة غير قابلة للمراجعة والنقد وانخرطنا في عالم المطلق، أمّا إذا حصرناها في نسبيتها المطلقة تهنا في التفاصيل وتحنطنا فيها دون أن ندرك الحقيقة الموضوعية المتولدة من الواقع الخاص بها والمتحرر منها.

فالحقيقة تأخذ صفتها الموضوعية من حيث أنها نسبيّة، إذ يتجلى جانبها المطلق في نسبيتها. وبما أن للحقيقة وجودا موضوعيا فهي مستقلة عن الذات وبالتالي عن المعرفة. إن امتلاكنا للمعرفة لا يمكن أن يكون دفعة واحدة ونهائية بل هو بالضرورة نسبيا وتطوّريا وارتقائيا، لأنه شديد الإرتباط بالمستوى الذي حققناه في اكتشافنا للقوانين الموضوعية لتطور الأشياء والظواهر والمجتمعات والأفكار والثقافات وأشكال الإبلاغ والتعبير. لذلك يظهر في كل عصر مضمون وشكل معيّن من المعرفة، وبالتالي مضمون وشكل معيّن من الحقيقة أدركه الإنسان وكشف عنه.

إن إضفاء طابع النسبية على المعارف الإنسانية يعني أن نقبل آليا بنسبية الجدلية والإعتقاد في إمكانية تطوّرها وتطويرها وإثرائها وجعلها أكثر عمقا وشمولا، كسائر العلوم. ولن تشهد الماركسية حياة جديدة ومتجددة إلا إذا تعاملنا معها على هذا الأساس.

ونودّ أن نذكر بأن ماركس وأنجلس كانا يرددان دائما أنهما ليسا أصحاب أتوبيا ولا يتقدمان للبروليتاريا بمنظومة جاهزة ومشروع السعادة الإنسانية التامة، بل إن ما سعيا إليه باستمرار هو نقد الأفكار السائدة في زمانهما، فنقدا المجتمع البورجوازي وكشفا عن قوانين تطوره وتطور سائر

المجتمعات، وحددا القوى المتقابلة، وعلى وجه الضبط القوى الرجعية الآفلة والقوى الثورية الصاعدة، من وجهة نظر الصيرورة التاريخية. واعتبرا أن الطبقة التي سوف تتولى قيادة التحوّلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، تمثل طبقة العصر، باعتبارها صاحبة المشروع الذي سوف يخلص المجتمع من التناقضات التناحرية القائمة ويحوّله نوعيا على أساس المقدمات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية التي كانت قد تحققت في ظل الطبقات السائدة القديمة.

فقد كتب أنجلس :

"إن نظرتنا المتعلقة بالمواصفات التي من خلالها يتم تمييز المجتمع المستقبلي غير الرأسمالي من المجتمع المعاصر تستند إلى استنتاجات صحيحة مأخوذة من الوقائع والعمليات التاريخية، وليس لها خارج هذه الوقائع والعمليات أيّة قيمة نظرية أو علمية. . . إننا لا نريد أن نكتشف العالم الجديد إلا في حدود انتقاد القديم"(1).

وكتب في مقام آخر :

"إن الشيوعية ليست بالنسبة لنا حالة ينبغي إيجادها، ولا مثالا أعلى يجب أن ينضبط على أساسه، إننا نسمي شيوعية، الحقيقة التي تلغي الوضع الراهن"(2).

وكان ماركس وأنجلس أوضحا في أكثر من مناسبة أنهما لا يهدفان بنظريتهما اختراع أي نظام على شاكلة "شيوعية الثكنات"، بل هما فعلا يكتشفان "المجتمع الجديد" و"النظام الجديد" من خلال "نقدهما للقديم".

لكن دعاية الأحزاب الشيوعية والأممية الثالثة كانت تقدم المجتمع الإشتراكي والإشتراكية في صورة مثالية خالية من الشوائب، وكأننا لسنا بصدد الحديث عن عمل إنساني. ورسّخت في ذات الوقت جملة من العقائد والقوالب التي حوّلت الماركسية بموجبها إلى نوع من الطلاسم والتعاويذ التي يكفي حفظها وترديدها كي يصبح أصحابها من الثوريين الأشاوس والشيوعيين الذين لا تردّ لهم كلمة ومن الذين يطول إدراكهم الحقيقة المطلقة. وصوّرت بالمقابل الرأسمالية على أنها سبب كل مآسي الإنسانية المعاصرة ومصدر كل الشرور وأن لا خير يرتقب منها وأن عطاءها التقدمي توقف نهائيا وأصبحت رجعية على طول الخط وأن المجتمع البورجوازي مملوء بالتناقضات والأمراض الإجتماعية البنيوية.

وأخذت دعاية الأحزاب والمنظمات، الشيوعية التقليدية والماركسية اللينينية والماوية والثورية، التي كانت في السلطة أو خارجها، الشكل نفسه والصيغ المقولبة التي تتردد في كل مكان وزمان.

لقد ساد الإعتقاد أن النظام الإشتراكي السوفياتي كان يمثل، قبل "الردة التحريفية"، تجاوزا فعليا

---

(1)- ماركس أنجلس، المراسلات، م1، المنشورات الإجتماعية، باريس،1977، ص297.
(2)- ماركس انجلس، الإيديولوجيا الألمانية، المنشورات الإجتماعية، باريس، 1977، ص33.

للرأسمالية، حسب جميع المقاييس الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والنظرية والعلمية والتكنولوجية. في حين أنه، لمّا سقط القناع ظهرت المجتمعات والدول التي كانت محسوبة على الإشتراكية متخلفة على جميع الأصعدة، باستثناء ميداني التسلح والفضاء لدى الإتحاد السوفياتي.

إن اختزال "المثال الإشتراكي" في جملة من الشعارات والقرارات، التي تؤخذ في صيغة مسلمات بديهية لا تقبل النقاش أو المراجعة أو الدحض، والإستخلاصات المحكومة باختيارات سياسية لها مبررات نظرية أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن مصالح الفئة التي تمسك بالسلطة السياسية وتتحكم في الإقتصاد، تقدّم على أنها مصلحة الشعب بأسره ومصلحة "الوطن الإشتراكي".

لقد نزل التبسيط والقولبة بالماركسية وبالتجربة الإشتراكية والشيوعية إلى الدرك الأسفل، بحيث حكم عليها بالفشل المحتوم، بعد أن كان الإثراء والنقد والمراجعة والتجاوز عناصر ملازمة لعمل ماركس وإنجلس.

وليس غريبا أن نقف على الحقيقة التالية، ونحن ندرس التجربة الشيوعية، وهي أن ماركس وأنجلس كانا يكتبان لبعضهما البعض في مراجعتهما للأحداث التي تبادلا فيها الرأي من قبل، يقولان :

"كم كنا على خطأ في تقييمنا لهذا الحدث أو ذاك"،

في حين نقرأ دائما في مقررات الأحزاب الشيوعية والماركسية اللينينية وأعمالها النظرية والدعائية :

"إن الأحداث جاءت لتؤكد صحة ما نقول !!".

وهكذا عوضت الوثوقية والإطلاقية النقد والنسبية وأصبحت الماركسية والشيوعية جملة من المقولات المنمّطة والمقولبة التي لا يمكن الخروج عنها في تحليل الظواهر والأحداث والأشياء والمجتمعات والأفكار.

ب- الوثوقية والدغمائية دفعت بالتجربة الإشتراكية والشيوعية إلى اليسراوية والمغامرية

بدأ تطلع الشعوب والأمم المضطهدة للتحرر من ربقة الإستعمار يتحوّل، مع الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر وإعلان "مبادئ ويلسن"، إلى حركات وطنية واجتماعية تعاظم شأنها بصورة تدريجية لتصبح، إلى جانب حركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، مكوّنة أساسية من مكونات الثورة العالمية. فكانت وراء تنامي الروح الثورية في صفوف الحركة الإشتراكية العالمية التي كانت قد أخذت مكانها في صفوف الحركة الإشتراكية والشيوعية العالمية، قبل ثورة أكتوبر، وبصورة خاصة في روسيا وألمانيا.

وقد تابعت الحركة الإشتراكية والشيوعية العالمية تطوّر هذه الأوضاع بدقة ووقفت على التحوّلات التي تشهدها. وكان كاوتسكي أوّل من لاحظ انتقال مركز الثورة العالمية من فرنسا إلى ألمانيا بالنظر لاحتدام التناقضات الطبقية وتأهّل الطبقة العاملة والإشتراكية الألمانية للقيام بعمل تاريخي مستقل.

ونسج على منواله لينين، حين أكد أن الطبقة العاملة الروسية وحركتها الإشتراكية-الديمقراطية قد استلمت مشعل زعامة الثورة العالمية منذ1905، معتبرا:

"أن الثورة الديمقراطية البورجوازية في روسيا، من هنا فصاعدا، ليست فقط مقدمة الثورة الإشتراكية في الغرب بل وأيضا جزءا منها.

وأن نجاح الثورة البورجوازية في روسيا من شأنه أن يشعل الثورة البروليتارية في الغرب: ذاك كان واجب البروليتاريا(الروسية) في 1905"(1).

وليس هذا فحسب بل:

"إن الثورة الروسية هزّت آسيا برمّتها. فقد أكدت الثورات في تركيا وإيران والصين أن الإنتفاضة العظيمة لـ1905 قد تركت آثارا عميقة وأن تأثيرها الذي لا يمحى يتجلى في الحركة المتصاعدة لمئات ومئات الملايين من الناس"(2).

لقد كانت ظروف الثورة ناضجة في روسيا أكثر من أي بلد آخر حيث أصبح ممكنا بالنسبة للطبقة العاملة ولحركتها الإشتراكية "أن تبدأ بالثورة " العالمية نظرا للتفكك الذي أصاب الطبقات السائدة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ولـ"تعاظم النهوض الثوري" بين العمال والفلاحين "بشكل لا سابق له من حيث الشدّة" والتصميم.

وقد كان لهذا الإندفاع الثوري العظيم، الذي هزّ روسيا بأكملها وأعطى إشارة الإنطلاق لحركات التحرر الوطني والإجتماعي في جميع القارات، أثره العميق على تفاعل الأحزاب السياسية للطبقة العاملة مع الواقع الذي تناضل فيه والذي تعمل على تغييره وعلى الذهنية العامة للحركة الإشتراكية العالمية وعلى الأخص الحركة الإشتراكية الديمقراطية الروسية، فقد ساد الإعتقاد :

"أن انتصار الثورة البروليتارية مضمون في العالم أجمع" وأن "شكل الجمهورية السوفياتية الأممية يسير قدما"(3).

وتبعا لهذا الإعتقاد سادت روح انتصارية عامة استمدت مشروعيتها من الإنتصار الذي حققه

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، م21، المنشورات الإجتماعية-باريس، منشورات باللغات الأجنبية- موسكو، 1960، ص393.
(2)- لينين، الأعمال الكاملة، م23، المنشورات الإجتماعية.-باريس، منشورات باللغات الأجنبية.-موسكو، 1959، ص275.
(3)- المؤتمرات الأول والثاني 1919- 1920، النصوص الكاملة، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة، بيروت، 1972، ص121.

العمال والفلاحون بقيادة البلاشفة في ثورة أكتوبر ومن قدرة السلطة السوفياتية الناشئة على ردّ الهجوم الإمبريالي وهزم البيض.

وأصبحت هذه الروح الإنتصارية هي التي تكيّف تقديرات الأحزاب الشيوعية لسير الصراع الطبقي في العالم وتطبع تحاليلها للنظام الرأسمالي بحيث أصبحت تبشر لا فقط بحتمية انهياره بل بحلول موعده، مبررة ذلك بتفاقم تناقضاته وبلوغها مستوى يجعله وكأنه يعيش ساعاته الأخيرة، وكأن أزمته دخلت طورا أصبحت عامة ونهائية.

واعتمادا على هذه القراءة بنت الأممية الشيوعية استراتيجيتها على أنها دخلت بالإنسانية في المرحلة التكتيكية المباشرة لطيّ صفحة الرأسمالية ونظامها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وفتح صفحة جديدة من التاريخ الإنساني، صفحة الإشتراكية الظافرة. ورد في ميثاق الأممية الشيوعية في مؤتمرها الأول ما يلي:

"ولد عصر جديد، عصر تفتت الرأسمالية وانهيارها الداخلي. عصر الثورة الشيوعية للبروليتاريا. النظام الرأسمالي ينهار. اضطرابات في المستعمرات، اختمار بين القوميات الصغرى المحرومة حتى الآن من استقلالها، عمليات تمرّد للبروليتاريا، ثورات بروليتارية ظافرة في عدد من البلدان، تفسّخ الجيوش الإمبريالية، عدم قدرة مطلقة من جانب الطبقات الحاكمة على التحكم، من الآن فصاعدا، بمصائر الشعوب...

إن الإنسانية التي تعرضت حضارتها للخراب مهددة بالدمار. ولم يعد هناك سوى قوة واحدة تستطيع إنقاذها، وهذه القوة هي البروليتاريا. فلم يعد هناك "نظام" رأسمالي. ولم يعد بقدرته أن يوجد..."(1).

وفي سياق التفكير ذاته ورد في مقررات المؤتمر الثالث للأممية الثالثة، في "الأطروحة حول التكتيك" ما يلي:

"...إن دفع الصرح المترنّح للرأسمالية إلى الإنهيار والخراب يبقى الهدف الرئيسي للأحزاب الشيوعية ومهمتها الراهنة...."

"فالحزب الشيوعي، في مرحلة الثورة العالمية، هو من حيث جوهره بالذات حزب هجوم ضد المجتمع الرأسمالي، من واجبه تحويل كل نضال دفاعي بدأ يتوسّع ويتعاظم إلى هجوم ضد المجتمع الرأسمالي، ومن واجبه أيضا أن يبذل جهده من أجل توجيه الجماهير العمالية وقيادتها في اتجاه هذا الهجوم كلما كانت الظروف مناسبة لذلك"(2).

---

(1)- المصدر السابق، ص/ ص 88 – 89.
(2)- المؤتمرات الأربعة الأولى للأممية الشيوعية 1919- 1923، المكتبة الشيوعية، مكتبة العمل 1934، إعادة نشر فرانسوا ماسبيرو 1978، ص/ ص 99- 101،(الترجمة من عندي).

وقد صاغ بوخارين هذا المفهوم، في النقاش داخل الوفد السوفياتي للمؤتمر الثالث للأممية الشيوعية، حيث أكد :

"بما أن الرأسمالية قد انتهت تقديريا، ينبغي شنّ هجوم ثوريّ لا تردد فيه يعجل آلام الوضع واقتلاع الإنتصار"(1).

وتعود جذور هذه الفكرة إلى الصيغة التي حدد بها لينين الإمبريالية: باعتبارها "المرحلة العليا للرأسمالية"، وأنها "رأسمالية طفيلية ومتعفنة" و"التي يمكن أن نصفها بالرأسمالية الإنتقالية، أو بأكثر دقة، بالرأسمالية المحتضرة"(2).

وقد قادت هذه الفكرة إلى اعتقاد آخر مفاده أن الثورة يمكن أن تظهر في أي لحظة باعتبارها نتيجة مباشرة للأزمة العامة للنظام الرأسمالي، بحيث أن حدوثها أصبح مقتصرا على "توفر العامل الذاتي"، أي "الحزب السياسي المصمم على المضي قدما" و"دون تردد". لذلك غلب على قرارات مؤتمراتها وتكتيكاتها وأنشطتها ودعايتها، الطابع اليسراوي في الأساس. إذ أصبح الشيوعيون والإشتراكيون والثوريون من أبناء الطبقة العاملة يستعدّون في جميع البلدان لاستقبال الثورة ولتنظيم الإنتفاضات والعصيانات. وهم يسعون إلى "تحويل كل تحرّك دفاعي إلى حالة هجوم" و"كل غضب محدود إلى غضب عام"، لتيسير انهيار النظام الرأسمالي المحتضر وتسريعه.

ورد في مقررات المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية ما يلي:

"...نحن أمام وضع اقتصادي وسياسي موضوعيا ثوري، يمكن أن تنفجر، في ظله، أزمة ثورية عاتية فجئية تماما (على إثر إضراب كبير أو انتفاضة وطنية أو حرب جديدة أو أزمة برلمانية كبيرة...إلخ)"(3).

"...فالحزب الشيوعي، في مرحلة الثورة العالمية، هو بطبيعته حزب هجوم على المجتمع الرأسمالي، من واجبه أن يحوّل كل نضال دفاعي أخذ في التعمّق والتوسّع إلى نضال هجومي"(4).

والجدير بالملاحظة أن هذه الروح الإنتصارية وهذه الحتمية- حتمية الإنهيار المباشر للرأسمالية وتفكك نظامها وانتصار الثورة البروليتارية العالمية التي انطلقت لتوها من الثورة الروسية، التي سيطرت على الأممية الشيوعية وبصورة خاصة على الحزب البلشفي، قد ولدت لدى الحركة الشيوعية العالمية منحى إرادويا وذاتيا في التعامل مع البناء الإشتراكي ومع القوانين والمقولات الإقتصادية، وقوانين

---

(1)- تروتسكي، الأممية الشيوعية بعد لينين، المجلد الأول، ص 186.
(2)- لينين، المختارات في 3 مجلدات(1-2)، ص/ ص434- 435.
(3)- بيانات وأطروحات ومقررات الأربعة مؤتمرات الأولى للأممية الشيوعية1919-1920، ص95.
(4)- المصدر السابق، ص101.

السوق. فكانت نتائجه وخيمة في الإتحاد السوفياتي سواء أكان ذلك في مرحلة شيوعية الحرب أو في المراحل التي تلتها وبصورة خاصة في مرحلة المشركة الكلية للصناعة أو في مرحلة المشركة القسرية للفلاحة، أو في إعطاء الأولوية المطلقة للتصنيع الإشتراكي السريع وإعطاء الأولوية ضمن هذا التوجه للصناعة الثقيلة. وهكذا تمّت "مشركة" الصناعة والفلاحة والتجارة في بضع سنوات، ممّا أحدث انقلابا اجتماعيا رهيبا، دون مراعاة استعداد الطبقة العاملة والشعوب السوفياتية لتحمل تبعات مثل تلك الخطط والتوجهات، ظنا من البلاشفة أنهم يؤهلون بلادهم، ومن ورائها الإنسانية جمعاء، لدخول عصر الإشتراكية.

لذلك قدّمت، مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي ومنشوراته الدعائية والنظرية، التوجهات الإقتصادية في مختلف الفروع بالتمجيد، حيث نقرأ بصدد :

السياسة الزراعية "أن تعميم الزراعة التعاونية... قد أتاح في بضع سنوات، إنشاء أكبر زراعة في العالم... مبنية على أرقى التكنيك، ممّا أمّن تزويد البلاد بكمّية متزايدة من المحاصيل، وفتح الطريق أمام ازدياد رفاهية الفلاحين التعاونيين بشكل قوي وسريع".

وأمّنت السياسة الصناعية، " تحول الإتحاد السوفياتي من بلد متخلف، زراعي على الأخص، إلى دولة صناعية جبارة... بحيث شغل الإتحاد السوفياتي المرتبة الأولى في أوروبا والثانية في العالم من حيث الإنتاج الصناعي".

وفي مجال الإنتاجية والتكنولوجيا، تزول "العقبات في طريق نمو إنتاجية العمل، خلافا لما هو عليه الحال في الرأسمالية، بزوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج" و"يرتكز العمل الشيوعي على أرقى منجزات العلم والتكنولوجيا" و"بما أن الإشتراكية تحقق إنتاجية عمل أرفع بكثير" من الرأسمالية فـ"سيتم التغلب على الرأسمالية..." و"أن تزايد إنتاجية العمل... هو من أهم شروط الإنتصار على الرأسمالية".

لكن الواقع أثبت أن الرأسمالية استطاعت أن تتكيّف مع أزماتها وأن تستغل منجزات "الكتلة الشرقية" لتحسّن صورتها وتطوّر أساليبها وخططها. وكانت وراء الثورات العلمية والتكنولوجية الكبرى التي أحدثت تغييرات جذرية على بنية الإقتصاد العالمي وعلى العلاقات الدولية. وأحدثت هذه الثورة نقلات تجاوزت بها كل الثورات الإقتصادية السابقة، حيث حوّلت المعرفة إلى فرع اقتصادي مستقل بذاته يسمى اقتصاد المعرفة أو الإقتصاد اللامادي. وبذلك استجابت لمتطلبات العصر الراهن وجددت بنيتها وأهّلتها من أجل ضمان هيمنتها الكلية على الكرة الأرضية.

وبالمقابل كشف فشل التجربة الإشتراكية على تخلف صناعي وفلاحي وتكنولوجي كبير، لهذه التجربة، باستثناء المجال العسكري. وتمّت تغطية هذا التخلف بمغالطة كبيرة عمادها تزيين الواقع من أجل إيهام الرأي العام والحركة الشيوعية العالمية بتفوّق الإشتراكية على الرأسمالية، لأنها تستند فقط على

مبدإ الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج، التبرير المنطقي لوجود السلطة السوفياتية ذاته، وعلى أفضلية نمط الإنتاج الإشتراكي على الرأسمالي، من الزاوية التاريخية، وذلك بقطع النظر عن نمط الحكم القائم وعن مكانة الطبقة العاملة فيه وعن دور الحزب وعلاقته بالطبقة العاملة وبالدولة ومكوّنات المجتمع المدني وعن نوعيّة الإدارة الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بالقوانين والمقولات الإقتصادية، فقد أزيل النقد ثمّ تمّت العودة إلى العلاقات البضاعية النقدية، على اعتبار وجود نمطين من الملكية، التعاونية و"العمومية"، يحددان نوعين من العلاقة مع البضاعة، زيادة على وجود تمايزات في العمل.

وساد الإعتقاد في أن الإشتراكية تنفي وجود فائض القيمة لانتفاء صفة البضاعة عن قوّة العمل والإنتاج البضاعي، نظرا لعدم وجود استغلال.

وعلى الرغم من القبول بالتبادل والتداول والتوزيع والتسليف والتجارة الداخلية والخارجية، بالجملة والتفصيل، تواصل التدخل الفوقي للحدّ من فعل قانون القيمة باعتباره منافيا للإشتراكية. واستمر الإستنقاص من نظام الحساب الإقتصادي (الكلفة- الربح) وأزيح قانون العرض والطلب وأهمل الميزان الإقتصادي والنقدي وأقرّت سياسة أسعار اعتباطية ونظام أجور أجهزت عليه الحوافز المعنوية والألقاب الصورية والوهمية.

وتشترك كل تيارات الأممية الشيوعية، بما فيها المعارضة للخط الرسمي، في هذا التوجّه، فحتى تروتسكي بنظرية الثورة الدائمة، التي تغفو وتصحو، كان يترقب هبّة الجماهير الثائرة للإجهاز على الرأسمالية المنهارة.

ورغم هذه النتائج المفزعة فإن مكوّنات عدّة من الحركة الشيوعية العالمية لم يتبيّن أن المعضلة الحقيقية التي تواجهها في المرحلة الراهنة تتمثل في عجزها على إدراك الأسباب الحقيقية لفشل التجربة الإشتراكية، لأنها واصلت تتعامل مع الماركسية وكأنها نظريّة نهائية لا تطالها حركة التغيير الدائمة ولا تؤثر فيها المعارف العلمية الجديدة، بحيث يكفيها الرجوع لما قاله ماركس وأنجلس ولينين وستالين وماو، كي تجد الإجابات الشافية على القضايا التي يطرحها عصرنا. إنها لم تتفطن بعد إلى أن قولبة الماركسية وتحنيطها هو الذي حكم عليها بالدخول في أزمة وهو الذي أدى بها إلى التخلف عن مواكبة التطوّرات الحاصلة في عالمنا المعاصر.

إن تجاوز الماركسية لأزمتها الراهنة لا يفترض فقط تخليصها من الجمود العقائدي الذي حوّلها، لدى الحركة الشيوعية العالمية القديمة والحديثة، إلى ما يشبه الدين، بل وأيضا من الأفكار الداعية إلى تحويلها إلى مجرّد موضة فكرية وفلسفية وسياسية، ظهرت في ظل أوضاع معيّنة، وهي اليوم تترك مكانها لتجديدات فكريّة أخرى قد تكون الماركسية إحدى فروعها.

وبما أن الماركسية ظهرت باعتبارها رؤية للعالم وفكر وفلسفة وسياسة وإيديولوجيا تعمل على تغيير الواقع من أجل واقع جديد أفضل انطلاقا من نقدها له وفي حدود هذا النقد. لذلك كان ظهورها مستخلصا من ثمرات منتوج أعلام الفكر البورجوازي والفكر الإنساني عامة، في التاريخ والفلسفة والإقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم. ومن هذه الزاوية بالذات فهي تعدّ طورا من أطوار الفكر الإنساني. لكن اعتبارها كذلك لا يعني الوقوف في حدود ما أنتجه ماركس وأنجلس وما قد يضيفه هذا التيار أو ذاك في إطار ما يراه من قوالب خاصة حنّط فيها الماركسية. إنها إذا وضعت في سياقها التاريخي تخرج بالضرورة على ما أنتجه ماركس بالتحديد من مقولات وما قدّمه من أفكار وما عبّر عنه من مواقف لتصبح بناء فكريا جماعيا يغتني ويتطور باستمرار تأفل فيه أفكار وأطروحات ومواقف وتتولد أخرى تتناسب وروح العصر. وهذا البناء دائم التطوّر هو الإشتراكية العلمية التي وضع أسسها ماركس وأنجلس. وبما أن الإشتراكية العلمية تنقد المجتمع الرأسمالي وتعمل على تغييره ببناء مجتمع اشتراكي، فهي نتاج الفكر الإنساني كي يدفع المجتمع لتجاوز تناقضات وقطع خطوة إضافية في سياق تحرره النهائي وتحقيق إنسانية الإنسان. لذلك فإن الماركسية تعدّ طورا من أطوار الفكر الإنساني، وليست طوره النهائي أو الأعلى، ورغم كونها قابلة للتطور الدائم فإنها مؤهلة لتترك مكانها لنوعيّة أخرى من النظريات إذا ما انتفت القاعدة المادية والإجتماعية التي ولدتها.

ج- "الإقتصادوية" كانت قرينة المغامرية في التجربة الشيوعية

ظهرت الإقتصادوية في صيغة "إعطاء الأولوية" في التحليل والتقدير لـ"قوى الإنتاج على حساب الصراع الطبقي"، أي لمجال الإنتاج على حساب الصراع الطبقي. وعلى الرغم من أن الأممية الشيوعية ومجمل قادتها كانوا يضعون في المقام الأول صراع الطبقات، فإنهم يعتبرون دائما أن "البنية التحتية تحدد البنية الفوقية"، ليس في التحليل النهائي، بل بصورة آلية. وقد ظهر ذلك في تحليل المرحلة الإمبريالية وعلى الأخص في بعض قوانينها ومظاهرها :

الأول: يتمثل في اعتبار أن ميل نسبة الربح إلى الهبوط يهيء للإنهيار الحتمي للرأسمالية. في حين أن هذا الميل قابله ميل آخر يتمثل في ارتفاع نسبة فائض القيمة، الذي له علاقة بنسبة الإستغلال، زيادة على النهب الإمبريالي الذي تتعرض له الشعوب والأمم المهيمن عليها، ممّا قد يوقف ميل نسبة الربح إلى الهبوط أو يعطيها ميلا عكسيا، نظرا لأن العناصر الجديدة المتدخلة- وليست الوحيدة أو النهائية- بإمكانها أن تضمن أقصى الربح للرأسمالي.

وبقطع النظر عن مدى فاعلية العناصر، آنفة الذكر، لضمان أقصى الربح للرأسمالي، فإن ميل نسبة الربح إلى الهبوط لا يؤدي حتما لانهيار النظام الرأسمالي، لأن تجاوزه لأزماته شأن له علاقة بحسن

الإدارة وبالتوقعات والخطط والسياسات الإقتصادية والإجتماعية التي تنتهجها الحكومات وبمستوى التطور التقني والعلمي وبالصراع الطبقي وبالأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية وليس فقط بـ"ميل نسبة الربح إلى الهبوط".

الثاني : يعود إلى الإعتقاد في "التوقف النهائي لتطور قوى الإنتاج في ظل الإمبريالية"، وهو الموقف الذي كان يدافع عنه باستمرار تروتسكي وأصبحت الأممية الثالثة تتبناه، فقد ورد في مقررات مؤتمرها الرابع ما يلي :

"لاحظ المؤتمر الثالث، بعد دراسة دقيقة للأوضاع الإقتصادية العالمية، أن الرأسمالية، بعد أن أنجزت مهمّة تطوير قوى الإنتاج، دخلت في تناقض مستعص مع ضرورات التطور التاريخي... وبذلك أصبحت تعيش لذاتها... لذلك لم تخفف التأرجحات الخاصة بالنظام الرأسمالي، في انحداره كما في صعوده، من حدة المشهد العام للخراب الإقتصادي الذي يشهده....وأن المرحلة التي تمرّ بها الرأسمالية اليوم، ليست سوى مرحلة احتضارها. وإن إنهيار الرأسمالية حتمي"(1).

وقد وجدت هذه الفكرة ترجمتها الخاصة في الأوساط اليسارية التونسيّة، التي نفت عن الإمبريالية والإستعمار كل إمكانية لتطوير القوى المنتجة، بما فيها تلك التي تخدم مصلحته، وعن البورجوازية المحلية قدرتها على تمويل الديمقراطية نظرا لضعف قاعدتها الإقتصادية. وعلى هذا الأساس، فقد ساد لديه الإعتقاد "أن ضعف القاعدة الإقتصادية للبورجوازية العميلة هو الذي يجعلها تلتجئ لأساليب الحكم 'الفاشية' ". وهي أطروحات تتجاهل في عمومها فعل المصالح الطبقية وصراع الطبقات.

الثالث: وعلى أساس الأطروحات نفسها تطوّرت في الأممية الثالثة موضوعتان ومقولاتان متعارضتان ظاهريا تؤكد الأولى:

"إن الإمبريالية التي تهيمن على شعوب الشرق تمنعها من التطور الإقتصادي والإجتماعي في آن واحد مع الطبقات الأوروبية والأمريكية" لأن "الهيمنة الخارجية تعطل التطوّر الحرّ للقوى الإقتصادية"(2).

"فالرأسمالية بعد أن أنجزت مهمّة تطوير قوى الإنتاج سقطت في تناقض حادّ مع حاجيات التطور التاريخية....وهي تشهد اليوم مرحلة احتضارها. إن انهيار الرأسمالية حتميّ ولا مهرب منه"(3).

وظلت هذه الأطروحة حجر الزاوية في تحاليل الحركة الشيوعية العالمية إلى حدود المؤتمر

---

(1)- المصدر السابق، ص155.
(2)- المصدر السابق، ص60.
(3)- المصدر السابق، ص155.

السادس للأممية الثالثة الذي طوّر أطروحة ثانية وجدت بصورة موازية مع الأطروحة الأولى ودون أن تعبّر عن نفسها بصورة مستقلة، حيث ورد في المقررات ما يلي:

"طوّرت الإمبريالية إلى درجة عاليّة قوى إنتاج الرأسمال العالمي. فقد حققت خلق كل المقدمات المادية للتنظيم الإشتراكي للمجتمع."...."وتسعى الإمبريالية إلى معالجة التناقض (بين تطور قوى الإنتاج و"غلافها" في البنية الفوقية)"... لكنّها ستنهار حتما "تحت فعل هذا التناقض...".

ولهاتين الأطروحتين أصل واحد يتمثّل في إعطاء الأولوية للقاعدة المادية على الصراع الطبقي.

وعلى أساس هذه الأطروحات أصبحت الثورة في البلدان الإمبريالية مسألة مطروحة في جدول أعمال الطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية، وهو وضع لم يظهر في الواقع إلا في بعض الفترات. وعلى القاعدة نفسها أصبحت الأممية الشيوعية وأحزابها تنظر للتناقض بين الشعوب المستعمرة ونصف المستعمرة وبين الإمبريالية على أنه تناقض مطروح للحلّ مباشرة. لذلك أصبحت الثورة، في هذه البلدان أيضا، ببعديها الوطني والإجتماعي مسألة مطروحة للحلّ مباشرة.

وهكذا أعلن المؤتمر السادس نهاية مرحلة الإستقرار التي شهدها النظام الرأسمالي وحلول مرحلة عدم الإستقرار والأزمات العامة والظرفية والإضطرابات الكبرى والثورات الشعبية العارمة. وغذّت هذه الأطروحات ونظيراتها الميل اليسراوي الذي طبع المؤتمر السادس للأممية الثالثة.

وقد طبع هذا المنهج تحاليل الأممية الثالثة وأحزابها لظاهرة الفاشية، حيث أنها لم تتفطن لخطرها، إلى حدود المؤتمر السابع، الذي دعا إلى التعبئة العامة لصدها. وكان ديمتروف تعرض في تقريره إلى محدودية فهم الأحزاب الشيوعية لهذه الظاهرة. إذ هناك من اعتبرها "مجرد أزمة وزارية" أو"تغيير عادي في الجهاز الحكومي"، بينما اعتبرها فريق آخر تعبيرة سياسية للبورجوازية الصغيرة الغاضبة تجاه الوضع السياسي والقلقة على مصالحها الإقتصادية والإجتماعية أو هي ظاهرة بونابارتية. وأشار ديميتروف إلى أن هذا القصور في الفهم قد ولّد استخفافا في التعامل معها وأدى بالأحزاب الشيوعية إلى ارتكاب عديد "الأخطاء التي... عرقلت" النضال ضدها.

ومن المفيد أن نذكر أيضا بأن وجهة النظر التي سادت في الأممية الثالثة بشأن أحد الأسباب الرئيسية في ظهور الفاشية تعود إلى التخلف الإقتصادي، لذلك كانت اعتبرت ظهورها عاديا في إيطاليا بينما كانت استبعدته تماما في ألمانيا نظرا لتقدمها الإقتصادي وتصنيعها العالي. لكن بعد عشر سنوات تقريبا من صعود ميسوليني إلى الحكم لحقه هتلر في ألمانيا.

وهكذا ظلّت الأممية الشيوعية قاصرة في فهمها للفاشية إلى حدود مؤتمرها السابع الذي حاولت فيه تجاوز قصورها وتعبئة طاقات الطبقة العاملة والشعوب والأمم المضطهدة لدرء مخاطرها. والجدير

بالملاحظة أن المكتب التنفيذي للكومنتارن، ذكر في قراره الصادر عن اجتماعه الملتئم في 1 أفريل 1933، ما يلي :

" تواجه ألمانيا الهتليرية كارثة اقتصادية حتمية... "(1).

وكأن الهتلرية سوف تنهار حتما بفعل "الكارثة الإقتصادية" التي سوف تواجهها، في الوقت الذي كان فيه هتلر يعزز نفوذه ويمسك البلاد بقبضة من حديد ويعسكر الإقتصاد وبدأ يعدّ لإنشاء المجال الحيوي الألماني. وهو الموقف ذاته الذي كان عبّر عنه المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية المنعقد خلال سنة 1924، والذي نصّ على أن :

"...هذه المرحلة من أزمة الرأسمالية... والإنهيار الحتمي للنظام الرأسمالي الذي يتضح كل يوم أكثر فأكثر...، تسير الفاشية، بعد انتصارها، إلى إفلاس سياسي يقودها إلى تدمير ذاتها بفعل تناقضاتها الداخلية"(2).

وعلى أرضية هذه التحاليل لأزمة الرأسمالية وعلى أساس الإعتقاد في الإنهيار الحتمي للفاشية بفعل تناقضاتها الداخلية، أصبحت الثورة مسألة مطروحة للحل مباشرة. وهي فكرة أعادت الأممية الشيوعية صياغتها باستمرار، حسب الظروف، بتبريرات جديدة، وكانت وراء ظهور فكرة أخرى تقول بأن الفاشية هي "المرافق الضروري لنضج الأوضاع الثورية" و"آخر أشكال الدكتاتورية البورجوازية" و"آخر ورقة تلعبها لرد الثورة المتعاظمة"، وهي الـ"نتيجة (الـ)حتمية لتطور النظام الرأسمالي"(3).

د- استخلاص عام

ينبغي أن ندرك أولا وقبل كل شيء أن النظريات والسياسات والآراء والشعارات وأشكال النضال والتنظيم يتمّ إعدادها للدفاع عن مصالح هذه الطبقة أو تلك، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فهي نتاج الطبقات لإدارة صراعها، الحاد أو السلمي، فيما بينها. لكن وبما أن الطبقات تشترك في إطار واحد، هو الوطن، فهي مجبرة على التعايش مع بعضها البعض، بهذا الشكل أو ذاك. وقد تجد نفسها في تقاطع أو تنافر في الأفكار والسياسات، وتكون هذه الإيديولوجيا مهيمنة وتلك تبحث على الهيمنة. ومن هنا نفهم كيف يمكن أن ينشأ ضمن حركة شيوعية أو اشتراكية تيّار يدافع عن سياسات تحمي مصالح الطبقة السائدة في المجتمع على حساب طبقته. وهي ظواهر شهدتها الحركة الإشتراكية والشيوعية العالمية في

---

(1)- مقرارات مجلس رئاسة الكومانتارن بتاريخ 1 أفريل 1933.
(2)- مقررات المؤتمر 5 للأممية الثالثة حول الفاشية (1924).
(3)- أطروحات روما للحزب الشيوعي الإيطالي 1922.

شكل نظريات وتوجهات سياسية كاملة تختلف بطبيعة الحال عن المواقف الظرفية والآراء المتعلقة بالتقديرات أو حتى بالتنظيرات الخاصة ببعض جوانب الصراع الطبقي والوطني، والتي قد تتولد عنها سياسات ومواقف خاطئة تخدم في التحليل النهائي الطبقات السائدة.

إن زاوية النظر هذه في التعامل مع الأفكار والنظريات والإيديولوجيات والسياسات، إذا اعتمدنا عليها في تناول التجربة الشيوعية والإشتراكية، من شأنها أن تساعدنا على النظر إليها في إطارها الطبيعي، الإجتماعي والطبقي، بما يعنيه من مصالح اقتصادية وطنية وطبقية، ويخلص الأفكار والنظريات والإيديولوجيات والسياسات من صيغها المطلقة ليجعلها تقترب أكثر ما يمكن من أن تكون نسبية وواقعية. ومع ذلك فهي تظل مهددة بالإغتراب لترتبط بأحد القطبين متنكرة لمبرر وجودها أصلا. وبهذا الشكل يمكن لنظرية وإيديولوجية الطبقة العاملة أن تتحنط في صياغات جامدة وتتراوح سياساتها بين اليمينية واليسراوية إلى أن تصبح غريبة عنها تماما.

وبقطع النظر عن الظروف التي حدثت فيها هذه التغييرات الجوهرية في النظرية الخاصة لتحرر الطبقة العاملة وحولتها إلى قوالب جامدة، فهي تعتبر تبريرا إيديولوجيا ونظريا لوضع موضوعي تكون عليه شرائح عمالية محظوظة أكثر من غيرها بحكم علاقتها المتميزة بأجهزة الدولة وبالطبقة السائدة اقتصاديا، سواء كانت الطبقة البورجوازية ودولتها أو الطبقة العاملة ودولتها.

الفصل الثالث

نظام الحكم

في الإتحاد السوفياتي

كلياني

تقديم:

نحن لا نعتزم القيام بتقييم شامل وضافي للتجربة الإشتراكية، بل نسعى إلى تقييم جوهري يقف عند الخصائص الأساسية للخروج باستخلاصات أساسية تساعدنا على رسم خطوط التجاوز وضبط آفاق المستقبل. ولتحقيق هذا الغرض ينبغي الوقوف على طبيعة النظام السوفياتي بمختلف آلياته وتحديد علاقاته بالطبقة العاملة والفلاحين. كما ينبغي التعرض للإختيارات الإقتصادية والمخططات وتقدير الأوضاع الإقتصادية ونوعية الأزمات التي شهدها الإقتصاد السوفياتي ووضع مخططات المشركة في الميزان وأخيرا وليس آخرا تحديد موقع الطبقة العاملة والفلاحين في عملية الإنتاج. ثم نتابع السياسة الخارجية للدولة السوفياتية وعلى الأخص علاقتها بالحركة الشيوعية العالمية وبالحرب الإسبانية وألمانيا الهتليرية إلى حدود الحرب العالمية الثانية. ولاستكمال المشهد التقييمي ينبغي متابعة الصراعات الإيديولوجية والنظرية والسياسية التي شهدها الحزب الشيوعي السوفياتي ومدى تأثيرها على مآل التجربة الإشتراكية والشيوعية.

1- النظام السياسي السوفياتي

كان بإمكاننا أن نتعرض، في هذه الفقرة، لدراسة الدولة السوفياتية كي نكشف عن طبيعتها، لكن نظرا لتشعب الموضوع وللصلة التي تجمعه بالعديد من الأوجه الأخرى الخارجة عن مجال السياسة ارتأينا دراسة النظام السياسي السوفياتي للخروج باستنتاجات أساسية تساعدنا على الكشف عن طبيعته الطبقية. وبما أن الحزب السياسي للطبقة العاملة يمثل المعبّر السياسي عن مصالحها وممثلها في المسرح السياسي، ومن ثمّ أخذ صفة مركز الثقل في عملية الإنتقال التاريخية من الرأسمالية إلى الإشتراكية. ويحتل الحزب الشيوعي في الفكر اللينيني وفي النظام السياسي السوفياتي مركز كل الرهانات الإستراتيجية والتكتيكية، باعتباره المجمّع للوعي الطبقي والمنظم للعناصر الطلائعية من الطبقة العاملة والقائد السياسي والحربي لجمهور العمال والشغيلة الكادحة في المدينة والريف. وبما أن دراسة الحزب متشعبة كما الدولة تقريبا، وبما أننا تناولنا بعض جوانبها النظرية في الفصل السابق، فضلنا رصد علاقات هذا الجهاز وآليات عمله وعلاقاته الداخلية والخارجية في علاقة بمختلف أجهزة الدولة، لنضع في النهاية، الأجهزة الخاصة للدولة السوفياتية، تحت المجهر.

أ- كيف فهم البلاشفة دور حزب الطبقة العاملة في إدارة الشأن العام قبل الثورة وبعدها؟

كنّا تعرّضنا بالنقاش للقضايا النظرية والإيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي طرحها النمط اللينيني لحزب الطبقة العاملة. وما يعنينا في هذا الباب هو الآليات وتطبيق المبادئ والقوانين وعلاقة الحزب بالدولة والمجتمع.

يمثّل الحزب في النظرية اللينينية أداة دكتاتورية البروليتاريا، باعتباره "الشكل الأعلى للتنظيم الطبقي البروليتاري"(1) بالقياس مع تنظيمات الطبقة العاملة الأخرى. وهو بالتالي الشرط الإلزامي لانتصار الثورة و"أداة دكتاتورية البروليتاريا"(2). وبما أن الطبقة العاملة لا تملك من القوّة غير تنظيمها، فمن الطبيعي أن يكون مطبوعا بانضباط حديدي يجسّد بها الإرادة الموحدة لمجموع أعضائه. وفي هذا الصدد شدد لينين على :

"أن من يضعف، ولو بأقل درجة، الإنضباط الحديدي لحزب البروليتاريا (وخصوصا في فترة دكتاتورية البروليتاريا) فهو يساعد في الواقع البورجوازية ضد البروليتاريا"(3).

لا يمكن لأحد أن ينكر أن الحزب البلشفي هو الذي مكّن الطبقة العاملة الروسية من أن تتحوّل إلى طبقة سائدة في المجتمع ممّا سمح له بأن يصبح أداة تلك الهيمنة، إيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. وقد أصبح كذلك، قبل الثورة، بحيث كان مصدر كل المبادرات السياسية والفكرية والنضالية العملية التي ظهرت على مسرح الأحداث في المجتمع الروسي. وكانت حياته الداخلية زاخرة بالنقاش والمواقف المتعارضة التي تصل إلى درجة اتهم فيها لينين رفاقه بـ"الخيانة" و"مكسري الإضرابات" و"الصفر" و"الكذابين". ويقصد زينوفياف وكاميناف اللذين عارضا دعوته للإنتفاضة قبل التئام مؤتمر السوفيات وأصدرا موقفهما بصورة علنية. كما طالب بطردهما من الحزب، لكن لم يحصل شيء من ذلك لأنه لم يتمكن من الحصول على الأغلبية في اللجنة المركزية، بل بالعكس واصلا حضورهما اجتماعاتها في سمولني وواصلا دفاعهما عن موقفهما حتى النهاية.

والجدير بالملاحظة أن أقلية في اللجنة المركزية للحزب البلشفي هي التي كانت اتخذت قرار الإنتفاضة المسلحة، وأن مثل هذا القرار كان من المفروض أن تتخذه الندوة الوطنية للحزب، كما أن اللجنة المركزية التي كانت تعارض موقف لينين من الإنتفاضة حجبته عن الحزب خوفا ممّا قد يحدثه من

---

(1)- لينين، اليسارية مرض الشيوعية الطفولي، ص47.
(2)- ستالين، مسائل اللينينية، ص110.
(3)- لينين، اليسارية مرض الشيوعية الطفولي، ص39.

اضطراب في الصفوف. وما ينبغي التنويه به هو أنه رغم الإخلالات بالديمقراطية الداخلية والإنضباطية، بما فيها أخطر المسائل وأهمّها على الإطلاق، مثل ثورة أكتوبر، فقد تعامل معها البلاشفة بكثير من الأريحية ولم تعطل الحياة الحزبية ولا الدور السياسي الذي كان يتحمّله الحزب البلشفي في تلك اللحظات الحاسمة.

ورغم الدور الحاسم الذي لعبه الحزب البلشفي في ثورة أكتوبر، فإن الطبقة العاملة كانت مفككة تقريبا ونفوذ الحزب فيها كان سياسيا ولم يتحوّل إلى حزب جماهيري إلا في أواخر أوت وبداية سبتمبر 1917، أي بعد حوالي شهر من المواجهة التي قابلته مع المحاولة الإنقلابية التي قام بها كورنيلوف.

ويمكن ملاحظة هذه الإنعطافة في جماهيرية البلاشفة في انتخابات الدوما المحلية، حيث تقدّم الحزب البلشفي في بيتروغراد بنسبة13% من أصوات الناخبين، بمروره من 20% إلى 33%، فيما بين شهر ماي و20 أوت 1917. وفي موسكو لم يحرز البلاشفة إلا على 11% من أصوات الناخبين في جوان، وفي 24 سبتمبر حصلوا على 51%، بينما حصل الإشتراكيون الثوريون على 14% وحصل المناشفة على 4%. مع الملاحظة أن نسبة المشاركة تراجعت بالثلث في بيتروغراد وإلى النصف في موسكو، وهو وضع ساعد الحزب البلشفي باعتباره كان فائق التنظيم وعالي الإنضباطية على عكس الأحزاب الأخرى.

وقد شهدت انتخابات السوفيات الظاهرة نفسها، أي صعود البلاشفة بشكل لا يقاوم، فقد حصلوا على الأغلبية في الهيئات التنفيذية للعديد من المدن الكبرى منذ بدايات شهر أوت، نذكر منها كرونشتاد وسامارا وتساريتسين وريغا وساراتوف وموسكو. وفي 31 أوت التحقت بيتروغراد بالركب وتولى تروتسكي رئاسة هيئتها التنفيذية.

وخلال شهر سبتمبر أشعل الفلاحون حربهم من جديد ضد الملاكين العقاريين الكبار لنفاذ صبرهم من وعود الحكومة المؤقتة التي لم تعرف طريقها للتنفيذ. فكانت حربا انتقامية بأتم معنى الكلمة، حيث شهدت، الملكية الكبيرة والقصور والمعدات والعائلات، الحرق والنهب والسلب والتخريب والإتلاف والقتل والتنكيل والتعذيب.

وكان يجري في القرى تركيز السوفياتات باعتبارها شكل إدارة مباشر لشؤونها بنفسها دون تدخل من السلطة المركزية ولا من الملاكين العقاريين الكبار. لقد كانت السوفياتات، بالنسبة للفلاحين، أشبه شيء بالمجلس القروي العزيز عليهم، حيث كانوا يديرون شؤونهم بكل استقلالية وكأننا أمام جمهوريات قروية مستقلة الواحدة عن الأخرى وعن السوفيات الأعلى، فكان لها قوّاتها الأمنية ومحاكمها الخاصة وكان للبعض منها أعلامها وشعاراتها.

ويعود هذا الصعود، الذي يبدو مفاجئا، إلى كون البلاشفة مثلوا الحزب السياسي الوحيد الذي ناضل دون تردد تحت شعار "كل السلطة للسوفيات". لقد أدركوا بفطنتهم السياسية أن الثورة الإجتماعية التي تهزّ روسيا، رأسا على عقب، في حاجة إلى محمل سياسي ترى فيه نفيا للدولة الإستبدادية ومعبّرا عن إرادتها العميقة في القضاء على الإستغلال والإضطهاد الطبقيين وممثلا أداتها الفعّالة في إرساء حكم الشعب المباشر، فكانت السوفياتات وكان لينين وضع أمام الحزب ضرورة الإنتفاضة للمسك بالسلطة.

ورغم قلّة عدد البلاشفة وتحوّل السوفياتات إلى القلب النابض للتغييرات الثورية المنتظرة، فإن التحسّن النسبي لحضورهم دفع لينين إلى التفكير في العمل على تطوير السوفياتات من الداخل وتحويلها إلى أداة لدكتاتورية البروليتاريا بصورة سلميّة وفي طور ثاني أصبح يفكر في الإعداد المباشر للإنتفاضة المسلحة باعتبارها أقصر طريق إلى السلطة. وهكذا أخذت الإنتفاضة البلشفية طريقها إلى التنفيذ بمناسبة انعقاد مؤتمر سوفياتات العمال والفلاحين والجنود لعامة روسيا. وهكذا لم يحلّ صباح 25 أكتوبر حتى كانت القوات البلشفية قد احتلت المواقع الإستراتيجية في بيتروغراد وأصبح الحرس الأحمر سيّد الموقف فيها. وأعطت هذه النجاحات للبلاشفة الفرصة السانحة لدعوة الحزب إلى الإنتفاضة، عند اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد بسمونلي وكان حضره لينين بنفسه، الذي كان قدّم فيه قائمة الحكومة البلشفية التي سوف تقدّم في الغد إلى المؤتمر.

كانت الإنتفاضة في بيتروغراد خاطفة حيث أن العمليات الإستراتيجية الأولى لم تدم أكثر من ستّ ساعات، انتهت بالإستيلاء على قصر الشتاء وما تبعه من إجراءات بعد 15 ساعة.

لكن الأمل في إمكانية حكومة ديمقراطية موحدة تبخّر لتوّه بانسحاب المناشفة والإشتراكيين الثوريين اليمينيين قاعة المؤتمر تنديدا بالإنقلاب على الحكومة المؤقتة. وبذلك فتح المجال فسيحا أمام إمكانية قيام حكومة بلشفية تستمد شرعيتها من السوفيات. وهي تمثل جوهر استراتيجية لينين في الدعوة إلى الإنتفاضة قبل انعقاد مؤتمر السوفيات. لذلك لم تجد نداءات مارتوف صداها لدى البلاشفة وبصورة خاصة بعد تدخل تروتسكي الذي عارض كل إمكانية لقيام حكومة ائتلاف مع المناشفة والإشتراكيين الثوريين ممّا دفع بمارتوف إلى مغادرة قاعة المؤتمر. وانتهى الأمر بين أيدي البلاشفة، خاصة بعد سقوط القصر الشتوي على الساعة الثانية صباحا.

لم يكن عدد المشاركين مباشرة في الإنتفاضة المسلحة كبيرا، فقد أكد تروتسكي أنه تراوح بين25 و30 ألف شخص على أقصى تقدير، أي حوالي 5% من عمال وجنود المدينة، حتى أنه لا توجد صور لجمهور كبير من المنتفضين وللمتاريس أو ما يشبه ذلك وكل ما في الأمر هو وجود صور للحرس الأحمر يراقب شوارع شبه فارغة. كانت الإنتفاضة تشبه من وجهة نظر لينين وتروتسكي تشبه انقلابا عسكريا، باعتبارها كانت متوقفة على فعل عناصر قليلة وعلى خطة محكمة. لذلك فقد تجري في

بيتروغراد ومسارح المدينة وملاهيها ومطاعمها الفاخرة ومقاهيها ومتاجرها وقاعات السينما وسيارات الأجرة وعربات الترام تواصال حركتها العادية. وكانت منطقة القصر الشتوي هي المنطقة الوحيدة التي تعرّضت إلى حالة من الإضطراب.

لقد كانت الإنتفاضة مكوّنة من مكوّنات الفعل السياسي للحزب البلشفي في ثورة أكتوبر وهي تدلّ وحدها على المدى الذي بلغته التغييرات الثورية في وعي الطبقات الشعبية وعلى الأخص الطبقة العاملة باعتبارها طبقة العصر وباعتبار أن أهم الأحداث التي شهدتها روسيا كانت تدار باسمها. كما تدل على مدى العمق الذي بلغته التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية والحضارية والثقافية والفكرية الجارية. فقد كان تأثير الحزب البلشفي على طلائع الطبقة العاملة سياسيا بالأساس، حيث كان حزبا صغيرا إلى حدود المحاولة الإنقلابية لكورنيلوف وإذا به يحوز، على إثرها، على الأغلبية في السوفيات ويتقدم بشكل مذهل في انتخابات الدوما المحلية. ورغم ذلك فقد ظل يفتقر للتأثير في أوساط الفلاحين. ولم يتطوّر تأثيره في صفوفهم إلا بعد انتصار الثورة وتطبيق برنامجها الزّراعي.

ومثّلت مجموع تلك العناصر عوائق جدّية أمام تطور الثورة بنسق يسمح بالمحافظة على توازنها واستقرارها وعدم السقوط في طور الإرتداد، وهي نفسها العوامل التي حدّت من الدور القيادي للسلطة الجديدة في الخروج النهائي بالمجتمع الروسي من عالمه القديم والتأسيس لعالم جديد خال من الإستغلال والإضطهاد الطبقيين. ومع ذلك لا بدّ من الإشادة بالدور الذي كان لعبه البلاشفة في بلورة المواقف والآراء وفي الصراعات الفكرية والنظرية والإيديولوجية التي لم يقدر على إدارتها والتفوق فيها أي تجمّع سياسي وذلك لأن النقاشات الداخلية كانت واسعة وتتسم بالثراء والعمق اللازمين.

وبقطع النظر عن النجاحات التي أحرزها البلاشفة وعن الخيبات التي رافقت أعمالهم فإن التاريخ يحفظ لهم جرأتهم على مناطحة السماء والمضي في طلبها كما يحفظ لهم انخراطهم ضمن الثورة الإجتماعية ساعين إلى طبعها بطابعهم وإعطائها مضمونا اشتراكيا محاولين السير على خطى كمونة باريس والإضافة عليها. لكن العوائق الداخلية لمفاهيمهم وعلاقاتهم وأساليب عملهم وتنظيمهم وعلاقتهم بطبقتهم وبمؤسساتها وسلطتها الناشئة، وغيرها، هي التي حكمت في آخر التحليل وفي نهاية المطاف على الثورة البلشفية أن تظل تراوح في مجال محدود لم تقدر على تجاوزه ثمّ تقهقرت فيما بعد لسنوات طويلة لتنتهي بتفسخها النهائي.

ولكي ندرك خطورة هذه العوائق في تحديد مآل التجربة الإشتراكية والشيوعية، وبعد أن تعرضنا للعوائق النظرية والفكرية التي كانت أخذت مكانها في حياة الحزب البلشفي سوف نرصد الآن حجمها الواقعي التطبيقي والتنفيذي في الحياة الداخلية للحزب.

وفي الفقرات الموالية سوف نتابع تطوّر المكانة التي حظي بها الحزب البلشفي في أجهزة الدولة السوفياتية وانعكاس حياته الداخلية عليها، سوف نجده مكرّسا في كيفية تسيير الهيئات والمؤسسات وفي أسلوب اتخاذ القرار. لذلك سوف نتابع عمل هياكل الحزب وهيئاته حتى نقف على تأثيرها في أجهزة الدولة السوفياتية:

أ1- وتيرة انعقاد المؤتمرات

لا بدّ من تأكيد أمر وهو أنه ما كان للحزب البلشفي أن يلعب الدور الذي كان في ثورة أكتوبر لو لم يكن موحّدا فكريا وسياسيا ولو لم يكن قادته يتمتعون بثقة إيديولوجية عالية لدى عموم الحزب. وسعت القيادة عموما على ترك المجال كبيرا أمامه كي يبني وحدته بشكل مؤسساتي عن طريق أعلى سلطة فيه، أي المؤتمر. فقد لعب دوره كاملا في البلورة والتعبئة والخطط وفي التعبير عن الإرادة الجمعية لعموم مناضليه في القرارات التي يتخذها. لذلك كان ينعقد كل سنة، تطبيقا لقوانين الحزب الداخلية المصادق عليها في مؤتمرات 1919 و1922 و1925، إلى حدود المؤتمر14.

وانعقد المؤتمر15 في 1927 والمؤتمر16 في 1930 وبعد ثلاث سنوات ونصف التأم المؤتمر17 الذي أقرّ تنقيحات أجراها على القوانين الداخلية للحزب تحدد دورية انعقاد المؤتمرات بثلاث سنوات، لكن انقضت خمس سنوات كي ينعقد المؤتمر18 ولم يلتئم 19 إلا بعد أكثر من 13 سنة.

ويتناسب التمطيط القانوني والتطبيقي في دورات انعقاد المؤتمر، مع التعطل والتدهور الذي شهدته الحياة الداخلية وتراجع حرية النقاش إلى مستوى انعدمت فيه، ومع حملات التصفية التي تعرض لها المعارضون للخط الرسمي.

أ2- الندوات الحزبية الوطنية

مثلت الندوات الحزبية آلية من الآليات لدعم وحدة الحزب السياسية والتنظيمية والتطبيقية، وكانت اللجنة المركزية تشرف على تنظيمها مرّة كل سنة وكلما دعت الحاجة. لكن الذي حصل هو أنها التأمت مرتين في السنة فيما بين 1919 و1921 وانعقدت مرّة كل سنة فيما بين 1923 و1934، ثمّ توقف العمل بها إلى حدود سنة 1941. وهو تراجع يؤكد وضع الديمقراطية الحزبية التي كانت تشير إليها دورية المؤتمرات، خاصة وأن الندوات كانت إطار نقاشات اللجنة المركزية المباشرة مع عموم إطارات الحزب، حول القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والنظرية، وغيرها.

وقد كان للندوات دور هام في توحيد الحزب وإعداده لإنجاز المهام الملقاة عليه، ممّا يؤكد أن تراجع دورها يعني تراجع النقاشات وتلاقح الأفكار والآراء واحتكامها للنتائج الفعلية التي تكشف عنها

الممارسة، ومن ثمّة تراجع الديمقراطية الحزبية أمام القرارات المركزية، وترك الباب مفتوحا لاحتكار الرأي والقرار من قبل أقلية أو أفراد يسطون على الإرادة العامة للحزب ومن ورائه علي الدولة برمّتها.

أ3- اللجنة المركزية

تنتخب اللجنة المركزية من قبل المؤتمر وتمثل السلطة الثانية فيما بين مؤتمرين. وهي مسؤولة أمامه. وهذا يعني أن اللجنة المركزية تستمد سلطتها وشرعيتها من المؤتمر الذي ينتخبها، وفي حالة عدم انعقاده، من المنطقي أن تفقد شرعيتها ومن ثمّ سلطتها على الحزب. ومن المعلوم أن سلطتها لا تظهر إلا على أساس اجتماعاتها. لكن التنقيح الذي أدخل على النظام الداخلي في المؤتمر10 أصبح ممكنا تغيير أعضائها أو طردهم بمجرد قرار من أغلبية أعضائها. وأصبح بإمكان الأغلبية في اللجنة المركزية إزاحة قرار المؤتمر الذي منح الثقة لهذا العضو أو ذاك ممّا جعل سلطتها تتجاوز سلطات المؤتمر، بشكل يصبح مستحيلا عليه محاسبتها.

وليس غريبا أن يحصل ذلك خاصة وأن أهم قرار في التاريخ الروسي الحديث، قرار الإنتفاضة، قد اتخذته أقلية في اللجنة المركزية. وليس غريبا أيضا مثل ذلك التعامل مع أعضاء اللجنة المركزية، خاصة لمّا نعلم أن لينين هدد، في 2نوفمبر، كامينيف وأنصار التفاوض مع الأحزاب الإشتراكية الأخرى من أجل تأليف حكومة عمالية موحدة، بالطرد من الحزب إذا ما واصلوا مسعاهم في هذا الإتجاه. فكان الرّد في 4 نوفمبر من قبل الأقلية في اللجنة المركزية (كامينييف وزينوفييف وريكوف وميليوتين ونوجين) بالإستقالة من اللجنة المركزية. وأصدروا رسالة احتجاج نشرتها "إيزفيستيا" مصحوبة برسالة ثانية ممضاة من قبل خمسة من مفوضي الشعب، أي حوالي ثلث حكومة لينين، من بينهم أربعة مستقلين وستة بلاشفة من الصف الأول. ومن بين ما ورد في الرسالة هو:

" أن حكومة بلشفية صافية لا يمكن لها أن تبقى في السلطة إلا عن طريق "الإرهاب السياسي" وإذا كانت هي الطريق التي ينبغي اتباعها فهي تؤدي إلى "إقامة نظام غير مسؤول وإلى تدمير الثورة والبلاد"(1).

ولتسيير شؤون الحزب وشؤونها الخاصة تنتخب اللجنة المركزية سكريتيرا أول وكتابة ومكتبا سياسيا ومكتبا تنظيميا مسؤولا أمامها. لكن الكتابة تحوّلت بصورة تدريجية إلى جهاز إداري وكذلك الشأن بالنسبة للمكتب التنظيمي الذي أصبحت له مشمولات واسعة شملت الإنتداب والتدرج في المسؤولية. وممّا سرّع في حدوث هذا التغيير هو أن إسناد المسؤولية أصبح يجري طبقا لمقاييس ومعايير تضبطها

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية 1891-1924: مأساة شعب، نشرديونوال2007، (الترجمة من عندي)، ص621.

"النومونكلاتورا" حسب خاصيات "الولاء" و"الإنضباطية" و"التكوين" و"النضالية" و"روح المبادرة". لقد أزاح معيار الولاء، في الحقيقة والواقع، كل المعايير الأخرى، في انتداب الإطارات وتعيينها. وبذلك عوّضت "النومانكلاتورا" اللجنة المركزية حتى في اختيار أعضائها بل وأصبحت تحدد تركيبة المؤتمرات. ومن يضع يده عليها يتحوّل إلى سيّد فعلي للحزب والدولة. وبما أن ستالين كان أفضل من استوعب نظرية الحزب عند لينين وطبّقها بوفاء فقد وضع يده مبكرا على "النومانكلاتورا" وتحكّم في حياة الحزب وصاغه في النهاية على صورته باعتباره سكرتيرا أولا للجنته المركزية.

أ$_4$- المكتب السياسي

يمثل المكتب السياسي المسؤول السياسي للحزب والسلطة العليا بين اجتماعين للجنة المركزية، لكنه أصبح، في الواقع، تابعا لكتابة اللجنة المركزية التي يترأسها السكرتير الأول، باعتبارها هي التي تختار أعضاء المكتب السياسي وتقترحهم على اللجنة المركزية.

وقابل تقليص دور المؤسسات العليا للحزب ومنعها من القيام بمهامها القيادية وممارسة سلطاتها، تعاظم دور السكرتير الأول، الذي كان في الأصل دورا تنفيذيا لإرادة اللجنة المركزية التي تبرز من خلال النقاش في اجتماعاتها الدورية حسب مقتضيات القوانين الداخلية. فقد أصبح يجمع بين يديه، في إطار نظام سياسي ممركز غاية المركزة، سلطات لا محدودة، وليس له من رقيب سوى ضميره.

وباختصار فقد أصبحت الهيئات العليا للحزب محدودة الفاعلية في حياته الداخلية وفي الدور الذي هو بصدد تحمله، فعوضها في ذلك جهازه البيروقراطي القارّ التابع للجنة المركزية والذي يشرف عليه ويختاره السكريتير الأول.

وخلاصة القول إن البناء التنظيمي للحزب البلشفي قائم على المبادئ التي يتضمنها مؤلف لينين "ما العمل؟"، والتي تنص على أن هذا البناء يبدأ "من فوق"، أي من نقطة انطلاق تمثلها "منظمة الثوريين المحترفين"، أي من النواة الأولى الباعثة لهذا الوجود السياسي، أي من سكرتيرية الحزب وإذا شئنا التدقيق أكثر، من السكرتير الأول. وشيئا فشيئا أصبحت اللجنة المركزية تنتخب السكرتير الأول فقط ويقوم هذا الأخير بتعيين الكتابة التي أصبحت فيما بعد مؤلفة من موظفين قارين.

وتتألف هذه النواة في طور أول على أساس الإنتقاء الطبيعي والإرادي، ثمّ أصبحت تنتخب فيما بعد من المؤتمر، وهذه النواة هي القيادة أو اللجنة المركزية للحزب. غير أنها بحكم ديناميكية مركزة السلطة في الحزب، أشدّ المركزة، انفصلت الكتابة عن اللجنة المركزية لتصبح أداة بين أيدي السكرتير الأول تلعب دورا محوريّا في حياة الحزب وتمكّنه من نفوذ، غير شرعي، يكبر ويترعرع بنسق متسارع، بشكل

سمح له بوضع يده على الحزب ثمّ توجه فيما بعد إلى تعزيز هذا النفوذ وسدّ الثغرات والتهيؤ لحرب المواقع والإنتقال بصورة تدريجية إلى تطويع الإطارات فالحزب ككل ومن ورائه الطبقة العاملة والشعب بأسره.

كان ذلك هو المنطق العام الذي رافق صعود البيروقراطية في الحزب الشيوعي السوفياتي منذ اللحظة التي أراد فيها لينين وعدد من القادة البلاشفة احتكار السلطة بين أيديهم ورفضوا تشريك الأحزاب الإشتراكية الأخرى، الشيء الذي أدى بهم إلى إغراق الحزب في بحر من الأعضاء الجدد الذين جذبتهم إليه قوّة السلطة لا الوعي السياسي برهانات الصراع الطبقي في تلك الظروف، على النطاق الوطني والعالمي، ولا أيضا القناعة بالشيوعية. وفي الوقت نفسه بدأت الديمقراطية الحزبية وتوسيع مجالات الديمقراطية الإشتراكية في المجتمع يتراجعان مقابل تعزز الإتجاه الصريح نحو الدكتاتورية السياسية التي لم تستهدف الطبقات السائدة القديمة فحسب بل شرائح واسعة من المجتمع بما فيها التعبيرات السياسية والفكرية والثقافية التي تتعارض مع السلطة القائمة.

ويعتبر المؤتمر10 للحزب البلشفي الحدث الدال على انطلاق مرحلة جديدة تتسم بإحكام القبضة على الرأي المخالف وبتشكل القوة البيروقراطية الرادعة داخله، التي سرعان ما أصبحت صاحبة الكلمة الفصل في الحزب والمجتمع باعتبارها أصبحت تستمد قوّتها أيضا من جهاز الدولة. ويمكن أن نقرن تطوّر هذه الظاهرة بتراجع دور المؤسسات في القرار والتنفيذ، حيث أن عدم دعوتها للإجتماع يعني إزاحتها وفتح المجال أمام من يتحمل المسؤولية كي يعوضها.

ونودّ الإشارة إلى أن كتابة اللجنة المركزية لم تكن قط، في عهد لينين، صاحبة شأن أو تضم عناصر قيادية من الصف الأول، لكنها منذ أن عيّن ستالين عضوا فيها ثمّ سكرتيرا أول، تغيّر دورها ومكانتها في الحزب، فقد أصبحت هي التي تعد كل شيء ابتداء من جدول أعمال اللجنة المركزية إلى إعداد قائمة الأعضاء والأعضاء المرشحين للحزب ومركزة قائمة نواب المؤتمرات وضبط قائمة أعضاء اللجنة المركزية ولجنة رقابة المرشحين في المؤتمر...إلخ.

ومنذ ذلك الحين، نشأت "مؤسسة" موازية، وبصورة غير شرعية، في الحزب الشيوعي السوفياتي، ثمّ في جميع الإحزاب الشيوعية، ألا وهي: "مؤسسة السكرتير الأول" أو "الأمين العام للحزب" أو "رئيس الحزب"، التي توسّع نفوذها بشكل لا نظير له، بما يسمح لها بإعادة صياغة البناء التنظيمي والسياسي والإيديولوجي للحزب على صورتها. ومن المنطقي أن يؤسس كل مسؤول ينطق باسمها، مجال الطوعية والتبعية الخاص به، تحت عين الرقيب الأعلى. وبذلك يتشكل البناء الإداري، غير الشرعي، داخل الحزب ويأخذ حيّز النفوذ الضروري الذي يمكنه من التحكم في الحياة الحزبية في مختلف مستوياتها من السيطرة على القوّة اللاّزمة التي تمكنه من السيادة في المجتمع، دون منازع.

ولكي نتبيّن من مدى قوّة الجهاز البيروقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي، نشير إلى أن عدد موظفي الكتابة القارين والمعتمدين من المختصين، في مقرّ اللجنة المركزية، قد بلغ 1200 في أواخر عشرينات القرن الماضي، زيادة على باقي موظفي بقية الهيئات القيادية. ويتكرر السيناريو الإداري نفسه من القمة إلى القاعدة.

ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما ربطنا تطور الجهاز الإداري للحزب بتطور عدد أعضائه فمن 23 ألفا و600 قبيل ثورة فيفري قفز إلى 200 ألفا في أوت 1917 ليصل في 1928 إلى مليون و1360 ألفا، هذا زيادة على منظمة الشباب الشيوعي التي تعدّ حوالي مليوني منخرط، والتي رغم "الإستقلالية" التنظيمية التي تتمتع بها تعتبر منظمة من منظمات الحزب.

وبما أن هذا العدد الهائل منجذب إلى الحزب ليس بدافع الوعي السياسي الطبقي ولا عن طريق القناعة الفكرية والإيديولوجية، كما أسلفنا ذكره، بل بقوّة الدولة وما تمثله من مصالح ومنافع فعلية للأعضاء والأنصار ومن مخاطر للمعارضين وحاجة وهامشيّة بالنسبة للباقين، فإن تحمّل المسؤولية من قبل الأغلبية تستند إلى مرجعيته المعرفية الخاصة ولتجربته الفردية والجماعية التي عاشها في ظل الثورة الإجتماعية والسياسية الروسية وتظل سلطة الحزب في النهاية معبّرا تمرر عن طريقه المضامين المتعددة للإدراك المختلف لدكتاتورية البروليتاريا والإشتراكية وغيرها. ومن المنطقي أن يهبط المستوى النظري للحزب فتصبح التبسيطية أسلوب تناول أخطر المسائل وأهمّها وتعوض القوالب الجامدة الدراسة الجدّية المعمّقة للواقع وتترك الديمقراطية وحرية النقاش مكانها للبيروقراطية والتسلط والرأي الواحد. وهكذا تفقد الهيئات والمؤسسات مكانتها ودورها في إشاعة الديمقراطية داخل الحزب وفي المجتمع، وتصبح الفردية والتطويعية والتبعية والدكتاتورية الأساس الإيديولوجي والمعنوي والسياسي الذي يبرر هذا الكيان البيروقراطي المؤهل بطبيعته أن يكون كذلك.

ب- الجهاز السوفياتي

ب1- المكانة التاريخية للسلطة السوفياتية الناشئة وموقع الحزب البلشفي فيها

لقد بوأ النضال الثوري للحزب البلشفي، في المراكز العمالية والمدن الكبرى، الدور القيادي بدون منازع، وأعطى للتحولات الثورية الجارية طابعا بروليتاريا بارزا ضد الإستبداد الآسيوي وضد البورجوازية الإمبريالية.

وبقطع النظر عن القراءات المختلفة للأحداث فإنه لا يمكن لأحد محو أحداث أكتوبر من التاريخ. ولا يمكن أيضا محو انتفاضة الشعب الروسي من أجل الإطاحة بالقيصرية وبالحكومة المؤقتة والمسك

بالسلطة في أكتوبر 1917. ولا يمكن البتّة تغيير الأحداث التاريخية الدالة على أن الحزب البلشفي كان في مقدّمة الأحداث والأعمال من أجل تغيير العالم وكان لينين هو الذيْ دفع بكل ما أوتيّ من قوّة في اتجاه هذا المسار الذي أخذته الأحداث الروسية والعالمية.

فالسلطة التي نشأت على إثر ثورة أكتوبر كانت قبل كل شيء تعبيرا حسابيا لميزان القوى بين الطبقات والأحزاب السياسية. وقد أوجدت شكلا خاصا بها في التعبير عن ذاتها وفي سعيها من أجل تغيير العالم، ألا وهو الشكل السوفياتي، بقطع النظر عن الملابسات التي رافقت ظهوره وعن الأساليب التي جمّعت داخله القوّة الضاربة من أجل إحداث ذاك التغيير.

لقد كان الحزب البلشفي هو الذي كرّس دكتاتورية البروليتاريا وبواسطته أقام نظامها السياسي. وبما أننا ناقشنا في الفقرات السابقة من الزاوية النظرية مفهوم دكتاتورية البروليتاريا فإننا نحصر هذه الفقرة في التعرض للنظام السياسي السوفياتي الذي يحيلنا إلى دور الحزب البلشفي- وكنا عالجناه- والسلطة السياسية التي تمثلها هيئات الدولة وأجهزتها الساهرة على تنفيذ- أو إعاقة- توجهات محددة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية....

يحتل حزب الطبقة العاملة الدور القيادي في النظام السياسي السوفياتي، سياسيا وإيديولوجيا وكذلك طبقيا لأنه استجلب إليه – طبقا لوجهة النظر اللينينية- الطليعة العمّالية التي تمارس فعليّا دكتاتورية البروليتاريا. وبطبيعة الحال أن يمكّنه هذا الدور الذي أوكلته له اللينينية من موقع فوق "سلطة الدولة".

وفي الوقت الذي يعطي فيه لينين كل هذه الصلاحيات لحزب الطليعة فهو يترك لعموم الطبقة العاملة إمكانية "التمرد" والدفاع عن نفسها وعن مصالحها ضد السلطة التي تمارسها طليعتها حيال المجتمع بأسره، لكن بوسائل وأدوات أقل شأنا ونفوذا، أي النقابات. فقد منحها استقلالية عن السلطة، باعتبارها، سلطة مضادة وفي ذات الوقت أداة ربط بين الطليعة والجماهير العمالية. لأنه يعتقد أن السلطة التي أقيمت بعد ثورة أكتوبر لا تمثل واقعيا دكتاتورية البروليتاريا بل سلطة تحالف بين العمال والفلاحين، وهي بالتالي ذات مضمونين طبقيين: بروليتاري(مهيمن) وبورجوازي صغير(تابع وقابل بهيمنة الأول). وبصفتها تلك فهي لا تمثل حصرا مصالح البروليتاريا. وزيادة على ذلك فإن الإنحراف البيروقراطي ملازم للإدارة السوفياتية، من جراء ما ورثته من الجهاز القديم ومن الميل البيروقراطي الذي يولّده النظام الجديد نفسه، لذلك فإن وجود النقابات ضروري، بالنسبة للينين:

"للدفاع عن مصالح العمال ضد دولتهم"(1).

ورغم محدودية الأدوات التي تتمتع بها للدفاع عن نفسها وعن مصالحها الخاصة، فإن الدولة

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، الم32، ص17.

السوفياتية جرّدتها منها وحوّلتها إلى مجرّد أدوات تنفيذ لمقررات الحكومة وحصرت وظيفتها في تعبئة العمّال من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة في المخططات.

ب2- مجلس مفوضي الشعب

قرّر مؤتمر السوفيتات في جلسته الثانية يوم 26 أكتوبر 1917 تكوين مجلس لمفوضي الشعب، يمثل أوّل حكومة للعمال والفلاحين في روسيا. فكانت تركيبته بلشفية، عيّنتها اللجنة المركزية للحزب، في خضمّ الأحداث. وفي الفترة الفاصلة بين شهر نوفمبر1917 وصائفة 1918، شارك في المجلس بعض العناصر من الإشتراكيين الثوريين اليساريين. لكن تمّ الإستغناء عن خدماتهم لتنامي معارضتهم لسياسة الحزب وعلى الأخص فيما يتعلق بمسألة إبرام اتفاقية بريست ليتوفسك. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الحكومة نهائيا بلشفية مائة بالمائة وأصبح تعيين أعضائها من مشمولات الحزب البلشفي. وتولّى لينين رئاستها إلى أن توفيّ. ثمّ خلفه ستالين في هذا المنصب الذي لم يغادره إلاّ بوفاته.

ب3- اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات عموم روسيا

انتخب المؤتمر الثاني لسوفياتات العمال والجنود اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات عموم روسيا وكانت تركيبتها كما يلي : 62 بلشفيا و29 اشتراكيا ثوريا يساريا و10 اشتراكيين من تيارات أخرى. وأضيف إلى هذه التشكيلة ممثلي الفلاحين الذين انتخبوا من قبل مؤتمرهم الخاص بعدد متساو مع تمثيل العمال و100 نائب عن الجنود ورجال البحرية و50 عن النقابات(1).

وهكذا أصبحت اللجنة التنفيذية الجديدة، ابتداء من تاريخ 15 نوفمبر1917 مؤلفة من 366عنصرا وتسمّى رسميا "اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات نواب العمال والفلاحين والجنود". وقد فرض ثقل عدد الأعضاء على هذا "الهيكل التنفيذي" بأن يكون غير ذي جدوى منذ ولادته، بحيث أصبحت الحكومة هي التي تتخذ القرارات وتنفذها. وبالفعل، ابتداء من منتصف نوفمبر، لم تعد اللجنة التنفيذية لتجتمع سوى مرة أو مرتين في الأسبوع بينما تجتمع الحكومة مرتين في اليوم. وبدأت الحكومة تمارس سلطتها عن طريق الأوامر والقرارات. ففي 4 نوفمبر سنّت قوانين طوارئ دون استشارة السوفيات، وهو تجاوز صارخ لسلطات "اللجنة التنفيذية لسوفياتات نواب العمال والفلاحين والجنود". وقد عارض المعتدلون من البلاشفة هذا الأمر وضمّوا أصواتهم للمعارضة ممّا أسقطه لمّا عرض على التصويت داخل "اللجنة

---

(1)- جون ريد، عشرة أيام هزت العالم، ترجمة ونشر دار التقدم موسكو 1987، ص319.

التنفيذية" وأدّى بكاميناف إلى الإستقالة من رئاستها مدافعا عن استقلالية السوفيات تجاه الحكومة والحزب. فعوّضه سفيردلوف المدافع عن هيمنة الحزب على جميع أجهزة الدولة باعتباره المنقذ لدكتاتورية البروليتاريا.

وفي 12 ديسمبر 1917 اجتمعت اللجنة التنفيذية للسوفيات بعد خمسة عشر يوما، كانت الحكومة قد اتخذت قرارات وإجراءات وأصدرت قوانين كان السوفيات بصدد مناقشتها. فقد فتحت المفاوضات مع الدول الغازية وقررت الحرب على أوكرانيا وأعلنت قانون منع الجولان في بتروغراد وموسكو. وهكذا ومنذ الأيام الأولى لسلطة العمال والفلاحين لم تعد "اللجنة التنفيذية للسوفيات سوى محاكاة مؤسفة لبرلمان ثوري"(1) وتحوّل الحزب البلشفي إلى صاحب السلطة الأوحد.

ب4- التنظيم السوفياتي يجرد من صلوحياته

صادق المؤتمر الخامس للسوفياتات في سنة 1918 على أن السلطة العليا على التراب الروسي تعود إلى السوفياتات المحلية والوطنية وإلى مؤتمر ومجلس مفوضي الشعب (البندين10 و12) وضبط دور "اللجنة التنفيذية المركزية... " التي تعتبر الهيئة العليا لروسيا فيما بين مؤتمرين وهي التي تعين أعضاء الحكومة". لكنّها كفّت على أن تلعب مثل هذا الدور منذ أن فقدت سلطة التقرير من جراء تباعد المدد الفاصلة بين مؤتمراتها واجتماعات مجلس السوفيات الأعلى.

لقد كان من المفروض أن تكون اجتماعات مجلس السوفيات الأعلى دائمة، لكن مجلس الرئاسة عوضه فعليا في مهامه، ثمّ قنّن هذا الوضع في سنة 1919 على أساس تنقيح تقدّم به المؤتمر الثامن للحزب البلشفي والذي صادق عليه مؤتمر السوفيات.

ومن المفيد أن نذكر أن مؤتمر السوفياتات قد انعقد 5 مرات في 1918، ثمّ تباطأ النسق ليصبح مرة كل سنة فيما بين 1919 و1922 ومرّة كل سنتين ابتداء من 1925 إلى حدود 1931 وأخيرا مرّة كل أربع سنوات.

فهل من المعقول أن يكون هذا "البرلمان" الشعبي قادرا على تقرير مصير البناء الإشتراكي والدولة الإشتراكية ويجنّبهما مخاطر العودة إلى الرأسمالية ونمط الدولة البورجوازية، وهو لم يجتمع سوى 104 يوما فيما بين 1917 و1936، أي أقل من ستة أيام في السنة؟

والأخطر من ذلك هو أن قرارات مثل التخطيط الخماسي و"مشركة" الفلاحة والصناعة

(1)- أورلندو فيجيس، الثورة الروسية، ص629.

والتغييرات الجوهرية في المجتمع السوفياتي التي أحدثت فيما بين 1931 و1935 لم يشرّك في اتخاذ القرار بشأنها. وغالبا ما كان مجلس السوفيات الأعلى يناقش المشاريع والقرارات والخطط أشهرا بعد دخولها حيّز التنفيذ، فعلى سبيل المثال نأخذ المخططات الخماسية :

دخل المخطط الأول حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 1928 وصادق عليه المجلس في أفريل 1929.

أما الثاني فقد دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1933 وصادق عليه المجلس في 17 نوفمبر 1934.

والثالث دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1939 وصادق عليه المجلس في مارس 1939.

والرابع دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1946 وصادق عليه المجلس في مارس 1946.

والخامس دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1951 وصادق عليه المجلس في أكتوبر 1952.

وهو ما يدلّ على أن مركز السلطة والقرار في النظام السياسي السوفياتي قد انتقل من مؤتمر السوفياتات إلى اللجان المنبثقة عنه ومن هيئات الدولة إلى الحزب البلشفي أي إلى هيئاته العليا اللجنة المركزية ثمّ إلى المكتب السياسي وأخيرا إلى السكرتير الأول وكتابة اللجنة المركزية التابعة له.

ورافق هذا التحوّل نشوء تحصّن الجهاز الإداري للدولة من كل نقد، فحتى السوفياتات لا تملك من السلطة والنفوذ ما يمكنها من إبلاغ رأيها. وقد جرّدت هذه الحصانة الحزب البلشفي نفسه من الدور القيادي الذي كان يزعم القيام به في علاقة بالدولة السوفياتية وأجهزتها الإدارية.

ب-5- الحزب البلشفي والسوفياتات

نذكر بأن تركيبة "اللجنة التنفيذية المؤقتة لمجلس نواب العمال"، التي تمّ تعيينها في 27 فيفري 1917، كانت مؤلفة من قادة الأحزاب الإشتراكية وكان أغلبها من الإشتراكيين الثوريين. لكن عدد سوفياتات العمال والفلاحين والجنود قد تطوّر بشكل ملحوظ خلال شهر مارس حيث أصبح يناهز الـ900 سوفيات.

وفي 3 جوان 1917 انعقد أول مؤتمر لسوفياتات عموم روسيا انتخب لجنة تنفيذية مركزية يهيمن عليها الإشتراكيون الثوريون. وبالمقابل شهدت تمثيلية البلاشفة تطوّرا ملحوظا رافق تجذر حركة السوفياتات: حيث كانت تمثيليتهم في مؤتمر سوفيات بيتروغراد، المنعقد في 7 مارس 1917، لا تتجاوز الـ40 نائبا وكانت في المؤتمر السوفياتي الأول لعموم روسيا في حدود 105 على 1090 نائب، ثمّ أصبحوا، في أكتوبر 1917، يمثلون أغلبية المؤتمر الثاني لسوفياتات عموم روسيا بعد أن حازوا الأغلبية في بيتروغراد وتولى تروتسكي رئاسة سوفياتها. وبذلك حدث منعرج جدّي في بلشفة السوفياتات وفي إعطاء مسار الثورة الجارية طابعا بلشفيّا مهيمنا، دون منازع. وظلّ الوضع كذلك إلى حدود تفسّخ التجربة الإشتراكية وانهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.

وقد تعرض لينين، في خطاب ألقاه في ندوة عمالية بتاريخ 18 ديسمبر 1918، إلى مكانة البلاشفة في مؤتمرات السوفياتات، قال:

"في هذا المؤتمر، (يعني المؤتمر الأول للسوفيات)، لم يكن هناك سوى 13% شيوعيين أو بلاشفة، أي واحد على سبعة من المؤتمرين. وفي المؤتمر الثاني للسوفيات الذي دشن سلطة العمال والفلاحين كان 51% بلاشفة، النصف. وفي المؤتمر الخامس الذي انعقد في جويلية من هذا العام، كان البلاشفة يمثلون 66%. .... وفي المؤتمر السادس أصبحوا يمثلون 97%، أي أغلبية النواب الذين يمثلون العمال والفلاحين من جميع أنحاء روسيا"(1).

لقد كانت الأغلبية الساحقة للذين هم بصدد تحمّل المسؤولية في السوفياتات، ينتمون لجمهور المنتمين حديثا للحزب ولا يملكون خبرة ومعرفة ودربة، في ظل أوضاع بالغة التعقيد، في الوقت الذي جرى فيه الإستغناء عن الأطراف اليسارية من الأحزاب الإشتراكية الأخرى، كي تساهم في بناء العالم الجديد، الذي كان في حاجة ماسّة لآرائهم ومعارفهم وخبراتهم، بحيث لم يبذل الحزب البلشفي مجهودا يذكر، باستثناء المحاولات التي كان قام بها كاميناف، في البحث عن حد أدني يجمعه بهذه القوى التي تعتبر مكوّنة أساسية من مكوّنات واقع الحركة الإشتراكية وحركة الطبقة العاملة في روسيا وفي الإتحاد السوفياتي الناشئ.

وقد سرّع التخلي عن تلك الطاقات والإستخفاف بها وتجاهلها عملية مركزة لجميع الشؤون التي كانت تجري وتدار في عموم الإتحاد السوفياتي بين أيادي عدد قليل من القادة، والذين بدأ عددهم يتقلص انطلاقا من أعضاء اللجنة المركزية فالمكتب السياسي وانتهاء بالواحد الأحد السكرتير الأول.

وبذلك تسارع نسق البقرطة في الحزب والدولة بحيث وجدت السوفياتات نفسها بعد فترة وجيزة من ثورة أكتوبر تحت الهيمنة الكلية للحزب البلشفي فأصبحت إسما بلا مسمى، حيث أنها لم تعد سيّدة قرارها، بل أصبحت مجرّد إطار شكليّ تمرر من خلاله اختيارات وتوجّهات قيادته ومكتبه السياسي وسكرتيره الأول. وبذلك فقدت طبيعتها، باعتبارها دولة مضادة للدولة تمارس الطبقة العاملة بواسطتها سلطتها، وتحوّلت إلى جهاز قمع وإخضاع للطبقة التي أنشأته.

ج- الإقتراع العام في النظام السياسي السوفياتي

لنبدأ من دستور 1936 الذي أعلن في الفصل 134 بأن الإنتخابات ستجري من هنا فصاعدا على "الإقتراع العام والتساوي والمباشر والسرّي"، ممّا يعني إلغاء كل أشكال التمييز بما في ذلك تلك

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، ص/ ص 368-369.

التي كان التي كان يتعرض لها الفلاحون الذين كانت تحتسب أصواتهم أقل من العمال. ومنح الدستور حق الإقتراع لكل المواطنين دون استثناء، بمن فيهم أولئك الذين كانوا ينتمون للطبقات القديمة. وأعلن الفصل 141 أنه من حقّ كل الجمعيات والمنظمات تقديم مرشحين للإنتخابات، وعلى أساس "قرار أغلبية الناخبين" يجري سحب الثقة من أي نائب (الفصل 142 من الدستور).

لكن ظلت كل هذه الإقرارات حبرا على ورق، حيث تواصل شرط موافقة الحزب على من يقدّم ترشحه لأي نوع من الإنتخابات. وزيادة على ذلك فإن سرّية الإقتراع لم تحترم البتّة، إذ كل من يودّ التوجّه إلى الخلوة يصبح محلّ شكّ وتتبّع، إذ من المحتمل أن يشطب إسم المرشّح الرسمي. لذلك يتحصّل عموم المرشّحين على نسبة 98% من أصوات المقترعين.

وبما أنه لم يوجد في أي مناسبة انتخابية أكثر من مرشح في دائرة واحدة مزكى من قبل الحزب، ولم تنزل نسبة المقترعين عن 98% ونسبة المشاركة عن99%، فإن ذلك يطرح إشكالا جديا حول المضمون الديمقراطي للسلطة السوفياتية وحول التبريرات النظرية والسياسية التي أسست لها.

ويطرح هذا التساؤل بأكثر حدّة لمّا نعلم أن ستالين قد تحصّل في 21 ديسمبر1947 على أكثر من 100%، حيث صوت له 2122 ناخبا في انتخاب السوفيات المحلي على 1617 ناخبا مسجّلا في دائرته الإنتخابية. ممّا يؤكد أن التلاعب بصندوق الإقتراع وبأصوات الناخبين يعتبر سلوكا عاما تمّ إدخاله في النظام السياسي السوفياتي لمّا حدثت النقلة البيروقراطية فيه وقضى على كل نفس معارض في المجتمع وعلى كل اختلاف في الحزب يمكن أن يجد التعبير عنه في التنافس الإنتخابي.

وقد أصبحت النسب التي تسفر عنها الإنتخابات العامة في الإتحاد السوفياتي مثالا يحتذى به في النظم الدكتاتورية في العالم، حيث أصبحت لا تقبل التصريح في انتخابات مرشحيها بغير 99% وزيادة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإنتخابات كانت تجري في ظل عمل تعبوي واسع يقوم به الحزب الشيوعي السوفياتي والمنظمات التابعة له (شبيبة نقابات... الخ) يحتم على عموم المواطنين الحضور خوفا أو طمعا. لذلك فهم لا يكترثون بظروفها وشكلياتها ونتائجها. ومن الطبيعي ألا تكون هذه المشاركة فعلية ولا فعّالة لأنها لا تعترف بحق المواطن في التأثير في القرار السياسي وفي اختيار المرشح الذي يحظى بثقته.

وعلى هذا الأساس فإن المشاركة في الإنتخابات لا تعبّر في الحقيقة عن إرادة الناخبين لأنها محكومة بالولاء للحزب وبالشعارات التي يحددها والآليات التي يضبطها ولأنها شعارات لا تخرج عن الإطار الدعائي للحزب وللدولة الإشتراكية ولإنجازاتهما.

إن مبدأ الإنتخاب وسحب الثقة الذي وضعته كمونة باريس وأقر باعتباره أحد مبادئ الديمقراطية البروليتارية لم يطبّق إلا عرضا، في بعض المناسبات، بل كان التعيين والحلول التنظيمية، هو الذي

عوّض الصراع الإيديولوجي والسياسي في معالجة القضايا التي تعترض الحزب في إدارة شؤون الدولة والبناء الإشتراكي وعلى الأخصّ في مسألة دعم دكتاتورية البروليتاريا، وذلك بالنظر إلى ضعف تأثير الحزب البلشفي في الأوساط الشعبية الواسعة وعلى الأخص في جمهور الفلاحين وإلى الميل البيروقراطي الذي يجذب إليه بعض قادة الحزب.

ويمثل عدم الإلتجاء الدائم للإنتخاب وسحب الثقة في جميع المستويات والمناسبات نقطة الضعف القاتلة التي همّشت الجماهير عن الشأن العام وعن الديمقراطية البروليتارية وعن مستقبل البناء الإشتراكي وسهّلت عملية بقرطة الدولة والحزب.

2- أجهزة الدولة السوفياتية

أ- الجيش الأحمر

أ1 – الجيش الأحمر بين "الشعب المسلح" والجيش القيصري

يمثل الجيش أحد أهم أجهزة الدولة وتعدّ الوزارة المعتنية بإدارة شؤونه من وزارات السيادة، لذلك فإن النظر في جوهر الدولة السوفياتية يرتبط أيضا بتقييم وضع هذا الجهاز.

لقد بعث البلاشفة منذ ثورة 1905 خلايا دعائية في الجيش القيصري في شكل "تنظيم خاص داخل الجيش" كان له دور كبير فيما بين فيفري وأكتوبر 1917. كما أنه بعث جريدة موجهة للجيش عنوانها "حقيقة الجندي" وساعد بقسط وافر على بعث "اللجنة العسكرية الثورية" في بيتروغراد التي أعدت للإنتفاضة.

ومن جهة أخرى وقبل أكتوبر بدأ العمال في التنظم عسكريا بمساعدة البلاشفة، وهكذا تم إنشاء "الحرس الأحمر" الذي لعب أيضا دورا كبيرا، فيما بين أكتوبر1917 ومارس 1918، في التصدي للضباط الرجعيين الذين حاولوا استرجاع الحكم للطبقات المطاح بها.

وبالمقابل كان الجيش القيصري في انحلال متواصل ممّا سهّل على السلطة السوفياتية إعلان حلّه نهائيا، في مارس 1918، وبعث الجيش الأحمر بديلا عنه ووقع كلّف تروتسكي بمهمّة الإشراف عليه.

وقد لعب الجيش الأحمر الناشئ دورا حاسما في التصدي "للحرس الأبيض" والجيوش الإمبريالية الغازية بروح ثورية ووطنية عاليّة وبالتضحيات العظيمة للعمال والفلاحين حماة وطنهم. لكن هذا الجهاز يحمل في تنظيمه وفي العديد من قادته ورجاله وفي أساليب قيادته الروح والممارسات القديمة، من بينها

إعادة إرساء "الأشكال القديمة للإحترام" منذ 1918 والإمتيازات المخصصة للضباط ولخريجي المعاهد العسكرية.

لقد تخلى الحزب البلشفي عن شكل الميليشيات الشعبية، التي كان ينادي بها كسائر الأحزاب الإشتراكية، باعتبارها بديلا عن الجيش النظامي. فقد أصدر مجلس مفوضي الشعب أمرا، من بين ما ورد فيه :

"4- إدخال مبدأ انتخاب كل الضباط... وينتخب الضباط السامون بمن فيهم القائد الأعلى في مؤتمر... للجان الوحدات...".

وفي أمر آخر نقرأ :

"باسم الشعب الثوري المعني بالإلغاء التام لكل الإمتيازات، قرر مجلس مفوضي الشعب :

1- إلغاء كل الرتب والألقاب، من رتبة رقيب الى رتبة جنرال

2- إلغاء كل الإمتيازات والأوسمة مقرونة في السابق بالمراتب والألقاب

3- إلغاء التحية

4- إلغاء أوسمة وعلامات التمييز

5- إلغاء كل تنظيمات للضباط

6- إلغاء المرافقين والمعاونين من الجنود للضباط "(1).

لكن هذا الأمر اصطدم بالحرب الأهلية وبالهجوم الإمبريالي وبعدم استعداد الجنود المسرّحين للإنخراط طوعا في الجيش الأحمر، لذلك تمّ إقرار نظام التسجيل الإجباري من جديد وانتداب عشرات الآلاف من ضباط الجيش النظامي السابق، ممّا دفع إلى إلغاء أوامر مجلس مفوضي الشعب الخاصة بمقرطة الجيش وتحويله إلى ميليشيات شعبيّة وإرساء المراتب والإمتيازات من جديد.

وعلى إثر الهزائم الساحقة التي لحقت الجيش الأحمر، المتشكل حسب نظام اللجان والمليشيات، أمام الألمان خلال شهري فيفري ومارس 1918 وأمام التشيكيين خلال شهري ماي وجوان 1918، أدرك تروتسكي بصفته مفوّض الشعب، المسؤول على الشؤون العسكرية والحربية، ضرورة إعادة بناء الجيش الأحمر على الشكل النظامي القديم وعلى أساس الإنضباط العسكري والسلوك التراتبي والقيادة المركزية (هيئة الأركان). ومن أجل ذلك وجّه الدعوة لضباط الجيش القيصري القدامى بصفتهم "مختصين في الشؤون العسكرية والحربية"، فانتدب حوالي 8 آلاف ضابط. وبلغ العدد في أواخر 1918 حوالي

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص85.

22 ألفا. ووصل خلال الحرب الأهلية 75 ألف ضابط، دون احتساب الأطباء والبياطرة والرسميين الآخرين. وهكذا أصبح ثلاثة أرباع ضباط الجيش الأحمر من الذين كانوا ينتمون للجيش القيصري.

وقد لاقت هذه السياسة، في بداية تنفيذها، معارضة جدّية من قبل العديد من قادة الحزب والجيش ومن عدد من قادة الحرس الأحمر، ثمّ أصبحت اختيارات استراتيجية للحزب البلشفي تحت عنوان "ضرورة الإستفادة من المختصين البورجوازيين حتى وإن كان ذلك مقابل أجور عالية".

وشيئا فشيئا حدثت نقلة نوعيّة في الجيش بين الجنود والضباط لا فقط في الإمتيازات أو نمط العيش والمراتب والألقاب والأوسمة بل أصبح الأجر والمنح موطن الفوارق الكبيرة، ففي 1937 وصل متوسط الأجر السنوي للجندي إلى حوالي 150 روبل في حين كان الضابط يحصل على 8 آلاف روبل.

ويمكن أن نستخلص أن الجيش الأحمر كان أداة ثورة ديمقراطية بقيادة البروليتاريا ولم يكن يناسب شروط المرور إلى مرحلة أرقى، أي إلى الإشتراكية. وتجدر الملاحظة أن خضوع الجيش للسلطة السوفياتية لا يعود إلى التأثير السياسي والإيدولوجي عليه بل إلى عوامل أخرى منها:

- هزيمة الجيش القيصري في الحرب العالمية وتفككه،
- الثورة البلشفية التي ساعدت الفلاحين على التحرر من الإقطاع والإستبداد الشرقي،
- بناء الجيش الأحمر في خضم الحرب الأهلية والحرب الوطنية لصد العدوان الإمبريالي،
- تمكين الضباط من امتيازاتهم ومراتبهم وألقابهم،
- وأخيرا وليس آخرا الحضور الدائم للمفوضين السياسيين للحزب إلى جانب الضباط.

أ-2 الحزب البلشفي والجيش الأحمر

أصبح تروتسكي مفوّض الشعب مكلفا بشؤون الجيش والحرب، بعد أن تحمّل مسؤولية السياسة الخارجية، في الوقت الذي كانت تتجه فيه الأوضاع نحو الحرب الأهلية. كان الجيش الروسي قد تمّ حلّه وعزل قادته وتسريح جنده، ولم يبق غير فرق الحرس الأحمر التي كانت مؤلفة في أغلبها من مجموعات غير نظامية ضعيفة الإنضباط ومنعدمة الحرفية تقريبا، مازالت تحركها عقلية "الجان" ما قبل الثورة. فهي لم تكتف بانتخاب ضباطها، وهو موضوع قابل للنقاش والتقييم، بل فرضت مناقشة خطط العمليات الحربية والتصويت عليها في صفوف الجند. فكانت النتائج مفزعة ودرامية في عديد من الأحيان.

وأمام خطر الهزيمة الذي كان يتهدد السوفيات، في صائفة 1918، أعلن تروتسكي التعبئة العامّة وجند من بتروغراد وموسكو وحدهما 200 ألف عامل. وبعثت أيضا 40 ألف من أعضاء الحزب. وهكذا بلغ عدد أعضاء الحزب المجندين في الجيش الأحمر نصف مليون عضو. وبلغ عدد المنتدبين من العمال والفلاحين خلال 1919 مليوني مجند.

فقد كان لينين أكد في تصريح له في أكتوبر 1918:

"قررنا بأن يكون لنا جيش مؤلف من مليون جندي في الربيع". " نحن الآن في حاجة إلى جيش يعد ثلاثة ملايين رجل، بإمكاننا بناؤه. وسنبنيه !". لقد كان من المتوقع أن يكون تعداد الجيش الأحمر في 1919 ثلاثة ملايين رجل وفي أواخر سنة 1920 خمسة ملايين رجل(1).

وحاول الحزب مواصلة بناء الجيش الأحمر على أساس نظام الميليشيات، طبقا لقرار المؤتمر التاسع، فقد أنشأ بعض الميليشيات العمالية الموازية للجيش الأحمر بهدف تطويرها والإرتقاء بها إلى مستوى الإحتراف، أي إلى مستوى تكون فيه قادرة على أن تقوم مقامه. لكن ضرورات الحرب الأهلية وخطر الهزيمة التي كانت تتهدد الدولة السوفياتية الناشئة جعلته يقبل بالعودة للنظام القديم لتنظيم الجيش وبدعوة عشرات الآلاف من الضباط والضباط السامين من جديد. وقبل أيضا بعودة الإمتيازات. وبذلك توفر الإطار الموضوعي لابتلاع الضباط والمفوضين السياسيين والإطارات الإدارية العليا في الجيش من بين الشيوعيين فأصبحوا غيورين على امتيازاتهم ويستعملون مواقعهم للدفاع عنها. وللتحصّن من المخاطر التي قد تلحقهم ولضمان مصالحهم، احتل الضبّاط المواقع الحسّاسة في الخلايا الحزبيّة للجيش، حتى أن المصلحة السياسية للجيش قد لاحظت هذا الأمر ودعت لليقظة.

ومن الطبيعي أن الدولة السوفياتية لم تكن مؤهلة لتحمّل عبء جيش بمثل هذا العدد ممّا انعكس على أوضاعه الماديّة والحربية من حيث العتاد واللباس والنقل والأغذية والمحروقات والأدوية. وقد كان له أثر بالغ على معنويات الجند وانضباطيتهم حتى أنه بين الـ10 والـ15% يهربون من كل وحدة وأن نسبة المرضى بلغت في بعض الوحدات 80% وأن 30% من الجيش الأحمر أصيب بداء التيفوس في سنة 1920، أي ما يزيد عن المليون جندي.

ويمكن القول أن الضربات الموجعة التي تلقاها الجيش الأحمر، في الحرب الأهلية، كانت قد لحقته من الأمراض مثل التيفوس والنزلة والكوليرا والحمّى وأمراض الزهري والقمّل والأمراض المعويّة والأسنان والإسهال.

لقد عالجت السلطة السوفياتية أمر الحرب الأهلية بالحلول البرغماتية عن طريق العدد وبواسطة توجيه الطاقات الثورية للشعب تجاه عدوّ خارجي وآخر داخلي يحمل السلاح ويهدد مباشرة بعودة النظام القديم، الذي ثأرت منه، وهي مستعدة للتضحية من أجل دحره حفاظا على قطعة الأرض التي حصلت عليها وعلى المركز الذي حازته في الجيش أو الإدارة أو السوفييتات أو المصنع.

كانت السلطة السوفياتية تفطنت، تحت ضغط التجربة العملية، إلى أهمية هذه الآلة الرهيبة، التي

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص737.

تسمى "التنظيم العسكري"، في حفز المجتمع وحمله على القبول بالمشروع الجديد وذلك بتحويله إلى مثال يحتذى به ومدرسة واسعة للإنضباط والتربية السياسية وتنمية روح الوفاء للوطن والإشتراكية. وهكذا أصبح الجيش، في ثكناته ومعسكراته، يتعلم القراءة والكتابة والحساب ويتلقى التكوين البلشفي. فقد كان له 3 آلاف مدرسة ومليوني كتاب ونوادي قراءة جماعية ومسرح وموسيقى وسينما وجرائد ومجلات وندوات فكرية وسياسية وثقافية ومكتبات متنقلة، زيادة على الزيارات المتكررة التي تؤديها إطارات الحزب المركزية.

لقد كان الجيش الأحمر المركز الرئيسي للدعاية البلشفية، أيام الحرب الأهلية، ناهيكم أن نصف مليون جندي التحقوا بصفوف الحزب في تلك الفترة. وعند عودتهم إلى ديارهم حملوا معهم أفكار وأساليب العمل البلشفية كما تعلموها وفهموها وتحوّلوا إلى مبشرين بها ودخلوا السوفياتات بأعداد غفيرة. فطبعوا الحياة الحزبية والسوفياتية بأساليب العمل والإنضباطية العسكرية، خاصة وأنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب الشرعية، من زاوية أنهم مثلوا عماد الثورة البلشفية وحماة بلاد السوفيات من الغزو الخارجي ومن الثورة المضادة والمدافعون عن المشروع الإشتراكي.

ووعيا من قادة الحزب البلشفي بالروح التي تولدها قوّة التأسيس التي مكّنهم منها انتصار الجيش الأحمر في الحرب الأهلية، تماما كما كانت الإنتفاضة المسلحة قوّة التأسيس التي اعتمدها لينين في المؤتمر الثاني لسوفياتات عموم روسيا، من أجل فرض توجهاته على الجميع وتمكين الحزب البلشفي من الإستيلاء على السلطة بمفرده، فقد فرضوا على الشعوب السوفياتية أن تنخرط في سياق روح التضحية والعطاء والإنضباط والبطولة، التي كان تحلى بها الجيش الأحمر في الحرب الأهلية، من أجل الإقدام على البناء الإشتراكي والتضحية في سبيله. فأصبحوا يتوجّهون لها بخطاب محمول بمصطلحات عسكرية: "الإنضباط"، "المعارك"، "الجبهة"، "المحارب"،.....، وكأن روسيا قد تحوّلت إلى معسكر كبير. ويؤكد هذا التعامل على النظام السياسي السوفياتي أن ينطبع بالطابع العسكري، والشأن نفسه بالنسبة للحزب البلشفي والأحزاب الشيوعية المبلشفة، باعتباره يرمز للثورة والثورية، حتى أن البلاشفة الرسميين قد حافظوا على لباسهم العسكري.

لنتابع الآن تطوّر وجود الحزب البلشفي في مستوى قيادة الجيش. فقد كانت نسبة المنتمين للحزب في سنة 1920 لا تفوق الـ % 10 من قيادات الجيش الأحمر وقاربت في سنة 1924 الـ31% وفي سنة 1929 تجاوزت الـ51% وبلغت الـ72% في 1930 وأصبحت بعد سنة 1936 مائة بالمائة(1).

ويؤكد هذا التطور المكانة المحورية التي تحتلها المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوفياتي.

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص100.

ورغم المكانة التي كان يوليها لينين للتنظيم العسكري في العملية الثورية وفي الدفاع عن الإشتراكية، فإن التنظيم الحزبي يبقى صاحب الصدارة لديه، بدون منازع. زيادة على أنه لا يعطي للجيش دور الحزب السياسي في تأطير الجماهير وتنظيمها كما فعل ماوتسي تونغ. لذلك فإن التغيير الذي حصل في تعامل البلاشفة مع المؤسسة العسكرية دفعتهم إليه ضرورات الحرب الأهلية ببرغماتية. لكن خطيئتهم تمثلت في أنهم سرعان ما نتائج تجربتهم إلى نظرية سهّلت عليهم تأطير آلاف الفلاحين والمهمّشين وتوجيههم لخدمة النظام البلشفي، وحوّلوها إلى اختيارات يتبعونها من أجل تحويل المجتمع السوفياتي تحويلا ثوريا. فجعلوا من النظام العسكري مثالا للتنظيم والعمل السوفياتي وللتنظيم والعمل الحزبي أيضا، وهي صيغة تتماهى مع جوهر الفكرة اللينينية للحزب في "ما العمل؟". والأخطر من ذلك هو أنه زيادة على عدد الأعضاء الحزبيين في الجيش فإن ضباطهم أصبحوا جميعا مع مرّ الأيام ينتمون للحزب. وهو وضع جعل الحزب تبتلعه الرمال المتحركة لهذا الجهاز وتفقده هويّته.

ب- جهاز البوليس السياسي

كان جهاز البوليس السياسي القيصري من بين الأجهزة التي استهدفتها الثورة فتمّ تفكيكه تفكيكا كاملا. لكن السلطة السوفياتية اضطرت في مقاومتها للثورة المضادة إلى بعث جهاز أمني- قمعي مثّلته "اللجنة الإستثنائية"(أو التشيكا- حسب التعبير الروسي: اللجنة الإستثنائية لعموم روسيا للنضال ضد الثورة المضادة والتخريب) المتفرّعة عن اللجنة العسكرية الثورية.

وقد تمّ تعيين فيليكس دزيرجينسكي على رأس "التشيكا"، وهو رجل من أصل بولوني في الأربعين من عمره، قضى أكثر من عشر سنوات في السجون القيصرية، وهو معروف بوفاء متعصّب للثورة وللينين وبتصلبه واستعداده للمضي حتى النهاية في الحرب ضد "الأعداء". فكان بالنسبة للينين الرجل المناسب في المكان المناسب الذي وجد فيه البلشفي "اليعقوبي البروليتاري المستعد لكل التحديات".

وما إن تولى مهامه حتى انطلق يعمل خارج القانون ولا يخضع لأيّة رقابة. وكان يكتفي بإعلام لينين ثم ستالين فيما بعد.

ومنذ بداياتها كانت "التشيكا" تعمل خارج القانون، حتى أن مختلف فروعها كانت تعمل حسب قوانينها الخاصة، ممّا جعل كل فرد عرضة للإتهام بكونه معاد للثورة بمجرد تأخره عن العمل أو دردشة خاصة أو سكر أو مشادّة مع مسؤول حزبي أو ما شابه ذلك، وقد يؤدي به الأمر إلى السجن أو المحتشد أو الإعدام. فكان الأوائل من ضحاياها هم أولئك الذين تمّ إيقافهم لمجرد شبهة أو لمجرد وشاية قد تكون في الغالب كاذبة ونتيجة تصفية حسابات شخصية.

وفي طور ثان أصبح تدخّل "التشيكا" أشدّ وطأة وخطورة لمّا أصبح أسلوب تدخّلها القاعدي منهجا عاما أخذه مركز الحكم على عاتقه من أجل تصفيّة خصومه السياسيين. ومن ثمّ نشأت علاقة وطيدة بين الإرهاب القاعدي أو الجماهيري والإرهاب السياسي. وكانت "التشيكا" حلقة الربط بين النمطين من الإرهاب.

وقد أثار هذا التطور في الأوضاع وفي السياسة البلشفية حيرة وريبة المثقفين الذين ناصروا الثورة وكان من أبرزهم ماكسيم غوركي الذي كتب في العدد الصادر بتاريخ 17 جانفي 1918 من جريدة "نوفيا جيزن"، مستشهدا بكلام صادر عن البحّار الفوضوي جيليزنياكوف:

"يمكن قتل مليون شخص من أجل مصلحة الشعب الروسي"،

كتب ما يلي:

"أعتقد أنه يمكن قتل مليون من "المواطنين الأحرار" في بلادنا وزيادة. ولماذا لا نقتل؟ الناس كثر في روسيا والمجرمون أيضا؟ وكلما تعلق الأمر بالقتل فإن سلطة مفوضي الشعب تواجه عراقيل غريبة للتعرف على الجناة، كما هو الشأن، على ما يبدو، بالنسبة للتحقيق بشأن الإغتيال الحقير لشينغاريف وكوكوشكين. إن أسلوب تصفية الفلاحين قديم ومعروف في السياسة الداخلية للحكومات الروسية المتعاقبة، منذ عهد Ivan le Terrible ونيقولاي الثاني.....لماذا نطلب من لينين أن يتخلى على مثل هذا الأسلوب التبسيطي؟".

ومع احتدام المواجهة مع البيض وتصاعد المعارضة للسلطة السوفياتية صدر قرار رسمي في19 سبتمبر1918 يسمح "للتشيكا" بإيقاف وتنفيذ حكم الإعدام دون الإلتجاء إلى المحاكم الشعبية. ومكّنها لينين من الحرية التامة في انتهاج جميع الأشكال التي تعتبرها ناجعة وفي اتخاذ قرارات بصورة حينية دون استشارة أي كان أو أي هيئة من الهيئات العليا للدولة. وبعد أن تفرغ من عملها بإمكانها تقديم تقرير عام في هذا الشأن لمجلس مفوضي الشعب واللجنة التنفيذية للسوفياتات.

ولما بلغ الصراع أقصاه في الفترة الممتدة بين أواخر 1918 وأواخر 1919، وكانت السلطة السوفياتية في خطر، التجأت هذه الأخيرة في حربها من أجل البقاء إلى "الإرهاب الثوري" أو "الإرهاب الأحمر" محاكاة "للإرهاب" الذي مارسته "لجنة الخلاص المدني" في الثورة الفرنسية في سنة 1793. وكانت "التشيكا" الذراع القوية التي التجأت إليها لضرب أعدائها بكل قوّة ففككت كل التنظيمات المعارضة للسلطة السوفياتية على الوجه الأكمل وأوقفت أغلب قادتها وأعدمت عددا كبيرا من المشتبه فيهم من الطبقات السائدة القديمة والمتعاونين معهم. ولم تنج من بطشها الأحزاب الإشتراكية والقوى الديمقراطية مما أثار قلق مجلس السوفيات ومجلس مفوضي الشعب اللذان أصدرا قرارات للحد من صلاحياتها وتشديد الرقابة عليها، لكن دون جدوى. لأن لينين والسلطة السوفياتية منحاها سلطات أوسع،

ويعود هذا الصعود، الذي يبدو مفاجئا، إلى كون البلاشفة مثلوا الحزب السياسي الوحيد الذي ناضل دون تردد تحت شعار "كل السلطة للسوفيات". لقد أدركوا بفطنتهم السياسية أن الثورة الإجتماعية التي تهزّ روسيا، رأسا على عقب، في حاجة إلى محمل سياسي ترى فيه نفيا للدولة الإستبدادية ومعبّرا عن إرادتها العميقة في القضاء على الإستغلال والإضطهاد الطبقيين وممثلا أداتها الفعّالة في إرساء حكم الشعب المباشر، فكانت السوفياتات وكان لينين وضع أمام الحزب ضرورة الإنتفاضة للمسك بالسلطة.

ورغم قلة عدد البلاشفة وتحوّل السوفياتات إلى القلب النابض للتغييرات الثورية المنتظرة، فإن التحسّن النسبي لحضورهم دفع لينين إلى التفكير في العمل على تطوير السوفياتات من الداخل وتحويلها إلى أداة لدكتاتورية البروليتاريا بصورة سلميّة وفي طور ثاني أصبح يفكر في الإعداد المباشر للإنتفاضة المسلحة باعتبارها أقصر طريق إلى السلطة. وهكذا أخذت الإنتفاضة البلشفية طريقها إلى التنفيذ بمناسبة انعقاد مؤتمر سوفياتات العمال والفلاحين والجنود لعامة روسيا. وهكذا لم يحلّ صباح 25 أكتوبر حتى كانت القوات البلشفية قد احتلت المواقع الإستراتيجية في بيتروغراد وأصبح الحرس الأحمر سيّد الموقف فيها. وأعطت هذه النجاحات للبلاشفة الفرصة السانحة لدعوة الحزب إلى الإنتفاضة، عند اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد بسمونلي وكان حضره لينين بنفسه، الذي كان قدّم فيه قائمة الحكومة البلشفية التي سوف تقدّم في الغد إلى المؤتمر.

كانت الإنتفاضة في بيتروغراد خاطفة حيث أن العمليات الإستراتيجية الأولى لم تدم أكثر من ستّ ساعات، انتهت بالإستيلاء على قصر الشتاء وما تبعه من إجراءات بعد 15 ساعة.

لكن الأمل في إمكانية حكومة ديمقراطية موحدة تبخّر لتوّه بانسحاب المناشفة والإشتراكيين الثوريين اليمينيين قاعة المؤتمر تنديدا بالإنقلاب على الحكومة المؤقتة. وبذلك فتح المجال فسيحا أمام إمكانية قيام حكومة بلشفية تستمد شرعيتها من السوفيات. وهي تمثل جوهر استراتيجية لينين في الدعوة إلى الإنتفاضة قبل انعقاد مؤتمر السوفيات. لذلك لم تجد نداءات مارتوف صداها لدى البلاشفة وبصورة خاصة بعد تدخل تروتسكي الذي عارض كل إمكانية لقيام حكومة ائتلاف مع المناشفة والإشتراكيين الثوريين ممّا دفع بمارتوف إلى مغادرة قاعة المؤتمر. وانتهى الأمر بين أيدي البلاشفة، خاصة بعد سقوط القصر الشتوي على الساعة الثانية صباحا.

لم يكن عدد المشاركين مباشرة في الإنتفاضة المسلحة كبيرا، فقد أكد تروتسكي أنه تراوح بين25 و30 ألف شخص على أقصى تقدير، أي حوالي 5% من عمال وجنود المدينة، حتى أنه لا توجد صور لجمهور كبير من المنتفضين وللمتاريس أو ما يشبه ذلك وكل ما في الأمر هو وجود صور للحرس الأحمر يراقب شوارع شبه فارغة. كانت الإنتفاضة تشبه من وجهة نظر لينين وتروتسكي تشبه انقلابا عسكريا، باعتبارها كانت متوقفة على فعل عناصر قليلة وعلى خطة محكمة. لذلك فقد تجري في

بيتروغراد ومسارح المدينة وملاهيها ومطاعمها الفاخرة ومقاهيها ومتاجرها وقاعات السينما وسيارات الأجرة وعربات الترام تواصل حركتها العادية. وكانت منطقة القصر الشتوي هي المنطقة الوحيدة التي تعرّضت إلى حالة من الإضطراب.

لقد كانت الإنتفاضة مكوّنة من مكوّنات الفعل السياسي للحزب البلشفي في ثورة أكتوبر وهي تدلّ وحدها على المدى الذي بلغته التغييرات الثورية في وعي الطبقات الشعبية وعلى الأخص الطبقة العاملة باعتبارها طبقة العصر وباعتبار أن أهم الأحداث التي شهدتها روسيا كانت تدار باسمها. كما تدل على مدى العمق الذي بلغته التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية والحضارية والثقافية والفكرية الجارية. فقد كان تأثير الحزب البلشفي على طلائع الطبقة العاملة سياسيا بالأساس، حيث كان حزبا صغيرا إلى حدود المحاولة الإنقلابية لكورنيلوف وإذا به يحوز، على إثرها، على الأغلبية في السوفيات ويتقدم بشكل مذهل في انتخابات الدوما المحلية. ورغم ذلك فقد ظل يفتقر للتأثير في أوساط الفلاحين. ولم يتطوّر تأثيره في صفوفهم إلا بعد انتصار الثورة وتطبيق برنامجها الزّراعي.

ومثّلت مجموع تلك العناصر عوائق جدّية أمام تطور الثورة بنسق يسمح بالمحافظة على توازنها واستقرارها وعدم السقوط في طور الإرتداد، وهي نفسها العوامل التي حدّت من الدور القيادي للسلطة الجديدة في الخروج النهائي بالمجتمع الروسي من عالمه القديم والتأسيس لعالم جديد خال من الإستغلال والإضطهاد الطبقيين. ومع ذلك لا بدّ من الإشادة بالدور الذي كان لعبه البلاشفة في بلورة المواقف والآراء وفي الصراعات الفكرية والنظرية والإيديولوجية التي لم يقدر على إدارتها والتفوق فيها أي تجمّع سياسي وذلك لأن النقاشات الداخلية كانت واسعة وتتسم بالثراء والعمق اللازمين.

وبقطع النظر عن النجاحات التي أحرزها البلاشفة وعن الخيبات التي رافقت أعمالهم فإن التاريخ يحفظ لهم جرأتهم على مناطحة السماء والمضي في طلبها كما يحفظ لهم انخراطهم ضمن الثورة الإجتماعية ساعين إلى طبعها بطابعهم وإعطائها مضمونا اشتراكيا محاولين السير على خطى كمونة باريس والإضافة عليها. لكن العوائق الداخلية لمفاهيمهم وعلاقاتهم وأساليب عملهم وتنظيمهم وعلاقتهم بطبقتهم وبمؤسساتها وسلطتها الناشئة، وغيرها، هي التي حكمت في آخر التحليل وفي نهاية المطاف على الثورة البلشفية أن تظل تراوح في مجال محدود لم تقدر على تجاوزه ثمّ تقهقرت فيما بعد لسنوات طويلة لتنتهي بتفسخها النهائي.

ولكي ندرك خطورة هذه العوائق في تحديد مآل التجربة الإشتراكية والشيوعية، وبعد أن تعرضنا للعوائق النظرية والفكرية التي كانت أخذت مكانها في حياة الحزب البلشفي سوف نرصد الآن حجمها الواقعي التطبيقي والتنفيذي في الحياة الداخلية للحزب.

وفي الفقرات الموالية سوف نتابع تطوّر المكانة التي حظي بها الحزب البلشفي في أجهزة الدولة السوفياتية وانعكاس حياته الداخلية عليها، سوف نجده مكرّسا في كيفية تسيير الهيئات والمؤسسات وفي أسلوب اتخاذ القرار. لذلك سوف نتابع عمل هياكل الحزب وهيئاته حتى نقف على تأثيرها في أجهزة الدولة السوفياتية:

أ1- وتيرة انعقاد المؤتمرات

لا بدّ من تأكيد أمر وهو أنه ما كان للحزب البلشفي أن يلعب الدور الذي كان في ثورة أكتوبر لو لم يكن موحّدا فكريا وسياسيا ولو لم يكن قادته يتمتعون بثقة إيديولوجية عالية لدى عموم الحزب. وسعت القيادة عموما على ترك المجال كبيرا أمامه كي يبني وحدته بشكل مؤسساتي عن طريق أعلى سلطة فيه، أي المؤتمر. فقد لعب دوره كاملا في البلورة والتعبئة والخطط وفي التعبير عن الإرادة الجمعية لعموم مناضليه في القرارات التي يتخذها. لذلك كان ينعقد كل سنة، تطبيقا لقوانين الحزب الداخلية المصادق عليها في مؤتمرات 1919 و1922 و1925، إلى حدود المؤتمر14.

وانعقد المؤتمر15 في 1927 والمؤتمر16 في 1930 وبعد ثلاث سنوات ونصف التأم المؤتمر17 الذي أقرّ تنقيحات أجراها على القوانين الداخلية للحزب تحدد دورية انعقاد المؤتمرات بثلاث سنوات، لكن انقضت خمس سنوات كي ينعقد المؤتمر18 ولم يلتئم 19 إلا بعد أكثر من 13 سنة.

ويتناسب التمطيط القانوني والتطبيقي في دورات انعقاد المؤتمر، مع التعطل والتدهور الذي شهدته الحياة الداخلية وتراجع حرية النقاش إلى مستوى انعدمت فيه، ومع حملات التصفية التي تعرض لها المعارضون للخط الرسمي.

أ2- الندوات الحزبية الوطنية

مثلت الندوات الحزبية آلية من الآليات لدعم وحدة الحزب السياسية والتنظيمية والتطبيقية، وكانت اللجنة المركزية تشرف على تنظيمها مرّة كل سنة وكلما دعت الحاجة. لكن الذي حصل هو أنها التأمت مرتين في السنة فيما بين 1919 و1921 وانعقدت مرّة كل سنة فيما بين 1923 و1934، ثمّ توقف العمل بها إلى حدود سنة 1941. وهو تراجع يؤكد وضع الديمقراطية الحزبية التي كانت تشير إليها دورية المؤتمرات، خاصة وأن الندوات كانت إطار نقاشات اللجنة المركزية المباشرة مع عموم إطارات الحزب، حول القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والنظرية، وغيرها.

وقد كان للندوات دور هام في توحيد الحزب وإعداده لإنجاز المهام الملقاة عليه، ممّا يؤكد أن تراجع دورها يعني تراجع النقاشات وتلاقح الأفكار والآراء واحتكامها للنتائج الفعلية التي تكشف عنها

الممارسة، ومن ثمّة تراجع الديمقراطية الحزبية أمام القرارات المركزية، وترك الباب مفتوحا لاحتكار الرأي والقرار من قبل أقلية أو أفراد يسطون على الإرادة العامة للحزب ومن ورائه علي الدولة برمّتها.

أ3- اللجنة المركزية

تنتخب اللجنة المركزية من قبل المؤتمر وتمثل السلطة الثانية فيما بين مؤتمرين. وهي مسؤولة أمامه. وهذا يعني أن اللجنة المركزية تستمد سلطتها وشرعيتها من المؤتمر الذي ينتخبها، وفي حالة عدم انعقاده، من المنطقي أن تفقد شرعيتها ومن ثمّ سلطتها على الحزب. ومن المعلوم أن سلطتها لا تظهر إلا على أساس اجتماعاتها. لكن التنقيح الذي أدخل على النظام الداخلي في المؤتمر10 أصبح ممكنا تغيير أعضائها أو طردهم بمجرد قرار من أغلبية أعضائها. وأصبح بإمكان الأغلبية في اللجنة المركزية إزاحة قرار المؤتمر الذي منح الثقة لهذا العضو أو ذاك ممّا جعل سلطتها تتجاوز سلطات المؤتمر، بشكل يصبح مستحيلا عليه محاسبتها.

وليس غريبا أن يحصل ذلك خاصة وأن أهم قرار في التاريخ الروسي الحديث، قرار الإنتفاضة، قد اتخذته أقلية في اللجنة المركزية. وليس غريبا أيضا مثل ذلك التعامل مع أعضاء اللجنة المركزية، خاصة لمّا نعلم أن لينين هدد، في 2نوفمبر، كامينيف وأنصار التفاوض مع الأحزاب الإشتراكية الأخرى من أجل تأليف حكومة عمالية موحدة، بالطرد من الحزب إذا ما واصلوا مسعاهم في هذا الإتجاه. فكان الرّد في 4 نوفمبر من قبل الأقلية في اللجنة المركزية (كامينييف وزينوفييف وريكوف وميليوتين ونوجين) بالإستقالة من اللجنة المركزية. وأصدروا رسالة احتجاج نشرتها "إيزفيستيا" مصحوبة برسالة ثانية ممضاة من قبل خمسة من مفوضي الشعب، أي حوالي ثلث حكومة لينين، من بينهم أربعة مستقلين وستة بلاشفة من الصف الأول. ومن بين ما ورد في الرسالة هو:

" أن حكومة بلشفية صافية لا يمكن لها أن تبقى في السلطة إلا عن طريق "الإرهاب السياسي" وإذا كانت هي الطريق التي ينبغي اتباعها فهي تؤدي إلى "إقامة نظام غير مسؤول وإلى تدمير الثورة والبلاد"(1).

ولتسيير شؤون الحزب وشؤونها الخاصة تنتخب اللجنة المركزية سكريتيرا أول وكتابة ومكتبا سياسيا ومكتبا تنظيميا مسؤولا أمامها. لكن الكتابة تحوّلت بصورة تدريجية إلى جهاز إداري وكذلك الشأن بالنسبة للمكتب التنظيمي الذي أصبحت له مشمولات واسعة شملت الإنتداب والتدرج في المسؤولية. وممّا سرّع في حدوث هذا التغيير هو أن إسناد المسؤولية أصبح يجري طبقا لمقاييس ومعايير تضبطها

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية 1891-1924: مأساة شعب، نشرديناوال2007، (الترجمة من عندي)، ص621.

"النومونكلاتورا" حسب خاصيات "الولاء" و"الإنضباطية" و"التكوين" و"النضالية" و"روح المبادرة". لقد أزاح معيار الولاء، في الحقيقة والواقع، كل المعايير الأخرى، في انتداب الإطارات وتعيينها. وبذلك عوّضت "النومانكلاتورا" اللجنة المركزية حتى في اختيار أعضائها بل وأصبحت تحدد تركيبة المؤتمرات. ومن يضع يده عليها يتحوّل إلى سيّد فعلي للحزب والدولة. وبما أن ستالين كان أفضل من استوعب نظرية الحزب عند لينين وطبّقها بوفاء فقد وضع يده مبكرا على "النومانكلاتورا" وتحكّم في حياة الحزب وصاغه في النهاية على صورته باعتباره سكرتيرا أولا للجنته المركزية.

أ$_4$- المكتب السياسي

يمثل المكتب السياسي المسؤول السياسي للحزب والسلطة العليا بين اجتماعين للجنة المركزية، لكنه أصبح، في الواقع، تابعا لكتابة اللجنة المركزية التي يترأسها السكرتير الأول، باعتبارها هي التي تختار أعضاء المكتب السياسي وتقترحهم على اللجنة المركزية.

وقابل تقليص دور المؤسسات العليا للحزب ومنعها من القيام بمهامها القيادية وممارسة سلطاتها، تعاظم دور السكرتير الأول، الذي كان في الأصل دورا تنفيذيا لإرادة اللجنة المركزية التي تبرز من خلال النقاش في اجتماعاتها الدورية حسب مقتضيات القوانين الداخلية. فقد أصبح يجمع بين يديه، في إطار نظام سياسي ممركز غاية المركزة، سلطات لا محدودة، وليس له من رقيب سوى ضميره.

وباختصار فقد أصبحت الهيئات العليا للحزب محدودة الفاعلية في حياته الداخلية وفي الدور الذي هو بصدد تحمله، فعوضها في ذلك جهازه البيروقراطي القارّ التابع للجنة المركزية والذي يشرف عليه ويختاره السكريتير الأول.

وخلاصة القول إن البناء التنظيمي للحزب البلشفي قائم على المبادئ التي يتضمنها مؤلف لينين "ما العمل؟"، والتي تنص على أن هذا البناء يبدأ "من فوق"، أي من نقطة انطلاق تمثلها "منظمة الثوريين المحترفين"، أي من النواة الأولى الباعثة لهذا الوجود السياسي، أي من سكرتيرية الحزب وإذا شئنا التدقيق أكثر، من السكرتير الأول. وشيئا فشيئا أصبحت اللجنة المركزية تنتخب السكرتير الأول فقط ويقوم هذا الأخير بتعيين الكتابة التي أصبحت فيما بعد مؤلفة من موظفين قارين.

وتتألف هذه النواة في طور أول على أساس الإنتقاء الطبيعي والإرادي، ثمّ أصبحت تنتخب فيما بعد من المؤتمر، وهذه النواة هي القيادة أو اللجنة المركزية للحزب. غير أنها بحكم ديناميكية مركزة السلطة في الحزب، أشدّ المركزة، انفصلت الكتابة عن اللجنة المركزية لتصبح أداة بين أيدي السكرتير الأول تلعب دورا محوريّا في حياة الحزب وتمكّنه من نفوذ، غير شرعي، يكبر ويترعرع بنسق متسارع، بشكل

سمح له بوضع يده على الحزب ثمّ توجه فيما بعد إلى تعزيز هذا النفوذ وسدّ الثغرات والتهيؤ لحرب المواقع والإنتقال بصورة تدريجية إلى تطويع الإطارات فالحزب ككل ومن ورائه الطبقة العاملة والشعب بأسره.

كان ذلك هو المنطق العام الذي رافق صعود البيروقراطية في الحزب الشيوعي السوفياتي منذ اللحظة التي أراد فيها لينين وعدد من القادة البلاشفة احتكار السلطة بين أيديهم ورفضوا تشريك الأحزاب الإشتراكية الأخرى، الشيء الذي أدى بهم إلى إغراق الحزب في بحر من الأعضاء الجدد الذين جذبتهم إليه قوّة السلطة لا الوعي السياسي برهانات الصراع الطبقي في تلك الظروف، على النطاق الوطني والعالمي، ولا أيضا القناعة بالشيوعية. وفي الوقت نفسه بدأت الديمقراطية الحزبية وتوسيع مجالات الديمقراطية الإشتراكية في المجتمع يتراجعان مقابل تعزز الإتجاه الصريح نحو الدكتاتورية السياسية التي لم تستهدف الطبقات السائدة القديمة فحسب بل شرائح واسعة من المجتمع بما فيها التعبيرات السياسية والفكرية والثقافية التي تتعارض مع السلطة القائمة.

ويعتبر المؤتمر10 للحزب البلشفي الحدث الدال على انطلاق مرحلة جديدة تتسم بإحكام القبضة على الرأي المخالف وبتشكل القوة البيروقراطية الرادعة داخله، التي سرعان ما أصبحت صاحبة الكلمة الفصل في الحزب والمجتمع باعتبارها أصبحت تستمد قوّتها أيضا من جهاز الدولة. ويمكن أن نقرن تطوّر هذه الظاهرة بتراجع دور المؤسسات في القرار والتنفيذ، حيث أن عدم دعوتها للإجتماع يعني إزاحتها وفتح المجال أمام من يتحمل المسؤولية كي يعوضها.

ونودّ الإشارة إلى أن كتابة اللجنة المركزية لم تكن قط، في عهد لينين، صاحبة شأن أو تضم عناصر قيادية من الصف الأول، لكنها منذ أن عيّن ستالين عضوا فيها ثمّ سكرتيرا أول، تغيّر دورها ومكانتها في الحزب، فقد أصبحت هي التي تعد كل شيء ابتداء من جدول أعمال اللجنة المركزية إلى إعداد قائمة الأعضاء والأعضاء المرشحين للحزب ومركزة قائمة نواب المؤتمرات وضبط قائمة أعضاء اللجنة المركزية ولجنة رقابة المرشحين في المؤتمر...إلخ.

ومنذ ذلك الحين، نشأت "مؤسسة" موازية، وبصورة غير شرعية، في الحزب الشيوعي السوفياتي، ثمّ في جميع الإحزاب الشيوعية، ألا وهي: "مؤسسة السكرتير الأول" أو "الأمين العام للحزب" أو "رئيس الحزب"، التي توسّع نفوذها بشكل لا نظير له، بما يسمح لها بإعادة صياغة البناء التنظيمي والسياسي والإيديولوجي للحزب على صورتها. ومن المنطقي أن يؤسس كل مسؤول ينطق باسمها، مجال الطوعية والتبعية الخاص به، تحت عين الرقيب الأعلى. وبذلك يتشكل البناء الإداري، غير الشرعي، داخل الحزب ويأخذ حيّز النفوذ الضروري الذي يمكنه من التحكم في الحياة الحزبية في مختلف مستوياتها من السيطرة على القوّة اللاّزمة التي تمكنه من السيادة في المجتمع، دون منازع.

ولكي نتبيّن من مدى قوّة الجهاز البيروقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي، نشير إلى أن عدد موظفي الكتابة القارين والمعتمدين من المختصين، في مقرّ اللجنة المركزية، قد بلغ 1200 في أواخر عشرينات القرن الماضي، زيادة على باقي موظفي بقية الهيئات القيادية. ويتكرر السيناريو الإداري نفسه من القمة إلى القاعدة.

ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما ربطنا تطور الجهاز الإداري للحزب بتطور عدد أعضائه فمن 23 ألفا و600 قبيل ثورة فيفري قفز إلى 200 ألفا في أوت 1917 ليصل في 1928 إلى مليون و1360 ألفا، هذا زيادة على منظمة الشباب الشيوعي التي تعدّ حوالي مليوني منخرط، والتي رغم "الإستقلالية" التنظيمية التي تتمتع بها تعتبر منظمة من منظمات الحزب.

وبما أن هذا العدد الهائل منجذب إلى الحزب ليس بدافع الوعي السياسي الطبقي ولا عن طريق القناعة الفكرية والإيديولوجية، كما أسلفنا ذكره، بل بقوّة الدولة وما تمثله من مصالح ومنافع فعلية للأعضاء والأنصار ومن مخاطر للمعارضين وحاجة وهامشيّة بالنسبة للباقين، فإن تحمّل المسؤولية من قبل الأغلبية تستند إلى مرجعيته المعرفية الخاصة ولتجربته الفردية والجماعية التي عاشها في ظل الثورة الإجتماعية والسياسية الروسية وتظل سلطة الحزب في النهاية معبّرا تمرر عن طريقه المضامين المتعددة للإدراك المختلف لدكتاتورية البروليتاريا والإشتراكية وغيرها. ومن المنطقي أن يهبط المستوى النظري للحزب فتصبح التبسيطية أسلوب تناول أخطر المسائل وأهمّها وتعوض القوالب الجامدة الدراسة الجدّية المعمّقة للواقع وتترك الديمقراطية وحرية النقاش مكانها للبيروقراطية والتسلط والرأي الواحد. وهكذا تفقد الهيئات والمؤسسات مكانتها ودورها في إشاعة الديمقراطية داخل الحزب وفي المجتمع، وتصبح الفردية والتطويعية والتبعية والدكتاتورية الأساس الإيديولوجي والمعنوي والسياسي الذي يبرر هذا الكيان البيروقراطي المؤهل بطبيعته أن يكون كذلك.

ب- الجهاز السوفياتي

ب1- المكانة التاريخية للسلطة السوفياتية الناشئة وموقع الحزب البلشفي فيها

لقد بوأ النضال الثوري للحزب البلشفي، في المراكز العمالية والمدن الكبرى، الدور القيادي بدون منازع، وأعطى للتحولات الثورية الجارية طابعا بروليتاريا بارزا ضد الإستبداد الآسيوي وضد البورجوازية الإمبريالية.

وبقطع النظر عن القراءات المختلفة للأحداث فإنه لا يمكن لأحد محو أحداث أكتوبر من التاريخ. ولا يمكن أيضا محو انتفاضة الشعب الروسي من أجل الإطاحة بالقيصرية وبالحكومة المؤقتة والمسك

بالسلطة في أكتوبر1917. ولا يمكن البتة تغيير الأحداث التاريخية الدالة على أن الحزب البلشفي كان في مقدّمة الأحداث والأعمال من أجل تغيير العالم وكان لينين هو الذيً دفع بكل ما أوتيّ من قوّة في اتجاه هذا المسار الذي أخذته الأحداث الروسية والعالمية.

فالسلطة التي نشأت على إثر ثورة أكتوبر كانت قبل كل شيء تعبيرا حسابيا لميزان القوى بين الطبقات والأحزاب السياسية. وقد أوجدت شكلا خاصا بها في التعبير عن ذاتها وفي سعيها من أجل تغيير العالم، ألا وهو الشكل السوفياتي، بقطع النظر عن الملابسات التي رافقت ظهوره وعن الأساليب التي جمّعت داخله القوّة الضاربة من أجل إحداث ذاك التغيير.

لقد كان الحزب البلشفي هو الذي كرّس دكتاتورية البروليتاريا وبواسطته أقام نظامها السياسي. وبما أننا ناقشنا في الفقرات السابقة من الزاوية النظرية مفهوم دكتاتورية البروليتاريا فإننا نحصر هذه الفقرة في التعرض للنظام السياسي السوفياتي الذي يحيلنا إلى دور الحزب البلشفي- وكنا عالجناه- والسلطة السياسية التي تمثلها هيئات الدولة وأجهزتها الساهرة على تنفيذ- أو إعاقة- توجهات محددة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية....

يحتل حزب الطبقة العاملة الدور القيادي في النظام السياسي السوفياتي، سياسيا وإيديولوجيا وكذلك طبقيا لأنه استجلب إليه – طبقا لوجهة النظر اللينينية- الطليعة العمّالية التي تمارس فعليّا دكتاتورية البروليتاريا. وبطبيعة الحال أن يمكّنه هذا الدور الذي أوكلته له اللينينية من موقع فوق "سلطة الدولة".

وفي الوقت الذي يعطي فيه لينين كل هذه الصلاحيات لحزب الطليعة فهو يترك لعموم الطبقة العاملة إمكانية "التمرد" والدفاع عن نفسها وعن مصالحها ضد السلطة التي تمارسها طليعتها حيال المجتمع بأسره، لكن بوسائل وأدوات أقل شأنا ونفوذا، أي النقابات. فقد منحها استقلالية عن السلطة، باعتبارها، سلطة مضادة وفي ذات الوقت أداة ربط بين الطليعة والجماهير العمالية. لأنه يعتقد أن السلطة التي أقيمت بعد ثورة أكتوبر لا تمثل واقعيا دكتاتورية البروليتاريا بل سلطة تحالف بين العمال والفلاحين، وهي بالتالي ذات مضمونين طبقيين: بروليتاري(مهيمن) وبورجوازي صغير(تابع وقابل بهيمنة الأول). وبصفتها تلك فهي لا تمثل حصرا مصالح البروليتاريا. وزيادة على ذلك فإن الإنحراف البيروقراطي ملازم للإدارة السوفياتية، من جراء ما ورثته من الجهاز القديم ومن الميل البيروقراطي الذي يولده النظام الجديد نفسه، لذلك فإن وجود النقابات ضروري، بالنسبة للينين:

"للدفاع عن مصالح العمال ضد دولتهم"(1).

ورغم محدودية الأدوات التي تتمتع بها للدفاع عن نفسها وعن مصالحها الخاصة، فإن الدولة

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، الم32، ص17.

السوفياتية جرّدتها منها وحوّلتها إلى مجرّد أدوات تنفيذ لمقررات الحكومة وحصرت وظيفتها في تعبئة العمّال من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة في المخططات.

ب₂- مجلس مفوضي الشعب

قرّر مؤتمر السوفيتات في جلسته الثانية يوم 26 أكتوبر 1917 تكوين مجلس لمفوضي الشعب، يمثّل أوّل حكومة للعمال والفلاحين في روسيا. فكانت تركيبته بلشفية، عيّنتها اللجنة المركزية للحزب، في خضمّ الأحداث. وفي الفترة الفاصلة بين شهر نوفمبر1917 وصائفة 1918، شارك في المجلس بعض العناصر من الإشتراكيين الثوريين اليساريين. لكن تمّ الإستغناء عن خدماتهم لتنامي معارضتهم لسياسة الحزب وعلى الأخص فيما يتعلق بمسألة إبرام اتفاقية بريست ليتوفسك. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الحكومة نهائيا بلشفية مائة بالمائة وأصبح تعيين أعضائها من مشمولات الحزب البلشفي. وتولّى لينين رئاستها إلى أن توفيّ. ثمّ خلفه ستالين في هذا المنصب الذي لم يغادره إلاّ بوفاته.

ب₃- اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات عموم روسيا

انتخب المؤتمر الثاني لسوفياتات العمال والجنود اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات عموم روسيا وكانت تركيبتها كما يلي : 62 بلشفيا و29 اشتراكيا ثوريا يساريا و10 اشتراكيين من تيارات أخرى. وأضيف إلى هذه التشكيلة ممثلي الفلاحين الذين انتخبوا من قبل مؤتمرهم الخاص بعدد متساو مع تمثيل العمال و100 نائب عن الجنود ورجال البحرية و50 عن النقابات(1).

وهكذا أصبحت اللجنة التنفيذية الجديدة، ابتداء من تاريخ 15 نوفمبر1917 مؤلفة من 366عنصرا وتسمّى رسميا "اللجنة المركزية التنفيذية لسوفياتات نواب العمال والفلاحين والجنود". وقد فرض ثقل عدد الأعضاء على هذا "الهيكل التنفيذي" بأن يكون غير ذي جدوى منذ ولادته، بحيث أصبحت الحكومة هي التي تتخذ القرارات وتنفذها. وبالفعل، ابتداء من منتصف نوفمبر، لم تعد اللجنة التنفيذية لتجتمع سوى مرة أو مرتين في الأسبوع بينما تجتمع الحكومة مرتين في اليوم. وبدأت الحكومة تمارس سلطتها عن طريق الأوامر والقرارات. ففي 4 نوفمبر سنّت قوانين طوارئ دون استشارة السوفيات، وهو تجاوز صارخ لسلطات "اللجنة التنفيذية لسوفياتات نواب العمال والفلاحين والجنود". وقد عارض المعتدلون من البلاشفة هذا الأمر وضمّوا أصواتهم للمعارضة ممّا أسقطه لمّا عرض على التصويت داخل "اللجنة

---

(1)- جون ريد، عشرة أيام هزت العالم، ترجمة ونشر دار التقدم موسكو 1987، ص319.

التنفيذية" وأدّى بكاميناف إلى الإستقالة من رئاستها مدافعا عن استقلالية السوفيات تجاه الحكومة والحزب. فعوّضه سفيردلوف المدافع عن هيمنة الحزب على جميع أجهزة الدولة باعتباره المنقذ لدكتاتورية البروليتاريا.

وفي 12 ديسمبر 1917 اجتمعت اللجنة التنفيذية للسوفيات بعد خمسة عشر يوما، كانت الحكومة قد اتخذت قرارات وإجراءات وأصدرت قوانين كان السوفيات بصدد مناقشتها. فقد فتحت المفاوضات مع الدول الغازية وقررت الحرب على أوكرانيا وأعلنت قانون منع الجولان في بتروغراد وموسكو. وهكذا ومنذ الأيام الأولى لسلطة العمال والفلاحين لم تعد "اللجنة التنفيذية للسوفيات سوى محاكاة مؤسفة لبرلمان ثوري"(1) وتحوّل الحزب البلشفي إلى صاحب السلطة الأوحد.

ب4- التنظيم السوفياتي يجرد من صلوحياته

صادق المؤتمر الخامس للسوفياتات في سنة 1918 على أن السلطة العليا على التراب الروسي تعود إلى السوفياتات المحلية والوطنية وإلى مؤتمر ومجلس مفوضي الشعب (البندين10 و12) وضبط دور "اللجنة التنفيذية المركزية... " التي تعتبر الهيئة العليا لروسيا فيما بين مؤتمرين وهي التي تعين أعضاء الحكومة". لكنّها كفّت على أن تلعب مثل هذا الدور منذ أن فقدت سلطة التقرير من جراء تباعد المدد الفاصلة بين مؤتمراتها واجتماعات مجلس السوفيات الأعلى.

لقد كان من المفروض أن تكون اجتماعات مجلس السوفيات الأعلى دائمة، لكن مجلس الرئاسة عوضه فعليا في مهامه، ثمّ قنّن هذا الوضع في سنة 1919 على أساس تنقيح تقدّم به المؤتمر الثامن للحزب البلشفي والذي صادق عليه مؤتمر السوفيات.

ومن المفيد أن نذكر أن مؤتمر السوفياتات قد انعقد 5 مرات في 1918، ثمّ تباطأ النسق ليصبح مرة كل سنة فيما بين 1919 و1922 ومرّة كل سنتين ابتداء من 1925 إلى حدود 1931 وأخيرا مرّة كل أربع سنوات.

فهل من المعقول أن يكون هذا "البرلمان" الشعبي قادرا على تقرير مصير البناء الإشتراكي والدولة الإشتراكية ويجنّبهما مخاطر العودة إلى الرأسمالية ونمط الدولة البورجوازية، وهو لم يجتمع سوى 104 يوما فيما بين 1917 و1936، أي أقل من ستة أيام في السنة؟

والأخطر من ذلك هو أن قرارات مثل التخطيط الخماسي و"مشركة" الفلاحة والصناعة

---

(1)- أورلندو فيجيس، الثورة الروسية، ص629.

والتغييرات الجوهرية في المجتمع السوفياتي التي أحدثت فيما بين 1931 و1935 لم يشرّك في اتخاذ القرار بشأنها. وغالبا ما كان مجلس السوفيات الأعلى يناقش المشاريع والقرارات والخطط أشهرا بعد دخولها حيّز التنفيذ، فعلى سبيل المثال نأخذ المخططات الخماسية :

دخل المخطط الأول حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 1928 وصادق عليه المجلس في أفريل 1929.

أما الثاني فقد دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1933 وصادق عليه المجلس في 17 نوفمبر 1934.

والثالث دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1939 وصادق عليه المجلس في مارس 1939.

والرابع دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1946 وصادق عليه المجلس في مارس 1946.

والخامس دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1951 وصادق عليه المجلس في أكتوبر 1952.

وهو ما يدلّ على أن مركز السلطة والقرار في النظام السياسي السوفياتي قد انتقل من مؤتمر السوفياتات إلى اللجان المنبثقة عنه ومن هيئات الدولة إلى الحزب البلشفي أي إلى هيئاته العليا اللجنة المركزية ثمّ إلى المكتب السياسي وأخيرا إلى السكرتير الأول وكتابة اللجنة المركزية التابعة له.

ورافق هذا التحوّل نشوء تحصّن الجهاز الإداري للدولة من كل نقد، فحتى السوفياتات لا تملك من السلطة والنفوذ ما يمكنها من إبلاغ رأيها. وقد جرّدت هذه الحصانة الحزب البلشفي نفسه من الدور القيادي الذي كان يزعم القيام به في علاقة بالدولة السوفياتية وأجهزتها الإدارية.

ب5- الحزب البلشفي والسوفياتات

نذكر بأن تركيبة "اللجنة التنفيذية المؤقتة لمجلس نواب العمال"، التي تمّ تعيينها في 27 فيفري 1917، كانت مؤلفة من قادة الأحزاب الإشتراكية وكان أغلبها من الإشتراكيين الثوريين. لكن عدد سوفياتات العمال والفلاحين والجنود قد تطوّر بشكل ملحوظ خلال شهر مارس حيث أصبح يناهز الـ900 سوفيات.

وفي 3 جوان 1917 انعقد أول مؤتمر لسوفياتات عموم روسيا انتخب لجنة تنفيذية مركزية يهيمن عليها الإشتراكيون الثوريون. وبالمقابل شهدت تمثيلية البلاشفة تطوّرا ملحوظا رافق تجذر حركة السوفياتات: حيث كانت تمثيليتهم في مؤتمر سوفيات بيتروغراد، المنعقد في 7 مارس 1917، لا تتجاوز الـ40 نائبا وكانت في المؤتمر السوفياتي الأول لعموم روسيا في حدود 105 على 1090 نائب، ثمّ أصبحوا، في أكتوبر 1917، يمثلون أغلبية المؤتمر الثاني لسوفياتات عموم روسيا بعد أن حازوا الأغلبية في بيتروغراد وتولى تروتسكي رئاسة سوفياتها. وبذلك حدث منعرج جدّي في بلشفة السوفياتات وفي إعطاء مسار الثورة الجارية طابعا بلشفيّا مهيمنا، دون منازع. وظلّ الوضع كذلك إلى حدود تفسّخ التجربة الإشتراكية وانهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.

وقد تعرض لينين، في خطاب ألقاه في ندوة عمالية بتاريخ 18 ديسمبر 1918، إلى مكانة البلاشفة في مؤتمرات السوفياتات، قال:

"في هذا المؤتمر، (يعني المؤتمر الأول للسوفيات)، لم يكن هناك سوى 13% شيوعيين أو بلاشفة، أي واحد على سبعة من المؤتمرين. وفي المؤتمر الثاني للسوفيات الذي دشن سلطة العمال والفلاحين كان 51% بلاشفة، النصف. وفي المؤتمر الخامس الذي انعقد في جويلية من هذا العام، كان البلاشفة يمثلون 66%. .... وفي المؤتمر السادس أصبحوا يمثلون 97%، أي أغلبية النواب الذين يمثلون العمال والفلاحين من جميع أنحاء روسيا"(1).

لقد كانت الأغلبية الساحقة للذين هم بصدد تحمّل المسؤولية في السوفياتات، ينتمون لجمهور المنتمين حديثا للحزب ولا يملكون خبرة ومعرفة ودربة، في ظل أوضاع بالغة التعقيد، في الوقت الذي جرى فيه الإستغناء عن الأطراف اليسارية من الأحزاب الإشتراكية الأخرى، كي تساهم في بناء العالم الجديد، الذي كان في حاجة ماسّة لآرائهم ومعارفهم وخبراتهم، بحيث لم يبذل الحزب البلشفي مجهودا يذكر، باستثناء المحاولات التي كان قام بها كاميناف، في البحث عن حد أدني يجمعه بهذه القوى التي تعتبر مكوّنة أساسية من مكوّنات واقع الحركة الإشتراكية وحركة الطبقة العاملة في روسيا وفي الإتحاد السوفياتي الناشئ.

وقد سرّع التخلي عن تلك الطاقات والإستخفاف بها وتجاهلها عملية مركزة لجميع الشؤون التي كانت تجري وتدار في عموم الإتحاد السوفياتي بين أيادي عدد قليل من القادة، والذين بدأ عددهم يتقلص انطلاقا من أعضاء اللجنة المركزية فالمكتب السياسي وانتهاء بالواحد الأحد السكرتير الأول.

وبذلك تسارع نسق البقرطة في الحزب والدولة بحيث وجدت السوفياتات نفسها بعد فترة وجيزة من ثورة أكتوبر تحت الهيمنة الكلية للحزب البلشفي فأصبحت إسما بلا مسمى، حيث أنها لم تعد سيّدة قرارها، بل أصبحت مجرّد إطار شكليّ تمرر من خلاله اختيارات وتوجّهات قيادته ومكتبه السياسي وسكرتيره الأول. وبذلك فقدت طبيعتها، باعتبارها دولة مضادة للدولة تمارس الطبقة العاملة بواسطتها سلطتها، وتحوّلت إلى جهاز قمع وإخضاع للطبقة التي أنشأته.

ج- الإقتراع العام في النظام السياسي السوفياتي

لنبدأ من دستور 1936 الذي أعلن في الفصل 134 بأن الإنتخابات ستجري من هنا فصاعدا على "الإقتراع العام والتساوي والمباشر والسرّي"، ممّا يعني إلغاء كل أشكال التمييز بما في ذلك تلك

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، ص/ ص 368-369.

التي كان التي كان يتعرض لها الفلاحون الذين كانت تحتسب أصواتهم أقل من العمال. ومنح الدستور حق الإقتراع لكل المواطنين دون استثناء، بمن فيهم أولئك الذين كانوا ينتمون للطبقات القديمة. وأعلن الفصل 141 أنه من حقّ كل الجمعيات والمنظمات تقديم مرشحين للإنتخابات، وعلى أساس "قرار أغلبية الناخبين" يجري سحب الثقة من أي نائب (الفصل 142 من الدستور).

لكن ظلت كل هذه الإقرارات حبرا على ورق، حيث تواصل شرط موافقة الحزب على من يقدّم ترشحه لأي نوع من الإنتخابات. وزيادة على ذلك فإن سرّية الإقتراع لم تحترم البتّة، إذ كل من يودّ التوجّه إلى الخلوة يصبح محلّ شكّ وتتبّع، إذ من المحتمل أن يشطب إسم المرشّح الرسمي. لذلك يتحصّل عموم المرشّحين على نسبة 98% من أصوات المقترعين.

وبما أنه لم يوجد في أي مناسبة انتخابية أكثر من مرشح في دائرة واحدة مزكى من قبل الحزب، ولم تنزل نسبة المقترعين عن 98% ونسبة المشاركة عن99%، فإن ذلك يطرح إشكالا جديا حول المضمون الديمقراطي للسلطة السوفياتية وحول التبريرات النظرية والسياسية التي أسست لها.

ويطرح هذا التساؤل بأكثر حدّة لمّا نعلم أن ستالين قد تحصّل في 21 ديسمبر1947 على أكثر من 100%، حيث صوت له 2122 ناخبا في انتخاب السوفيات المحلي على 1617 ناخبا مسجّلا في دائرته الإنتخابية. ممّا يؤكد أن التلاعب بصندوق الإقتراع وبأصوات الناخبين يعتبر سلوكا عاما تمّ إدخاله في النظام السياسي السوفياتي لمّا حدثت النقلة البيروقراطية فيه وقضى على كل نفس معارض في المجتمع وعلى كل اختلاف في الحزب يمكن أن يجد التعبير عنه في التنافس الإنتخابي.

وقد أصبحت النسب التي تسفر عنها الإنتخابات العامة في الإتحاد السوفياتي مثالا يحتذى به في النظم الدكتاتورية في العالم، حيث أصبحت لا تقبل التصريح في انتخابات مرشحيها بغير 99% وزيادة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإنتخابات كانت تجري في ظل عمل تعبوي واسع يقوم به الحزب الشيوعي السوفياتي والمنظمات التابعة له (شبيبة نقابات... الخ) يحتم على عموم المواطنين الحضور خوفا أو طمعا. لذلك فهم لا يكترثون بظروفها وشكلياتها ونتائجها. ومن الطبيعي ألا تكون هذه المشاركة فعلية ولا فعّالة لأنها لا تعترف بحق المواطن في التأثير في القرار السياسي وفي اختيار المرشح الذي يحظى بثقته.

وعلى هذا الأساس فإن المشاركة في الإنتخابات لا تعبّر في الحقيقة عن إرادة الناخبين لأنها محكومة بالولاء للحزب وبالشعارات التي يحددها والآليات التي يضبطها ولأنها شعارات لا تخرج عن الإطار الدعائي للحزب وللدولة الإشتراكية ولإنجازاتهما.

إن مبدأ الإنتخاب وسحب الثقة الذي وضعته كمونة باريس وأقر باعتباره أحد مبادئ الديمقراطية البروليتارية لم يطبّق إلا عرضا، في بعض المناسبات، بل كان التعيين والحلول التنظيمية، هو الذي

عوّض الصراع الإيديولوجي والسياسي في معالجة القضايا التي تعترض الحزب في إدارة شؤون الدولة والبناء الإشتراكي وعلى الأخصّ في مسألة دعم دكتاتورية البروليتاريا، وذلك بالنظر إلى ضعف تأثير الحزب البلشفي في الأوساط الشعبية الواسعة وعلى الأخص في جمهور الفلاحين وإلى الميل البيروقراطي الذي يجذب إليه بعض قادة الحزب.

ويمثل عدم الإلتجاء الدائم للإنتخاب وسحب الثقة في جميع المستويات والمناسبات نقطة الضعف القاتلة التي همّشت الجماهير عن الشأن العام وعن الديمقراطية البروليتارية وعن مستقبل البناء الإشتراكي وسهّلت عملية بقرطة الدولة والحزب.

2- أجهزة الدولة السوفياتية

أ- الجيش الأحمر

$أ_1$ – الجيش الأحمر بين "الشعب المسلح" والجيش القيصري

يمثل الجيش أحد أهم أجهزة الدولة وتعدّ الوزارة المعتنية بإدارة شؤونه من وزارات السيادة، لذلك فإن النظر في جوهر الدولة السوفياتية يرتبط أيضا بتقييم وضع هذا الجهاز.

لقد بعث البلاشفة منذ ثورة 1905 خلايا دعائية في الجيش القيصري في شكل "تنظيم خاص داخل الجيش" كان له دور كبير فيما بين فيفري وأكتوبر 1917. كما أنه بعث جريدة موجهة للجيش عنوانها "حقيقة الجندي" وساعد بقسط وافر على بعث "اللجنة العسكرية الثورية" في بيتروغراد التي أعدت للإنتفاضة.

ومن جهة أخرى وقبل أكتوبر بدأ العمال في التنظم عسكريا بمساعدة البلاشفة، وهكذا تم إنشاء "الحرس الأحمر" الذي لعب أيضا دورا كبيرا، فيما بين أكتوبر1917 ومارس 1918، في التصدي للضباط الرجعيين الذين حاولوا استرجاع الحكم للطبقات المطاح بها.

وبالمقابل كان الجيش القيصري في انحلال متواصل ممّا سهّل على السلطة السوفياتية إعلان حلّه نهائيا، في مارس 1918، وبعث الجيش الأحمر بديلا عنه ووقع كلف تروتسكي بمهمّة الإشراف عليه.

وقد لعب الجيش الأحمر الناشئ دورا حاسما في التصدي "للحرس الأبيض" والجيوش الإمبريالية الغازية بروح ثورية ووطنية عاليّة وبالتضحيات العظيمة للعمال والفلاحين حماة وطنهم. لكن هذا الجهاز يحمل في تنظيمه وفي العديد من قادته ورجاله وفي أساليب قيادته الروح والممارسات القديمة، من بينها

إعادة إرساء "الأشكال القديمة للإحترام" منذ 1918 والإمتيازات المخصصة للضباط ولخريجي المعاهد العسكرية.

لقد تخلى الحزب البلشفي عن شكل الميليشيات الشعبية، التي كان ينادي بها كسائر الأحزاب الإشتراكية، باعتبارها بديلا عن الجيش النظامي. فقد أصدر مجلس مفوضي الشعب أمرا، من بين ما ورد فيه :

"4- إدخال مبدأ انتخاب كل الضباط... وينتخب الضباط السامون بمن فيهم القائد الأعلى في مؤتمر... للجان الوحدات...".

وفي أمر آخر نقرأ :

"باسم الشعب الثوري المعني بالإلغاء التام لكل الإمتيازات، قرر مجلس مفوضي الشعب :

1- إلغاء كل الرتب والألقاب، من رتبة رقيب الى رتبة جنرال

2- إلغاء كل الإمتيازات والأوسمة مقرونة في السابق بالمراتب والألقاب

3- إلغاء التحية

4- إلغاء أوسمة وعلامات التمييز

5- إلغاء كل تنظيمات للضباط

6- إلغاء المرافقين والمعاونين من الجنود للضباط "(1).

لكن هذا الأمر اصطدم بالحرب الأهلية وبالهجوم الإمبريالي وبعدم استعداد الجنود المسرّحين للإنخراط طوعا في الجيش الأحمر، لذلك تمّ إقرار نظام التسجيل الإجباري من جديد وانتداب عشرات الآلاف من ضباط الجيش النظامي السابق، ممّا دفع إلى إلغاء أوامر مجلس مفوضي الشعب الخاصة بمقرطة الجيش وتحويله إلى ميليشيات شعبيّة وإرساء المراتب والإمتيازات من جديد.

وعلى إثر الهزائم الساحقة التي لحقت الجيش الأحمر، المتشكل حسب نظام اللجان والمليشيات، أمام الألمان خلال شهري فيفري ومارس 1918 وأمام التشيكيين خلال شهري ماي وجوان 1918، أدرك تروتسكي بصفته مفوّض الشعب، المسؤول على الشؤون العسكرية والحربية، ضرورة إعادة بناء الجيش الأحمر على الشكل النظامي القديم وعلى أساس الإنضباط العسكري والسلوك التراتبي والقيادة المركزية (هيئة الأركان). ومن أجل ذلك وجّه الدعوة لضباط الجيش القيصري القدامى بصفتهم "مختصين في الشؤون العسكرية والحربية"، فانتدب حوالي 8 آلاف ضابط. وبلغ العدد في أواخر 1918 حوالي

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص85.

22 ألفا. ووصل خلال الحرب الأهلية 75 ألف ضابط، دون احتساب الأطباء والبياطرة والرسميين الآخرين. وهكذا أصبح ثلاثة أرباع ضباط الجيش الأحمر من الذين كانوا ينتمون للجيش القيصري.

وقد لاقت هذه السياسة، في بداية تنفيذها، معارضة جدّية من قبل العديد من قادة الحزب والجيش ومن عدد من قادة الحرس الأحمر، ثمّ أصبحت اختيارات استراتيجية للحزب البلشفي تحت عنوان "ضرورة الإستفادة من المختصين البورجوازيين حتى وإن كان ذلك مقابل أجور عالية".

وشيئا فشيئا حدثت نقلة نوعيّة في الجيش بين الجنود والضباط لا فقط في الإمتيازات أو نمط العيش والمراتب والألقاب والأوسمة بل أصبح الأجر والمنح موطن الفوارق الكبيرة، ففي 1937 وصل متوسط الأجر السنوي للجندي إلى حوالي 150 روبل في حين كان الضابط يحصل على 8 آلاف روبل.

ويمكن أن نستخلص أن الجيش الأحمر كان أداة ثورة ديمقراطية بقيادة البروليتاريا ولم يكن يناسب شروط المرور إلى مرحلة أرقى، أي إلى الإشتراكية. وتجدر الملاحظة أن خضوع الجيش للسلطة السوفياتية لا يعود إلى التأثير السياسي والإيدولوجي عليه بل إلى عوامل أخرى منها:

- هزيمة الجيش القيصري في الحرب العالمية وتفككه،
- الثورة البلشفية التي ساعدت الفلاحين على التحرر من الإقطاع والإستبداد الشرقي،
- بناء الجيش الأحمر في خضم الحرب الأهلية والحرب الوطنية لصد العدوان الإمبريالي،
- تمكين الضباط من امتيازاتهم ومراتبهم وألقابهم،
- وأخيرا وليس آخرا الحضور الدائم للمفوضين السياسيين للحزب إلى جانب الضباط.

أ2- الحزب البلشفي والجيش الأحمر

أصبح تروتسكي مفوّض الشعب مكلفا بشؤون الجيش والحرب، بعد أن تحمّل مسؤولية السياسة الخارجية، في الوقت الذي كانت تتجه فيه الأوضاع نحو الحرب الأهلية. كان الجيش الروسي قد تمّ حلّه وعزل قادته وتسريح جنده، ولم يبق غير فرق الحرس الأحمر التي كانت مؤلفة في أغلبها من مجموعات غير نظامية ضعيفة الإنضباط ومنعدمة الحرفية تقريبا، مازالت تحركها عقلية "الجان" ما قبل الثورة. فهي لم تكتف بانتخاب ضباطها، وهو موضوع قابل للنقاش والتقييم، بل فرضت مناقشة خطط العمليات الحربية والتصويت عليها في صفوف الجند. فكانت النتائج مفزعة ودرامية في عديد من الأحيان.

وأمام خطر الهزيمة الذي كان يتهدد السوفيات، في صائفة 1918، أعلن تروتسكي التعبئة العامّة وجند من بتروغراد وموسكو وحدهما 200 ألف عامل. وبعثت أيضا 40 ألف من أعضاء الحزب. وهكذا بلغ عدد أعضاء الحزب المجندين في الجيش الأحمر نصف مليون عضو. وبلغ عدد المنتدبين من العمال والفلاحين خلال 1919 مليوني مجند.

فقد كان لينين أكد في تصريح له في أكتوبر 1918:

"قررنا بأن يكون لنا جيش مؤلف من مليون جندي في الربيع". " نحن الآن في حاجة إلى جيش يعد ثلاثة ملايين رجل، بإمكاننا بناؤه. وسنبنيه !". لقد كان من المتوقع أن يكون تعداد الجيش الأحمر في 1919 ثلاثة ملايين رجل وفي أواخر سنة 1920 خمسة ملايين رجل(1).

وحاول الحزب مواصلة بناء الجيش الأحمر على أساس نظام الميليشيات، طبقا لقرار المؤتمر التاسع، فقد أنشأ بعض الميليشيات العمالية الموازية للجيش الأحمر بهدف تطويرها والإرتقاء بها إلى مستوى الإحتراف، أي إلى مستوى تكون فيه قادرة على أن تقوم مقامه. لكن ضرورات الحرب الأهلية وخطر الهزيمة التي كانت تتهدد الدولة السوفياتية الناشئة جعلته يقبل بالعودة للنظام القديم لتنظيم الجيش وبدعوة عشرات الآلاف من الضباط والضباط السامين من جديد. وقبل أيضا بعودة الإمتيازات. وبذلك توفر الإطار الموضوعي لابتلاع الضباط والمفوضين السياسيين والإطارات الإدارية العليا في الجيش من بين الشيوعيين فأصبحوا غيورين على امتيازاتهم ويستعملون مواقعهم للدفاع عنها. وللتحصّن من المخاطر التي قد تلحقهم ولضمان مصالحهم، احتل الضبّاط المواقع الحسّاسة في الخلايا الحزبيّة للجيش، حتى أن المصلحة السياسية للجيش قد لاحظت هذا الأمر ودعت لليقظة.

ومن الطبيعي أن الدولة السوفياتية لم تكن مؤهلة لتحمّل عبء جيش بمثل هذا العدد ممّا انعكس على أوضاعه الماديّة والحربية من حيث العتاد واللباس والنقل والأغذية والمحروقات والأدوية. وقد كان له أثر بالغ على معنويات الجند وانضباطيتهم حتى أنه بين الـ10 والـ15% يهربون من كل وحدة وأن نسبة المرضى بلغت في بعض الوحدات 80% وأن 30% من الجيش الأحمر أصيب بداء التيفوس في سنة 1920، أي ما يزيد عن المليون جندي.

ويمكن القول أن الضربات الموجعة التي تلقاها الجيش الأحمر، في الحرب الأهلية، كانت قد لحقته من الأمراض مثل التيفوس والنزلة والكوليرا والحمّى وأمراض الزهري والقمّل والأمراض المعويّة والأسنان والإسهال.

لقد عالجت السلطة السوفياتية أمر الحرب الأهلية بالحلول البرغماتية عن طريق العدد وبواسطة توجيه الطاقات الثورية للشعب تجاه عدوّ خارجي وآخر داخلي يحمل السلاح ويهدد مباشرة بعودة النظام القديم، الذي ثأرت منه، وهي مستعدة للتضحية من أجل دحره حفاظا على قطعة الأرض التي حصلت عليها وعلى المركز الذي حازته في الجيش أو الإدارة أو السوفييتات أو المصنع.

كانت السلطة السوفياتية تفطنت، تحت ضغط التجربة العملية، إلى أهمية هذه الآلة الرهيبة، التي

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص737.

تسمى "التنظيم العسكري"، في حفز المجتمع وحمله على القبول بالمشروع الجديد وذلك بتحويله إلى مثال يحتذى به ومدرسة واسعة للإنضباط والتربية السياسية وتنميّة زوح الوفاء للوطن والإشتراكية. وهكذا أصبح الجيش، في ثكناته ومعسكراته، يتعلم القراءة والكتابة والحساب ويتلقى التكوين البلشفي. فقد كان له 3 آلاف مدرسة ومليوني كتاب ونوادي قراءة جماعية ومسرح وموسيقى وسينما وجرائد ومجلات وندوات فكرية وسياسية وثقافية ومكتبات متنقلة، زيادة على الزيارات المتكررة التي تؤديها إطارات الحزب المركزية.

لقد كان الجيش الأحمر المركز الرئيسي للدعاية البلشفية، أيام الحرب الأهلية، ناهيكم أن نصف مليون جندي التحقوا بصفوف الحزب في تلك الفترة. وعند عودتهم إلى ديارهم حملوا معهم أفكار وأساليب العمل البلشفية كما تعلموها وفهموها وتحوّلوا إلى مبشرين بها ودخلوا السوفياتات بأعداد غفيرة. فطبعوا الحياة الحزبية والسوفياتية بأساليب العمل والإنضباطية العسكرية، خاصة وأنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب الشرعية، من زاوية أنهم مثلوا عماد الثورة البلشفية وحماة بلاد السوفيات من الغزو الخارجي ومن الثورة المضادة والمدافعون عن المشروع الإشتراكي.

ووعيا من قادة الحزب البلشفي بالروح التي تولدها قوّة التأسيس التي مكّنهم منها انتصار الجيش الأحمر في الحرب الأهلية، تماما كما كانت الإنتفاضة المسلحة قوّة التأسيس التي اعتمدها لينين في المؤتمر الثاني لسوفياتات عموم روسيا، من أجل فرض توجهاته على الجميع وتمكين الحزب البلشفي من الإستيلاء على السلطة بمفرده، فقد فرضوا على الشعوب السوفياتية أن تنخرط في سياق روح التضحية والعطاء والإنضباط والبطولة، التي كان تحلى بها الجيش الأحمر في الحرب الأهلية، من أجل الإقدام على البناء الإشتراكي والتضحية في سبيله. فأصبحوا يتوجّهون لها بخطاب محمول بمصطلحات عسكرية: "الإنضباط"، "المعارك"، "الجبهة"، "المحارب"،....، وكأن روسيا قد تحوّلت إلى معسكر كبير. ويؤكد هذا التعامل على النظام السياسي السوفياتي أن ينطبع بالطابع العسكري، والشأن نفسه بالنسبة للحزب البلشفي والأحزاب الشيوعية المبلشفة، باعتباره يرمز للثورة والثورية، حتى أن البلاشفة الرسميين قد حافظوا على لباسهم العسكري.

لنتابع الآن تطوّر وجود الحزب البلشفي في مستوى قيادة الجيش. فقد كانت نسبة المنتمين للحزب في سنة 1920 لا تفوق الـ % 10 من قيادات الجيش الأحمر وقاربت في سنة 1924 الـ31% وفي سنة 1929 تجاوزت الـ51% وبلغت الـ72% في 1930 وأصبحت بعد سنة 1936 مائة بالمائة(1).

ويؤكد هذا التطور المكانة المحورية التي تحتلها المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوفياتي.

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص100.

ورغم المكانة التي كان يوليها لينين للتنظيم العسكري في العملية الثورية وفي الدفاع عن الإشتراكية، فإن التنظيم الحزبي يبقى صاحب الصدارة لديه، بدون منازع. زيادة على أنه لا يعطي للجيش دور الحزب السياسي في تأطير الجماهير وتنظيمها كما فعل ماوتسي تونغ. لذلك فإن التغيير الذي حصل في تعامل البلاشفة مع المؤسسة العسكرية دفعتهم إليه ضرورات الحرب الأهلية ببرغماتية. لكن خطيئتهم تمثلت في أنهم سرعان ما نتائج تجربتهم إلى نظرية سهّلت عليهم تأطير آلاف الفلاحين والمهمّشين وتوجيههم لخدمة النظام البلشفي، وحوّلوها إلى اختيارات يتبعونها من أجل تحويل المجتمع السوفياتي تحويلا ثوريا. فجعلوا من النظام العسكري مثالا للتنظيم والعمل السوفياتي وللتنظيم والعمل الحزبي أيضا، وهي صيغة تتماهى مع جوهر الفكرة اللينينية للحزب في "ما العمل؟". والأخطر من ذلك هو أنه زيادة على عدد الأعضاء الحزبيين في الجيش فإن ضباطهم أصبحوا جميعا مع مرّ الأيام ينتمون للحزب. وهو وضع جعل الحزب تبتلعه الرمال المتحركة لهذا الجهاز وتفقده هويّته.

ب- جهاز البوليس السياسي

كان جهاز البوليس السياسي القيصري من بين الأجهزة التي استهدفتها الثورة فتمّ تفكيكه تفكيكا كاملا. لكن السلطة السوفياتية اضطرت في مقاومتها للثورة المضادة إلى بعث جهاز أمني- قمعي مثّلته "اللجنة الإستثنائية"(أو التشيكا- حسب التعبير الروسي: اللجنة الإستثنائية لعموم روسيا للنضال ضد الثورة المضادة والتخريب) المتفرّعة عن اللجنة العسكرية الثورية.

وقد تمّ تعيين فيليكس دزيرجينسكي على رأس "التشيكا"، وهو رجل من أصل بولوني في الأربعين من عمره، قضى أكثر من عشر سنوات في السجون القيصرية، وهو معروف بوفاء متعصّب للثورة وللينين وبتصلبه واستعداده للمضي حتى النهاية في الحرب ضد "الأعداء". فكان بالنسبة للينين الرجل المناسب في المكان المناسب الذي وجد فيه البلشفي "اليعقوبي البروليتاري المستعد لكل التحديات".

وما إن تولى مهامه حتى انطلق يعمل خارج القانون ولا يخضع لأيّة رقابة. وكان يكتفي بإعلام لينين ثم ستالين فيما بعد.

ومنذ بداياتها كانت "التشيكا" تعمل خارج القانون، حتى أن مختلف فروعها كانت تعمل حسب قوانينها الخاصة، ممّا جعل كل فرد عرضة للإتهام بكونه معاد للثورة بمجرد تأخره عن العمل أو دردشة خاصة أو سكر أو مشادّة مع مسؤول حزبي أو ما شابه ذلك، وقد يؤدي به الأمر إلى السجن أو المحتشد أو الإعدام. فكان الأوائل من ضحاياها هم أولئك الذين تمّ إيقافهم لمجرد شبهة أو لمجرد وشاية قد تكون في الغالب كاذبة ونتيجة تصفية حسابات شخصية.

وفي طور ثان أصبح تدخّل "التشيكا" أشدّ وطأة وخطورة لمّا أصبح أسلوب تدخّلها القاعدي منهجا عاما أخذه مركز الحكم على عاتقه من أجل تصفيّة خصومه السياسيين. ومن ثمّ نشأت علاقة وطيدة بين الإرهاب القاعدي أو الجماهيري والإرهاب السياسي. وكانت "التشيكا" حلقة الربط بين النمطين من الإرهاب.

وقد أثار هذا التطور في الأوضاع وفي السياسة البلشفية حيرة وريبة المثقفين الذين ناصروا الثورة وكان من أبرزهم ماكسيم غوركي الذي كتب في العدد الصادر بتاريخ 17 جانفي 1918 من جريدة "نوفيا جيزن"، مستشهدا بكلام صادر عن البحّار الفوضوي جيليزنياكوف:

"يمكن قتل مليون شخص من أجل مصلحة الشعب الروسي"،

كتب ما يلي:

"أعتقد أنه يمكن قتل مليون من "المواطنين الأحرار" في بلادنا وزيادة. ولماذا لا نقتل؟ الناس كثر في روسيا والمجرمون أيضا؟ وكلما تعلق الأمر بالقتل فإن سلطة مفوضي الشعب تواجه عراقيل غريبة للتعرف على الجناة، كما هو الشأن، على ما يبدو، بالنسبة للتحقيق بشأن الإغتيال الحقير لشينغاريف وكوكوشكين. إن أسلوب تصفية الفلاحين قديم ومعروف في السياسة الداخلية للحكومات الروسية المتعاقبة، منذ عهد Ivan le Terrible ونيقولاي الثاني.....لماذا نطلب من لينين أن يتخلى على مثل هذا الأسلوب التبسيطي؟".

ومع احتدام المواجهة مع البيض وتصاعد المعارضة للسلطة السوفياتية صدر قرار رسمي في19 سبتمبر1918 يسمح "للتشيكا" بإيقاف وتنفيذ حكم الإعدام دون الإلتجاء إلى المحاكم الشعبية. ومكّنها لينين من الحرية التامة في انتهاج جميع الأشكال التي تعتبرها ناجعة وفي اتخاذ قرارات بصورة حينية دون استشارة أي كان أو أي هيئة من الهيئات العليا للدولة. وبعد أن تفرغ من عملها بإمكانها تقديم تقرير عام في هذا الشأن لمجلس مفوضي الشعب واللجنة التنفيذية للسوفياتات.

ولما بلغ الصراع أقصاه في الفترة الممتدة بين أواخر 1918 وأواخر 1919، وكانت السلطة السوفياتية في خطر، التجأت هذه الأخيرة في حربها من أجل البقاء إلى "الإرهاب الثوري" أو "الإرهاب الأحمر" محاكاة "للإرهاب" الذي مارسته "لجنة الخلاص المدني" في الثورة الفرنسية في سنة 1793. وكانت "التشيكا" الذراع القوية التي التجأت إليها لضرب أعدائها بكل قوّة ففككت كل التنظيمات المعارضة للسلطة السوفياتية على الوجه الأكمل وأوقفت أغلب قادتها وأعدمت عددا كبيرا من المشتبه فيهم من الطبقات السائدة القديمة والمتعاونين معهم. ولم تنج من بطشها الأحزاب الإشتراكية والقوى الديمقراطية مما أثار قلق مجلس السوفيات ومجلس مفوضي الشعب اللذان أصدرا قرارات للحد من صلاحياتها وتشديد الرقابة عليها، لكن دون جدوى. لأن لينين والسلطة السوفياتية منحاها سلطات أوسع،

كي تتمكن من الرد الحازم على هجوم الثورة المضادة، رغم ما لهذه الصلاحيات من انعكاسات خطيرة على علاقة سلطة دكتاتورية البروليتاريا بالشعب.

فصدر أمر بتاريخ 15 أفريل 1919 يوسع صلاحيات "التشيكا" بأن شملت قمع أعمال السرقة والنهب وخرق الإنضباطية السوفياتية، وبعث "محتشدات للعمل الإصلاحي" للذين صدرت في شأنهم أحكام من المحاكم الثورية أو السوفياتات المحلية أو "التشيكا"، ومحتشدات خاصة بالأطفال والقصّر.

وفي 21 أكتوبر من نفس السنة صدر أمر يقضي بإنشاء "محكمة ثورية خاصة" تحت الإشراف المباشر "للتشيكا" لمحاربة السرقة والمضاربة.

وفي مطلع 1920 تمّ إلغاء هذه المحكمة، إلا أن فروع "التشيكا" المحلية أصبحت لها نفس مشمولات المحاكم الثورية بما في ذلك حق تنفيذ أحكام الإعدام مباشرة.

وكانت "التشيكا" تدخلت بكل قوّة في الحياة الداخلية للحزب، إذ كانت ومن بعدها "الغبيو" عضو في لجنة الرقابة التنظيمية، وعلى الأخص في مرحلة إعداد المؤتمر العاشر للحزب البلشفي وبعده، حتى أن البلاشفة طالبوا في المؤتمرالتاسع للسوفياتات بإعادة تنظيم "الغبيو" والحدّ من صلوحياتها و"عودتها إلى الشرعية الثورية".

وفي 8 فيفري 1922 صدر قرار عن مجلس مفوضي الشعب يقضي بإلغاء "التشيكا" وفروعها وإسناد مهامها لمفوضية الشعب للشؤون الداخلية وبعث "الإدارة السياسية للدولة"(الغبيو) التي تتحمل مهام "التشيكا"، تحت رقابة مفوضية الشؤون الداخلية. وكان "للغبيو"، كما كان "للتشيكا"، قوات خاصة من الجيش من بين مهامها "محاربة الجريمة في الجيش والسكك الحديدية".

وأصبحت "الغبيو" تتدخل في حياة الحزب تلاحق العناصر "المنشقة" و"المندسة" مما ضيق إلى أبعد حد حرية النقد والنقاش والمبادرة داخل الحزب. وكان لينين قد ندد بهذا المنحى في المؤتمر الحادي عشر للحزب. لكن الأمور بلغت شأنا يصعب معه تجنب المجرى المأساوي الذي اتبعته. وهكذا أصبحت "الغبيو" تعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة المركزية لرقابة الحزب ومفوضية الشعب للرقابة العمالية والفلاحية التي أصبحت تحت إشراف ستالين مباشرة.

وبذلك تعزز أكثر فأكثر التمشي البيروقراطي والقمعي تجاه الأحزاب الأخرى وتجاه الإتجاهات الداخلية المعارضة للسياسة الرسمية لقيادة الحزب، وهي اختيارات ساهمت بقسط كبير في تحويل دكتاتورية البروليتاريا من سيادة طبقية إلى حكم أقلي- اسبدادي ثمّ إلى حكم فردي.

ج- الجهاز القضائي والمنظومة القانونية للدولة السوفياتية*

إن إحدى الخاصيات الأساسية لثورة أكتوبر هي أن أجهزة القمع التابعة للدولة القيصرية وعلى الأخص منها الأمن والبوليس السياسي والجهاز القضائي تمّ حلها رسميًا بموجب أمر صدر في 24 نوفمبر 1918.

وعلى أنقاضها نشأت أجهزة جديدة من ضمنها الجهاز القضائي الذي تمّ ربطه مباشرة بالأجهزة الأمنية ووضع تحت إشراف مجلس مفوضي الشعب.

وقد تمّ تصنيف المحاكم على النحو التالي: محاكم عليا ومحاكم شعبية ومحاكم حزبية ومحاكم عسكرية ومحاكم متنقلة وسادسة محاكم المجالس الثورية. ويتمتع المدعي العام، في كل محكمة، بصلاحيات فائقة بحيث يمكن له محاكمة "كل من يهدد النظام العام" مباشرة ودون استشارة أي سلطة إشراف يعود لها المتهم بالنظر.

واشتغلت مختلف المحاكم، إلى حدود 1926 بدون قانون جنائي ملزم أو محاكم استئناف. وظلت هذه المحاكم معمول بها، في أغلبها، إلى حدود ديسمبر 1958، وقت تمّ حلّ المحاكم الإستثنائية والعسكرية ومراجعة المنظومة القانونية في اتجاه توفير ضمانات أكبر للمتهم وتخفيف العقوبات والتخلي عن الأخذ بالإعتراف سندا في إصدار الحكم وحصر الحكم بالإعدام على الخيانة الوطنية.

وفي سنة 1926 صدرت أول مجلة قانونية للإتحاد السوفياتي تضمّنت العديد من القوانين الجائرة مثل الحكم بالإعدام على من يرفض العمل أو لا يستطيع العمل في المعسكرات بسبب الإرهاق أو الجوع. كما تضمّنت المجلة قانونا يسمح بالحكم 10 سنوات سجنا على الجنود الذين يؤسّرون من قبل العدو بتعلة أن الوقوع في الأسر هو ضرب من ضروب التصميم الداخلي على "الخيانة". وتضمّنت المجلة أيضا قانون العقوبات الخاص بالتحريض ضدّ السلطة والذي طال الأحاديث بين الأصدقاء وبين الزوج والزوجة.

ولم يقبل المشرع السوفياتي التفريق بين النية والفعل في تناوله لقضايا الحق العام أو القضايا السياسية. ويعتبر فيشنسكي، وهو عالم قانون سوفياتي، كان منشفيا ثمّ تحوّل مباشرة بعد الثورة إلى البلشفية، شغل منصب مدّعي عام صفّى رفاقه القدامى والجدد دون رحمة. فقد كان وراء عدم التفريق بين النيّة والفعل في القانون السوفياتي، الذي اعتبر دليلا على "تفوّق التشريع السوفياتي على التشريع البورجوازي"(1).

---

(1)- عامر عبد الله*، مقوضات النظام الإشتراكي العالمي وتوجهات النظام العالمي الجديد، دار المدى للثقافة والنشر، 1998، ص306.

* أنظر أيضا، الفقرات 8 و9 و10 من كتاب أرخبيل الغولاغ لصاحبه أ. سولجينيتسين.

وذهب لاتسيس، وهو مسؤول أمني على المنطقة الشرقية، مذهبا آخر في التوجيهات التي كان خصّ بها المحققين، حيث دعاهم إلى عدم الإهتمام بالبرهان والدليل في الإدانة والعقاب وإنما بالمنشأ الطبقي والثقافة والتربية. وقد اعتبره لينين من أفضل الشيوعيين في روسيا، لكنه لم يكن راضيا على ما كان يكتبه، على صفحات جريدة "الإرهاب الأحمر"، حول الإرهاب. فقد أورد له هذا المقطع الذي يعتبر غير مقبول بتاتا، يقول فيه لاتسيس:

"لا تفتشوا السجلات بحثا عن الأدلة فيما إذا كان تمرّده (أي المتهم) ضد السلطة السوفياتية كان مسلحا أو بالكلام فقط"(1).

"إن الإفادات الكاذبة، غالبا ما تطلق الضوء الأخضر... أي أن تدل على المجرم"(2).

كما وضّح دزيرجينسكي في أحد اجتماعات الحكومة أن مهمة "التشيكا" هي إشعال الحرب التي لا هوادة فيها ضد الأعداء الداخليين للثورة، حيث قال:

"إنها واجهة من أخطر الواجهات وأقساها، لذلك ينبغي أن نوجّه لها أكثر الرفاق تصميما وشدّة ووفاء واستعدادا للدفاع عن الثورة. لا تعتقدوا بأنني متعلق بأشكال من العدالة الثورية، نحن لا نهتم بالعدالة. نحن الآن في حرب: وجها لوجه، في معركة فاصلة، الموت أو الحياة !"(3).

وها هي بعض التعليمات التي كان وجهها فيشنكسي، لمّا كان رئيسا لهيئة الإدعاء العام، إلى المحققين وموظفي المؤسسة التي كان يرأسها :

"إن من هو معرض لعقوبة الموت، لا يشترط أن يحكم وفق حقيقة مطلقة، بل نسبيّة فقط. ولذا، فإن من نحكم عليه رميًا بالرصاص، لا يعني أن نكون واثقين بالضرورة من فعلته بشكل مطلق، ولكن بشكل تقريبي... وذلك بالإستناد إلى بعض الفرضيات التي تجعلنا نعاقبه كشخص مذنب"(4).

وتؤكد محاكمة بوخارين ورفاقه أن فيشنكسي لم يكن يعنيه في إدانته للمتهمين إن كانوا أبرياء أم لا، بل كان حريصا على إثبات إدانة ملفقة مفبركة لا تستند إلى حجّة ولا إلى أي مرجع قانوني. لقد كانت الإدانة تعبيرا عن حاجة النظام الستاليني لإجراء محاكمة وجوه بارزة في السلطة بتهم التآمر والخيانة العظمى لتبرير الحملات الإرهابية الجارية والتصفية الواسعة في صفوف الدولة والحزب، كي يقتل كل نفس معارض ويطوّع المجتمع السوفياتي بأسره لإرادته.

---

*عامر عبدالله أحد قادة الحزب الشيوعي العراقي عايش "التجربة الإشتراكية" و"الشيوعية" والعديد من قادة "الأحزاب الشيوعية" لأكثر من ثلاثة عقود، أصدر كتابه سنة 1992، كخلاصة لجملة الملاحظات التي كان سجلها في نقاشاته وزياراته المتعددة لبلدان أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي وغيرها. ويمكن التعامل معه باعتباره شهادة على التجربة.

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، م28، ص406.

(2)- عامر عبدالله، مقوضات النظام الإشتراكي العالمي،ص306.

(3)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص634.

(4)- المصدر السابق، ص307.

ولا غرابة في أن يطالب فيشنسكي بإصدار حكم الإعدام على المتهمين، وهو ينعتهم بالخونة والحشرات والكلاب الجرباء:

"إن بلادنا برمتها، شيبا وشبابا، تترقب وتطلب شيئا واحدا: أن يقتل الخونة والعملاء، الذين باعوا وطننا للعدو، رميًا بالرصاص مثل الكلاب الجرباء أقتلوهم !

إن شعبنا يشدد في المطالبة بشيء واحد: أن تسحق الزواحف الحقيرة !"(1).

يضمن القانون السوفياتي في المادة 136 حقوق المتهم وحقوق الدفاع، طبقا لما نصّت عليه لائحة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والتي صادق عليها الإتحاد السوفياتي، ورد في المادة 136 ما يلي:

"لا يرغم أي شخص في أيّة قضية جنائية بأن يكون شاهدا على نفسه".

لكن هذا البند ظل حبرا على ورق، لأن فيشنسكي واصل في مرافعاته، باعتباره ممثلا للإدعاء العام، الإعتماد على مقولته الشهيرة "الدليل النسبي والتقريبي" كاف لإثبات الإدانة، إذ قال :

"من العبث التفتيش عن دليل مطلق... فالبرهان على الذنب نسبي أو تقريبي... وباستطاعة المحقق، أن يتوصّل إلى الدلائل أو يكشفها، حتى ولو لم يوجد شاهد أو دليل"(2).

ويعتبر عامر عبدالله أن مثل هذا التصوّر للعدالة الثورية "قد اقترن بمفهوم دكتاتورية البروليتاريا والإرهاب والقمع". ويعني هذا المفهوم، في اعتقادنا، عدم احترام القانون والإستخفاف بالشرعية بصورة عامة وبالشرعية الإشتراكية. وقد حثّ لينين القضاة على حرية التصرف والإهتداء بتوجهات الحزب وشعاراته وبمفهوم العدالة الإشتراكية، حيث قال:

"إن الحزب، بعد إلغائه قوانين الحكومة الإستبدادية، يمنح القضاة الذين انتخبتهم مجالس السوفيات، حق التصرف وفق أوامر أو شعارات الحزب. نفذوا إرادة البروليتاريا ! طبّقوا مراسيمها ! وفي حالة غياب المرسوم المناسب، أو ضعف مفعوله، استرشدوا بالحكم الإشتراكي للعدالة !"(3).

وقال أيضا :

"إن دكتاتورية البروليتاريا هي سلطة تعتمد مباشرة على العنف وليست مقيدة بالقانون"(4).

وبمثل هذا التصوّر لم يعد للمواطن حقوق يضمنها القانون وترعاها مؤسسات الدولة ويبقى رهن إرادة حينية لمحقق أو محكمة متجوّلة أو شعبية... الخ. ولم يتوقف الوضع عند هذا المستوى بل تعداه إلى منع بيع مجلة القانون الجنائي في المكتبات، لأن القانون حسب المدّعين العامين والمحققين معدّ لهم وليس

---

(1)- يانيك بلان، دافيد كايزيرغرونبير، قضية بوخارين، ماسبيرو، 1979، (الترجمة من عندي)، ص163.
(2)- عامر عبدالله، مقوضات النظام الإشتراكي العالمي، ص308.
(3)- المصدر السابق، ص312.
(4)- لينين، الأعمال الكاملة، م28، ص244.للمواطن.

ولم يكن من السهل أيضا أن يعيّن متّهم في قضية ما محام ينوبه فيها كما أنه ليس من السهل أن يعلن محام نيابته على متّهم، لأن المحكمة هي التي تعيّن المحامين لنيابة المتهمين.

والأخطر من ذلك يتمثّل في أن البلاشفة أعطوا شكلا قانونيا للمحاكمات الشعبية التي تجريها محاكم الشعب، المتكونة من 12 عضوا منتخبا من العمال والفلاحين وموظفين اشتغلوا فيما مضى في المحاكم القيصرية أغلبهم أميين، لتطبيق "العدالة الثورية" على كل القضايا، بما فيها الجنايات. ولا تحترم المحاكم الشعبية الشكليات الإجرائية ولا تراعي مقتضيات القانون ولا تعتمد على الحجج والأدلة، بل تكتفي بالإسترشاد بـ"الوعي الثوري" لأعضائها. فتكون أحكامها شبيهة بالأحكام الثأرية وخاضعة عامة للتفاعل مع الحاضرين في القاعة وللعقلية السائدة في الجهات.

لذلك كان نظام العدالة الثورية الذي أرساه البلاشفة والذي يسيّر المحاكم الشعبية هو أقرب شيء إلى "القوانين العرفية" السائدة في الأرياف بنظامها الزجري والعنيف الخالي من الضمانات والقائم على قاعدة: "العين بالعين والسن بالسن". ففي شهر ماي من سنة 1918، استعملت المحكمة الشعبية بمقاطعة تامبوف، القانون الجنائي التالي:

"إذا اعتدى أحد بالضرب على آخر، يضرب المعتدى عليه عشر مرات المعتدي. وإذا ما اعتدى أحد بالضرب على آخر فجرحه أو كسر له عظما يحكم على المعتدي بالإعدام. وبالنسبة للسرقة أو بيع المسروقات فإن الحكم على الجناة هو الإعدام. وإذا أشعل أحد حريقا وألقي القبض عليه يحكم عليه بالإعدام"(1).

كما تصدر الأحكام حسب المنشأ الطبقي للجاني والضحية، وغالبا ما تتفحّص هيئة المحكمة الشعبية يدي المتهم، فإذا كانتا لينتين فهو مذنب. وغالبا ما يتمّ الحكم بالإعدام على التجّار المضاربين بينما اللصوص وقتلة الأغنياء لا تلحقهم سوى عقوبات خفيفة وقد يطلق سراحهم مباشرة على إثر مرافعة ترجع أسباب الجرم إلى حالة الفقر التي يعيشها الجاني.

وفي فيفري 1918، لما اجتاحت الجيوش الألمانية روسيا، أصدر لينين، باسم مجلس مفوضي الشعب، مرسوما موجها للمحاكم الثورية يأمرها فيه بتنفيذ حكم الإعدام "مباشرة" رميا بالرصاص، في حق كل:

" المتعاونين مع العدو والمهربين والنهابين والمخربين والسوقيين والمحرضين المعادين للثورة والجواسيس الألمان الذين يلقى عليهم القبض متلبسين"(2).

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص661.
(2)- لينين الأعمال الكاملة، م27، ص 26.

لكن المحاكم الشعبية والثورية كانت تنقصها الفاعلية والنجاعة من زاوية نظر اليعقوبية البلشفية، لذلك عوضتها "التشيكا" تدريجيا على أوسع نطاق.

لقد استخفت السلطة السوفياتية بالقانون وبالشرعية حيث أنه في الوقت الذي صادق فيه المؤتمر الإستثنائي للسوفياتات، المنعقد في 5 ديسمبر 1936، على الدستور الجديد للإتحاد السوفياتي، أخذ القمع أبعادا خطيرة عمّق بها اغتراب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين عن الدولة، بعد أن كانوا منحوها القوّة التي بواسطتها أزاحت القيصيرية والبورجوازية الإمبريالية وهزمت الثورة المضادة وردت الهجوم الإمبريالي، وبعد أن حمّلوها آمالهم وطموحاتهم في التحرر السياسي والإجتماعي.

فالدستور السوفياتي الذي يمثل الشرعية الإشتراكية، في ظل "دكتاتورية البروليتاريا"، أصبح في الإتحاد السوفياتي يعدّ وثيقة معارضة ثورية، حيث حوكم وسجن وأعدم عشرات الآلاف من الشيوعيين والثوريين الذين آمنوا بمبادئه وظنّوا أنه معدّ فعلا لتحرر الطبقة العاملة والمجتمع الروسي ومن ورائه الإنسانية بأسرها، فتمسكوا به ومارسوا ما يضمنه لهم، باعتباره يمثل في نظرهم السلطة العليا في الإتحاد السوفياتي، وطالبوا باحترامه فنالهم ما نالهم !!!.

وليس غريبا أن يتمسك المواطن السوفياتي بأغلب بنوده ويتّخذها أداة لمقارعة السلطة، لما يضمنه من حيز للحريات العامة والفردية ومن حقوق للمتّهم وللسان الدفاع ومن استقلالية للقضاء. فقد أكد القسم التاسع من دستور الإتحاد السوفياتي على أن "القضاة مستقلون ولا مرجع لهم إلا القانون"(البند 112) وأن "حق الدفاع مضمون للمتهم" وأن "مداولات كل المحاكم علنية"(البند 111). لكن فلسفة القضاء أتت لتتناقض مع مقتضيات الدستور وكرّس التشريع السوفياتي عدم دعمه فكرة "استقلال القضاة". إن المسألة لا تتعلق بخروقات وتجاوزات ولا بتوجهات خاصة بستالين، بل تتعلق بالنظام السياسي لدولة لا يحدّها قانون ولا تلتزم بشرعية. لذلك فهي لا تعترف بالمؤسسات ولا باستقلاليتها، لأنها تعتبرها شكليّة وخاضعة للحاجة السياسية المباشرة، ثمّ تتجاوزها بحثا عن أطر أخرى. وعلى أساس ذلك فهي تعتبر: "أن استقلال القضاة وخضوعهم للقانون فقط لا يعني استقلالهم عن الدولة أو استقلالهم تجاه سياسة الحزب والحكومة، لأن المحكمة جهاز سلطة". وهو تصوّر يشترك فيه القادة البلاشفة سواء كانوا يمثلون الموقف الرسمي أو المعارض، وبالتالي فهو يجمع لينين وتروتسكي وستالين وبوخارين وزينوفياف وكاميناف وغيرهم، ممّا يعني أن المواطن السوفياتي سواء كان عاملا أو موظفا أو فلاحا أو كولاكا أو رأسماليا قد وجد نفسه أمام دولة لا تمثل فيها العدالة سوى تسلط الحاكمين الجدد الذي تمارسه أقلية في المجتمع تجمع بينها بطاقة الإنتماء للحزب البلشفي.

ونستعرض في خاتمة هذه الفقرة انطباعات ماكسيم غوركي بعد اللقاء الذي جمعه بوزير العدل لوناتشارسكي، وهو صديقه الشخصي منذ زمن، محاولا إنقاذ عدد من المثقفين والكتاب والفنانين من القمع البلشفي المسلط عليهم، فقد أكد:

"من الواضح أن روسيا تتجه نحو استبداد جديد أكثر وحشيّة من سابقه. كان لي لقاء بالأمس مع "مفوض العدل"، وهو رجل محترم، لكنه عاجز كليا، مثله مثل كلّ ممثلي "السلط". لقد ترجيته بإطلاق سراح فيرناردسكي، وعلى ما يبدو دون جدوى...."(1).

د- الجهاز الإداري للدولة السوفياتية

د1- الملامح العامة للجهاز الإداري للدولة السوفياتية

أقام مجلس مفوضي الشعب منذ تأسيسه جهازا إداريا خاصا به ليس فقط على المستوى المركزي بل على المستوايين الجهوي والمحلي. فكان هذا الجهاز بمثابة أجهزة موازية لتنظيم السوفياتات وللتنظيم الحزبي. وتبني مختلف المفوضيات أجهزتها على نفس الأنموذج. وزيادة على ذلك فإن مجلس مفوضي الشعب أو اللجنة التنفيذية للسوفيات المركزي أو اللجنة المركزية للحزب، قد يلتجئ إلى بعث لجان خاصة أو هيئات استثنائية لإنجاز مهمّة محددة على المستوى الوطني، فإذا بها تتعدد وتنتشر في البلاد كلها.

فالنظام السوفياتي هو إذن عبارة عن أجهزة متعددة، تمتد أفقيا وعموديا، تبدو متوازية، لكنها في الواقع متشابكة ومتداخلة بشكل كبير يعلوها الجهاز الحزبي وهي أساسا: جهاز السوفياتات والجهاز الإقتصادي، وبصورة خاصة الصناعي والتجاري، وجهاز تعاونيات الإستهلاك والجهاز الفلاحي للكولخوزات والسوفكوزات والجهازين الأمني والعسكري ولجان الأحياء واللجان المختصة واللجان الإستثنائية....إلخ.

وفي كلمة فإن عدد موظفي مختلف هذه الأجهزة واللجان "الحزبية" و"السوفياتية" و"النقابية" و"الشبابية" و"التعاونية" تفوق الخمسة ملايين موظف من بينهم 3722 ألف موظف دولة، تصل كلفة مليونين منهم بالنسبة للدولة حوالي ملياري روبل، حسب ما صرح به أوردجونيكيدزي مقرر لجنة الرقابة العمالية الفلاحية أمام المؤتمر15 للحزب الشيوعي السوفياتي. وقد كان دزيرجينسكي أعطى حجما تقريبيا لتفاقم الجهاز البيروقراطي في التعاونيات الفلاحية، حيث صرّح في أفريل 1926 لجريدة البرافدا أن عدد الموظفين في التعاونيات بلغ 400 ألف موظف يكلفون الدولة 90 مليون روبل(2).

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص635.
(2)- بوريس سوفارين، الإتحاد السوفياتي في 1930، نشر إيفريا، 1997، (الترجمة من عندي)، ص214.

وهكذا يبدو الجهاز البيروقراطي مترامي الأطراف وأن المفوضيات لم تفعل شيئا غير إجراء بعض تعديلات وتغييرات داخلية على الإدارة القديمة، زيادة على الأجهزة التي رافقت نشوء الدولة الجديدة. وأصبح لهذا الجهاز تصوراته الخاصة لإدارة الشؤون الإقتصادية وتسييره للشأن العام ولعلاقته بالمواطن وباختصار له رأي في كل الشؤون وتوجّهات عمل محددة.

وقد نتج عن هذا الوضع ظهور هوّة بين قرارات الحزب والحكومة وبين ما تقبل الإدارة وضعه حيّز التنفيذ. وبذلك أصبح الجهاز البيروقراطي للدولة يمثل حاجزا بين الجماهير والسوفياتات وبين الحزب والجماهير.

وكان الحزب البلشفي قام بمحاولات عديدة لمعالجة هذا الوضع، غير أن مسعاه رافقه الفشل. فقد اعتقد في فترة ما أن إنشاء مفوضية الشعب لمراقبة الدولة بإمكانه مساعدته على مقاومة هذا الخطر، وكان ذلك في مارس 1918.

وأمام نتائجها الهزيلة، عوّضها بمفوضية أخرى في 9 أفريل 1919 تحت إشراف ستالين الذي كان يشرف على المكتبين السياسي والتنظيمي. وجرت محاولة ثالثة لتكوين "مفوضية رقابة العمال والفلاحين" تحت إشراف ستالين مجددا. وقد أتى أمر7 فيفري 1920 ليرتب إنشاءها ويضبط دورها، حيث اعتبر أن "النضال ضد البيروقراطية والفساد في المؤسسات السوفياتية" من مشمولات العمال والفلاحين وممثليهم المنتخبين في الهيئات والمجالس. وفي أفريل 1920 تمّ تشريك النقابات في مسؤولية رقابة الجهاز الإداري للدولة.

لقد كانت محاولات فعليّة لتكريس "رقابة عمالية وفلاحية" وشعبية على أجهزة الدولة، باءت جميعها بالفشل، لأن ثقل الماضي السحيق والتحوّلات الجارية في الجديد بمحاكاته للقديم في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة كانت هي التي حكمت على الثورة الروسية بالمآل الذي آلت إليه لاحقا.

كان الجهاز البيروقراطي للدولة السوفياتية الذي يمسك بكل دواليب الدولة ويسيطر على المجتمع يقوم فيما يقوم على جمع المسؤوليات الأساسية بين أيدي أعضاء الحزب، من أهل الثقة، والذين يلعبون دور المنفذ للقرارات التي ينبغي أن تصل عن طريقهم إلى جميع الأجهزة.

ولكي يأخذ القارئ فكرة عن مكانة هذا الجمع في تحويل الحزب البلشفي إلى جهاز أخطبوطي بيروقراطي، إلى "حزب- دولة"، نورد على سبيل المثال مسؤوليات كاميناف قبيل طرده من الحزب:

"كان كاميناف، أحد القادة الثلاثة الفعليين في الإتحاد السوفياتي، فهو عضو في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي للحزب ورئيس مجلس التشغيل والدفاع ورئيس سوفيات موسكو ونائب رئيس مجلس مفوضي الشعب، وعضو الرئاسة الجماعية للمجلس الإقتصادي الأعلى، وعضو اللجنة التنفيذية المركزية للإتحاد السوفياتي وللجنة التنفيذية لسوفيات الجمهورية الروسية ومدير معهد لينين ومدير

المجلة الرسمية للحزب "البلشفي". ومن الأكيد أنه كان عضوا في عدد من اللجان الأخرى والمجالس الأقل شأنا"(1).

وعلى هذا المنوال فإن رئاسة مختلف الأجهزة والجمع بينها ظلت بين أيدي نفس الأشخاص الذين يتبادلون المواقع فيما بينهم أو يجري تغييرهم حسب قرار من السكرتير الأول.

وقد أحدث هذا التشابك في المسؤوليات والجمع بينها دمجا في الأدوار وخلطا مطلقا بين السلط بحيث لم يعد هناك احترام للمسؤوليات والشكليات التي تفرضها، حتى أن مؤتمرات الحزب كانت تعلن قرارات هي في واقع الأمر من مشمولات السوفيات، حسبما ينص عليه الدستور، الذي، قبل تحوير 1936، لم يحدد أي دور للحزب. لكن وبما أن الحزب يمسك بجميع أجهزة الدولة كما أسلفنا ذكره فإنه يجد كل السبل مفتوحة لتجاهل الدستور وتنفيذ قراراته. ولما ابتلع الجهاز البيروقراطي الحزب حوله إلى مجرد تابع ومنفذ لقراراته.

د2- الحزب البلشفي والإدارة

تطور عدد موظفي الدولة فيما بين 1917 و1921 من 576 ألف إلى 2400 ألف موظف، من بينهم حوالي الثلث الذي كان في المجال الإقتصادي للتجميع والمراقبة والتوزيع. وليس في الأمر غرابة لأن الحرب الأهلية مثلت مرحلة احتداد أزمة نقص المواد ونمو احتكار الدولة وانتعاش السوق الموازية، مما دفع إلى تعدد الأجهزة التابعة للدولة: صنف يمثل الحكومة المركزية وآخر المفوضيات المركزية، التي هي بدورها متعددة وثالث يمثل السوفياتات المحلية ورابع لجنة تمويل الجيش....إلخ.

وكلما حاولت الدولة السوفياتية مزيد مركزة الحياة الإقتصادية إنتاجا وتوزيعا تضخم الجهاز البيروقراطي بشكل أصبح يمثل، منذ الساعات الأولى لإعادة بناء الدولة، ثقلا على الإقتصاد والمجتمع. ففي 1920 كان المصنع الذي يشغل 100 عامل يدار من قبل جهاز بيروقراطي يتألف من 16 موظف. ويصل الوضع في بعض المؤسسات إلى المستوى العبثي، حيث أن مصنع التعدين ببوليتوف الذي يعد 7 آلاف نفر لا يوجد من بينهم سوى ألفي عامل، أما الباقون فهم مجرد موظفين.

وتضمّنت لوائح الإضرابات في تلك الفترة تذمّر العمال من الجهاز البيروقراطي في المؤسسات الذي يعيش على حسابهم، خاصة وأنه كان يتمتع بجميع المنافع في التغذية والملبس والتداوي والنقل....إلخ بينما كانوا هم يتعرّضون للضغوطات من أجل الزيادة في الإنتاج وتحسين الجودة والرفع من الإنتاجية ويتلقون أجورهم في أغلب الأوقات أقساطا.

---

(1)- المصدر السابق، ص215.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن نسبة العمال في الإدارة السوفياتية لم تتجاوز الـ10% (على الأقل من الذين كانوا عمالا في 1917) فيما بين 1917 و1921. وأن عدد العمال المؤطرين لا يتجاوز ثلث المؤطرين من الموظفين. وأن عدد الموظفين، في 1921، قد ساوى مرّتين عدد العمال. وأن 10/9 موظفي الدولة ينتمون إلى الحزب البلشفي.

وقد شهد النفوذ السوفياتي في الريف تطورا ملحوظا، إذ تحولت الكومونات، خلال الحرب الأهلية، من هيئات ديمقراطية للثورة الفلاحية إلى أجهزة سوفياتية ينتمي ثلثاها إلى الحزب البلشفي.

د3- الحزب البلشفي وإدارة المؤسسات الإقتصادية

لنتابع الآن علاقة الحزب البلشفي بالمؤسسات الإقتصادية. إن الإحصائيات التي سوف نقدمها شائعة في الأدب السوفياتي ولدى معظم الذين بحثوا في التجربة الإشتراكية. فقد كانت نسبة مديري المؤسسات الإقتصادية المنتمين للحزب البلشفي في 1923 ناهزت الـ 29% إلى مجموع مديري المؤسسات الإقتصادية في الإتحاد السوفياتي.

وفي سنة 1925 فاق عدد المنتمين للحزب الـ 73 % من أعضاء مجالس إدارة التروستات و81% من أعضاء مجالس الكارتيلات و95 % من مديري المؤسسات. وفي سنة 1927 أضحت النسب كالآتي 75% و 83% و 96% (1).

وفي سنة 1936 بلغت أقاصيها 98% للكارتيلات و99% لمديري المؤسسات و100 % لمديري التروستات(2).

ونظن أن ما أوردناه من أرقام إحصائية كاف لتأكيد أن الحزب البلشفي قد ابتلعته إدارة المؤسسات، خاصة وأن الإتحاد السوفياتي بلد مترامي الأطراف وعملاق اقتصادي بصدد النهوض، زيادة على كونه في منافسة استراتيجية مع الرأسمالية ومحاصر من قبلها وليس له غير التعويل على قواه الذاتية. وهو وضع يفرض عليه توجيه خيرة إطاراته لتحمّل المسؤوليات على هذه الواجهة فما بالكم بباقي المسؤوليات التي تتعلق بمتطلبات أعباء الحكم والإدارة.

ونستخلص ممّا سبق ذكره أن جهاز الحزب البلشفي اندمج تدريجيا مع أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية والإقتصادية ولم يعد مستقلا عنها ولا هو قائدها بل منصهر فيها. وهي علاقة تؤكد البقرطة المبكرة التي تمكنت منه منذ أن وصل إلى السلطة. فتحوّل بسرعة إلى "حزب- دولة".

---

(1)- (2)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشوف، ص100.

ذلك هو السياق الذي وجد الحزب البلشفي فيه نفسه والذي تمثّله الصيغة اللينينية "الدكتاتورية البروليتاريا" والنظام السياسي الذي قام على أساسها في الإتحاد السوفياتي وواصله ستالين بكل وفاء للينينية.

إن العلاقة التي أقامها الحزب البلشفي مع السوفيات والإدارة والمؤسسات الإقتصادية ومختلف أجهزة الدولة تكشف لنا عن أصول التحوّلات الطبقية العميقة التي بدأت تحدث في الحزب والدولة إبان الثورة مباشرة.

تلك هي مأساة حزب نذر نفسه أن يكون طليعيا وإذا به باختياراته الخاصة يتحوّل إلى دمية متحركة بين أيدي "مموّهي عصور الظلام".

هـ- علاقة الحزب البلشفي بأجهزة الدولة

كانت الثورة البلشفية وبتروغراد الحمراء تسبح في بحر أخضر، أي في أغلبية من الشعب تنتمي إلى طبقة الفلاحين الذين لا يعرفون من الشيوعية والإشتراكية شيئا. ورغم أن عدد أعضاء الحزب البلشفي مرّ من 23600 قبيل ثورة فيفري إلى 200 ألف في أوت 1917، فإن ذلك لم يمكنه من معالجة قضية إدارة الدولة وتأطير مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية، اعتبارا وأن أكثر من 160 ألف من أعضاء الحزب كانوا منتدبين جدد لا يفقهون في الشيوعية شيئا ولا في الإنضباط الحزبي والعناية بالشأن العام وتحمل المسؤوليات. وممّا زاد الوضع تعقيدا هو أن لينين وتروتسكي كانا مناهضين لكلّ مساومة مع الأحزاب الإشتراكية الأخرى من أجل إشراكها في السلطة وإقامة حكومة عمالية سوفياتية، حيث كان تروتسكي يشترط لذلك حصول الحزب البلشفي على 75% على الأقل من المسؤوليات الحكومية:

"ما الفائدة إذن من تنظيم الإنتفاضة إذا لا نحصل على الأغلبية !"(1).

وكان لينين يبرر قبوله بمواصلة التفاوض فقط باعتباره:

"غطاء ديبلوماسيا للعمليات العسكرية" (في موسكو) (2).

وفي النهاية استولى البلاشفة على السلطة السياسية بمفردهم. وكانت الأسابيع الأولى عسيرة عليهم، فقد واجهتهم الوظيفة العمومية بالإضرابات وحملات التخريب وبعدم الإعتراف والإنضباط للمسؤولين الجدد لأنها تعتبرهم غير شرعيين ينبغي مقاومتهم. فأضرب موظفو الوزارات والوظيفة العمومية والبنوك والبريد والبرق وإدارة السكك الحديدية والبلديات والمحاكم والمدارس والجامعات

---

(1)- أورلاندو فيجيس، الثورة الروسية، ص620.
(2)- لينين، الأعمال الكاملة، م26، ص286.

ومؤسسات حيوية أخرى. الشيء الذي عرّض السلطة السوفياتية لخطر جدّي. كانت ظروف عامة مناسبة ساعدتهم على البقاء، ومنها على الأخص الثورة الإجتماعية النادرة التي حصلت في المدينة والريف والتي وجدت في البلاشفة المعبّر السياسي عن مطمحها في تغيير النظام السياسي البائد.

وظل البلاشفة يواجهون مسألة قيادة الدولة والمجتمع عن طريق الزيادة باستمرار في عدد أعضاء الحزب وتضخيمه حيث أنه بلغ 750 ألف في مارس 1921 وأصبح حوالي 1360 ألف في سنة 1927 ثمّ 1600 ألف في 1939 وخلال الحرب الثانية مرّ من 2500 ألف إلى 6 ملايين دفعة واحدة.

إن مثل هذه السياسة لا تعدو أن تكون سوى عملية إغراق الحزب في بحر من العناصر العادية التي تعتبر البطاقة الحزبية ورقة عبور لحياة أفضل ولخدمة مصالحها الضيقة لا أكثر ولا أقل. وهي سياسة إغراق الفكر الإشتراكي والشيوعية وسياسة الطبقة العاملة في بحر من المعارف التقريبية التي تختلط فيها التقاليد الفلاحية القديمة بالثقافة الشرقية الخرافية، عن العدالة والخير والشرّ، مع المفاهيم التبسيطية والقوالب الجامدة التي أصبحت رائجة داخل الحزب. وهي أيضا سياسة تجعل القادة التاريخيين والفعليين للحزب ومنظّري الثورة والإشتراكية محصورين في برجهم العاجي. فهم وحدهم الذين يقررون بشأن كل شيء تقريبا. وهم الذين يتصارعون ويصفون بعضهم البعض ولا يعرف الحزب عن هذا الصراع سوى نتائجه المأساوية في أغلب الأحيان. ويكون المنتصر هو الأكثر دهاء ومكرا والذي بإمكانه التحكم في خيوط اللعبة، ويكون الخاسرون إمّا ضحايا غفل أو مجرّد خاسرين في حرب المواقع.

لقد كان من المفروض أن يواكب موجة الإنتدابات عمل تأطيري وتثقيفي متواصل سياسي ونظري وإيديولوجي مشفوع برقابة حزبية وشعبية صارمة حتى يحافظ الحزب على وحدته ويتأهل باستمرار لمعالجة القضايا الجديدة التي يفرزها تطور الصراع الطبقي وتحوّلات الأوضاع الدولية ومقتضيات البناء الإشتراكي في الظروف الجديدة. لكن الإجراءات التي كانت تتخذ في هذا الشأن لم تكن في مستوى ما تفرضه الحاجة لتطوير الحياة الداخلية للحزب والحياة السياسية في ظل الإشتراكية. وقد كنّا أشرنا إلى ذلك أعلاه، ممّا سهّل حصر القضايا الشائكة والخلافية وحسمها في مستوى المكتب السياسي وفي أحسن الحالات في مستوى اللجنة المركزية، وهمّش الحزب عنها كليا تقريبا، بحيث لم تعد تجري دعوة مؤتمراته وندواته للإنعقاد إلا لتزكية قرارات قد اتخذت من قبل السكريتير الأول ومن يناصره.

وقد نتج عن هذا الوضع تحوّل كيفي في مسألة الإنتماء للحزب بحيث أنها لم تعد تتعلق بالوعي السياسي والإنتماء الإيديولوجي والطبقي بل أصبحت مسألة ولاء وطوعيّة ووظيفيّة بالأساس، وذلك لأن حيازة النفوذ والسلطة يفترض تعيين الأتباع في المواقع الحساسة بعد كل عملية تنقية لصفوف الحزب من "العناصر الدخيلة". ويتمتع هؤلاء الأتباع بدورهم بحيّز من السلطة والنفوذ يستمدونه من بطاقة الإنخراط الحزبية ومن التسلق في سلم المسؤولية. فيكوّنون مجالات الطوعية الخاصة بهم لتلبية الطلب كلما تمّت

دعوتهم لذلك. ويظهر الطابع الوظيفي للعضوية في الحزب في علاقته بمؤسسات الدولة السياسية والإدارية والإقتصادية والعسكرية وغيرها، أي في أن الأغلبية الساحقة للمسؤولين ينتمون للحزب !!!.

وخلاصة القول فإن نظرة سريعة على بنية النظام السياسي في الإتحاد السوفياتي، وعلى علاقة الحزب الشيوعي السوفياتي بمختلف أجهزة الدولة تبيّن أن نظام الحكم الذي أقامه والذي تمثله "دكتاتورية البروليتاريا" هو نظام حكم كلياني وأن الحزب الشيوعي السوفياتي كان أداة استبداد شرقي باسم الإشتراكية والشيوعية. وتدلنا تركيبة لجنته المركزية، التي كانت تضم، إلى جانب القادة البارزين عددا كبيرا من الموظفين والعاملين في مختلف الأقسام المشرفة على أجهزة الدولة والمنظمات ووسائل الإعلام والعلم والثقافة والصحة والإقتصاد... الخ، على أن هذا الحزب هو بالفعل "حزب- دولة" ولا يمكن أن يكون بأي حال حزبا طلائعيا. كما تدلنا التركيبة الطبقية للجنته المركزية، التي تضم حوالي 2% من العمال والنقابيين و3% من العلماء والمفكرين و4% من الدبلوماسيين و7% من العسكريين في حين تتألف البقية من موظفي وإطارات الدولة والحزب من مختلف القطاعات والمستويات، على أن هذا الحزب لا علاقة له بالطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الكادحة. فكما هو جليّ، إن نصيب الأسد يعود لكبار المسؤولين في الحزب والدولة والمسؤولين الأولين على المناطق وليس لممثلي العمال والفلاحين والجنود والمثقفين.

لقد تمكن الحزب من التحكم الكلي في الدولة وتمكنت الدولة من التحكّم الكلي في الحزب. وبذلك تحقق الإندماج الكلي بينهما، فساد في مشاغل هيئات الحزب القيادية الضرورات التسييرية لأجهزة الدولة، حتى أن ستالين لاحظ هذا الأمر في كل سياسات ووظائف الدولة واعتبره شيئا إيجابيا يرفع مكانة الحزب القيادية إلى مستوى "...شبيه بفصيل من الفرسان الجرمان القدماء". وتكرّس هذا التبجيل للحزب في الدعاية الرسمية السوفياتية حيث أصبح "عقل وشرف وضمير الأمة" وأن الإنتماء إليه يمثّل "معيارا" على أخلاقية المواطن و"دليلا" على ضميره الحيّ وتفكيره التقدّمي وهو في النهاية "مقياس على الوطنية والمواطنة والولاء للإشتراكية".

فارتبط الوصول إلى أي موقع في الدولة والحصول على أي منفعة بالإنتماء إلى الحزب.

وهكذا أصبحت النخبة الحاكمة تهتم، شيئا فشيئا، بشأنها الخاص وموقعها في أجهزة الدولة وفي النظام السياسي وتخلت عن الطبقة العاملة والشعب وعن المبادئ الإشتراكية والشيوعية التي ظلّت تدغدغ بها وجدان الإنسان السوفياتي وتغذّي أمله في واقع وهمي أفضل تشرّع به وجودها أمام الإنسانية الكادحة التواقة إلى التحرر النهائي من كل أشكال الإستغلال والحيف والظلم والقهر والميز.

الفصل الرابع

في

علاقة الدولة السوفياتية

بالعمال و الفلاحين

تقديم:

ومواصلة في التعرّف على التجربة السوفياتية وسعيا لتحديد الطبيعة الطبقية لدولة "دكتاتورية البروليتاريا"، سوف نتعرّض في هذا الفصل إلى موقع الطبقة العاملة في النظام الإقتصادي والإجتماعي الجديد والشأن نفسه بالنسبة للفلاحين، ومن أجل ذلك سوف نتناول بالتحليل علاقات الإنتاج القائمة من خلال التعرف على بنية الإنتاج والتملك وأشكال التسيير وأساليب تنظيم العمل ونظام الأجور وظروف العيش والعمل وأشكال تنظيم الطبقة العاملة والبطالة ومشركة الفلاحة وعلاقة الفلاحين بالسلطة السوفياتية ووضع المرأة والطفولة ومكانة التعليم والثقافة ونختم بالتعرض للإنقسام الطبقي الجديد الذي يشهده المجتمع السوفياتي.

أ- علاقة الدولة السوفياتية بالطبقة العاملة

أ1- التملك والتسيير ونظام الأجور في ظل الدولة السوفياتية

1- شكل الملكية

انحصرت الصناعة في الدولة السوفياتية، إلى حدود مطلع الثلاثينات، في المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تمّ تأميمها وفي عدد قليل من التي أنشئت على إثر الثورة البلشفية. وظلت تحت إشراف المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني(vsnkh) باستثناء عدد قليل منها ترك تحت مسؤولية الجمهوريات والأجهزة الجهوية والمحلية. ممّا جعل الصناعة الخاضعة للتخطيط تحقق نسبة 77% من قيمة إنتاج الصناعة الكبيرة، وذلك فيما بين 1926- 1927.

وتحتكر الدولة تسويق البضاعة الصناعية في أغلبها، عن طريق تعاونيات رسمية. وكانت هذه التعاونيات مستقلة في الأساس عن المؤسسات المنتجة.

وفي مرحلة "الناب"، أنشأت المؤسسات الصناعية تجارتها الخاصة وطوّرتها، عن طريق تروستات سوفياتية واتحادات أطلق عليها "نقابات البيع". وفي المرحلة الأخيرة من "الناب" أصبحت هذه التنظيمات مجمّعة في مؤسسات تجارية كبرى تابعة للمجلس الأعلى للإقتصاد الوطني، تحت إشراف مفوضية الشعب للتجارة وأحيل منها الأقل شأنا إلى الجمهوريات والجهات والبلديات.

وإذا كانت الملكية الصناعية والتجارية، في أساسها، للدولة، فهل يعني ذلك أنها ملكية اشتراكية؟ كلا ! لأن ملكية الدولة لا تعني البتة ملكية اشتراكية ولا هي الإشتراكية، لكنها تيسّر النضال في سبيل مشركة الإنتاج والتوزيع، في ظل سلطة عمالية، وتجعله أمرا ممكنا.

وفي الظروف الخاصة بظهور الدولة السوفياتية إلى الوجود، التي جعلت منها دولة:

"ليست عمالية لكنها عمالية فلاحية"(1)

واعتبرها أيضا:

"دولة من أجل العمال".

وفي 21 جانفي 1921 كتب مقالا في البرافدا حول أزمة الحزب وممّا جاء فيه :

"أرى الآن أنني كنت على خطإ وكان الرفيق بوخارين على صواب" وأن الحديث عن "الدولة العمالية هو من قبيل التجريد، حيث لنا في الواقع دولة عمالية ذات خاصيتين الأولى تتمثل في أن الفلاحين هم الذين يمثلون الأغلبية في البلاد وليس العمال، والثانية أنها دولة عمالية بتشويه بيروقراطي"(2).

وبالنظر إلى هذا الطابع المزدوج للسلطة السوفياتية فإن ملكية الدولة تأخذ، هي الأخرى، المضمون الطبقي لجوهر الدولة القائمة، فتكون ذات طابع إشتراكي في حالة ما إذا كانت الطبقة العاملة على وعي بميزان القوى المحلي والعالمي وبالظروف التي تناضل فيها من أجل التقدم بقضية الإشتراكية، وتأخذ طابعا رأسماليا لا لبس فيه تمثله رأسمالية الدولة والملكية الخاصة للفلاحين، وذلك بحكم علاقات الإنتاج السائدة التي تعبّر عن نفسها في الحدود التي تصاغ فيها **عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج**.

إن وقوفنا عند هذه الملاحظة اضطرتنا إليها حاجتنا إلى التمايز مع النظرة الشكلية التي تعتبر أن المشركة تتمثل في تملك الدولة العمالية لوسائل الإنتاج، وهي فكرة رائجة في الأوساط الشيوعية ناهيكم أن كتاب الإقتصاد السياسي الذي يعد مرجعا نظريا يؤكد أن الإقتصاد السوفياتي يتميز بعلاقة التكامل في الإنتاج بين قطاعين أساسين، القطاع الإشتراكي الذي على ملكية الدولة والقطاع الفلاحي الكولخوزي والسوفكوزي، الذي يعتبر في جوهره اشتراكيا، في حين أن المسألة تتعلق بالعلاقات الإجتماعية التي تولدها عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج. ولا يمكن فهم التجربة الإشتراكية دون الكشف عن كنه هذه المسألة.

2- إدارة المؤسسات

اتخذت إجراءات في سنة 1918 لتنظيم أسلوب إدارة المؤسسات على أساس مبدأين :

الأول يتمثل في منح المسؤولية كاملة لمدير واحد يعود بالنظر إلى الهيئات العليا، وليس للعمال في تعيينه أية مسؤولية. وقد كتب لينين في هذا الصدد:

"... لكن وفي جميع الحالات فإن خضوع (العمال) دون تحفظ لإرادة واحدة أمر ضروري لنجاح

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة م32، ص16.
(2)- المصدر السابق، ص41.

عمل منظم على نمط الصناعة الميكانيكية الكبيرة"..."بالفعل، ينبغي أن تخضع الجماهير دون تحفظ للإرادة الواحدة لمسؤولي العمل، خدمة لمصلحة الإشتراكية"(1)

والثاني يتمثل في منح "الإستقلالية المالية" لإدارة المؤسسة من أجل تحقيق الربح.

وكان لينين أكد على أن العمل بهذه الأساليب يعني أننا نسجّل تراجعا مؤقتا وأن تطبيقهما يعني إدخال العلاقات الرأسمالية في القطاع العام.

وكانت خلايا الحزب بمعيّة لجنة المصنع تشارك في الإشراف على سير المؤسسة وكان المدير الفنّي تحت إشرافهما.

وفي فيفري 1928 وضع حد نهائي للإدارة الثلاثية ومنحت كل السلطة لمدير المؤسسة المعين. فقد ورد في كتاب الإقتصاد السياسي ما يلي:

"إن التعاون الإشتراكي في العمل يفترض مسؤولية واحدة لإدارته، حازمة وقارة، في جميع مستويات الجهاز الإنتاجي والإداري. إن المسؤولية الفردية الواحدة هي أسلوب إدارة المؤسسات والمنشآت الإشتراكية للدولة، وهي قائمة على طوعيّة الجماهير للإرادة الفردية للمسؤول عن العمل..."(2).

وفي نهاية المطاف تم دفن "الترويكا" سنة 1937 بقرار من اللجنة المركزية للحزب.

وتطبيقا للإجراءات الخاصة بتسيير المؤسسات كانت أولى القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني هي إصدار أمر يخوّل لكلّ إدراة مركزية تعيين مفوض يمثّل مجلس مفوضي الشعب ومديرين واحد إداري والثاني تقني. ويمكن لجان المؤسسات من الإعتراض على قرارات المدير الإداري في حين أن قرارات المدير التقني تعود بالنظر للإدارة المركزية للصناعة. ولا يمكن بحال أن يكون نواب العمال والموظفين الأغلبية في المجلس الإقتصادي والإداري للمؤسسة.

والجدير بالملاحظة هو أن أغلب المديرين الذين عينتهم الإدارات المركزية كانوا من بين المهندسين ومديري المؤسسات في النظام السابق بمن فيهم رأسماليين قدامى، يتمتعون بأجور عالية وامتيازات هامة.

وعاد لينين لتوضيح هذه المسألة في المؤتمر9 للحزب البلشفي حيث أكد على أن السلطة السوفياتية في حاجة ماسة:

" لإداريين مهرة ذوي تجربة اقتصادية وحكومية من أجل تنظيم الإدارة والدولة"..."ولا نجد هؤلاء إلا في الطبقات التي سبقتنا"(3).

---

(1)- لينين الأعمال الكاملة، م27، ص279.
(2)- كتاب الإقتصاد السياسي، نورمان بيتوين، 1969، (الترجمة من عندي)، ص474.
(3)- لينين، الأعمال الكاملة، م30، ص470.

وتناول لينين موضوع علاقة إدارة المؤسسة بالنقابة في قرار أعده للجنة المركزية للحزب الشيوعي (البلشفي) السوفياتي تحت عنوان: **دور النقابات ومهمامها في ظل ظروف السياسة الإقتصادية الجديدة**، فأكد بأن انتصار الإشتراكية وتحرير العمل من عبودية رأس المال يفترض بالضرورة:

"أن تمركز السلطة كاملة بين أيدي إدارات المؤسسات"... "وأن كل تدخل مباشر للنقابات في تسيير شؤون المؤسسات، يعتبر تبعا لذلك، غير مقبول بتاتا وضار"(1).

والسؤال الذي يطرح نفسه بكل إلحاح هو: إذا كانت المؤسسة في مستوى الإنتاج والتوزيع خاضعة للإدارة الواحدة والفردية وللإستقلالية المالية من أجل تحقيق الربح الذي قد يحققه تاجر بنسبة عالية قد تصل إلى 100%، والذي "يعتبر عملا جيدا،...،لا يقدر عليه غالبا أي شيوعي وأي مسؤول نقابي"(2)، أين هي إذن الإضافة الجديدة في تسيير المؤسسات وكيف يمكن أن يتجلى تفوّق أساليبَ التسيير الإشتراكية على أساليب التسيير الرأسمالية؟

وبقدر ما نتفهم الظروف التي دفعت إلى اتخاذ مثل هذا القرار، ظروف السياسة الإقتصادية الجديدة، فإن المسألة تطرح في مستوى أكثر جدية وهو هل يمكن أن يفضي التنافس بين الإشتراكية والرأسمالية في تسيير المؤسسات إلى انتصار الإشتراكية طالما أن "مختصي" المجتمع القديم هم المسؤولون على إدارتها في مستوى الإنتاج والتوزيع؟ فكما هو معلوم أن مجال التسيير يحدد، بقدر ما، عملية الإنتاج والتوزيع، تماما كما يكون تدخله في عملية إعادة الإنتاج. وإذا تمكن "المختصون" البورجوازيون من التحكم في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، يكون من العسير تصور وجود تشكيلة اجتماعية اشتراكية ناشئة من عملية إنتاج وإعادة إنتاج قائمة على مقاييس رأسمالية !!!

وبهذه الصيغة ألا نرى أن الطبقات المغلوبة قد عادت لتسيطر على الطبقات الغالبة عن طريق حذقها لفن التسيير والإدارة؟

ويدفعنا هذا السؤال إلى طرح سؤال أعمق: هل يمكن لمجتمع متخلف أن يطرح مشروع المرور إلى الإشتراكية في الوقت الذي لم يحقق فيه بعد نقلته الرأسمالية على الوجه الأكمل ولم يستوف إمكانيات التطور الرأسمالي الكامنة في مجتمعه بالذات؟

ليس ثمة من شيء أخطر على تطور المجتمعات ونموها الإقتصادي والسياسي والثقافي وارتقائها الحضاري من حرق المراحل التاريخية أو الظرفية في صيرورتها العامة، لما تحدثه من دمار في عملية إنشاء الجديد عنوة أو من خلال التعديل التاريخي الذي تفرضه الظروف الموضوعية. فتكون الجماهير الكادحة ضحية في كلتا المرحلتين، حيث تجد نفسها عرضة للبطالة والخصاصة والمجاعة والمضاربة

---

(1)- لينين، المؤلفات الكاملة، م33، ص190.
(2)- المصدر السابق، ص172.

والقمع والتشريد. ولا تتحسن أوضاعها بعض الشيء وتشهد شيئا من الإستقرار والإطمئنان إلا مع استقرار وتوازن البنية الإقتصادية التي نشأت بعد القفزة أو تلك التي ظهرت بعد القديم.

وكان ماركس قد تعرض في "الإيديولوجية الألمانية" للتحرير التاريخي للإنسانية، حيث قال:

"إنه لا يمكن تحقيق تحرير فعلي إلا في العالم الواقعي بوسائل واقعية، وإنه لا يمكن إلغاء العبودية بدون الآلة البوخارية والنوّال الآلي ودولاب الغزل، ولا إلغاء الرقّ بدون تحسين الزراعة، وإنه لا يمكن بصورة أعمّ تحرير البشر ما داموا لا يتمكنون من الحصول بصورة تامّة على المأكل والمشرب والملبس بنوعية وكمّية متناسبين، إن "التحرير" فعل تاريخي وليس فعلا ذهنيا، وهو يتحقق بفضل شروط تاريخية..."(1).

3- مقاييس العمل والأجور

وتكشف في النهاية، مقاييس العمل المتبعة ونوعيّة الإنضباط المتبعة التي تتولى الطبقة العاملة في إطارها إنتاج الخيرات، عن نوعيّة العلاقة القائمة بين العامل والمؤسسة والعامل والعرف، وتكشف بالتالي عن علاقات الإنتاج السائدة، أي عن العلاقة التي تنشأ بين الناس وهم ينتجون شروط حياتهم. لذلك سوف نتناول في هذه الفقرة القرارات التي صاغت من خلالها السلطة السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي العلاقة الواقعية بين العامل والمؤسسة وبين العامل والعرف وبين العامل والدولة.

فقد قررت اللجنة المركزية للحزب في 19 أفريل 1924 المرور إلى "نظام العمل حسب القطعة" ودخل هذا القرار حيّز التنفيذ على نطاق واسع في 1926، باعتباره يعدّل تطوّر الأجور ويربطها بتطوّر الإنتاجية، نظرا لكون الأجور تطوّرت بعد الحرب الأهليّة بصورة أسرع من الإنتاجية. لذلك تمّت مراجعة مقاييس وضوابط العمل بمناسبة الندوة15 للحزب في اتجاه رفع مقاييس الإنتاج والدعوة في نفس الوقت إلى رفع مستوى الأنضباط في العمل.

وفي المؤتمر7 للنقابات السوفياتية، المنعقد في ديسمبر1926، عبّر الكثير من النواب عن قلقهم من استغلال مديري المؤسسات هذا القرار لتكثيف العمل بشكل يؤدي إلى "دهورة الوضع المادي للعمال".

وفي 24 مارس 1927 دعت اللجنة المركزية للحزب إلى "عقلنة الإنتاج"، وبدافع من هذا القرار كوّنت المؤسسات مكاتب دراسية ومصالح مختصة لاحتساب وقت العمل بهدف الترفيع من نسقه وإنتاجيته.

وفي مطلع سنة 1928 احتجّت النقابات على الإنخفاض الذي شهدته الأجور من جراء مراجعة

---

(1)- ماركس، الإيديولوجيا الألمانية، ص 32.

مقاييس الإنتاج. وفي ذلك تعبير عن ضجر الطبقة العاملة ممّا تتعرّض له من استغلال، زيادة على الضغوطات الإنضباطية الزجريّة التي كانت تواجهها.

إن الرفع من نسق الإنضباط في العمل وثيق الصلة بمراجعة مقاييس الإنتاج، باعتباره يطرح مراجعة العلاقة بين العمال والإدارة في أساسها.

ونشير إلى أنه كان هناك خياران بصدد التيلور في هذا الشأن، **الأول** يتمثل في تعبئة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والرفع من مستوى وعيها السياسي كي تناضل من أجل تغيير علاقات الإنتاج بالإعتماد على مبادرتها وطاقاتها الكامنة، **والثاني** يسعى إلى إرساء ودعم الأشكال البيروقراطية للإنضباط في العمل واضعا في المقام الأول الإنتاج والإنتاجية.

وفي 21 فيفري 1929 توجّهت اللجنة المركزية بنداء إلى جميع منظمات الحزب لدعم الإنضباط في العمل.

وفي 6 مارس 1929 دعّم مجلس مفوضي الشعب السلطة الإنضباطية لمديري المؤسسات والمصانع، حيث طلب منهم المزيد من تسليط العقاب على الذين لا يحترمون القوانين وعلى الذين لا يمتثلون لأوامر رؤسائهم. وأصبح الخضوع للإنضباطية العامة داخل المؤسسة شرطا مسبقا للتمتع بالمنافع الإجتماعية ، بما في ذلك الحصول على المسكن أو الحفاظ عليه.

وكانت القيادة النقابية قد عارضت التوجّه نحو التصلّب فيما يتعلق بالإنضباط، خاصة وأنه انعكس سلبا على أوضاع العمّال المادية والمعنوية. ممّا عرّضها "للنقد" في هيئات الحزب وعلى صفحات جرائده. وكان تومسكي، رئيس المجلس المركزي للنقابات، قد اعتبر معارضا نظرا للتحفظات التي كان قدمها حول أهداف أول مخطط خماسي في الإتحاد السوفياتي، الذي كانت أقرّته الندوة الوطنية للحزب الشيوعي بتاريخ 26 أفريل 1929. وانتهى الأمر بطرد تومسكي وأنصاره من المجلس، أي كل العناصر النقابية القيادية وتعويضهم بعناصر متماهية مع قيادة الحزب، على أساس تغيير جرى في مستوى الهيئات النقابية في المدن الكبرى والقطاعات ثمّ شملت العملية النقابات الجهوية والقاعدية.

وفي مطلع ديسمبر 1929 تمّ تجميع مسؤولية التوزيع والإدارة بين أيدي "اتحادات صناعية" كبرى من أجل دعم القيادة الواحدة في المصانع والورشات.

لقد أدخلت الدولة السوفياتية نظام الأجور بالقطعة بصورة تدريجية، منذ أواسط العشرينات، ليتعمم لاحقا على مختلف فروع الإنتاج. وهو نظام يعتبر من أسوإ النظم البورجوازية على الطبقة العاملة، باعتباره يرفع من نسق العمل ويعرض العمال لاستغلال مكثف ويخفض باستمرار في أجورهم، بحيث تكون معايير العمل غير قارّة، فكلما حقق العمّال مقياسا إنتاجيا لجأ الرأسمالي إلى تغييره ورفعه إلى مستوى أعلى وأجبرهم على تحقيقه. وبالنظر إلى أن هذا المستوى الذي لا يحققه سوى قلة من العمال فإن

أجورهم تنخفض وتتدهور مقدرتهم الشرائية وظروف عملهم ويصبحون عرضة إلى حوادث الشغل، أكثر من ذي قبل، من جراء التعب والإرهاق. لذلك فإن "نظام الإجور حسب القطعة" لا يمكن اعتباره نظام أجور اشتراكي بل هو أسوأ النظم الرأسمالية.

لقد كشف ماركس عن حقيقة الأجور بالقطعة، في كتابه رأس المال، حين قال:

"تغدو الأجور بالقطعة المصدر الأكثر خصبا لاقتطاع الأجور وللخداع الرأسمالي. فهي تزود الرأسمالي بمعيار دقيق تماما لمقياس شدة العمل"(1). وهي "..تشكل الأساس لنظام من الإستغلال والإضطهاد..."(2). و"... (تـ)نسجم أتمّ الإنسجام مع الأسلوب الرأسمالي للإنتاج"(3). كما أنها تخدم "... كرافعة لإطالة وقت العمل وخفض الأجور"(4). وهي تنخفض "... بنفس نسبة ارتفاع عدد القطع المنتجة خلال المدة الزمنية نفسها"(5). وتؤدي بذلك إلى "...هبوط سعر العمل حتى عند بقاء الأجور بالقطعة ثابتة"(6).

وأضاف موضحا:

"إن الأجر بالقطعة إذ يوسّع المجال للنزعة الفردية يساعد على تطوير فردية العمّال وإحساسهم بالحرّية والإستقلالية والرقابة الذاتية لديهم من جهة، ولكنّه يولد المنافسة بينهم، من جهة أخرى"(7).

وقد حرصنا على تتبع ظهوره في الإتحاد السوفياتي فلاحظنا أنه نابع من الهيئات العليا للحزب وأنه لم يكن ظرفيا بل ظل موجودا إلى نهاية "التجربة الإشتراكية".

ونستخلص ممّا سبق ذكره بشأن نمط التملك في الإتحاد السوفياتي وأسلوب تسيير العمل ومقاييسه ونظام الأجور ونوعيّة الإنضباط المفروضة على العمال نتبين أن علاقات الإنتاج التي كانت سائدة في الإتحاد السوفياتي هي علاقات إنتاج رأسمالية. ولعبت الدولة باحتكارها لوسائل الإنتاج وصياغتها لعملية الإنتاج في سياق مواصلة الحرب الأهلية "ضد الطبقات المطاح بها" والحرب "ضد الغزاة"، أي في سياق تعبوي ورفع تحدّي اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وتجاوزها في ظرف وجيز. وهو سياق يفرض على الطبقة العاملة وهي "صاحبة السلطة" التضحية الأكبر والإنضباط الذي يقرب من الإنضباط العسكري. وهو سياق إيديولوجي لم يجرّ وراءه الطبقة العاملة الروسية فحسب، بل الإنسانية

---

(1)- كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الكتاب الأول، دار التقدم موسكو، ترجمة دار التقدم 1985، ص70.
(2)- المصدر السابق، ص71.
(3)- المصدر السابق، ص75.
(4)- المصدر السابق، ص75.
(5)- المصدر السابق، ص78.
(6)- المصدر السابق، ص73.

الشغيلة جمعاء والحركة الشيوعية والإشتراكية العالمية. وكان من الصعب عليها أن تتبيّن التمويه النظري والسياسي والإيديولوجي، الذي حذقته القيادة السوفياتية كل الحذق، إلا بعد أن كشفته التجربة وعدّل التاريخ مجرى التحوّلات بشكل مأساوي حيث عاد بها إلى نقطة انطلاقها، أي إلى الرأسمالية.

أ2- وضع الطبقة العاملة في ظلّ السلطة السوفياتية

خرجت الطبقة العاملة الروسية منهكة القوى من الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية والغزو الإمبريالي ومن حالة الخراب الإقتصادي التي شهدتها البلاد، ممّا جعل عدد العمال لا يتعدى4،6 مليون في سنة 1922، من بينهم مليونين في الصناعة و1،2 مليون عمّالا فلاحيين، في حين كان عددهم يناهز 11مليون عامل في سنة 1913. وشهدت صفوف الشغالين انفجارا كبيرا فيما بين 1928 و 1940 حيث مرّ عدد الأجراء في الإقتصاد السوفياتي من 11،4 إلى 33،9 مليونا وأصبح في سنة 1940 يفوق الـ 40% من السكان النشطين(1). وهو تطور مقرون بعملية التراكم التي حصلت في الإتحاد السوفياتي خلال تلك الفترة.

فالطبقة العاملة محدودة العدد مقارنة بالعدد الجملي للسكان الذي كان 136 مليون نسمة. وهي التي تحمّلت أعباء بناء الإشتراكية وقدّمت التضحيات الجسام في مختلف مراحل الصراع الإمبريالي والطبقي والوطني. فقد خسرت العديد من عناصرها الأكثر تصميما وغادرها عدد آخر، أي من مواقع الإنتاج، متفرّغا للنشاط الحزبي أو النقابي أو في أجهزة الدولة، وانفصل عنها صنف ثالث، تهمّش تحت ضغط الأزمة الغذائية والبطالة. وانضمت إليها أعداد غفيرة جديدة متكوّنة من العناصر البورجوازية والبورجوازية الصغيرة التي "بلترتها" الثورة.

تلك هي تركيبة الطبقة العاملة وحجمها العددي والتي أخذت على عاتقها مهمّة قيادة بلد قارّي مثل روسيا وطرحت على نفسها إنجاز مهمّة تاريخية متطوّرة على جميع الأصعدة في البلد الأكثر تخلفا من البلدان الرأسمالية. لنتابع وضعها في ظلّ الدولة التي أقامتها ونوعية العلاقة التي تجمعها بها:

1- "نظام الأجور المتدرّج حسب القطعة" فكك وحدة الطبقة العاملة

يمثّل نظام الأجور من أخطر الوسائل لضرب وحدة العمال باعتباره يغذي المنافسة بينهم بصورة "مشروعة". وأشد نظم الأجور على العمال هو نظام "الأجر حسب القطعة".

---

(1)- شارل بتلهايم، الصراع الطبقي في روسيا، المرحلة الثالثة 1930-1941، الكتاب الأول: المهيمن عليهم، ماسبيرو/سوي، 1982، (الترجمة من عندي)، ص115.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا النظام لم يكن وليد السياسة الإقتصادية الجديدة، أي سياسة التنافس السلمي مع الرأسمالية، بما فيها انتهاج أساليبها في رفع الإنتاج والإنتاجية، بل أصبح معمما بعد إدخال المخططات الخماسية في الإقتصاد، أي في فترة البناء الإشتراكي والتخلي رسميا عن "الناب". فقد شمل 29% من العمال في 1930، و65% في 1931، و68% في 1932، و75% في 1934(1).

وقد أدرجت السلطة السوفياتية نظام أجور جديد أكثر صلفا من "نظام الإجور حسب القطعة" الذي يتناسب مع الإنتاجية، كما هو معمول به في البلدان الرأسمالية، يتمثل في **"نظام الأجر المتدرج حسب القطعة"**، بحيث أن الأجر يتطوّر حسب الإنتاجية، بمعنى أن الزيادة في الأجر مرتبطة بقدرة العامل على الزيادة في الإنتاج الإضافي طبقا للمعايير المضبوطة من قبل المؤسسة أو الإدارة المركزية للصناعة.

فالعامل الذي يحقق زيادة في الإنتاج بـ50% حسب المقياس المعمول به يحصل على زيادة في أجره تعادل 110%. وإذا كانت الزيادة تساوي 70% فإنه يتقاضى 189% زيادة على أجره. أمّا إذا بلغت الزيادة 100% فإنه يتقاضى 300% أكثر من أجره العادي(2).

إن نظام الأجر المتدرّج حسب القطعة يدفع المنافسة بين العمّال إلى مزيد الإحتداد **ويحوّل مسألة الرفع في إنتاجية العمل من مسألة وعي سياسيّ وصراع طبقيّ من أجل الإشتراكية إلى مسألة فردية مرتبطة بأجر العامل**. وزيادة على ذلك فإن العمل بـ"الأجر المتدرج حسب القطعة" من شأنه أن يقسّم الطبقة العاملة حتى في مستوى الحصول على الحاجات الإستهلاكية، بحيث أن أصحاب الأجور المرتفعة يستهلكون أكثر من غيرهم، خاصة إذا علمنا أن كمّيات الإستهلاك مضبوطة في المخططات ولا يمكن تجاوزها، ممّا يجعل قسما من العمّال لا يجد ما يقتني لأن غيره، صاحب الإمكانيات الأكبر، سبقه واقتنى أكثر من حاجته. وليس هذا فقط بل قد يؤدي الوضع إلى وجود كمّية هائلة من المال لا تقابلها بضاعة كافية للإستهلاك، الأمر الذي يولد اضطرابا اقتصاديا ومضاربة وسوق موازية، بفعل قانون القيمة، هذا زيادة على أن العوامل الإقتصادية غير متوازنة موضوعيّا باعتبار التدخل الإعتباطي في سيرها.

والأخطر أن الأجر المتدرّج حسب القطعة يسمح للدولة بدهورة مستوى عيش الطبقة العاملة من خلال الرفع المستمرّ في معايير الإنتاج. وبالفعل فإن الحملة الستاكانوفية التي انطلقت في أواخر 1935 كانت متبوعة بمراجعة معايير الإنتاج في أهمّ الفروع الصناعية التي أخذت مرجعها متوسط الإنتاجية

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة من ستالين إلى غورباتشيف، ص21.
(2)- المصدر السابق، ص22.

الستاكانوفية وليس الموسط العادي. بحيث مرّت في إنتاج الفحم الحجري من 22 إلى حوالي28%، وفي الحديد والفولاذ من 13 إلى20%، وفي الصناعات الآلية من 30 الى 40%، وفي النسيج من 30 إلى 50% وفي البناء من 54 إلى 80% (1) .

وكان من نتائج تغيير المعايير أن 60% من عمال التعدين لم يحققوا المعايير الجديدة وصرّح شيفرنيك، رئيس المجلس المركزي للنقابات، في 16 أفريل 1941 أن من 22 إلى 23% من عمال الصناعة لم يحققوا المعايير المطلوبة(2).

ومن المفزع في التفنن البيروقراطي في تحديد المعايير، أنه في سنة 1939 حددت مفوضية الصناعات الآلية والعربات 2026 ألف معيار عمل !!!.

2- حوادث الشغل

نمرّ الآن لمتابعة ظاهرة حوادث الشغل التي كانت تهدد العمال بالإعاقة أو الموت. وكما هو معلوم فإن وجودها مقرون بظروف العمل ونسقه، إذ كلما كانت الظروف تتوفر فيها السلامة وكلما كان النسق غير مرهق، كانت الحوادث أقلّ خطورة على حياة العامل وصحّته، وكلما تدهورت ظروف العيش والعمل وارتفع النسق بما لا قدرة للعامل عليه، كثرت الحوادث وتفاقمت خطورتها على حياته وصحّته. واستنجدنا في عملنا هذا بالتحقيق الميداني الذي قام به بوريس سوفارين عند زيارته للإتحاد السوفياتي بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر، خاصة وأنه اعتمد أيضا على ما كانت تنشره الصحف الرسمية من معطيات وتصريحات وتحاليل، التي أوردها في كتابه "الإتحاد السوفياتي في 1930".

وسوف نقدّم بعض العينات التي أوردتها جرائد مختلفة للتأكد من أن الظاهرة عامّة وتشمل كل جوانب حياة الطبقة العاملة.

ونبدأ بالعودة إلى سنة 1926، حيث كانت "ترود" (اللسان المركزي الشيوعي للنقابات) لاحظت أن عدد حوادث الشغل قد تجاوز بـ 50% تلك التي شهدتها سنة 1925، في خاركوف. وشهدت الدوناتس بين أكتوبر وفيفري 10763 حادث شغل من بينها 61 أدت إلى الموت. وفي كامل الحوض بلغ عدد الحوادث 17 ألفا خلال سنة 1925. وفي سنة 1926 بلغ عددها 23546 (الشيوعي لخاركوف، 14 أفريل 1926).

وفي ستالينو يعمل 4500 تاتارا و350 صينيا في ظروف صعبة للغاية إذ يكلفون بالأعمال الخطرة ويتقاضون أجورا أقل من الروس على جميع المستويات ("ترود"، 26 أفريل 1926).

---

(1)- (2)- المصدر السابق، ص23.

وفي جورجيا يشتغل عمال اللوح 12 ساعة يوميا في المستنقعات ودون أي رعاية صحية. ولاحظت رابونشايا غازيتا أن عدد حوادث الشغل في تفاقم إذ على ألف عامل هناك 102 حادثا سنويا، وتبلغ هذه الحوادث مقاييس مفزعة بصورة خاصة لدى الحطابين وعمال التعدين والمناجم (رابوتشايا غازيتا، 3 أكتوبر 1926).

وذكرت "ترود" أن مؤسسة الـ"أورالستروي" بمقاطعة "تونبو" قد انتدبت عمالا على أساس أجر محترم وإقامة لائقة ومقدّم على الأجر، لكنها تركتهم وشأنهم دون مدد فماتوا جوعا (ترود، 24 نوفمبر 1926).

وقد نشرت جريدة رابوشايا غازيتا الصادرة أيام 9و10و13 جوان 1926 محضر جلسة المجلس المركزي للنقابات، وممّا جاء فيه:

"يترقب العمال المرضى الطبيب 10 أيام، والأطباء غير متوفرين ولا وجود للمستشفيات".

و"يقول تومسكي: نحن نعتقد أن هياكل حماية الصحة لا تقوم بواجبها وتكتفي بالتصريحات العامة والجمل المنمقة ولا تمكّن العمال من التداوي".

و"يقول الرفيق.K: هنالك سلسلة من الوقائع والأرقام التي تؤكد الزيادة الضخمة في حوادث الشغل. وهو ما أكده النواب المحليون الذين أخذوا الكلمة... لقد أثر نظام التقشّف على الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الصيانة في العمل". "لقد أجبر مديرو مؤسسات مجمع التعدين العمال على إمضاء إلتزام بعدم التصريح في حالة وقوع حادث". وأن "مفوضية الشغل لا تقوم بأي شيء" من أجل التصدي لهذه الظواهر وتوفير الضمانات الكافية للعمال. كما "أن الوضع الصحي والتقني للمؤسسات مازال غير مقبول وفيه، في بعض الأحيان، خطر على صحة وحياة العمال".

وأكدت البرافدا في عددها الصادر بتاريخ 13 أفريل 1927 أن عدد حوادث الشغل قد زاد بنسبة 60% سنويا في جهة موسكو.

وقدرت "فاتشارنيا موسكوفا"، الصادرة بتاريخ 29 أفريل 1927، أن عدد حوادث الشغل قد بلغ في مقاطعة موسكو وحدها 45 ألف حادث في 1926 وأن عاملا على 10 يتعرض إلى حادث شغل في 1927 وأن 3500 لحقتهم إعاقة.

ولاحظت "ترود"، الصادرة في 26 أوت 1927، أن عدد حوادث الشغل في موسكو قد بلغ في النصف الأول من 1927 حوالي 35 ألف حادث.

وفي 29 جانفي 1928 شهرت البرافدا بتراخي القيادات الإقتصادية وضعف تفقدية الشغل وطالبت الحزب الشيوعي والنقابات بالتحلي بالصرامة في معالجة الوضع.

وفي الأورال تعرّض آلاف العمال إلى فقدان أحد أعضائهم في الشغل، فالمؤسسات والمجمّعات لا تقوم بالإجراءات الحمائية الضرورية، لذلك تعددت حوادث الشغل في الثلاث سنوات التالية (أي سنوات 1926 و1927 و1928) فكانت على التوالي: 14430 و 26958 و 37947، وعدم التأهل لاستعمال تقنيات الصيانة، زيادة على أن الأرصدة المخصصة لها لم تستغل إلا جزئيا (ترود، 30 أكتوبر 1928).

وأعلن تومسكي في مؤتمر النقابات في ديسمبر 1928 بأن "حوادث الشغل في تزايد عوضا عن أن تسير في اتجاه التناقص".

وفي سنة 1929 واصلت الصحافة التنديد بالوضع الذي عليه الطبقة العاملة، حيث كشفت أنه في مناجم الذهب بسبيريا، تنتدب الإدارة العمال دون أن تضمن لهم الخبز والمواد الغذائية الضرورية والسكن وأدوات العمل، ولكي لا يهربوا تنتزع منهم المليشيات أحذيتهم في برد يصل إلى 40 درجة تحت الصفر (ترود، 26 فيفري 1929).

ولاحظت البرافدا في 24 مارس 1929 أن عدد حوادث الشغل بلغ 300 على ألف بالنسبة للصناعة الثقيلة سنويا و175 على ألف إجمالا.

تلك هي الظروف العامة للعمال في عملهم، في ظل "دكتاتورية البروليتاريا". وهي ظروف لا يمكن لأي إنسان أن يتخيّلها، باعتبارها قريبة من سلوك الرأسمالية في مراحلها المتاخمة لمرحلة التراكم البدائي، وهي أقرب إلى الرأسمالية المتخلفة الجشعة منها إلى شيء آخر.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن هذه الأوضاع تؤكد **أن العلاقة الشغلية في الإتحاد السوفياتي كانت قائمة على الإستغلال المكثف للعمال وهذا النمط من الإستغلال يتوافق مع طور تراكم رأسمالي تقوم به الدولة، باسم الإشتراكية.**

3- ظروف معيشة الطبقة العاملة

إن الطبقة العاملة التي تمثل المحمل الطبقي للمشروع الإشتراكي لم تعرف تغييرا جوهريا في أوضاعها مقارنة بما كانت تعيشه من تعاسة وضنك وتعانيه من حرمان. فحياتها لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لصيانة كرامة الإنسان العامل، هذا الذي أخذ على عاتقه أعباء الثورة وأعباء الحرب الأهلية ومواجهة الهجوم الإمبريالي وكان حامي حمى الدولة التي حمّلها كل أحلامه وأهدافه وطموحاته، وضحّى من أجل تحرير نفسه وتحرير الإنسانية الشغيلة من الإستغلال والإستعباد، وواصل عطاءه من أجل إنجاح المخططات الإقتصادية والخروج بالإتحاد السوفياتي من التخلف والسير في طريق الإشتراكية.

إن هذا الإنسان بالذات كان يأمل في أن تتغيّر أوضاعه، وأن يعيش في ظل دولة العمال والفلاحين عيشا مقبولا إنسانيا، غير أن الأوضاع سارت في اتجاه آخر عقدت ظروفه وقادته إلى مأساة جديدة.

ونقدم بعض الشواهد على ذلك من المرجع سالف الذكر. لقد أوردت الصحف السوفياتية ما يلي:

ففي مؤسسة كارل ماركس بمقاطعة فلادمير، تعيش 150 عائلة في ظروف غير إنسانية، إذ تتراص عائلتان وفي بعض الأحيان ثلاثة، أي ما يقارب عن الـ9 أشخاص، في غرفة واحدة. بينما الأطفال متروكون لحالهم يتسكعون يرافقهم الجوع والأوساخ والإنحراف (البرافدا،26 مارس 1925).

وفي الأورال هناك أزمة سكن حادّة، حيث بلغ العمال الذين لا مسكن لهم في .N، 5 آلاف عامل وفي منطقة .P، ألف عامل، و2500 في منطقة .Z ...الخ (البرافدا، 26 مارس 1925).

وفي صورموفو التي تضمّ أكثر من 32 ألف ساكن، بها أكثر من 50% من المساكن لا تتوفر فيها الظروف الصحية الدنيا (البرافدا، 3 أفريل 1925).

وفي مانيفاكتورة .L التابعة لمقاطعة موسكو أين توجد تكنات عمالية، هناك غرف يسكنها 9 أو10 أنفار ينامون على الأرض وبدون تهوئة...الخ (البرافدا، 17 أفريل 1925).

وفي كستروما هناك أكثر من ألف عائلة عمّالية تعيش في ظروف فضيعة.

وفي معامل نسيج موسكو هنالك أكثر من 75 ألف عامل في حاجة إلى السكن.

وفي مناجم الذهب بلينا يعيش العمّال بعائلاتهم في ظروف لا تقبل، العائلات والعزّاب معا، الكثير منهم لا يملك فراشا، وصاحب الحظ من حصل على كوخ تتراص فيه عائلتان أو ثلاثة (البرافدا، 27 ماي 1925).

وفي مصنع بروفينتارن بمقاطعة بريانسك يعيش العمال بعائلاتهم في بيوت حقيرة لا تتجاوز مساحة الواحدة منها مترين مربع ونصف، ممّا ساعد على تفشي الأمراض المعدية وعلى انتشار الأوبئة حتى أن 80% من العمال مصابين بمرض السلّ (البرافدا، 11 جولية 1925).

وقد تطوّر هذا الوضع إلى الأسوإ، خلال سنوات 1926 و1927 و1928، فما بالكم بفترة الثلاثينات المتميزة بالهجوم الشامل على الطبقة العاملة، وذلك بحكم حركة النزوح العارمة الجارية من الريف إلى المدينة، في اتجاه المدن الصناعية الجديدة والقديمة.

كانت اللسان المركزي للنقابات "ترود" تتعرض باستمرار إلى هذا البؤس والشقاء الذي تعيشه الطبقة العاملة وتطالب بالخلاص منه. فقد تحدثت عن عمال مزارع التبغ في القوقاز الأوسط الذين كانوا ينامون على الأرض في مواقع عملهم وليس لهم حنفيات للإغتسال ولا ماء للشراب.

وذكرت، أيضا، بأن العمال في مصانع التعدين يعيشون في بيوت مساحتها المتوسطة 3,5مترين مربع وأقل من مترين مربع في بعض المناطق. ففي .K يعيش العمال في تكنات لكل ثلاثة منهم فراش واحد، يعملون في فرق مختلفة متتابعة، وينام العمال الجدد، الذين تكاثر عددهم بشكل كبير، قرب الأفران

العالية. أما في قطاع النسيج فيوجد حوالي 282 ألف عامل وعاملة يعيشون في ظروف تعيسة. وينام عدد كبير من عمال السكك في عربات الصهاريج.

وذكرت "رابوتشايا غازيتا" أن ثكنة "فرنسا" بها 40 بيتا تسكنها 80 عائلة يتجاوز عددهم 250 شخصا.

وذكرت "فاستنيك ترودا"(عدد10 لسنة 1926) أن أوضاع عمال المناجم سوف تصبح أكثر سوء نظرا لتطور عدد العمال، حيث سوف يكون 30 ألف عامل في الدوناتس دون مأوى في 1927 و40% من عمال النفط في باكو و25% في غروسني.

وكتب مفوض الصحة سماشكو في البرافدا، في عددها الصادر في 25 مارس 1926، حول الشباب العمالي، حسب تحقيق أجري في العامين السابقين، أن 33% لا يملكون فراشا وأن حوالي40% يعيشون أكثر من 6 في بيت واحد.

وذكرت "ترود" الصادرة في 2 جويلية 1926، أن تحقيقا أجري على 79 مؤسسة في دائرة واحدة من موسكو، فوجدت أنه من بين 1585 مراهقا هناك 1120 مرضى. وأكدت الجريدة أن هذا المثال يمثل فعلا صورة عن الوضع العام الذي عليه الشباب العامل.

وذكرت برافدا الشباب الصادرة في 28 أكتوبر1927 أن أكثر من نصف الشباب العامل، في إياروسلاف، مرضى بالسل أو يعانون من فقر الدم، حيث أنه في مصنع "كراسني بيريكوب" هناك 600 شاب عامل متدرب مرضى.

وفي 20 أفريل 1927 كرست جريدة "ترود" صفحة كاملة حول أزمة السكن لاحظت فيها أن الضيق والقذارة والأمراض ظواهر ملازمة لكل مكان يجود فيه العمال، سواء كانوا في المبيتات أو الثكنات أو الأقبية أو الأكواخ التي لا يقبل الفلاح ربط ماشيته فيها.

وفي المؤتمر8 للنقابات، المنعقد في ديسمبر1928، شهر العديد من النواب بظروف سكن العمال حيث لاحظوا قائلين: "كيف يمكن الحديث عن الثورة الثقافية لما يكون 80 أو 100 شخص متراصين في مبيتات جماعية وآخرون في الأقبية وآخرون في عربات السكك الحديدية غير الصالحة للنقل (على حد قول أحد عمال السكك)". واعتبر العديد من النواب أن المبيتات التي يقيم فيها العمال شبيهة بسجون خاصة يعانون فيها الأمرين.

وفي 6 جويلية 1929 لاحظ مكتب المجلس المركزي للنقابات أن عاملات وعمال المنازل، الذين يبلغ عددهم 300 ألف عامل ينامون في الأروقة أو المخابئ غير الصحية.

إن الوضع الذي أتينا على ذكره لا يهم شريحة عمالية بعينها دون أخرى بل هو وضع الأغلبية الساحقة لعمال أول دولة اشتراكية في العالم. إنهم بالملايين يعيشون أوضاعا خليقة بالقرون الوسطى،

هؤلاء حملة الحلم الإشتراكي يرون كل يوم حلمهم يتحول إلى مأساة وهم مسلوبو الإرادة ولا حول وقوة لهم على من رفعوهم هم بأنفسهم إلى السلطة.

لقد أقرّ المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني في المخطط الخماسي الأول بأزمة السكن ووضع العمّال الذي يسير نحو مزيد من التعقيد.

فعدد السكان في الإتحاد السوفياتي يتطوّر بثلاثة ملايين ونصف سنويا، وقد سرّع تطوّر الصناعة وتفاقم الفقر في الريف نموّ عدد السكان في المدن ممّا ضاعف حدّة أزمة السكن. ففي موسكو مثلا تمّ بناء مساكن لـ270 ألف مواطن في حين أن عدد الوافدين عليها بلغ سنة 1929 ما يفوق 800 ألف مواطن. وشاع في الشارع السوفياتي أن "المواطن الروسي ليس في حاجة لمسكن أكبر من قبره".

4- الطبقة العاملة تجرّد من حقوقها

ضبطت مجلة الشغل الصادرة سنة 1922 الحقوق الأساسية للعمال بما في ذلك حقّ الإضراب والتظاهر. فقد نظم العمال 192 ألف إضرابا في المؤسسات العمومية خلال سنة 1922 و165 ألفا في سنة 1923 و43 ألفا في 1924 و34 ألفا في 1925 و32 ألفا في 1926 و20ألف ومائة إضراب في 1927. وكان عدد العمال الذين شاركوا في هذه الإضرابات في سنة 1922 ثلاثة ملايين ونصف وفي 1923 أصبح عددهم 1592800عامل.

ولمّا وقع طرد القيادة النقابية وتعويضها بأخرى مواليّة للنظام ألغي يوم العمل بـ7 ساعات، لأن الأجر أصبح مرتبطا بمعايير الإنتاج الستاكانوفية وبالعديد من القوانين الأخرى التسلطية، وتوقف العمل بالإتفاقيات والعقود المشتركة.

والملفت للإنتباه هو أن العمّال هجروا النقابات لمّا دجّنت وكفّت على أن تكون المدافع عن مصالحهم وتحوّلت إلى مجرد تابع ينفذ القرارات الفوقية.

وتكشف تركيبة المؤتمر العاشر لنقابات الإتحاد السوفياتي، الذي انعقد في 1949، على هذا الوضع، حيث أن 41،5% من النواب كانوا من المتفرغين و9،4% من الفنيين و23،5% فقط من العمال، بينما كان العمال يمثلون84،9% من نواب المؤتمر التاسع، الذي انعقد خلال سنة 1932 .

لقد هجر العمال النقابات لأنها فقدت دورها في الدفاع عن مصالح العمال المباشرة ومنها مناقشة سلم الأجور في نطاق الإتفاقيات والعقود المشتركة. ولم يدافع القادة النقابيون عن دورهم بل أصبحوا صدى للسلطة المركزية. ويبرر شفيرنيك، رئيس المجلس المركزي للنقابات، الوضع النقابي الجديد في 1940 حيث قال :

"ولمّا أصبح المخطط هو العامل الحاسم في التطور الإقتصادي فإن مسائل الأجور لم يعد ممكنا التقرير في شأنها بمعزل عنه. وعلى هذا الأساس فقدت الإتفاقيات والعقود المشتركة دورها كشكل لتعديل الأجور" (1).

ثمّ كتب في 1947 في الجريدة النقابية :

"كل تغيير في الأجور... لا يمكن أن يحصل إلا بقرار من الحكومة"(2).

ورافق التعدّي على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية تعدّيات بالجملة على الحريات العامة والفردية للشغالين. فمنذ 15 ديسمبر 1930 كان يحجر على المؤسسات الصناعية انتداب عمّال كانوا غادروا شغلهم السابق دون ترخيص مسبق. وبذلك تمّ تمهيد التربة لإلغاء البند 37 من مجلة الشغل الصادرة في 1922، وقد حصل ذلك فعلا في 1 جويلية 1932 .

وفي 1931 حجّر على عمّال لينينغراد مغادرة المدينة دون ترخيص مسبق.

وفي 27 ديسمبر 1932 تمّ تعميم هذا النظام.

وفي 11 فيفري 1931 تمّ إحداث دفاتر عمل لعمّال الصناعة والنقل.

وفي 20ديسمبر1938 عممت دفاتر العمل على جميع القطاعات.

ويتضمّن دفتر العمل، الذي ينبغي الإستظهار به عند الإنتداب لدى مدير المؤسسة، أسباب الطرد من العمل أو تغييره.

وأصبح دفتر العمل بمثابة جواز العبور أو السفر الذي كان معمولا به في العهد القيصري والذي اعتبر "كأداة قمع بوليسية رهيبة للجماهير العمالية" والذي ألغته ثورة أكتوبر.

أما الغيابات فقد أصحبت سبب عقوبات خطيرة، حيث أنه حسب قانون 15 نوفمبر 1932 كل عامل يتغيّب يوما دون موجب شرعي يتعرّض للطرد من العمل، والأخطر من ذلك هو أنه قد يطرد من محل سكناه، إذا كان تابعا للمؤسسة التي يشتغل فيها. وأضاف أمر27 جوان 1933 أن الطرد من المسكن من الممكن أن يحصل حتى إذا كان غير تابع للمؤسسة بل على ذمة أعوانها من قبل تعاونية بناء أو سكن، مع العلم أنه كان طبيعيا بالنسبة للعمال ولعمال المناجم أن يكون مقرّ سكناهم تابعا للمؤسسة التي يشتغلون فيها.

وفي 4 ديسمبر 1932 أصدر مجلس مفوضي الشعب واللجنة المركزية للحزب أمرا يتعلق بالتغيب عن العمل يحيل بمقتضاه مسؤولية مراقبة التغذية والمواد الأساسية لمديري المصانع.

وفي 28 ديسمبر 1938 صدر قرار يتعلق بالمتأخرين عن العمل وبالذين يطيلون أوقات الراحة

---

(1)- توني كليف،رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشيف، ص19.
(2)- المصدر السابق، ص19.

والكسالى، يعرضهم إلى التجريد من رتبهم وإذا ما كرروا ذلك ثلاث مرات في الشهر وأربع مرات في الشهرين يعرّضون إلى الطرد من العمل.

وفي 8 جانفي 1939 صدر قرار عن الحكومة وعن المجلس المركزي للنقابات يعتبر التأخر عن العمل بـ20 دقيقة غيابا عن العمل غير مبرر ويعاقب عليه القانون بصفته تلك.

لقد أصبح الخوف من العقوبات التأديبية مسألة تؤرق العمال، حتى أنها أجبرت العديد منهم على التخلي عن وجبة منتصف النهار خوفا من التأخير. وأصبحوا يتجنّبون الذهاب إلى المصحّة خوفا من أن يؤخذوا على أساس التمارض ممّا أدّى إلى تناقص الشهائد الطبية في 1939 بـ50%.

وزيادة على الطرد من المسكن يخسر العامل امتيازات لها علاقة بالأقدمية في العمل ليس فقط منحة العجز والشيخوخة والكفالة، لكن أيضا نسبة منحة المرض التي لها علاقة مباشرة بالأقدمية في العمل في مؤسسة محددة.

ويؤكد الأمر أن مديري المصانع والورشات الذين لا يطبقون هذه العقوبات يجدون أنفسهم عرضة للطرد والتتبع القضائي.

وفي 26 جانفي 1940 وبالنظر لظروف الحرب وندرة اليد العاملة فإن الغياب أصبح يعاقب بالأشغال الشاقة(دون حبسه) في مكان عمله لمدة تصل إلى الستة أشهر والتخفيض من أجره يصل إلى حدود 25% .

وفي 15 أوت 1940 أصدر مكتب رئاسة السوفيات الأعلى للإتحاد السوفياتي قرارا يفرض على القضاة ألا يعتمدوا ظروف التخفيف في إصدار أحكامهم بشأن "الغياب غير المبرر".

وفي 26 ديسمبر 1941 صدر أمر يحدّ أكثر من حرّية الطبقة العاملة ويعرّض العامل الذي يغادر الصناعة العسكرية دون إذن مسبق إلى عقوبة تتراوح بين خمس وثماني سنوات سجنا.

وفي 15 أفريل 1943 صدر أمر يضع عمال النقل الحديدي في إطار انضباطية عسكرية كلية، يعرّض العامل إلى الإيقاف لمدة 20 يوما بمجرد أمر من رئيسه المباشر دون محاكمة أو إمكانية استئناف الحكم أمام المحاكم والشأن نفسه بالنسبة لعمال القنوات والأودية والبحار والبريد والتليغراف والإذاعة والكهرباء. وتواصل العمل بهذا الأمر حتى بعد الحرب.

ومنذ أواخر العشرينات تمّ تحجير الإضرابات التي قد يتعرّض القائم بها إلى عقوبة الإعدام. وبعد إلغاء الإعدام نزلت العقوبة إلى 20 سنة أشغالا شاقة.

والفصل الوحيد المضمن بالمجلة الجنائية الذي تعتمده المحاكم بمختلف أصنافها، هو الصادر بتاريخ 6 جوان 1927، وقد نص على :

" إن التخريب المعادي للثورة، يعني عدم أداء واجب عن وعي أو أدائه بعدم اكتراث مقصود، بهدف محدد يتمثل في إضعاف سلطة الحكومة أو الجهاز الحكومي، ينجرّ عنه حرمان من الحرية لا يقلّ عن سنة مع حجز الممتلكات جزئيا أو كليا. وفي حالات ظروف التشديد من طبيعة خطرة بصورة خاصة، يجري الترفيع في العقوبة بحسب الإجراء الأقصى الذي يتطلبه الدفاع الإجتماعي- الموت رميا بالرصاص وحجز الممتلكات"(1).

أ3- الطبقة العاملة تجرّد من وسائل تنظيمها ونضالها

1- الطبقة العاملة والتنظم النقابي في ظل الدولة السوفياتية

إذا كان الحزب يعنى بتنظيم الطليعة فإن النقابات تعنى بتنظم الجماهير. لذلك لا يمكن بأي حال مقارنة المنخرطين هنا وهناك، فعدد المتنقبين في 1926 بلغ9 ملايين و300 ألف وفي منتصف 1928 بلغ 11 مليونا، أي ما يقارب 80% من الأجراء، هذا مع العلم أن الإنخراط في النقابات لم يكن إجباريا ومن لا يدفع معلوم انخراطه دوريا يطرد. ويمكن تفسير هذه الكثافة في الإنتماء للنقابات لكونها تدافع عن مصالح منخرطيها المباشرة وهي مسؤولة على الجوانب الإجتماعية.

لكن تأثير القاعدة العمالية على الإطارات النقابية محدود لأن النقابات هي عبارة عن جهاز للإطارات له تركيبته المستقلة عن الجمهور. وهو وضع نتج عن التعيين من فوق في مراكز المسؤولية، ممّا عزز الجهاز النقابي المكوّن من موظفين انقطعوا منذ أمد طويل عن العمل اليدوي.

وللنقابات في الإتحاد السوفياتي دور مزدوج: الدفاع عن مصالح العمال المباشرة ومساندة الحزب والدولة الإشتراكية، وهو دور نوقش وحدد في 1920- 1921.

ومنذ 1925- 1926 بدأ التركيز على دعم مجهود الدولة في التصنيع وبالتالي تأطير العمال للرفع في الإنتاج وتحقيق المخطط الإقتصادي. ومع المرور إلى سياسة تحديد الأجور ومعايير العمل بصورة مركزية وحصر مجالات تدخل النقابات في المؤسسة، بدأت مكانة النقابات تتراجع، فقد كان عدد المتنقبين 3212300 في 1925- 1926 تراجع إلى 2463 ألف في 1926-1927 ثم إلى 1874300 في 1927- 1928. وهو تراجع كبير مقارنة بالتطوّر الهائل لعدد العمال.

وتراجع بشكل ملحوظ عدد الإضرابات الشرعية، منذ سنة 1926، حيث أن 2% حظي بمساندة النقابات، في حين أن البقيّة كانت إضرابات عفوية.

---

(1)- القانون الجنائي السوفياتي، موسكو 1937، البند58.

وفي جانفي 1927 بعثت اللجنة المركزية للحزب منشورا تعلم فيه النقابات بأن "موافقة المجلس المركزي للنقابات على الإضراب شرط لشرعيته وفيما عداه فهو غير قانوني".

وبعد التصفية التي تعرّض لها الجهاز النقابي بطرد تومسكي ورفاقه وحملات العسكرة التي تعرّضت لها الطبقة العاملة، حدث فك الإرتباط بين النقابات من ناحية والعمال من ناحية ثانية، ببقرطة الأولى نهائيا وتفكك الطبقة العاملة التي لم تعد واعية بذاتها. وبذلك انتهى دور النقابات السوفياتية باعتبارها أداة تنظيم الجماهير العمالية و"مدرستهم الأساسية" للشيوعية. وعادت الطبقة العاملة إلى نقطة الصفر لتجد نفسها تفتقد لأداتها النقابية للدفاع عن مصالحها المباشرة ولتسهم في بناء الإشتراكية.

2- الطبقة العاملة والتنظم السياسي في ظل الدولة السوفياتية

كانت ثورة أكتوبر الحجّة الدامغة والوسيلة الحاسمة التي كانت بين أيدي البلاشفة، وبالتحديد بين أيدي لينين، من أجل إزاحة بقيّة الأحزاب الإشتراكية من المشاركة في السلطة وفي الحياة السياسية، واحتكارها بصورة مطلقة من قبل الحزب الشيوعي البلشفي. لقد كانت الطبقة العاملة تمثّل القاعدة الإجتماعية للحزب البلشفي ولكن القاعدة الإجتماعية للسلطة السوفياتية توسّعت لتشمل طبقة الفلاحين، وتدلّ انتخابات السوفياتات والدوما المحلية التي جرت في مطلع خريف 1917 على جماهيرية الحزب البلشفي وعلى اتساع مجال السوفياتات ونفوذها الشعبي. ومن دون دعم الطبقة العاملة الجبّار ما كان لثورة أكتوبر أن تحدث، وما كان للسلطة السوفياتية أن تبقى قائمة يوما واحدا. ومن دون دعم الفلاحين، الذي كان يمثّله الجنود ثمّ عموم الفلاحين، للحزب البلشفي وللسلطة السوفياتية ما كانا قادرين على إنجاز ما أنجزا.

لكن الطبقتين لم تكونا مجرّد تابعين للحزب البلشفي وللسلطة السوفياتية، فقد رفضتا إجراءات وقرارات لا تتماشى ومصالحهما فقامت الطبقة العاملة بإضرابات عديدة وعبّرت عن احتجاجها بأشكال مختلفة وانتفضت طبقة الفلاحين حتى أنها دفعت لينين والحزب الشيوعي السوفياتي إلى التخلّي عن سياسة "شيوعية الحرب" وانتهاج سياسة اقتصادية جديدة.

وزيادة على ذلك، فقد كشف تحقيق أجري في سنة 1928 حول أسباب عدم الإقبال على الإنتظام في الحزب الشيوعي السوفياتي، على أن الهياكل القاعدية كانت عاجزة عن النضال ضد المساوئ في العمل الإقتصادي وفي عمل السوفياتات وبقية الأجهزة، كما كانت عاجزة أيضا عن الدفاع عن المصالح المباشرة للعمّال، فما بالكم بالفلاحين الذين كانوا يتعرّضون لعمليّة مشركة الفلاحة عنوة. وكشف التحقيق أيضا على حالة من عدم الرضا العامّة على إطارات الحزب الجهوية التي تعيش في بحبوحة وفي عزلة عن العمال والفلاحين. في حين كان من المفروض أن تعمل بصورة دائمة على صيانة الثقة التي ينبغي أن

تكون موجودة بين الحزب والطبقة العاملة والفلاحين وحمايتها باستمرار من الهزّات، وذلك بانتهاج أسلوب عمل ديمقراطي وجماهيري.

وعلى عكس مسؤولي الحزب الجهويين فإن النشطاء كانوا يقدّمون تضحيات جسام ويتحمّلون، إلى جانب مهمّاتهم في الإنتاج، مسؤولياتهم التامة في علاقة بالعمال والفلاحين وعموم الشعب، ممّا كان له أثر بالغ على صحّة العديد منهم الذين أصيبوا بمرض السلّ وفقر الدم والإضطرابات العصبية.

وعلى أساس ما كانت تتعرض له الطبقة العاملة وما تشعر به من حالة اغتراب حيال الحزب والسلطة فإن عدد العمّال الذين كانوا ينتمون للحزب الشيوعي السوفياتي قد استقرّ في حدود الـ 8% من مجموع الأعضاء. وقد حاول ستالين رفع هذه النسبة إلى 50% في حملات انتداب واسعة، غير أن هذا الهدف لم يتحقق لسببين :

الأول، يتمثل في النمو المتسارع للأعضاء من الموظفين.

والثاني، يتمثل في أن الإنتدابات كانت تجري عموما بصورة جماعية وعلى أسس ذاتية، لذلك كانت الإنسحابات تجري أيضا بصورة جماعية.

لقد وجد الحزب البلشفي نفسه، حالما مسك بالسلطة باسم الطبقة العاملة، أمام رهانات تاريخية وظروف موضوعية وذاتية لم يكن قادرا على تحمّلها إلا بديمقراطية أوسع فأوسع وبالإعتماد على الجماهير أكثر فأكثر وبتفعيل كل الطاقات المجمّعة فيه. لكنه ما أن استقر وضعه في السلطة حتى بدأ يفقد يوما بعد يوم، هذه الميزة التي جعلت منه قوّة لا تقهر، عبر تصفية الديمقراطية الداخلية ومركزة القرار بين أيدي الأقلية المتنفذة والإنعزال عن القواعد والمؤسسات ومن ثمّة عن الطبقة العاملة والجماهير، وهكذا حدث الإنفصال بين الطبقة العاملة والحزب السياسي الذي مثلها في مراحل معيّنة من التاريخ السياسي لروسيا القيصرية والسوفياتية لأنه كفّ على أن يكون ممثلها في المسرح السياسي.

وخلاصة القول، فمن غير المنطقي أن نفسّر اغتراب الطبقة العاملة وانحلالها باعتبارها طبقة واعيّة بذاتها ولذاتها وعودتها من جديد يتزاحم أفرادها من أجل الحصول على أجور مرتفعة عن طريق الستاكانوفية والأجور التصاعدية حسب القطعة وبذلك تراجعت عن العناية بالشأن العام وبالمشروع الإشتراكي بصورة عامة. وقد حصل هذا الإرتداد في وضع الطبقة العاملة السوفياتية جرّاء القمع المنهجي الذي كانت تمارسه السلطة السوفياتية ضدّها لكسر شوكتها وتفكيك وحدتها وإخضاعها كليا للإستغلال المفرط ولاستبداد "رؤساء المؤسسات" ولمقتضيات إنجاز أهداف المخططات. وما الإنتهاكات المتكررة لمجلة الشغل وتعدد حوادث الشغل وظروف عمل وعيش الطبقة العاملة وما تعانيه من تدهور في أوضاعها الصحيّة سوى دليل قاطع على أن السلطة السوفياتية كانت تعمل من أجل تطويعها لخدمة

أغراض استغلالية رأسمالية لا شكّ فيها. وقد اتسمت محاولة إخضاعها بهجوم شامل وحرب لا هوادة فيها عليها لأن الثورة جعلت منها طبقة عنيدة لا تقبل بسهولة الإملاءات والأوامر وأن قادتها بالأمس أصبح لهم مصالح أخرى يدافعون عنها ويعلمون أن العمال الذين قوّضوا أركان النظام القديم لا يقبلون بها إلا عن طريق إخضاعهم وتجريدهم من أدوات نضالهم السياسي والإجتماعي وتفكيك وحدتهم والعودة بهم إلى سالف وضعهم القديم مذررين متنافسين يلهثون وراء تحسين أجورهم عن طريق الفناء في العمل.

إنها ممارسات وأساليب إخضاع للعمال في عملية إنتاج ذات طبيعة رأسمالية صرفة كان ماركس اعتبرها خاصية لنمط الإنتاج الرأسمالي تميّزه عن بقيّة الأنماط السابقة له، فقد ذكر في كتابه رأس المال:

"إنه مبدد للرجال والعمل الذي تدبّ فيه الحياة، ومبدّر للحم والدم ولكن أيضا للأعصاب والأدمغة، أكثر من أي نمط إنتاج أخر"(1).

ويتجلى هذا التبديد لقوّة العمل بصورة همجية في تجريد الطبقة العاملة من أدوات تنظيمها السياسي والإجتماعي، من خلال تصفيّة حزبها وتفسيخ هويته وتطويع جهازها النقابي وتحويله إلى مجرد جهاز إداري تابع للدولة. وبهذا الشكل تمّ إنهاء وجودها كطبقة واعية بذاتها ولذاتها.

ب- وضع الفلاحين في ظل السلطة السوفياتية

ب1- الخطوات الأولى لمشركة الفلاحة (الكمونة الفلاحية، التعاونية، السوفكوز)

كان الفلاحون يعدون حوالي 120 مليون نسمة في الإتحاد السوفياتي الذي يعد 150 مليون ساكن، ومن بين الـ 30 مليون يوجد جزء هام له علاقة وطيدة بالريف زيادة على أن القرى الكبيرة تعتبر مدنا ويحتسب سكانها في الإحصائيات الرسمية باعتبارهم حضر. وفي سنة 1913 كان 80% من الشعوب الروسية يعيش من الفلاحة و 10% فقط من الصناعة والمناجم والنقل. ولم يتغيّر هذا الوضع جذريا إلا مع حلول الثلاثينات وتعميم "المشركة".

لقد حدثت، فيما بين 1917 و1923، تحوّلات عميقة في الريف الروسي ذات طابع ديمقراطي أنجزها الفلاحون بدعم وتشجيع من السلطة السوفياتية، إذ كان "مرسوم الأرض" أحد أولى الإجراءات الهامّة التي وقع اتخاذها غداة ثورة أكتوبر. وكان المؤتمر2 للسوفياتات قد صادق عليه يوم 26 أكتوبر1917. ونصّ هذا الأمر على إلغاء كل ملكيّة خاصة للأرض. وبمقتضاه أصبحت أرض الملاكين العقاريين والدولة القيصرية والكنيسة على ذمة لجان المقاطعات وسوفياتات الفلاحين. غير أن السلطة

---

(1)- كارل ماركس، رأس المال، الكتاب الثالث،(الترجمة من عندي)، منشورات التقدم، موسكو، 1984، ص99.

السوفياتية لم تمكّن الفلاحين من الأرض فقط بل دعتهم إلى تنظيم أنفسهم من أجل معالجة أمر استغلالها. وأهمّية هذا الأمر تكمن في أن الحزب البلشفي لا يقبل فرض شكل "الإنتاج الجماعي" من فوق على الفلاحين بل يدعم ماضيهم في اتجاه هذا الخيار اعتمادا على تجربتهم الخاصّة.

والجدير بالملاحظة أن قانون 26 أكتوبر 1917 وقانون 19 فيفري 1918 حول "مشركة الأرض" يؤكدان أن ما يحدث في الريف الروسي ليس مجرّد إجراءات قانونية واقتصادية- اجتماعية، بل هو انقلاب في علاقات الإنتاج، بإلغاء علاقات الإنتاج القديمة وبعث أخرى جديدة. وأن مصير علاقات الإنتاج الجديدة يحدده تطوّر الصراع الطبقي في الريف بالذات.

لذلك وضح المؤتمر8 للحزب البلشفي المنعقد من 18 إلى 23 مارس 1919، بأكثر جلاء مسألة العلاقة بالفلاحين المتوسطين في اتجاه دفع الحركة الجماهيرية نحو التطوّر والسير بها في الإتجاه الإشتراكي بتدرّج لكن بثبات.

وفي 13 مارس 1919 وفي أول مؤتمر للعمال الفلاحيين لمقاطعة بيتروغراد ندد لينين بسلوك بعض المسؤولين الحزبيين الذين أرغموا الفلاحين على الإنتاج الجماعي بالرغم منهم وذكر :

"أنه لا يمكن أن يوجد أي إكراه من قبل السلطة السوفياتية... بحيث تؤسس الكمونة الفلاحية بكل حرّية، ولا يجري المرور إلى الفلاحة الجماعية إلا طوعا، وفي هذا المجال لا يمكن أن يوجد أي إكراه من قبل حكومة العمال والفلاحين، فالقانون يحجّره"(1).

وفي التقرير الذي قدمه لينين للمؤتمر8 للحزب البلشفي حول سياسة التحالف مع الفلاحين المتوسطين من أجل بناء الإشتراكية أكد فيه على أنه :

"لا يوجد أحمق من العنف المسلّط على العلاقات الإقتصادية للفلاح المتوسط"(2).

ومع ذلك ظلّ عدد الكومونات الفلاحية محدودا بحيث لم يتجاوز في سنة 1919 الـ2100 كمونة، بل وتراجع في سنة 1920 ليصبح حوالي 1500كمونة فقط.

وأمام ضعف ومحدودية هذه المحاولة أنشأت الدولة السوفياتية "ضيعات سوفياتية" أو "ضيعات الدولة" (السوفكوزات) يشتغل فيها عمّال فلاحيون يتلقون أجرا.

ووصل عدد "ضيعات الدولة" إلى 3500 في سنة 1919، وفي سنة 1920 أصبح 4400 ضيعة، مع العلم أن مساحة الواحدة منها لا تتجاوز الـ200 هكتارا.

أما التعاونيات فقد كانت 1900 تعاونية في سنة 1919 وأصبحت 3800 في سنة 1920.

---

(1)- لينين، الأعمال الكاملة، م29، ص ص39-40.
(2)- المصدر السابق، ص205.

وعلى العموم فإن هذه الأشكال من الإنتاج الإشتراكي مازالت محدودة للغاية مقارنة بالإنتاج الفردي.

وظلت الفلاحة، في الإتحاد السوفياتي طيلة العشرينات، في الأساس "خاصة". ففي سنة 1927 كان الإنتاج الفلاحي الخاص يوفر 92،4% من إنتاج الحبوب الموجّه للسوق، في حين كانت السوفكوزات تنتج 5،7%، أمّا الكلخوزات فقد كانت تنتج9،1% . وكان النوعان من الضيعات التعاونية والتي على ملكية الدولة، يتصرفان في أقل من 3% من الأراضي المزروعة، في 1928(1).

لقد كان هذا التمشي الحذر في علاقة السلطة السوفياتية بالفلاحين، وبصورة خاصة المتوسطين منهم، في عهد لينين نابع من مراجعة عميقة لسياسة "شيوعية الحرب"، التي أدّت إلى زعزعة التحالف بين العمال والفلاحين، وتبنّي "السياسة الإقتصادية الجديدة" التي أعادت الإعتبار، فيما أعادت، لمصالح الفلاحين. وفي إطار هذه المراجعة شدّ لينين انتباه الحزب إلى مواقف ماركس وأنجلس وكاوتسكي في كيفية التعامل مع الفلاحين المتوسطين وحتى الكبار منهم. وهكذا تبنّى العديد من القادة هذه الأطروحات، ممّا جعل الحزب حذرا أكثر تجاههم، ولم تتمكن السياسة الرسمية من قطع خطوة إضافية إلا بعد إيقاف العمل بسياسة "الناب" وقمع "الخط الكولاكي". عندها فقط أقدمت القيادة السوفياتية على إحداث "المنعرج الكبير" في السياسة الفلاحية بالإقدام على "مشركة" الفلاحة من فوق بالإعتماد على إرهاب الدولة.

ب$_2$- "مشركة الفلاحة من فوق"

صادقت الندوة الـ16 للحزب على المخطط الخماسي الأوّل الذي ضبط الأهداف الخماسية "لمشركة" الفلاحة.

وفي 5 جانفي 1930 قررت اللجنة المركزية أن تكون أهداف الخطة الخماسية إنهاء "مشركة" الفلاحة. وقررت أيضا أن تكون الكولخوزات الضخمة هو الشكل الرئيسي "للمشركة".

وتتناقض هذه القرارات مع مبدأ "حرية اندماج" الفلاحين في الكولخوزات.

لقد مرّت عملية "مشركة" الفلاحة، في سنتي 1929و1930 بمرحلتين: **الأولى** من جوان إلى أكتوبر1929، **والثانية** من نوفمبر 1929 إلى مارس 1930.

وقد تميّزت المرحلة الأولى بالإنتماء الحرّ نسبيا للكولخوز، ممّا جعل الحركة الكولخوزية بطيئة حيث أنها لم تشمل سوى 900 ألف عائلة، ومرّ عدد "العائلات المجمعة" من 9،3 إلى 7،5 %، ويعتبر

---

(1)- شارل بتلهايم، الصراع الطبقي في روسيا، المرحلة الثالثة 1930-1941، الكتاب الأول: المهيمن عليهم، ص26.

هذا التطور الكمّي قفزة خطيرة في المجتمع السوفياتي، نظرا لانعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية.

ومنذ سبتمبر 1929 انطلقت المرحلة الثانية بإصدار الإدارة المركزية للكولخوزات تعليماتها ببعث تجمّعات كولخوزية ضخمة تضمّ جهات بأكملها، وأمرت بتجميع كلّ وسائل الإنتاج تقريبا في إطار كولخوزات من الحجم الكبير أيضا.

وبدأ الضغط الإداري على الفلاحين، منذ صائفة 1929، عن طريق التهديد بعدم مدهم بالبذور والآلات، إذا لم يدخلوا الكولخوزات. ووصل الأمر في بعض الجهات إلى حدّ تسليط ضرائب وعقوبات محدودة بالسجن والتهديد بالترحيل.

و تكثفت هذه الضغوطات على الفلاحين، منذ نوفمبر 1929، لتصبح عماد السياسة تجاه الفلاحين. وكان ستالين قد افتتح هذه الحملة بمقال، صدر على صفحات جريدة البرافدا، تحت عنوان "سنة المنعرج الكبير"، أعلن أنه بداية من سنة 1930 سوف تنتج ضيعات الدولة والكولخوزات 50% من الحبوب المسوّقة. وهذا يعني أن الضيعات المعنيّة مطالبة بأن تفلح 18،3 مليون هك مقابل 6 مليون هك في سنة 1929. وهي أرقام تتجاوز توجّهات الندوة 16 للحزب بكثير، راجعها ستالين دون استشارة الحزب في ذلك، معتمدا فقط على اللجان الإدارية المختصة، القارّة أو الظرفية التي يتمّ بعثها للقيام بعمل محدد.

لكن المراجعات لم تتوقف عند تلك التي أعلن عنها ستالين بل أعلنت الحكومة من جهتها أن التجميع سوف يشمل 30 مليون هك في سنة 1930 وأنه سيتمّ إنشاء ضيعات للدولة تبلغ مساحتها 3،7 مليون هك. ممّا يعني أن ربع العائلات الفلاحية سيقع تجميعها في سنة 1930.

إن تحديد أهداف "مشركة" أكبر فأكبر تدفع السلطات المحلية إلى المضي قدما في تحقيق أكبر عدد ممكن من التجمعات الفلاحية الكبرى، خوفا من العقاب الذي قد يلحق "المتخلفين" عن نسق الحملة.

وفي أواخر 1929 وأوائل 1930 تلقى المسؤولون، على عمليات "المشركة" في بعض الجهات، تعليمات صريحة لإنجاز مهمّتهم في أقل من أسبوع، مع تحذير صريح:

"ليس هناك مبرر لعدم إنجاز المهمّة المطروحة. وكل الذين لا يقومون بمهامهم يمثلون أمام المحكمة في 24 ساعة"(1).

وفي هذا الصدد، كان مسؤولو دائرة سوسنوفسكي بجهة "تفار"، تلقوا أمرا في منتصف فيفري 1930، بإنجاز مهمّتهم في خمسة أيام. وفي 20 فيفري كانت قيادة المنطقة في الموعد على التاسعة صباحا لمراقبة العمل المطلوب.

وكما هو معلوم، فقد اتخذت السلطة السوفياتية، منذ سنة 1929، إجراءات إدارية متعددة لإكراه

---

(1)- شارل بتلهايم، الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي، المرحلة الثانية1923-1930، ص447.

الفلاحين على تقديم النصيب الأوفر من محاصيلهم للدولة وعلى دخول الكولخوزات. وقررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إنشاء كولخوزات عملاقة بدلا عن الكولخوزات صغيرة الحجم، التي بعثها الفلاحون وأداروها بأنفسهم.

ويعني هذا الإجراء نزع الإدارة من أيدي الفلاحين وتسليمها لغيرهم وفصلهم كليا عن وسائل الإنتاج. وقد أنشئ في أكتوبر 1929 جهاز مركزي فيما بين السوفياتات لتأطير الكولخوزات ومدّها بالمعدّات والقروض على أساس عقد تلتزم بموجبه بمدّ الدولة بالإنتاج وضبط برنامج إنماء وعمل في القطاع باتفاق مع المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني. كما تمّ توحيد إدارة الآلات والجررات في مركز واحد.

وبذلك جرّد الفلاحون من وسائل إنتاجهم نهائيا وأصبحوا تابعين للإدارة التأطيرية للكولخوزات و"للتراكتوسانتر".

لقد مارست السلطة السوفياتية كل أنواع الضغط على الفلاحين، المالي والسياسي والقانوني والإداري والإرهاب عن طريق التهم الملفقة: "النشاط الكولاكي"، من أجل تعميم "المشركة" في الفلاحة.

وأصبح، منذ سنة 1929، عدم قبول الفلاح بدخول الكلخوز وعدم الإيفاء بالقسط المفروض عليه من الحبوب، فقيرا كان أو متوسطا أو غنيا، يعدّ موقفا "كولاكيا"، يعاقب عليه، بصفته تلك، بالسجن والتجريد من الأملاك والإبعاد....الخ.

وعلى أساس الأسلوب القسري مرّت نسبة العائلات الفلاحية المجمّعة في الكولخوزات من 2،1% في 1 جوان 1928 إلى 59،3% في 1 مارس 1930.

وبلغت حدّة الإكراه إلى حدّ المحاكمات الفورية وإيقاف العديد من الفلاحين المعارضين لبرنامج التجميع. ممّا أدّى إلى دهورة الأوضاع في الريف وظهور بداية انتفاضات، أجبرت ستالين على تعليق "المشركة" مؤقتا. فتراجعت نسبة العائلات الفلاحية المجمّعة إلى 21،7% في 1 أكتوبر 1930، ممّا يؤكد أن"مشركة" الفلاحة لم تكن تحدث بإرادة الفلاح بل غصبا عنه. لذلك تركها في أول فرصة ليعود إلى ضيعته الصغيرة وحصانه ومحراثه.

وعاودت السلطة السوفياتية الهجوم من جديد، ابتداء من الأشهر الأولى لسنة1931. فشملت "المشركة" 57،1% من العائلات الفلاحية. وكانت هذه الحملة مصيرية لأن السلطة السوفياتية تريد وضع الفلاح تحت رقابة هياكل تابعة لها تمكنها من ضمان تجميع أقصى ما يمكن من المحاصيل.

وسيرا على هذا النسق حققت السلطة السوفياتية أهدافها في أواخر الثلاثينات، بحيث لم يبق إلا 3،1% فلاحين خواص في سنة 1939، أي أن عدد الكلخوزيين أصبح 81،4 مليون كلخوزي مقابل 2،3

مليون في 1928، زيادة على 8 ملايين من العاملين في الضيعات العمومية وفي مراكز الآلات والجرارات.

وإذا أردنا أن نحوصل فإنه خلال مرحلة تاريخية قصيرة حدث تحوّل جذريّ في الريف الروسي في جميع المستويات، أي في العلاقات الإقتصادية وفي حياة الفلاحين عموما. فقد أصبحت وسائل الإنتاج بين أيدي الجهاز الإداري للتعاونيات حيث أنه من خلال قرار التأميم تحوّلت الأرض إلى ملكيّة للدولة كما أنه بقرار إنشاء مراكز للجرارات وغيرها من الأدوات الفلاحية ومراكز للبذور والأسمدة، التي هي على ملكية الدولة، تمّ تجريد الفلاح نهائيا من وسائل الإنتاج. وبذلك حدث تغيير جوهري في التركيبة الإجتماعية لمّا أصبح أغلب الفلاحين ينتمون إلى تعاونيات زراعية. ففي 1جويلية 1929كانت 3،9% من العائلات الفلاحية منخرطة في التعاونيات. وفي 1جويلية 1931 انخرط 52،7% منها في التعاونيات. وفي 1جويلية 1937 أصبح 93% ينتمون للتعاونيات(1).

وهكذا تمّ، في أقل من عشر سنوات، تعويض الملكيّة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكلخوزات الصغيرة وعشرات الآلاف من الكلخوزيين الحقيقيين وملايين الفلاحين الخوّاص المساندين للسلطة السوفياتية، عن طريق الضغط والإرهاب، بضيعات عملاقة تابعة للدولة وعمّال فلاحيين. تلك هي "المشركة" التي أنجزت في الإتحاد السوفياتي، وهي في الحقيقة عمليّة تراكم بدائي لرأس المال تشرف عليها الدولة باسم الإشتراكية.

كان ماركس وضّح أن عمليّة "فصل المنتج عن وسائل الإنتاج" عن طريق العنف هي عمليّة "التراكم البدائي" لرأس المال، حيث قال:

"إن ما يسمى بالتراكم الأولي (أي البدائي- من عندي)، ليس سوى العملية التاريخية لفصل المنتج عن وسائل الإنتاج. وهي تبدو"أولية" لأنها تؤلف مرحلة ما قبل تاريخ رأس المال وأسلوب الإنتاج المطابق له"(2).

وأضاف:

"إن انتزاع الأرض من المنتج الزراعي، الفلاح، هو أساس هذه العملية(التراكم الأولي) برمّتها. ويتخذ تاريخ انتزاع الملكيّة هذا صورا مختلفة باختلاف البلدان، ويمرّ بأطواره المختلفة، في تعاقب مختلف، وفي حقب تاريخية مختلفة"(3).

---

(1)- أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، الإقتصاد السياسي دليل العلوم الإجتماعية، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، ص375.

(2)- كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الكتاب الأول، ترجمة دار التقدم موسكو 1985، دار التقدم موسكو، ص303 .

(3)- المصدر السابق، ص303.

و"تتوزّع مختلف عناصر التراكم الأولي(أي البدائي-من عندي)، في تسلسل زمني متعاقب إلى هذا الحد أو ذاك بين مختلف البلدان.... واعتمدت هذه الطرائق، في جانب منها، على العنف الوحشي كالنظام الإستعماري مثلا. ولكنّها جميعا تستعمل سلطة الدولة، أي العنف المنظم والمركز في المجتمع بغية إنماء عملية تحويل الأسلوب الإقطاعي للإنتاج إلى أسلوب رأسمالي، وتقليص مراحله الإنتقالية. إن العنف هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعا جديدا. إن العنف هو ذاته قوّة اقتصادية"(1).

لقد "جرى انتزاع الأرض قسرا من السكان الريفيين وطردهم من ديارهم، وتحويلهم إلى مشردين، لتتولى القوانين الإرهابية البشعة إرغامهم بالسياط والختم بالحديد المحمي والتعذيب، على الخضوع إلى الإنضباط اللازم لنظام العمل المأجور"(2).

وهكذا يتأكد لدينا أن ما أقدمت عليه السلطة السوفياتية، تحت قيادة ستالين، من "مشركة" للفلاحة بالقوّة، ليس سوى عملية "تراكم بدائي" لرأس المال تكفل بسط هيمنته في المجتمع وتسمح لها بالحصول على التمويلات الضرورية لمشروعها التنموي الممحور على ذاته، الذي فرضه عليها الحصار الذي ضربته عليها الدول الغربية.

ب3- الفلاحون والسلطة السوفياتية

كان الفلاحون أكبر مستفيد من ثورة أكتوبر، فقد تحسّنت أوضاعهم الإقتصادية بحيث ازدادت أراضيهم بنسبة 50% وألغيت ديونهم لدى الدولة وألغي الريع العقاري الذي كانوا يدفعونه للملاكين العقاريين الكبار. لذلك ساندوا الثورة بكل قوّة في الحرب الأهلية ضدّ البيض وفي الحرب الوطنية ضدّ الجيوش الإمبريالية الغازية. ولولا هذه المساندة لما كان بإمكان الجيش الأحمر تحقيق النصر العسكري ولما تحقق النصر السياسي للتحالف بين العمال والفلاحين.

ورغم تحسن أوضاعهم العامة فقد واجهوا صعوبات جدية من جرّاء غلاء أسعار البضاعة الصناعية مقارنة بالفلاحية، وبصورة خاصة أمام تراجع الإنتاج الفلاحي ومصادرته من قبل الدولة في سنة 1920، فتعرّضوا للمجاعة.

لقد اتخذت السلطة السوفياتية، في سنة 1919، قرارا بتعميم مصادرة الحبوب لمواجهة الأزمة الغذائية، ممّا زعزع العلاقة السياسية بين الفلاحين والسلطة السوفياتية وبين الطبقة العاملة والفلاحين المتوسطين الذين تمّ التعامل معهم كمضاربين واستغلاليين. وكانت سنة 1920 السنة التي خضع فيها

---

(1)- المصدر السابق، ص355.
(2)- المصدر السابق، ص335.

جميع الفلاحين تقريبا لبرنامج مصادرة المنتوجات الفلاحية لمواجهة حاجات الجبهة والمدن. فبدأت انتفاضات في العديد من المناطق أجبرت وزارة التمويل على رفع كل تجميع ومصادرة للحبوب في 13 جهة.

وأجبر هذا الوضع المعقد والخطير الذي كان واجهه الحزب البلشفي والسلطة السوفياتية، على مراجعة سياستهما الفلاحية في 8 مارس 1921 بمناسبة انعقاد المؤتمر10 للحزب. فقد أكد لينين في التقرير الذي قدّمه أمام المؤتمر أن سياسة المصادرة "فاقمت الأزمة الإقتصادية إلى أقصاها" في العديد من المناطق وأدّت إلى أن "الفلاحين أصبحوا غير راضين على دكتاتورية البروليتاريا" وأعلن الشروع في اتباع سياسة اقتصادية جديدة.

وفي 21 مارس 1921 صدر أول أمر يلغي مصادرة المواد الغذائية.

وفي 28 مارس 1921 أمضى لينين أمر تحرير التجارة وبيع وشراء المواد الغذائية وألغى المصادرة على النقل والمواد الغذائية.

وهكذا، وعن طريق السياسة الإقتصادية الجديدة تمّت تلبية مطالب الفلاحين، فتدعمت الثقة من جديد بين الجماهير الفلاحية الواسعة والسلطة السوفياتية وتدعّم التحالف من جديد بين العمال والفلاحين.

وتنبغي الإشارة إلى أن الفلاحين الفقراء والمتوسطين هم الذين يقدمون أهم نصيب من إنتاجهم للمدينة، أكثر من 88%، في حين أن الأغنياء لا يقدمون إلا 11،8 % وهو منطقي لأن الأولين في حاجة إلى بيع إنتاجهم من أجل تسديد ديونهم والضرائب المطالبين بدفعها واقتناء حاجياتهم من المواد المصنعة، في حين أن الثانين يبيعون جزء ويحتفظون بالباقي للمضاربة زمن الحاجة.

وعلى إثر فشل خطط مصادرة الحبوب خلال سنة 1927 قررت قيادة الحزب في مطلع سنة 1928 اتخاذ إجراءات عاجلة لإجبار الفلاحين على تسليم الحبوب التي بحوزتهم للدولة مقابل أسعار زهيدة وفي حالة الرفض تلجأ للإكراه بتطبيق الفصل 107 من القانون الجنائي السوفياتي، عن طريق المصادرة.

وطبّقت هذه الإجراءات بعنف في ربيع 1928 لمّا بدأت الأزمة تنزل بثقلها وبدأ عدم الرضى يلوح في المدينة. لكن نتائج حملة التجميع كانت دون المؤمل وغير كافية، لذلك عاودت السلطة إجراءاتها الإستثنائية بأن فرضت على الفلاحين تسليم كمّية محددة من محصولهم تتجاوز عموما إمكانياتهم الواقعية. وفي حالة عدم الوفاء بها للدولة، يعرّضون أنفسهم لخطايا ماليّة. وقد تؤدي بهم إلى التجريد من الملكية والطرد من القرية.

لقد مسّت هذه الحملة الفلاحين الأغنياء والمتوسطين والفقراء على السواء.

ومن الطبيعي أن تشمل الحملة جميع الشرائح، خاصة إذا علمنا أن الفلاحين الأغنياء لا يمثلون سوى 3،1%، في حين يمثل الفقراء29،4%، أما المتوسطون فهم يمثلون67،5%، كما بينت الإحصائيات الرسمية لسنة1927. لذلك أخذت صيغة الهجوم الشامل على الفلاحين وغذّت لديهم الميل لمعارضة النظام.

ولما استشعر الحزب هذه الحالة أصدر قرارا لتهدئة الفلاحين الفقراء والمتوسطين، حيث أكد في ندوة أفريل 1929 تنديده "بخرق الشرعية الإشتراكية".

لكن، في صائفة 1929، فرضت الحكومة على الفلاحين مقادير إجبارية شبيهة بالتي كانت اتخذتها في مرحلة شيوعية الحرب. وتركت للسلط المحلية إمكانية تحديد الأقساط طبقا لمخطط التجميع المركزي. إنها مصادرة لمجهود الفلاحين لا أكثر ولا أقل، خاصة وأن العديد منهم اضطر إلى بيع أثاثهم ومنازلهم للحصول على الحبوب الضرورية لاستكمال ما هم مجبرون على تقديمه للدولة وما هم في حاجة إليه للعيش والزراعة. ممّا أجبر العديد منهم على التخلص من ماشيته ومغادرة الأرض تماما. وقد نتج عن هذا الوضع أن عدد الخيول تراجع في سنة 1929 بمليونين و600 ألف والأبقار بسبع ملايين و600 ألف رأس.

إن هذا الهجوم على الفلاحين كان بمثابة عمليّة تجريد من الملكية بالقوّة، لذلك استوجب تجنّد أجهزة الدولة والحزب بما في ذلك الجيش الأحمر والأمن. وبمعنى آخر فإنه يعبّر عن إرادة السلطة الواضحة لإضعاف الفلاحين عن طريق التحكم في الإنتاج الفلاحي وتفكيك مقاومتهم بالقوّة استعدادا للدخول في مرحلة "المشركة" الشاملة للفلاحة، دون أن تكترث بالحاجة الملحّة لتطوير قوى الإنتاج في القطاع الفلاحي كي يستجيب لحاجيات الشعب ولضرورات البناء الإشتراكي. وبذلك بدأت القطيعة في طريقها إلى التعمّق بدون رجعة بين الفلاحين والسلطة السوفياتية.

ونخلص إلى القول أن علاقة السلطة السوفياتية بالفلاحين كانت علاقة استغلالية تحكمها الحاجة إلى التراكم الرأسمالي القائم على القمع والإخضاع عن طريق القوّة. وهي سياسة تتعارض كليا مع مبادئ الإشتراكية العلمية التي اعتمدها لينين في مراجعة شيوعية الحرب واتباع السياسة الإقتصادية الجديدة التي كانت تهدف إلى تحسين أوضاع الفلاحين ودعم التحالف بين العمال والفلاحين باعتباره الأساس الإجتماعي والسياسي الذي تقوم عليه الدولة السوفياتية.

وممّا لا شك فيه أنها لم تتبع اتجاها واحدا، حيث أن ثورة أكتوبر مكّنت الفلاحين من الأرض وألغت القروض والريع العقاري الذي كان يكبلهم وحسّنت أوضاعهم. لكن "شيوعية الحرب" التي كانت قائمة على احتكار الدولة لكلّ النشاط الإقتصادي وعلى إحكام مراقبته، فرضت على الفلاحين تسليم منتوجهم

للدولة ممّا عرّض جهات بأكملها إلى المجاعة ودفعها إلى معارضة سياسة السلطة السوفياتية والإنتفاض عليها.

ومع انطلاق سياسة "الناب" تحسّنت أوضاع الفلاحين والأوضاع العامّة في الإتحاد السوفياتي.

لكن القيادة السوفياتية بدأت تخطط لشنّ هجوم شامل على الفلاحين من أجل "مشركة" الفلاحة من فوق، معتمدة على "إرهاب الدولة"، العنف المنظم الذي توجّهه ضدّ الشعب الأعزل. وهكذا ومنذ أن انطلقت الحملة ودخلت "المنعرج الكبير" لم تكفّ الدولة عن سياسة الإخضاع والتطويع بالقوّة لجمهور الفلاحين، حتى بعد أن أنهت "مشركة" الفلاحة في أواسط الثلاثينات، فواصلت ضرب كل جيوب المعارضة لديهم تحت شعارات مختلفة.

الفصل الخامس

السياسة الإجتماعية

والتعليم

في الدولة السوفياتية

تقديم:

نتناول في هذا الفصل السياسة الإجتماعية والتعليمية للدولة السوفياتية باعتبارها تكشف عن المكانة التي تخصصها للإنسان في اختياراتها وتوجهاتها. ولنجيب عن السؤال المنطقي الذي يطرح علينا بكل إلحاح هل كانت السياسة الإجتماعية للدولة السوفياتية سياسة تمايز طبقي أم هي سياسة تذيب الطبقات؟ وهل هي بصدد تحقيق إنسانية الإنسان أم أنها تتعامل معه باعتبارها قوّة عمل تدخله الدورة الإنتاجية متى كانت في حاجة إليه ثمّ تلفظه متى تلبي حاجتها وينتهي دوره؟

أ- هل مثّلت الأجور والإمتيازات قاعدة للتمايز الطبقي؟

لم يشذ الحزب البلشفي عن سائر الأحزاب الإشتراكية في اتباع الإجراءات التي كانت اتخذتها كمونة باريس بصدد الموظفين حيث جعلتهم منتخبين وقابلين للعزل عن طريق حجب ثقة ناخبيهم منهم وأن أجر الموظف لا يتجاوز أجر العامل. وفي نفس السياق كتب لينين في أطروحات أفريل:

"يمكن انتخاب وعزل جميع الموظفين في كل آن، يجب أن لا تتجاوز رواتبهم متوسط أجرة العامل الجيّد"(1).

وكتب لينين في الدولة والثورة حول نفس الموضوع، قال:

"أن التدبير الذي اتخذته الكمونة وأشار إليه ماركس هو رائع جدا بهذا الصدد: إلغاء دفع النقود لنفقات التمثيل، إلغاء جميع امتيازات الموظفين من حيث الرواتب وتنقيص رواتب جميع الموظفين في الدولة إلى مستوى 'أجرة العامل' "(2).

فالأجر والإمتيازات يمثّل قاعدة لعدم المساواة والتمايز بين الموظفين وسائر الأجراء، ويصبح قاعدة للتمايز الطبقي لمّا يتم إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتتحول إلى ملكية عامة- عن طريق الدولة. لذلك وضعت الأحزاب الإشتراكية والإشتراكية الديمقراطية والشيوعية في برامجها بندا يتعلق بأجور الموظفين التي ينبغي أن لا تتجاوز أجور العمّال وبالحدّ من الفوارق في الأجور بصورة عامة بحصرها في مستوى الفرق بين أجر عامل مختصّ وعامل غير مختصّ.

وهي أيضا وجهة النظر التي دافع عنها لينين في كتابه الدولة والثورة، فقد أكد:

---

(1)- لينين، المختارات في ثلاثة مجلدات، الم2 الج1، ص47.
(2)- المصدر السابق، ص417.

"فما أن تحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع حيال تملك وسائل الإنتاج، أي المساواة في العمل، المساواة في الأجور، حتى تطرح أمام البشرية لا مناص مسألة السير إلى الأمام، من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية"(1).

ويعتبر لينين أن الديمقراطية تعني المساواة بالنسبة للعمال وسائر الكادحين، وهي مساواة شكلية لا تتحقق إلا في ظل الإشتراكية، وهي في واقع الأمر "جسر الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية" :

" يصبح جميع المواطنين مستخدمين أجراء لدى الدولة...وجميعهم يصبحون مستخدمين وعمالا لدى "كارتيل" واحد للشعب كله، لدى الدولة. وتتمثل القضية في أن يبذلوا الجهد نفسه في العمل مراعين المعيار نفسه ويتقاضون الأجر نفسه"....."سيصبح المجتمع كله مكتبا واحدا ومعملا واحدا يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الأجر" (2).

وفي مارس 1918 أكد لينين من جديد تمسكه بالمساواة في الأجر بين مختلف المهن والوظائف، لكنه يقبل ببعض الحالات الخاصة مثل المختصين، مع أن الفارق في الأجر ينبغي أن يكون ضعيفا كي يتسنى المضي في اتجاه المساواة. واعتبر أن كل عدم مساواة تجبر عليها الدولة السوفياتية بحكم التخلف السائد في المجتمع يعد خطوة إلى الوراء بالنسبة للإشتراكية وتنازلا للرأسمالية.

وفي سنة 1921 قرر المؤتمر10 للحزب الشيوعي السوفياتي "المحافظة على الفوارق في الأجر" باعتبارها تعبّر عن المواقع المختلفة في عملية الإنتاج التي يفرضها الإختصاص، خاصة وأن الإستعداد للسياسة الإقتصادية الجديدة يفرض الإعتماد على أهل الإختصاص من البورجوازيين ومن الذين كانوا مستأجرين لديهم قبل الثورة من أجل تحسين الإنتاج والجودة والرفع في الإنتاجية ممّا يعني الدفع لهم أكثر من غيرهم وتشجيعهم على العمل لفائدة السوفيات. وزيادة على ذلك فإن الحاجة تقضي أيضا بتشجيع العمال المهرة الذين يبذلون جهدا أكبر لتطوير الإنتاج. لكن هذه الفوارق في الأجور التي تفرضها الأوضاع الخاصة للدولة السوفياتية لا ينبغي أن تؤدي إلى اتباع سياسة أجور قائمة على عدم مساواة دائمة.

ومع "الناب" انتهت "سياسة المساواة في الأجر"، حيث أصبح بإمكان العامل المختص أن يتقاضى أجرا يفوق 8 مرات أجر العامل غير المختص، حسب نظام الأجور الذي ضبطته الدولة.

ويعطينا كتاب الإحصاء للإتحاد السوفيتي لسنة 1926 فكرة عامة عن الفرق في المداخل، فقد ورد فيه أن دخل العامل غير المختص السنوي يصل إلى 465 روبل، في حين أن أعلى دخل للمختصين يصل إلى 1811 روبل، دون الأخذ بعين الإعتبار البورجوازية والناب- مان والكولاك، الذين يصل عددهم إلى

---

(1)- المصدر السابق، ص479.
(2)- المصدر السابق، ص ص480-481.

114 ألف شخص يحصلون على أقصى دخل.

ولاحظت "ترود" في عددها الصادر بتاريخ 21 جويلية 1926 أن الأجر المتوسّط للعامل في الصناعة يمثل 89% من مستوى ما قبل الحرب، و75% في التعدين، و65% في المناجم، و67% في السكك الحديدية، و89% في النسيج. وهذا يعني أن أجر العامل في الإتحاد السوفياتي، في سنة 1926، لم يتجاوز أجر البؤس الذي كان يتقاضاه في عهد القيصرية لمرحلة ما قبل الحرب.

ومع انطلاق الخطط الخماسية تمّ التخلص من تقاليد المساواة التي تبناها ودافع عنها الحزب البلشفي خلال المراحل السابقة. وكان ستالين هو نفسه الذي فتح الحرب على المساواة:

"تجد الأورافنيلوفكا(تعبير سلبي عن المساواة) جذورها في العقلية الفلاحية وفي بسيكولوجيا التقسيم المتساوي للأملاك وفي بسيكولوجيا "الشيوعية" البدائية الفلاحية. إن الأورافنيلوفكا لا علاقة لها بالإشتراكية الماركسية".

وذهب مولوتوف في المؤتمر7 للسوفياتات إلى حدّ اعتبار:

"أن السياسة البلشفية تفرض صراعا حازما ضد المدافعين عن المساواة باعتبارهم متعاونين مع العدو الطبقي وعناصر معادية للإشتراكية".

دون أن يسأل نفسه هل كان الحزب البلشفي معاديا للإشتراكية ومتعاونا مع العدو لمّا كان يدافع عن المساواة في الأجر لكل عمل متساو؟ وهل كانت كمونة باريس على خطإ لمّا أقرّت ألا يتجاوز أجر الموظف والمختص والمسؤول في أعلى مستوى أجر العامل، وهو المطلب الذي وضعه الحزب البلشفي في برنامجه؟

وفيما بين سنتي 1929 و1934 تمّ إلغاء كل القواعد التي تحدّ من دخل أعضاء الحزب فألغي القانون العام حول الأجور الصادر في سنة 1920 وألغيت كل التحديدات للمداخيل، بحيث أطلق العنان للامساواة التي تطورت بشكل مفزع.

ومنذ سنة 1934 لم تنشر الفوارق في الأجور واكتفى الإحصاء السوفياتي بتقديم متوسط الدخل.

ونذكر أنه في سنة 1937، كان المهندس يتقاضى 1500 روبلا والمدير2000 روبلا بينما العمال المختصون من 200 إلى 300 روبلا، و110 روبلا كأجر أدني ضبطته الدولة السوفياتية بالنسبة للعاملين بالقطعة و115 روبلا بالنسبة للعاملين بالساعة. وزيادة على أجورهم المرتفعة، فإن المديرين والمهندسين يحصلون على منح قارة تحتسب خارج الأجر.

المنحة ونسبة الأجر الأصلي المخصصة لإنجاز المخطط وتجاوزه الخاصة بقطاع النقل- السيارات- لسنة 1948

الإطارات	من أجل إنجاز المخطط	من أجل تجاوز المخطط
مدراء ومهندسون		
مسؤولون	إلى 30%	إلى 4%
مسؤولو أقسام	إلى 25%	إلى 3%
مسؤول ورشة...	إلى 20%	إلى 3%

وعلى أساس هذه القاعدة فإن مدير المصنع يتقاضى إلى حدود 230% من أجره الأصلي منحا إذا ما تجاوز المخطط بـ 50%(1).

وللمديرين مصدر مداخيل أخرى متأتية من صندوق المديرين الذي تمّ بعثه في 19 أفريل 1936، وحسب هذا القانون فإن 4% من الربح المتوقع و50% المتأتية من تجاوز المخطط توضع على ذمة الصندوق. وكان أحد الإقتصاديين السوفيات كشف في سنة 1937 عن الأرقام التالية:

القطاع	إنجاز المخطط	المطلوب	الصندوق	الفردي
النفط	104,1%	103,8%	21,7 م ر	344,92 ر
اللحوم	118,6%	104,1%	51,9 م ر	752,69 ر
الكحول	108,8%	103%	86 م ر	1175 ر

وهو ما يقارب أجرة شهر بالنسبة لعمّال النفط و3 بالنسبة لعمال اللحوم و4 أشهر بالنسبة لعمال الكحول(2).

وبقرار من السوفيات الأعلى، في 17 جانفي 1938، أصبح الرؤساء ونواب الرؤساء لمجلس الإتحاد السوفياتي ومجالس القوميات يتقاضون أجورا بـ 300 ألف روبل في السنة وكل نائب في السوفيات الأعلى 12 ألف روبل في السنة و150 روبل يوميا في كل دورة. ورؤساء ونواب الرؤساء الجمهوريات الإتحادية يتقاضون نفس الأجر. ويتقاضى الجندي في الحرب 10 روبلات في الشهر

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص65

(2)- المصدر السابق، ص65.

والملازم ألف روبلا والنقيب 2400 روبلا.

وتضاف إلى ذلك جائزة ستالين التي قد تصل إلى 100 ألف روبل إلى دخل رجال الجهاز البيروقراطي. ومن الطبيعي أن يحصل موظف سام في الدولة ومدير وكاتب معروف على منزل في موسكو ومنزل صيفي بالكريمي وعلى سيارة أو سيارتين وعلى عدد من عمال المنازل....الخ.

وينجرعن هذه الفوارق في الدخل، بطبيعة الحال، فوارق في الميراث. ففي بداية الثورة وبموجب أمر 27 أفريل 1918، تمّ حجز كل ميراث يتجاوز 10 آلاف روبل. وهي روح البيان الشيوعي الذي دعا إلى إلغاء الميراث. وفي سنة 1929 تغيّر القانون تماما بإدخال ضريبة على الميراث من ألف روبل إلى 500 ألف روبل، وحددت فيما بعد بأنها لا تتجاوز الـ10%، مع العلم أنها لا تصل إلى ما هو معمول به في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وما يمكن استخلاصه هو أن الفوارق الكبيرة بين الأجور والإمتيازات التي تمنح للمسؤولين كل حسب مركزه والتنفذ الذي بين أيدي صاحب القرار أيا كان وفي أي قطاع كان، وشبكة العلاقات الحامية لكل ذي موقع في هذه الماكينة الأخطبوطية، هي الأساس المادي للإستقطاب الطبقي الجديد في المجتمع السوفياتي، وهو استقطاب يجري في جميع المستويات: الإنتاج وإعادة الإنتاج والتوزيع.

ويكفي أن نشير في هذا السياق للتطور الحاصل في الثروات، حتى أن العديد من الناس أقرضوا الدولة السوفياتية، في الحرب الثانية، أكثر من مليون روبل للفرد الواحد، وتقابل هذه الثروات الفردية الطائلة محتشدات الأشغال الشاقة والعمل العبودي والفقر والبطالة، وهو استقطاب طبقي من النمط الرأسمالي، الذي تمثله رأسمالية الدولة.

ب- البطالة تكشف عن طبيعة نمط الإنتاج السائد

إن تطوّر الإنتاج الرأسمالي ينمّي التركيب العضوي لرأس المال. وبما أن التركيب العضوي لرأس المال تكوّنه تلك العلاقة القائمة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر، فإن الإرتفاع الذي يشهده من جراء ما يحدثه التطور التقني من تغييرات في وسائل الإنتاج يؤدّي تدريجيا إلى نموّ جزئه الأول على حساب جزئه الثاني. غير أن تطوّر الطلب على اليد العاملة لا يحدده حجم رأس المال ككل بل جزؤه المتغيّر، أو جزؤه "النشيط". وهو الجزء الذي يتّجه نحو التناقص، كما أسلفنا ذكره. ممّا يؤدي حتما إلى تراجع الطلب على اليد العاملة وإلى ظهور جزء هام من اليد العاملة دون شغل، أي في حالة بطالة. وزيادة على ذلك فإن التطوّر التقني يدفع بجزء آخر من العمال الذين يشتغلون خارج عملية الإنتاج، باعتبارهم "زائدين عن النصاب". ويتّجه هذا الفائض العمالي إلى التعاظم كلما تطوّرت الحاجة لمزيد من التراكم الرأسمالي، ليشكل جيشا صناعيا احتياطيا. ويلتجئ الرأسمالي باستمرار إلى هذا الجيش من

العاطلين عن العمل للضغط على العمال من أجل التخفيض من أجورهم والرفع من نسق الإنتاج ومن الإنتاجية. ويترجم ذلك بالتقليص الدائم في حجم الرأسمال المتحرك والزيادة في حجم الرأسمال الثابت.

إن وجود مثل هذا الجيش الإحتياطي من العمال يعتبر خاصّية من خاصيات الإقتصاد الرأسمالي، الذي من دونه، لا يمكن له أن يوجد وأن يتطور. وقد يتقلص حجم هذا الجيش في فترات الإنتعاش وتوسّع الإنتاج ثمّ يعود إلى التعاظم من جديد مع كل ركود وأزمة، ولا يمكن "التخلص منه" أو "القضاء عليه" في ظل الإقتصاد الرأسمالي، باعتبار الرابطة العضوية التي تجمعهما.

ومع توسّع نمط الإنتاج الرأسمالي والإستقطاب الطبقي في الريف يظهر باستمرار فائض من السكان الفلاحين المفقرين، سواء باعتبارهم عمّال فلاحيين أو فلاحين فقراء. فيلتحق جزء منهم بالمدينة ليعزز صفوف العمال أو صفوف العاطلين عن العمل، ويبقى الجزء الأكبر في الريف أو في ارتباط به في وضع بطالة مقنّعة.

لقد تعرّضنا للإنتاج الرأسمالي بشكل عام، دون أن نفرّق بين صاحب رأس المال فردا كان أو احتكارا وطنيا أو عالميا أو دولة أو مجموعة من الدول، لأن الجوهر، الذي تقوم عليه عملية الإنتاج وتنشئه واحد وهو عملية الإنتاج الرأسمالية.

وبعد أن قدّمنا فهمنا للبطالة في ظل الإقتصاد الرأسمالي سوف نتابع ظهورها وتطوّرها في الإتحاد السوفياتي للكشف عن حقيقة الإقتصاد الذي ولدها.

نلاحظ من البداية أن الثورة البلشفية قد استلمت روسيا منهارة اقتصاديا ومدمّرة من جراء الحرب العالمية والحرب العدوانية والحرب الأهلية، وأنها انطلقت في عمليّة إعادة البناء لتوّها، لذلك سوف لا نأخذ بعين الإعتبار حجم البطالة في السنوات الأولى بعد الثورة كمعيار للحكم على الإقتصاد السوفياتي. وسوف نبدأ متابعة هذه الظاهرة ابتداء من "الناب"، ونضع في المقام الأول المظاهر المرتبطة بقرارات واختيارات في السياسة الإقتصادية والإجتماعية.

لقد تميّزت السنوات الأولى من سياسة "الناب" بتراجع كبير في إمكانيات التشغيل في الصناعة وبتطوّر مذهل للبطالة. ويعود سبب هذا التراجع في الصناعة إلى إقرار الإستقلالية المالية للمؤسسات التي لم تترك من العمّال سوى الذين هي في حاجة إليهم وسرّحت البقيّة، وذلك حسبما يتناسب والقسط المخصص للأجور، خاصة وأنها لم تعد تحظى بدعم من الدولة ولا تحصل على قروض إلا بالنسبة للمشاريع المربحة. وقد دفعت هذه القرارات بمئات الآلاف من العمال إلى البطالة، حيث أنه في السكك الحديدية وحدها تراجع عدد العمال من 124 ألف إلى 72 ألف .

وبداية من سنة 1924 تحرّك التشغيل في الميدان الصناعي بشكل ملحوظ لكن البطالة واصلت تطوّرها بانتظام. وحسب الإحصائيات الرسمية فإن عدد طالبي الشغل فاق المليون في1جويلية 1924،

في 70 مكتبا للتشغيل، وفي 1925- 1926 بلغ مليون 340 ألف عاطل عن العمل، وفي 1927- 1928 بلغ عدد طالبي الشغل حوالي مليون و300 ألف، وأصبح مليون و700 ألف في 1 أفريل 1929.

وتعاظمت نسبة العاطلين من الشباب إذ كانت 43،6% في 1928 من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة و30،8% بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 24 و 29 سنة.

ونشير إلى أن هذه الإحصائيات فيها كثير من المغالطة، ويكفي أن نقدم مقارنة بين ما قدّمته مكاتب التشغيل والنقابات في 1 جانفي 1927، فقد احتسبت الأولى 867 ألف عاطل مرسم وسجّلت الثانية 1667ألف عاطل(1).

وزيادة على ذلك فإن العاطلين عن العمل يسجّلون في مكاتب التشغيل. لكن في الواقع لا توجد مكاتب في كل المدن وأن الأميين لا يقدرون على تسجيل أنفسهم وأن المكاتب لا تسجّل إلا العاطلين من أصل طبقي بروليتاري كما لا تسجّل الذين لم يشتغلوا في السابق، ممّا يعني أنه ينبغي مضاعفة الأرقام والإحصائيات الرسمية للبطالة في المدن مرتين على الأقل للحصول على ما يقترب من الواقع.

أما البطالة في الريف فقد تعرّض لها كالينين حيث قال:

"تحتوي أريافنا على 15 مليون عامل إضافي لا نقدر على تشغيلهم" (إيسفاستيا، 28 أوت 1926).

وحسب تولستوبيانوف، المفوّض المساعد للشغل:

"لنا زيادة ضخمة في السكان الفلاحيين، بفائض في اليد العاملة يفوق الـ 25 مليون نفر"(ترود، 27 نوفمبر1928).

وذكرت البرافدا الصادرة في 1 سبتمبر1929 أن "منعرجا حاسما سيحصل العام المقبل بتراجع البطالة إلى 10%".

وحول العاطلين عن العمل غير المسجّلين في مكاتب التشغيل يقول رئيس مجلس النقابات:

"عاد الرفيق تومسكي إلى السؤال القديم والمؤلم: ما العمل فيما يتعلق بالعاطل غير المنقب كي يحصل على عمل؟ إذ لا يتم تسجيله لأنه لا يعمل بمصنع ولا يقبل في المصنع لأنه غير مسجل. ... ينبغي وضع حد لهذه الحالة المقرفة. ينبغي، خاصة تسهيل إدماج الشباب العامل في الشغل وأبناء المنقبين. ينبغي، وبشكل ما، مساعدتهم على أن يصبحوا عمالا، يشتغلون وينخرطون في النقابات" (رابوتشايا غازيتا، 9 جوان 1926)(2).

ويمكن أن نستنتج من هذا كله أن عدد العاطلين في المدن يتراوح في 1929 بين 4 و5 ملايين وأنه في الريف يتراوح بين 15 و 25 مليونا، مع ميل عام لهذه الأرقام في اتجاه الإرتفاع.

---

(1)- شارل بتلهايم، الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي، المرحلة الثانية1923-1930، ص/ص 278-283.
(2)- بوريس سوفارين، الإتحاد السوفياتي في 1930،ص/ص101 -102-103-104.

لقد كانت البطالة محور صراع بين مديري المؤسسات والسلطة السوفياتية والنقابات، فقد كان "الأعراف" يدافعون عن حرية الإنتداب وحققوا مطلبهم ذاك في جانفي 1925 حيث أصبحوا ينتدبون من الجموع المتراصة أمام المصانع. وذهب بعضهم إلى حدّ إرسال من ينتدبون من الريف مباشرة، ممّا فاقم البطالة في المدينة.

وفي 26 مارس 1928 تمّت العودة إلى نظام الإنتداب عن طريق مكاتب التشغيل.

وحاولت السلطة معالجة هذه المعضلة عن طريق تشديد الإجراءات الإدارية للحدّ من حركة النزوح، إلى جانب مشاريع الأشغال العامّة التي تستوعب يدا عاملة كثيفة وغير مختصة والقيام باستصلاح مساحات واسعة من الأراضي من أجل تشجيع الفلاحين على عدم مغادرة الريف. لكن ضعف الإنتاج الفلاحي وعدم توفر وسائل العمل الضرورية والأزمة الزراعية أجبرتهم على مغادرة أراضيهم.

يدلّ الحجم الذي أخذته البطالة وسيرها نحو التفاقم على أنها ناجمة عن الحاجة المتزايدة في الإقتصاد السوفياتي إلى التراكم، ممّا يعني تقليص حجم الرأسمال المتغيّر لفائدة الرأسمال الثابت، وهي خاصية من خاصيات الإقتصاد الرأسمالي، كما كنّا أشرنا إلى ذلك أعلاه.

وقد يذهب البعض إلى التعلل بضرورة الأخذ بعين الإعتبار، في تناول هذه الظاهرة وغيرها، وضع الإتحاد السوفياتي المحاصر والصراع الجاري فيه بين الطريق الإشتراكية وبين الطريق الرأسمالية. لكن المسألة تتجاوز كل التبريرات بخطورتها، وبإمكاننا أن نتبين ذلك إذا نزّلنا البطالة في إطار العلاقات الإجتماعية المتولدة عن عملية الإنتاج التي أنشأتها.

وبما أن الإنتاج ضروري للمجتمع في وجوده وتطوّره فهو عملية متواصلة ومتجددة دون انقطاع. وهو مصاغ في إطار تداول بين الإنتاج وإعادة الإنتاج. لقد أردنا الفصل تعسفيا بين عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج بهدف تبسيط التحليل لا غير، لأن عملية الإنتاج الإجتماعية هي في نفس الوقت عملية إعادة إنتاج. يقول ماركس في هذا الصدد:

"إن عملية الإنتاج الإجتماعية، منظور إليها ليس فقط باعتبارها عملية معزولة بل في إطار تجددها المتواصل، هي إذن وفي نفس الوقت عملية إعادة إنتاج"(1).

وتنشأ في عملية إنتاج الخيرات علاقات بين الناس، تحدد موقعهم في عملية الإنتاج وعلاقاتهم بوسائل الإنتاج وتضبط حصتهم من المنتوج، وهذه العلاقات تسمّى علاقات الإنتاج. وهي التي تؤطّر بالضرورة عملية إعادة الإنتاج. إذ لا يمكن أن تنشئ عملية الإنتاج علاقات إنتاج رأسمالية من ناحية وتجري إعادة الإنتاج في إطار علاقات إنتاج إشتراكية !!!.

---

(1)- كارل ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، منشورات اجتماعية، 1977، ص401.

وهي فكرة متأكدة لدى ماركس، فقد كتب يقول:

"إن شروط الإنتاج تكون هي نفسها شروط إعادة الإنتاج أيضا، حيث أن مجتمعا لا يمكنه إعادة الإنتاج، أي الإنتاج بصورة متواصلة، إذا لم يحوّل بصورة مستمرة جزء من إنتاجه إلى وسائل إنتاج، إلى مكوّنات للإنتاج الجديد"(1).

ويضيف في الفقرة الموالية:

"إذا أخذ الإنتاج الشكل الرأسمالي، يكون الوضع نفسه بالنسبة لإعادة الإنتاج. إذ أن عملية الإنتاج توظّف، هناك، باعتبارها وسيلة لخلق القيمة المضافة، وهنا باعتبارها وسيلة من أجل إعادة الإنتاج أو من أجل ديمومتها كرأسمال، أي كقيمة تعيد قيمة، القيمة باعتبارها كامنة"(2).

وإذا اعتمدنا الشعارات والسياسات المعلنة فإن علاقات الإنتاج الناشئة، في الإتحاد السوفياتي، عن عملية الإنتاج، كانت اشتراكية وسلعية ورأسمالية. وهذه العلاقات بالذات، المتناقضة والمتشابكة، هي التي تجعل من تشغيل أعداد غفيرة من العمال أمرا مستحيلا، لأنها تخضع للإختيارات الإقتصادية والإجتماعية القائمة ولضغوطات سياسية اجتماعية يعسر الإيفاء بها. وهي التي تكشف لنا عن مآل التنافس والصراع بين الطريقين الرأسمالية والإشتراكية.

وبمعنى آخر فإن قوّة العمل منظور إليها، في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، باعتبارها بضاعة يمثّل الأجر سعرها، تدمج في عملية الإنتاج أو تزاح منها بقدر ما يمكن أن تسهم في إضافة قيمة على رأس المال. وهي كذلك واقعا، نظرا لانفصال العمال عن وسائل الإنتاج للحصة التي يحصلون عليها من الخيرات المنتجة، أي أجورهم. وأن الفائض السّلعي، الذي يشمل فيما يشمل قوّة العمل، يكون وجوده ملازما للرأسمالية، لكنّه يصبح متناقضا مع الإشتراكية. لذلك فإن وجود البطالة يدلّ على وجود الرأسمالية.

وإذا كان هذا الوضع موضوعيا في ظل الرأسمالية فإن علاقات الإنتاج الإشتراكية تتجاوز هذه الشروط لتستجيب أكثر لحاجيات الطبقة العاملة ولتتحكم أكثر في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الإشتراكية الموسّعة التي تختلف جوهريا مع شروط التراكم الرأسمالي.

لقد كانت عمليات الإستثمار في النصف الثاني من العشرينات تهدف إلى تعصير وسائل الإنتاج وتجديدها لتحقيق مردودية عالية وللرفع من مقدار المرابيح. ولا بدّ من إدراك أن عملية إعادة الإنتاج تخضع تطوّر عدد العمّال المنخرطين في عمليّة الإنتاج لشروط تطوّر الربح. وعلى هذا الأساس فإن البطالة ليست مرتبطة بتعطل عملية الإنتاج بل بعلاقات الإنتاج، التي تؤطر عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج،

---

(1)- (2)- المصدر السابق، ص401.

التي هيمنت فيها الطريق الرأسمالية على الطريق الإشتراكية، وبالشروط التي تفرضها على هذه العملية، وهي شروط رأسمالية صرفة.

ج- هل تجاوز تحرر المرأة في الإتحاد السوفياتي حرية العامل في بيع قوة عمله؟

لا شك وأن تحرر المرأة بصورة عامة قد اقترن بثورة أكتوبر نظرا للربط الذي كان يقيمه الشيوعيون والإشتراكيون بين تحرر الطبقة العاملة من الإستغلال وحرية المرأة ومساواتها التامة مع الرجل. زيادة على الكتابات النظرية التي مثلت التأسيس النظري للإشتراكية العلمية مثل رأس المال لماركس وأصل العائلة والملكية الفردية والدولة لأنجلس وكتابات بيبل ولينين، ووجود وجوه نسائية بارزة معروفة بمكانتها في الحركة الشيوعية العالمية نذكر من بينهن روزا لوكسمبور التي تمّ اغتيالها في ألمانيا صحبة رفيقها ليبنيخت وهما رهن الإعتقال، كلارا زيتكين وأليكساندرا كولنتايا وكروبوسكايا، وأخريات كان لهن شأن كبير في الدفاع عن قضية المرأة.

ولقد أعطت الإجراءات التحررية التي تمّ الإعلان عنها في الإتحاد السوفياتي دفعا كبيرا لقضية المرأة على النطاق العالمي، سواء كان ذلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو تلك التي مازالت ترزح تحت الإستعمار والإقطاعية. وقد ظهر هذا التأثير في التشريعات في الحقوق المدنية للمرأة وتجلى أيضا في المكانة التي أصبحت تحتلها في حركات التحرر الوطني وفي الحركات النسائية التي بدأت تظهر هنا وهناك في العديد من دول العالم.

وكانت أهمّ خطوة قطعها التشريع السوفياتي تتمثل في توفير الضمانات القانونية لحماية المرأة وهي بصدد الشغل، تضمّنتها مجلة الشغل الصادرة في سنة 1922 حيث حجّرت تشغيل المرأة "في الأعمال المجهدة وغير الصحيّة وفي الأنفاق".

وفي 14 نوفمبر 1923 أصدرت مفوضيّة الشعب للعمل منشورا بمعيّة المجلس الإقتصادي الأعلى تحجّران فيه تشغيل المرأة في أعمال حمل أو نقل أثقال تتجاوز 4 كغ وأن نقل 16 كغ ونصف مرخّص به إذا كان مرتبطا بعمل المرأة ولا ينبغي أن يكون أكثر من ثلث وقتها في العمل.

ومنذ أواخر العشرينات لم تعد المرأة تتمتع بأيّة حماية، فأصبحت تشتغل في المناجم بما في ذلك في الآبار وتكلف بحمل الأثقال في المصانع والبناء والموانى وفي وضع السكك الحديدية... الخ.

وفي سنة 1932 طلب المجلس الطبي التابع لمفوضية العمل من أربعة معاهد بحثا حول الأمراض المهنيّة في مختلف أحواض الفحم الحجري لدراسة انعكاسات هذا النوع من الأشغال على المرأة إذا ما دخلت الأنفاق فكانت النتيجة أن العمل في الأنفاق لا يلحق أي ضرر بالمرأة الحامل أكثر من العمل على

السطح. وأجمعت المعاهد الأربعة على أن تعميم عمل المرأة في مختلف الأشغال بما في ذلك في الأنفاق ليس له أي انعكاسات سيئة على صحتها وعلى جسمها. لذلك بلغت نسبة النساء اللاتي تشتغلن في المناجم في مطلع الثلاثينات 27،9% من مجموع المشتغلين، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 2،7% (فرنسا) في نفس الفترة في البلدان الرأسمالية المتقدمة. أمّا في صناعة التعدين فقد كانت نسبة المرأة في الإتحاد السوفياتي تناهز 24،6% من مجموع المشتغلين، في حين أن هذه النسبة كانت لا تتجاوز 5،4% في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وكان من المفروض أن تحقق دولة "دكتاتورية البروليتاريا" المساواة في الأجر بين المرأة والرجل، وهو مطلب من المطالب المعروفة التي رفعها الإشتراكيون والشيوعيون منذ أمد، لكن ماذا حدث؟

لقد كان أجر المرأة العاملة غير المختصة في فروع صناعية مختلفة، يمثّل حسب الإحصائيات الرسمية، في مارس 1926، 51 و 61 و 83% من أجر الرجل(1).

وتعرّضت البرافدا الصادرة في 20 مارس 1925 لوضع العاملات في "تولا"(مدينة قريبة من موسكو)، حيث لاحظت الوضع السيء الذي عليه العاملات والجهل الذي تعانينه وانعدام الإختصاص، وكن مسؤولات على معيشة 3 أو 6 أطفال بأجر لا يتجاوز الـ 10 روبلات شهريا. وغالبا ما تترك المرأة أطفالها يرعون بعضهم البعض لتتمكن هي من الذهاب إلى العمل(2).

وأجري تحقيق مع 42 عاملة، كانت نتائجه كالتالي: 5 منهن لا تقدرن على توجيه أطفالهن للمدرسة لانعدام الإمكانيات المادية، 11 ليس لهن أحذية ولا ملابس داخلية لأطفالهن، 14 لا يحققن وجبة ساخنة في اليوم، 12 أميات.

وذكرت الشيوعي بخاراكوف الصادرة يوم 15 أفريل 1926 أن بطالة المرأة وأزمة السكن ...الخ، طورت الدعارة، وعلى الأخص دعارة القصّر، إذ أن عدد بائعات الهوى في سن 14 يزداد بصورة ملحوظة(3).

وذكرت البرافدا الصادرة في 4 نوفمبر 1928 أنه في مسمكة الفولغا بأستراخان، يعمد أعوان الإدارة والنقابات إلى إجبار العاملات الشابات على المضاجعة ويضطهدون اللاتي ترفضن(4).

وذكرت أيضا "الإيسفيستيا" في 6 جويلية 1929 حالات تتعرض فيها موظفات وممرضات ومعلمات للهرسلة الجنسية من قبل المسؤولين(5).

وبصورة عامّة فإن النساء تجبرن على الدعارة رغما عن أنوفهن وهن يشعرن بالظلم والمهانة والذل ولا حول ولا قوة لهن، يسكتن خوفا وخجلا. ففي المصنع أو في الإدارة أو في الجامعة أو في

---

(1)-(2)-(3)-(4)-(5)- بوريس سوفارين، الإتحاد السوفياتي في 1930، ص/ص 107-..110.

المتجر، لا تقدر المرأة أن تحافظ على شغلها إلا بصعوبة، فما بالكم بالدفاع عن حقوقها، وهي مطالبة على الدوام بمقابل عيني من أجل ذلك، يتمثل في جسدها. إنه استبداد جنسيّ حقا يحدث كما يحدث في أي بلد من بلدان العالم الرأسمالي وينزل بثقله وجبروته على المرأة.

وما يحدث للمرأة هو علامة بيّنة على أن تحرير المرأة، في ظل الدولة السوفياتية، قد حدث بفعل المدّ الثوري العارم الذي أخذ روسيا وحرّك وجدان كل الطبقات والفئات الشعبية المتطلعة للحرية وكذلك وجدان الشيوعيين الذين سعوا بكل ما أوتوا من قوّة كي يحققوا في هذا العالم أحلامهم وأحلام مئات الملايين من البشر المتطلعين للحرية والعدالة والمساواة ومعهم الإنسانية جمعاء. لكن هذه الحرية لم تتعد بكثير الحيّز الذي مكّنته منها الثورة البورجوازية الفرنسية، لأنها ظلت في الواقع عرضة للإستغلال والإضطهاد كما في السابق ولم تعرف من الحرّية شيئا غير الحديث عنها في المواكب الرسميّة.

د- ماذا كان نصيب الطفولة والشباب في الإتحاد السوفياتي؟

لقد كان شائعا في جميع الأوساط لدى الرأي العام العالمي والشعبي وحتى الشيوعي أن الدولة السوفياتية تتحمّل مسؤولية الطفولة في المحاضن وترعى الطفولة عن طريق شبكة وطنية من المؤسسات ومواطن الإيواء المختصة باحتضان الشرّد واليتامى والمعوزين. لكن الواقع شيء آخر، حيث أن الوضع الذي عليه الأطفال في المحاضن يبعث على الحيرة والإزدراء. إذ أن نسبة المستفيدين من برنامج رعاية الأم والطفل محدودة للغاية. مما جعل الصحف تتحفظ في تناول الموضوع. أما بالنسبة لدور الطفولة فإن الوضع فيها مريب وتعيس. الأمر الذي جعل الصحف الرسمية تتناوله بالنقد مرارا، وكانت البرافدا شهّرت بالوضع في دور الطفولة بمقاطعة "تولا"، في 19 ماي 1926، الذي تميّز بعدم توفر حدّ أدنى من الظروف الصحّية فيها: اكتظاظ كبير وتغذية يرثى لها وتربية منحطة وفسق الأعوان، زيادة على تعرض الأطفال للضرب والإرهاب والتعدي الجنسي على البنات في العديد من المناسبات والدور.

وذكرت برافدا الشباب في عددها 149 من سنة 1926، أنه تمّ تسجيل 3096 حالة مرض لـ 352 طفل، بفوروفسكي. ونقلت، في 30 أوت 1927، شهادات حيّة لهؤلاء المعذبين في الأرض: "يعاملوننا بمثابة قذارات إنسانية". وأكدت الجريدة أن الأطفال يعيشون في الأوساخ، ينهشهم البرد والجوع. وقد يجرّدون من ثيابهم ويجلدون، لأي سبب.

وفي أعدادها الصادرة بتاريخ 22 و24 جانفي 1928، تعرّضت برافدا الشباب إلى الحالة العامة التي عليها دور الطفولة. فأكدت أن الأطفال يهربون منها نظرا للظروف غير الإنسانية التي هي عليها، حيث أنها تفتقد لكل شيء تقريبا !!!. وهو وضع يمكن الوقوف على أسبابه جزئيا في الإمكانيات المادية المخصصة لها، إذ في سنة 1927 كان يوجد في روسيا الوسطى وحدها 1852 دارا تضم 160250

طفلا، بعضها لا يتصرف إلا في 4 روبلات شهريا لكل طفل، لكن جوهر المسألة يتمثل في مفهوم الدولة للطفل، شاب ورجل المستقبل، هل تنظر له بصفته قوّة عمل، أي بضاعة، أم أنها تتعامل معه باعتباره إنسان، تعمل على أن توفّر له كلّ الظروف كي يحقق إنسانيته؟.

وفي عددها الصادر بتاريخ 17 أفريل 1929، طالبت الجريدة بتتبع المسؤولين على الدور التي يتعرض فيها الأطفال للإساءة بمختلف أشكالها، وتحميل المسؤولية للذين تحوّلت الدور التي يشرفون عليها إلى "مدارس لتعلم السرقة" والجريمة والعربدة والدعارة والتعذيب، على مرآى ومسمع من الشيوعيين والمسؤولين المحليين والجهويين وقدّمت مثال "أوديسا" و"تولا" لدعم موقفها وأكدت أنه لمثل هذه الأوضاع وغيرها كان الأطفال يفضّلون الشارع على الدور.

وتوجد بعض الدور التي هي في وضع جيّد، مثل "مالاخوفكا" في أحواز موسكو، وهي دور قليلة وقليلون هم الأطفال المحظوظون الذين يجدون مكانا لهم فيها. لكن رفاهة هذا العدد القليل لا يمكن أن تحجب عنّا مأساة الأغلبية الساحقة.

ونطرح السؤال الموجع هل أن مهمّة ثورة أكتوبر كانت تتمثل في معالجة وضع الأغلبية الساحقة للأطفال أم خلق جزر للدعاية؟

أمّا فيما يتعلق بتشغيل الأطفال فقد سنّت الدولة السوفياتية قوانين تقدمية لم تسبقها إليها أي دولة. لكن الواقع كان شيئا آخر حيث كشفت برافدا الشباب عن طريق التحقيقات التي قامت بها أن الصورة التي عليها وضع الشباب في الإتحاد السوفياتي مفزعة، تذكر أنه:

في دائرة فلاديمير يصبح الأطفال عمالا فلاحيين وهم في سن التاسعة من عمرهم ويعملون 15 أو 16 ساعة يوميا. وأن آخرين تتراوح أعمارهم فيما بين 10 و 13 سنة، يشتغلون رعاة، ينهشهم برد الشتاء القارس والفتيات ترقدن بجانب البقر.

وتستغل السوفكوزات أطفالا بين 13 و 15 سنة من 10 إلى 12 ساعة عمل في اليوم مقابل أجرة تتراوح بين 40 و 50 كوباك.

وذكرت برافدا الشباب في 19 جوان أن 130 ألف فتاة يعملن من 10 إلى 18 يوميا في الشهر.

وفي 29 جوان أوردت معطيات قدّمها لها ممثل عن الشبيبة الشيوعية تؤكد أنه يوجد من بين 5 ملايين و400 ألف عامل فلاحي 2 ملايين شاب من بينهم مليون و300 ألف أعمارهم أقل من 18 سنة و638 ألف بين 11 و 14 سنة، رغم أن القانون يحجّر تشغيل الأطفال الأقل من 14 سنة.

ويتقاضى الشبان 13 روبلا بينما البنات 11 روبلا والكهول 21 روبلا. وأغلب الشبان يعملون من 10 إلى 12 ساعة يوميا وأن 34% من بينهم من الفتيات يعملن 12 ساعة يوميا. ولا أحد يصون هذه الطفولة المستغلة أبشع استغلال وأحطّه.

وزيادة على ذلك فإن أجور الشباب بصورة عامة تتجه إلى الإنخفاض باستمرار فقد كانت تشكل 47% في 1923 و45% في 1924 و 43% في 1925 و 40% في 1926 من أجور الكهول (مجلة الوضع الإقتصادي للشباب الصادرة في 1924- 1925 و 1925-1926). وأكدت، في مارس 1926، أن 49% من الشباب يتقاضون أقل من الكهول بعشرين روبلا شهريا حسب الإحصائيات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء.

إن هذه الحقائق المؤلمة تعرّي حقيقة الأسطورة السوفياتية وتعيدنا إلى الأرض، إلى التفكير في حركة الواقع ومغادرة سجن الأوهام والأفكار المؤسسة بصورة مثالية. فهل من بذرة شكّ حول ما تعرضت له الطفولة وما عاناه الشباب، في ظل دولة "دكتاتورية البروليتاريا"؟ ألا يعدّ استغلالا رأسماليا فاحشا، لرأسمالية متهوّرة ومتخلفة لا تقيم وزنا لقوّة العمل التي تستغلها، وهي مسرفة في تبديدها، لأنها متوفرة بأعداد غفيرة من بين حوالي الـ120مليون فلاح في الإتحاد السوفياتي؟

هـ- أي مكانة للتعليم في الإتحاد السوفياتي؟

لقد تطوّرت ثقافة الشعوب السوفياتية حسب تطوّر أوضاعها المادية، لكن أغلبية السكان ظلت تعاني من الأمّية. وبالإعتماد على الأرقام والتصريحات الرسمية، كانت الأمّية تشمل 60،4% من السكان وذلك بعد عشر سنوات من ثورة أكتوبر، وهو ما كتبته "إزفيستيا" في عددها الصادر بتاريخ 11 جويلية 1929. ويوجد، في الـ 40% الباقية، عدد كبير من الذين عادوا إلى الأمّية بعد إن تلقوا تعليما أوّليا توصّلوا خلاله من رسم الحروف الأولى لأسمائهم، وهم يمثلون أغلبية الأميين القدامى. كما يوجد من بينهم عدد كبير من الذين تعلموا الأبجدية ويتعرفون بجهد جهيد على الكلمات، وهم لا يقدرون على قراءة جريدة أو كتابة رسالة. وقد وصلت الأمّية في بعض المناطق إلى نسبة 90% وربما أكثر.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو مصير القرار الذي اتخذ إبان الثورة بضرورة تصفية الأمية في عشر سنوات على أقصى تقدير؟ وفي الذكرى 12 للثورة تحدثت البرافدا عن "استقرار الأمية"، أي عن عدم تطورها أكثر، وذلك في 2 سبتمبر1928 !!!.

وتبدأ مقاومة الأمّية بتعميم التعليم ومجانيته في مختلف المستويات، كي يتفرغ المجتمع لتعليم الكبار، عندها يصبح لمقاومة الأمّية معنى. لكن يبدو أن الدولة السوفياتية لا تدري من أين البدء في معالجة هذه المعضلة وغيرها من العضلات !!!.

والأخطر هو أن الأطفال يتركون لحالهم يكبرون في الشارع قبل أن يحين موعد دخولهم إلى المدرسة، وهو شأن الملايين من أبناء الشعب الكادح الذين يجدون لا الوقت ولا الإمكانيات لرعاية أبنائهم.

ومن المؤسف أن نكتشف أنه في الإتحاد السوفياتي وفي سنة 1929، لا توجد شبكة مدارس تحضيرية تؤطر الناشئة !!!. فقد كنا نعتبره نموذجا يحتذى به ونقدمه مثالا ملموسا حول كيفية تعامل الدولة الإشتراكية مع الناشئة التي تحتضنها ابتداء من دور الحضانة فرياض الأطفال والمدارس التحضيرية ثمّ التعليم الأساسي والثانوي فالعالي. لكن حقيقة الأمر هي أن شبكة المدراس التحضيرية كانت محدودة للغاية بحيث أنها لا تستوعب سوى 0،58% فقط من الأطفال (ترود، 10 جويلية 1929).

ويمكن أن يعطينا الوضع الذي عليه المدارس الإبتدائية فكرة عن مكانة التعليم في الدولة الإشتراكية. وهو وضع كانت كشفت عنه الصحف الرسمية بإطناب. فقد أكدت رابوتشايا غازيتا، في 10 جوان 1926:

"أن مدارسنا للدرجة الأولى لا تعلم إلا نصف أبنائنا".

وأضافت في 15 جوان 1926:

"أنه من 60 إلى70% من النساء نسين كليا كل ما تعلمنه في بضعة أشهر".

وتعرضت البرافدا مطوّلا لحالة التعليم الأساسي بإطناب، في عددها الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 1926، حيث ذكرت:

"إن نسبة الأطفال الذين لم يقبلوا في المدارس في تزايد رغم مساعي الأولياء...... هناك حالات يدرس فيها المعلم ثلاث مجموعات من التلاميذ تصل إلى المائة. في مثل هذه الحالة فإن العمل البيداغوجي هو بمثابة أشغال شاقة، ونجاعته محدودة للغاية..... إن تدريسنا بنظام الأربع سنوات، الداء الرئيسي، هو وهمي لا فقط لأن السنة الرابعة غير موجودة في بعض الأماكن، لكن المؤلم هو أن 70% من أطفال الفلاحين الفقراء لا يواصلون دراستهم إلى السنة الثالثة.... لقد كنا نصرف على كل تلميذ في 1913 ما يقارب 30 روبلا، لكننا اليوم نصرف عليه 18 روبلا فقط.... بينما يصرف في لندن 163 روبلا وفي نويورك 220.....ويتقاضى المعلم ثلثي الأجر المتوسط للعامل وتقريبا نصف أجره في العهد القيصري...".

ولاحظت "ترود" النقص في المدارس وفي المواد المدرسية وفي المعلمين، زيادة على أن أجر هؤلاء غير كاف والأطفال تنقصهم الثياب والأحذية وتغذيتهم رديئة، يغادرون المدرسة قبل الأوان. ويضمّ القسم الواحد من 120 إلى 160 تلميذا لمعلم واحد. كما لنا عدد من المدارس هي في وضع أقل من العهد القيصري، مع زيادة بـ 30% في عدد التلاميذ.

في حين أن "ترود" الصادرة في 22 ماي 1927 اعتبرت أن مجانية النعليم لم تعد توجد عمليا إلا على الورق. وبالفعل وعن طريق الإقتطاع على الأجر يموّل العمّال المدارس، في بعض الأحيان بالنصف وفي أحيان أخرى بثلاثة أرباع الميزانية الدراسية.

وفي 9 أوت 1928 ذكرت نفس الصحيفة أن 70 % من الأطفال، في الأورال، لا يجدون مكانا في المدارس. والوضع نفسه يتكرر في كل المراكز العمالية.

وكتبت برافدا الشباب في 30 جويلية 1929 أن 15 مليون طفل لم يحصلوا على أي تكوين.

أمّا فيما يتعلق بالمواد المدرسية فإن حالها فوضوية تماما، تعوّل الدولة في أحسن الحالات على المبادرة الجماهيرية لعمال أجورهم أجور خصاصة أو عاطلين عن العمل في مساكن "بحجم القبر".

وقد أكدت "ترود" في عددها الصادر بتاريخ 10أفريل 1926 أنه:

"لا توجد أبجدية، لكن تطبع بالملايين كتب لا تقرأ ولا يريدها أحد. ففي 1 جانفي 1926، يوجد في موسكو ولينينغراد 65 مليون كتاب لم يتمّ بيعه، أي ما يقابل 12 مليون روبل".

وكتبت رابوتشايا غازيتا في 9 أكتوبر 1926 أن الكتب والمواد المدرسية ليست صالحة.

ولاحظت البرافدا في 14 أكتوبر 1926 ضعف المادة التعليمية من حيث القيمة العلمية والبيداغوجية، حيث أكدت أنه تمّ توزيع جدول الضرب للأطفال في "أوديسا" يتضمن أخطاء غير مقبولة مثل 4 في 8 يساوي30 وأيضا 4 في9 يساوي26.

وكتبت أيضا في 16 نوفمبر 1928 أن ربع الكتب المنشورة من قبل الدولة لا يمكن قراءتها وهي غالية الثمن وليست في متناول أغلب القراء.

وأشارت في 6 أكتوبر1929 إلى:

"أن السنة الدراسية قد بدأت والعائق الكبير الذي يواجهه التلاميذ هو نقص الكراريس. الأطفال وآباؤهم يتنقلون بين المغازات والتعاونيات.... الخ أياما بأكملها، بحثا عن الكراريس، دون جدوى".

وفيما يتعلق بوضع المعلمين، نشير إلى أنهم كانوا محرومين من حقوق المواطنة، باعتبارهم مثقفين أعوانا لرأس المال، وذلك إلى حدود مؤتمرهم الذي انعقد في جانفي 1925. ولم يحصلوا على حق التصويت والترشح إلا في الذكرى الثامنة لثورة أكتوبر وبمناسبة انعقاد مؤتمرهم.

لقد كان من السهل أن يصبح المرء "مثقفا"، فمعلمو المدارس في الأورال أو القوقاز وفي التوندرا أو السباسب كان يكفيهم معرفة القراءة والكتابة والقيام بالعمليات الحسابية الأربعة كي يتحملوا مسؤولية خطيرة مثل تعليم الناشئة.

ومنذ أن سمحت لهم السلطة السوفياتية، لأوّل مرّة، بعقد مؤتمرهم، بدأت أوضاعهم في التحسّن. فقد أعلن ريكوف في المؤتمر:

"أن أجر المعلم زاد 6 روبلات و33 كوباك حيث أصبح 28 روبلا، إنه غير كاف وهذا واقع وينبغي الترفيع فيه، لكن حسب الإمكانيات" (البرافدا، 16 جانفي 1925).

وكتبت "ترود" في 25 مارس 1926، أن المعلمين لم يتلقوا أجورهم إلى حدود مارس 1926 والدولة مطالبة بأن تسدد لهم مليارا ونصف روبل، ورغم ذلك فهم مجبرون على العمل في أقسام بدون تدفئة وبدون كتب مدرسية.

وأضافت البرافدا في 18 ماي 1926 أن المعلمين يعانون الجوع وتنقصهم الثياب والأحذية.

وكم تعرّض المعلمون للتنكيل بشتى أنواعه من قبل السلط السوفياتية المحلية، فهم يمنعون هنا من الرقص وهناك من الزواج كي لا يصبح لدى المعلم أبناء تستوجب رعايتهم والحصول على عطل (ترود، 17 مارس 1927)، وكم تعرّضت المعلمات إلى الإضطهاد، من قبل الموظفين السوفيات، إلى درجة حدوث سلسلة من الإنتحارات (ترود، 29 ديسمبر 1928).

وليس وضع الطلبة البروليتاريين أفضل، رغم التحسّن الملحوظ الذي شهده في 1925 فقد ذكرت صحيفة البرافدا الصادرة بتاريخ 31 جويلية 1925:

"لاحظت لجنة الرقابة الصحّية، أن نسبة المرضى العالية والإنهيارات ناجمة عن سوء التغذية والإرهاق"، نظرا لضعف إمكانياتهم المادية، خاصة وأن المنحة، التي تتراوح قيمتها بين 8 روبلات ونصف و20 روبلا، لا يتمتع بها الجميع.

كتب لوناتشارسكي في البرافدا الصادرة في 13 جوان 1926:

"إن مساعدتنا للطلبة غير كافية إلى أبعد الحدود، لكنها تضعهم أمام خطر محقق".

وأضاف أن الميزانية الدنيا للطالب، دون احتساب الثياب والأحذية والفراش والغطاء والكتب والمساهمات المالية المتعددة، من المفروض أن تكون 27 روبلا، لكن المنحة لا تتجاوز 23 روبلا.

وعموما يعيش الطلبة في ظروف بؤس أسود، فبيوتهم لا تتجاوز الـ4 م2، هذا إذا تحصّلوا على سكن جامعي. فالأحياء مكتظة، وعدد كبير منهم لا يحصل على سكن. زيادة على تحمّلهم مسؤوليات اجتماعية عدّة تعيقهم على الدراسة. وحتى يتمكنوا من العيش يشتغلون عسس ليل وعمّال خزف وعتّالين وكنّاسة، تلك هي الصورة العامّة التي قدّمتها ترود الصادرة في 9 سبتمبر 1926، عن الأوضاع المادية للطلاب البروليتاريين. وعادت للموضوع في 9 أكتوبر من نفس السنة، حيث لاحظت أن السكن الجامعي، في المدن الأكرانية، لا يحصل عليه إلا 30% من الطلبة. ففي "أوديسا"، ينام البعض في الأروقة والبعض الآخر في الشوارع وفي المحطات وعلى الأرصفة.

وتوجهت برافدا الشباب في 23 أكتوبر 1927 بنداء إلى السلط بقولها:

"إن اللوحة العامّة لحياة الطلبة على حدّ من القتامة بشكل يستوجب تدخلا عاجلا من كل هيئات التعليم العمومي".

وذكرت في 4 جويلية 1928، أن عددا كبيرا من العمّال الذين تمّ توجيههم للجامعة لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم نظرا للظروف المادية المستعصية التي واجهوها، خاصة وأن 90% منهم يشتغل كي يتمكن من العيش ويدرس 14 ساعة في اليوم، خاصة بالنسبة لطلاب السنة الثالثة، حتى أن البعض ينهي برنامجا دراسيا مخصصا لـ5 سنوات في 10سنوات. وكان من نتائج هذا الوضع أن ألف طالب فقط كانوا ينهون دراستهم في المعاهد العليا للتقنية.

وذكرت صحيفة "كراسنايا غازيتا" في 9 أكتوبر1929 أن الطلبة في لينينغراد، نظرا لعدم وجود مبيتات جامعية، اضطروا إلى النوم ليلا في قاعات الدرس والمدارج وآخرون في المحطات وفي مداخل العمارات والملاجئ.

ومن الطبيعي أن يتبع المستوى التعليمي الأوضاع المادية والبيداغوجية ومستوى الأهلية العلمية للمؤطرين.

أما فيما يتعلق بالنوادي والمكتبات فإن وضعها يرثى له هي الأخرى، حيث أن الأماكن المخصصة للقراءة بعد العمل، والتي أطلق عليها "الركن الأحمر" و"ركن لينين"، أي النوادي، ضيّقة وقذرة وأغلب الكتب فيها لا يقبل عليها أحد لأنها لا تقرأ، فتحولت بسرعة إلى أماكن للعب الورق وشرب الفودكا، وهي حالة تتحدث عنها الصحافة باستمرار.

وفي هذا الصدد انتقدت البرافدا، في 13 أوت 1928، الوضع فكتبت:

"لقد أصبحت النوادي أوكار رشوة وفساد وفتوة، والنشاط الثقافي المزعوم لا يوجد إلا على الورق، والشيوعي الذي يحترم نفسه يقاطع هذه الأماكن".

وصرّحت "إياكوفليفا" المفوضة المساعدة للتعليم العمومي للبرافدا بتاريخ 12 أفريل 1929، أن عدد المكتبات تراجع مثل "دور الطفولة" واعتبرت أن الميزانيات التي خصصت للتعليم مثيرة للقلق. ونقلت ذات الصحيفة في 4 أوت 1929، خطابا رسميا يقر بـ:

"أن وضعنا غير مريح بالمرّة في واجهة المكتبات(كذا !)... وأثر علينا بالأخص تخلفنا في ميدان الكتاب".

كان الحزب البلشفي وضع في برنامجه، الذي تبنته ثورة أكتوبر، إرساء نظام تربوي عمومي إجباري ومجاني ومتعدد الإختصاصات ومتساو للجميع. وفي الذكرى 12 للثورة لم يتحقق شيئ من هذا. لقد كان من المفروض أن يتحصل الأطفال، من أبناء العمال والفلاحين والموظفين، مجانا، على الكتب والأدوات المدرسية وعلى وجبة سخنة في اليوم. لكن هذا لم يكن إلا حلما !!!.

إن الدولة السوفياتية لن تقدر على تبرئة ذمتها أمام التاريخ، فقد اتسعت في ظلها رقعة الجهل والأمّية وهبط مستوى العطاء الثقافي لشعب عظيم، باستثناء بعض الفلتات التي تمكنت من قهر الإستبداد وفرضت قدرتها الإبداعية وجعلتها في كوكبة الإسهام الحضاري للإنسانية.

وتواصل الوضع نفسه، في التعليم، في الثلاثينات فقد حدد البند 121 من الدستور السوفياتي الصادر في 1936:

"يتمتع المواطنون في الإتحاد السوفياتي بالحق في التعليم. وهذا الحق مضمون بالتعليم الأساسي الكوني والإجباري وبمجانية التعليم، بما في ذلك التعليم العالي".

لكن الفوارق كانت كبيرة بين روّاد التعليم في مختلف المستويات، وهي فوارق تحددها الإمكانيات العائلية. لذلك ليس غريبا أن نرى في الإتحاد السوفياتي أن نسبة الأطفال الذين يتابعون تعليمهم تتجه نحو النقصان كلما ارتفع مستوى التعليم. ففي السنة الدراسية 1939- 1940، انقسم عدد التلاميذ كالآتي(1):

المستويات الدراسية	عدد التلاميذ بالآلاف
المدرسة الأساسية(أقسام1- 4)	20471
المدرسة الثانوية للأصاغر(أقسام 5- 8)	9715
المدرسة الثانوية(أقسام 7- 10)	1870
المدرسة الثانوية التقنية وللمصانع	945
الجامعات والمعاهد العليا للتقنية	620

وإذا كان الأطفال بين السابعة والحادية عشرة في التعليم الأساسي فإن أكثر من النصف غادر مقاعد الدراسة قبل أن ينهي الأربع سنوات، وأن واحدا على عشرة تابع الدراسة أكثر من 7 سنوات وأقل من واحد على عشرين واصل العشر سنوات، بينما كان التعليم إجباريا طيلة العشر سنوات في بريطانيا العظمى.

تتميز المؤسسة التعليمية بمردودية ضعيفة، إذ حصل 242300 طالب على ديبلوم من بين 602200 مسجلين في المعاهد التقنية الموجهة للصناعة والنقل، فيما بين 1928 و1938 .

وفي 1938 أصبح 42،3% من طلبة المعاهد من أبناء النخبة، ومن الأكيد أن هذه النسبة سارت في اتجاه التزايد بسبب تحميل تكاليف الدراسة للعائلة منذ 1940.

إن التراجع عن مجانية التعليم ولو جزئيا يفترض مراجعة البند 121 من الدستور السوفياتي، مع العلم أن هذه المراجعة لا تحصل إلا بقرار من السوفيات الأعلى بثلثي المقترعين، في حين أصبحت

---

(1)- توني كليف، رأسمالية الدولة في الإتحاد السوفياتي من ستالين إلى غورباتشاف، ص70.

المراجعة نافذة بمجرد أمر صدر عن مجلس مفوضي الشعب، في سنة 1940، الذي حدد تكاليف الدراسة للتلاميذ بين 150 و200 روبلا في السنة بالنسبة الأقسام العليا للمدارس الثانوية(8 و9 و10)، ومن300 إلى 500 روبلا في السنة بالنسبة للمعاهد.

ومقارنة بالأجر المتوسط الذي كان 335 روبل في الشهر، وأجر عدد كبير من العمّال الذي لا يتجاوز 150 في الشهر، يتّضح بما لا يدع مجالا للشك، أن تحميل العائلة تكاليف الدراسة الإجبارية يعني وضع حاجز أمام أبناء العائلة العمّالية لمتابعة تعليمهم العالي وبصورة خاصة تلك التي لها 3 أو 4 أبناء.

ومن النتائج المباشرة لهذا التنقيح اللادستوري أن 20% من التلاميذ غادروا المعاهد خلال السنة الدراسية 1942- 1943.

وفي 2 أكتوبر 1940 صدر أمر ثان عن مجلس مفوضي الشعب حول "احتياطات العمل في الإتحاد السوفياتي" يسمح بتوجيه ما بين 800 ألف ومليون طفل من 14 إلى 17 سنة للتعليم المهني الإجباري. وهؤلاء الشبان يخضعون لانضباطية صارمة تعرّض الشاب الذي يتمرّد لعقوبة قد تصل إلى سنة إصلاحية. وفي 19 جوان 1947 وسّعت رئاسة السوفيات الأعلى في السن المتعلقة بالتعليم المهني إلى 19 سنة.

وخلاصة القول هي: بما أن النظام التعليمي جزء لا يتجزأ من العلاقات الطبقية التي تكرّسها عملية التوزيع فإن طبيعته الطبقية تتجلى في الأوامر الحكومية التي ترمي بمسؤولية تحمّل جانب هام من كلفته على كاهل العائلة، وبما أن دخل العائلات العمّالية والشعبية لا يمكنها من ذلك، وبما أن المنحة الجامعية لا تحصل عليها سوى قلة، فإن السياسة التعليمية السوفياتية تفتح الأبواب أمام أبناء الميسورين ومحتكري الثروة وتوصدها أمام أبناء الطبقات الكادحة والمحرومين. زيادة على كونه نظام تعليمي في بلد رأسمالي متخلف، طوّر بعض فروع البحث العلمي لغاية التسلح ومواجهة متطلبات الحرب الباردة، وحافظ على حالة التعليم في مستويات متدنّية لا تشبه في شيء المستوى الذي كان من المفروض أن يصله بلد اشتراكي، أي أن يتجاوز التعليم في البلدان الرأسمالية، لا نقول المتطوّرة منها بل متوسطة التطوّر.

ولا بد من التشديد على أن النظام التعليمي في الإتحاد السوفياتي هو نظام واحد سواء كان في عهد لينين أو ستالين أو خروتشاف أو غورباتشاف تضمّن خصائص المرحلة التي مرّ بها وحاجياته وعلاقاته كدولة عظمى تصارع الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى من أجل إعادة اقتسام العالم وحيازة مناطق نفوذ جديدة وكسب حلفاء وأتباع من بلدان "العالم الثالث". ولعب نظام التعليم في هذا الصدد دورا دعائيا بارزا، حيث كان قبلة الشبّان من أغلب بلدان العالم زيادة على الدعم الذي كان يقدّمه للعديد من الدول "الصديقة".

الفصل السادس

المخططات الخماسية

السوفياتية

مخططات تنموية

لرأسمالية الدولة

تقديم:

ما كنّا نعلمه، هو أن ثورة أكتوبر أطاحت بالثنائي الطبقي الذي كان سائدا في روسيا: القيصرية والبرورجوازية الإميريالية، وأنها توجّهت مباشرة لبناء الإشتراكية وتحرير الإنسان الروسي نهائيا من الإستغلال والإستعباد، في ظلّ نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي بصدد تحقيق إنسانية الإنسان.

لكن الواقع، الذي كشفته لنا الوقائع والأيام شيئا فشيئا، يؤكّد أن سيره كان على عكس ما كانت أوهمتنا به الدعاية السوفياتية وما كانت صوّرته لنا "عقائدنا" النظرية والسياسية السطحية والساذجة. وسوف نحاول، في الفقرات التالية، رفع الغشاوة عن عملية عودة انتصاب الرأسمالية كنمط إنتاج مهيمن في المجتمع السوفياتي بعد الزعزعة التي لحقته في ثورة أكتوبر. وسوف نحصر تحليلنا في مجالات التخطيط باعتبارها كانت معدّة لتغيير شروط إعادة الإنتاج ونبيّن أسباب فشلها ونكشف عن الواقع الذي ولدته.

أ- الإقتصاد الرأسمالي يخضع أيضا إلى برامج ومخططات تنموية

لقد تطوّر الإقتصاد الرأسمالي، في مختلف المراحل التي مرّ بها، طبقا لقانون التطور اللامتكافئ، حيث شهدت مختلف فروعه وبلدانه نسبا معينة من النمو وقدرا مختلفا من الإنتاج الإجتماعي. وينشأ هذا التطور اللامتكافئ من التنافس القائم بين الرأسماليين على الربح الأقصى ومن المزاحمة وفوضى الإنتاج.

وقد أدى احتداد التطور اللامتكافئ إلى ظهور قفزات نوعيّة جزئية وعامة، عنيفة وهادئة، تعكّر صفو التطور الهادئ عامة، تولدها الحاجة إلى تجاوز الأزمات أو الثورات العلمية والتقنية.

وهكذا أفسح المجال لمرور الرأسمالية من المرحلة التنافسية إلى المرحلة الإحتكارية "الوطنية" ثمّ "العالمية" التي شهدنا طور ظهورها الأول، باعتبارها "كائنا عالميا" يسمى "العولمة".

كنا أوضحنا أن ضمان تواصل عملية الإنتاج يكمن في رسملة فائض القيمة من خلال تحويلها إلى رأس مال متغير أو إلى رأس مال ثابت، أي إلى مكونة من الإنتاج الجديد. إن هذا التنظيم الذي كان يجري بشكل عفوي، قبل الثورة البورجوازية، أصبح يخضع شيئا فشيئا إلى البرمجة والتنظيم من قبل الدولة، أي من قبل من يتمّ انتخابهم للسلطة السياسية.

ونشير إلى أن البرمجة والتخطيط لازما الدولة البورجوازية في مختلف المراحل والأشكال التي مرّت بها، دون أن تقضي على التطور العفوي لعملية الإنتاج ودون أن يأخذ مركز السيادة، حتى في ظل النيوليبيرالية. وذلك لأن تشابكا وتكاملا كبيرا قد حصل بين الدولة والإحتكارات. وبما أن الإحتكار ينشأ على أساس اتحاد بين رأسماليين أفرادا أو مجموعات أو على أساس ابتلاع يحدث لمؤسسات من قبل أخرى أعتى منها، فإن مشاريعها الإستثمارية تخضع لمراقبة جماعية يؤطرها اتفاق حول البرمجة

والتخطيط. ولا مفرّ للدولة من ضرورة التدخّل للتنسيق بين مصالح مختلف الفاعلين الإقتصاديين، من خلال مخطط عام يرعى ويحمي هذه المصالح. وقد لا تتمكن من تحقيق هذا التوافق بين المصالح لأن فئة من الرأسماليين فرضت نفسها، لظروف وأسباب عدة، ممّا يجعل المخطط في خدمتها بصورة أساسية ويزيح غيرها من الإستثمارات المربحة. وبهذا الشكل يجد التطور العفوي مكانه، لأن الرأسمالي المزاح لا يتوقف عن النشاط الإقتصادي بل يواصل مشاريعه الفردية أو الجماعية في الوقت الذي يسعى فيه باستمرار إلى احتلال الموقع الأفضل للحصول على أقصى الربح.

لقد مكنت الثورة العلمية والتقنية رأس المال من توسّع دائم ومن تركز ومركزة أكثر فأكثر ومن توقعات ومراقبة أفضل، ممّا وفر شروط شراكة دائمة بين الدولة والإحتكار في تحقيق التراكم الموسع وفي مجالات البحث العلمي. وأصبح الشأن أيسر، في عصر العولمة، لمّا تحوّل إنتاج المعرفة إلى فرع اقتصادي مستقل بذاته، باعتباره مكّن الدولة ورأس المال من التحكّم أكثر في عمليّة الإنتاج ومن السيطرة أكثر فأكثر على الأزمات، وفتح أبواب جديدة للتطوّر والنموّ الإقتصادي.

إن برامج التطوّر الإقتصادي أصبحت شيئا فشيئا خاضعة للإحتكارات الأقوى، كي تمكنها من الحصول على منافع أكبر عن طريق الدولة. لكن التنافس بين الإحتكارات يترك الباب مفتوحا دائما أمام التطوّر الفوضوي للإقتصاد الرأسمالي، رغم ما تحدثه المخططات والبرامج من تغييرات بنيوية في الإنتاج والتوزيع وفي تأطير الأزمات والكساد والإنخفاضات الحادة في معدلات النمو.

إن الجمع بين الدولة والإحتكار في آلية واحدة تتحقق في البرمجة والتخطيط عن طريق ميزانية الدولة والإئتمان والضرائب ومعدّل الفائدة وتحديد مستوى تغطية الإستهلاك، للتدخل في عملية التراكم الرأسمالي في جميع مراحلها: الإنتاج والتوزيع والمبادلة والإستهلاك، بما فيها التدخل في الأجور والأسعار ونسبة التضخم التي تنقل الدولة عن طريقها النقد من أيدي الشغيلة والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة إلى أيدي رأس المال الإحتكاري لا يمكنه أن يقضي على فوضى الإنتاج ولا على الأزمات المتولدة عنها، باعتبار أن الرأسمالية قائمة على التملك الخاص لوسائل الإنتاج وعلى الإستحواذ الخاص على فائض القيمة الإجتماعية، أي الإستحواذ الخاص على الثروة الإجتماعية.

لذلك لا ينبغي أن تحجب عنّا الأشكال جوهر الظواهر والأشياء، بل علينا أن نمضي في تحاليلنا إلى الجواهر التي تعود لها مختلف الظواهر، لا ينبغي أن نقبل أن التخطيط قرين بالإشتراكية وبالنظام الإشتراكي، فقد رأينا كيف سارت الرأسمالية دولة واحتكارا في اتجاه التخطيط والبرمجة، بالصرامة اللازمة، التي تفوق اليوم الإتحاد السوفياتي بكثير.

ب- الإطار العام للمخططات الإقتصادية السوفياتية

نشأ في ظل النظام السوفياتي نوعان من العلاقات الإجتماعية، العلاقات البضعية والمالية من جهة والعلاقات المتولدة عن التخطيط الإقتصادي، من جهة أخرى، والتي كانت تعرف على أساس أنها "اشتراكية".

كان التخطيط بصدد تهيئة الظروف لتغيير شروط إعادة إنتاج العلاقات البضعية والنقدية التي ينتجها باستمرار الإنتاج الإجتماعي القائم على العمل الخاص وعلى الإنتاج الذي يتقدم كبضاعة قابلة للمبادلة، وبصورة لا تزال جنينية يوسع في مجال تدخل إنتاج الدولة والإنتاج التعاوني اللذين يحافظان أيضا على الصفة البضعية والنقدية. لذلك فإن الإنتاج الإجتماعي عموما مازال قائما على القيمةِ وبالتالي فإن إنتاج الثروة مازال مرتبطا بالعمل الزائد.

كانت المهمة الأولى التي طرحت نفسها بعد الثورة هي إعادة الحياة للإقتصاد المنهار والمفكك، وبعث جهاز مركزي للتخطيط، من أجل إحكام مراقبة إعادة إنتاج العلاقات البضعية والنقدية.

لذلك تركت السلطة السوفياتية المجال مفتوحا أمام العلاقات البضعية والمؤسسات الخاصة والرأسمال الخاص كي يستثمر ومنحت الإستقلالية المالية للمؤسسات العمومية حتى تكون قادرة على تلبية حاجيات الناس، وفي الوقت نفسه بعثت أجهزة للتنسيق بين مختلف الأنشطة الإقتصادية والتخطيط.

وكما هو معلوم فإن المهمة الأساسية لأجهزة التخطيط كانت تتمثل في إعداد المخططات لتدخّل الدولة في إعادة الإنتاج وتغيير الشروط المادية والإجتماعية للإنتاج. وبالتالي فإن التخطيط لا يغيّر علاقات الإنتاج المباشرة لكنه يغيّر شروط إعادة إنتاجها الموسعة.

ومن الطبيعي ألا يأخذ كل تخطيط صبغة اشتراكية، فالتخطيط ليس بالضرورة إنجاز الإشتراكية، باعتباره يرافق أيضا أشكالا عدة من رأسمالية الدولة. والمخطط الإشتراكي زيادة على كونه يشترط سلطة عمالية فهو مرتبط أيضا بالإرادة الواعيّة لتوفير شروط التحكم المتنامي للطبقة العاملة في عملية إعادة الإنتاج الإجتماعية.

وقد لعبت أجهزة التخطيط دورا بارزا في مرحلة إعادة البناء التي تواصلت إلى حدود سنة 1925 ثمّ تلتها مرحلة إعادة البناء التقني.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة توزيع الرأسمال المتراكم تطرح بكل حدّة، في أي فرع صناعي وأي التقنيات التي هي في حاجة للتجديد... الخ.

كان المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني، عند نشأته مباشرة بعد الثورة، يدير الشؤون العادية، وبالتحديد توجيه رأس المال لحاجيات الحرب، وهو المكلف بإعداد مخططات طويلة ومتوسّطة المدى. وليس لهذه الهيئة دور تقريري، فالحكومة وحدها هي صاحبة القرار.

ثمّ أنشئت لجنة الدولة للتخطيط في 22 فيفري 1921 ولم يكن لها غير40 موظفا على ذمّتها، أغلبهم من المختصين في الإقتصاد والإحصاء، 8 منهم فقط ينتمون إلى الحزب والباقون مختصون بورجوازيون. وفي مطلع سنة 1927 أصبحت تعدّ 550 عونا، كان العديد منهم مناشفة قدامى، لكن المسؤولين هم أعضاء في الحزب.

وخلال سنة 1925 أنجزت اللجنة أول مخطط سنوي للإتحاد السوفياتي خاص بسنة 1925-1926، مع العلم أن اتباعه لم يكن إجباريا كما تدل على ذلك تسميته : "أرقام للمراقبة". وكان مخطط 1926- 1927 أدق وأحسن من السابق والشأن نفسه بالنسبة للسنة الموالية.

وفي أوت 1927 قررت اللجنة المركزية للحزب أن تحوّل "أرقام المراقبة" إلى توجيهات فعلية من أجل إعداد مخططات تنفيذية وميزانية الدولة، وذلك على إثر المصادقة عليها.

وفي مارس 1925 أنشأ "الأسفك" "الندوة الخاصة بإعادة إرساء رأس المال الثابت"، تحت إشراف بياتاكوف، بقرار من المجلس الأعلى للإقتصاد الوطني، التي أعدت مقترحها للمخطط الخماسي الأول، وشارك في أعمالها العديد من الإقتصاديين مناشفة قدامى ومهندسين وعلماء لا ينتمون إلى الحزب.

وتتضمن المخططات العديد من الأهداف المثالية وغير القابلة للتحقيق في ظروف الإتحاد السوفياتي الواقعية، بالإضافة إلى التغييرات السريعة والمتعددة التي تقرر الهيئات القيادية للحزب إدخالها. وممّا يزيد الوضع تعقيدا هي محاولة وضع هذه المخططات والقرارات "المصححة" لها حيّز التنفيذ، والتي قد تنتج أزمات فعلية اقتصادية واجتماعية وحتي سياسية. وإذا أمعنا النظر مثلا في أزمة 1927-1928 نرى أنها لم تكن أزمة اقتصادية، بل كانت بمثابة ردّة فعل الفلاحين على الإجراءات الإستثنائية التي اتخذتها السلطة السوفياتية في عملية تجميع الحبوب. فكانت بالتالي أزمة سياسية فعليّة بين السلطة السوفياتية والفلاحين كان لها انعكاس خطير داخل السلطة السوفياتية ذاتها.

إن المراجعات المتكررة للمخططات الإقتصادية الفرعية والعامة تخلق اختلالا في التوازن الإقتصادي في الصناعة والفلاحة وبينهما على حد السواء، وتنزل بثقلها اجتماعيا على العمال والفلاحين. وهي، منظور إليها من زاوية الواقع، تعدّ تعبيرا عن الصراع الدائر بين الرأسمالية والمشروع الإشتراكي الذي يحاول البحث عن السبل المؤدية لتكريسه.

ومنذ انطلاق المخطط الخماسي الأول أصبح التخطيط واقعا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، في الإتحاد السوفياتي، لا شك فيه. فالقرارات الإقتصادية الهامّة ونسق التنمية والبنية الإقتصادية السوفياتية أصبحت خاضعة في عمومها للتخطيط.

لقد ركز الخطاب الإيديولوجي التنموي السوفياتي على معارضة "اقتصاد السوق" بـ"الإقتصاد المخطط"، لإبراز الفارق بين فوضى الإنتاج الرأسمالي والإنتاج "الإشتراكي" الذي تخلص من هذه الفوضى عن طريق التخطيط. لكن رصد عمليتي التصنيع و"مشركة" الفلاحة ومتابعتها في علاقة بالأهداف المضبوطة في المخططات تكشف حقيقة الخطاب الإيديولوجي التخطيطي في الإتحاد السوفياتي، باعتباره خطابا مموّها يحاول إخفاء الطبيعة الرأسمالية للمخططات والتغطية عن الفوضى التي اتسمت بها من جراء القرارات الحينية الإعتباطية وتمجيد الدور الذي تقوم به الأجهزة البيروقراطية للدولة في إعداده وتنفيذ وتشريع وجودها ومكانتها.

ج- المخططات الخماسية الثلاثة الأولى وأسباب فشلها

ج1- المخطط الخماسي الأول والمراجعات البيروقراطية للتوقعات

كانت توقعات المخطط الأول طموحة، ومع ذلك أدخلت عليها تعديلات "في اتجاه الرفع" من سقفها بما لا يتماشى والإمكانيات الواقعية للإتحاد السوفياتي. ففي ديسمبر1927 وأفريل 1929 تمّ الترفيع في ضارب توقعات النمو الخماسية في الصناعات الكبرى من 37 إلى 60% ومضاعفة توقعات الإستثمار الخام بأرصدة قارة 4 مرات في 5 سنوات.

وهو ما جعل السياسة الإقتصادية تشهد فيما بين 1927- 1932 ثلاثة أطوار :

الأول: من 1927 إلى أواخر 1930، تميّز بالتصدّي "للتضخّم المالي" في الخطاب وممارسته في الواقع. وأدخل، في مطلع سنة 1930، إصلاح على القروض يسمح للبنوك بتمويل المؤسسات دون رقيب. كانت السلطة السوفياتية تتظاهر بمحاولة التصدّي للتضخّم المالي، غير أنها كانت تتجنّب الحديث في شأنه واتخاذ إجراءات صارمة في معالجته. فكما هو معلوم أن الدولة التي تحتكر كل شيء: الملكية والإنتاج والتوزيع والأجور والأسعار، هي التي تتحكم في التضخّم المالي، كي تأخذ من العمال بيد ما كانت سلمته لهم باليد الأخرى، بحيث تسترجع الأوراق النقدية لفائدتها أو لفائدة الإحتكارات الكبرى.

وبما أنه كان ولا بدّ من واجهة دعاية "اشتراكية" مدافعة عن العمال، فقد ظهرت نزعة متطرفة تدعو إلى استئصال الداء الذي ألحق ضررا بأجورهم وبمستوى عيشهم من خلال التخلي عن النقد وإيقاف العمل به، وكأن التضخّم قد تولد عنه. وكان ستالين من بين الداعين لمثل هذا الإجراء مع الدعوة إلى إدخال **المقايضة** باعتبارها تسمح بتنظيم **"العلاقات الإقتصادية بين المدينة والريف مباشرة، عن طريق التبادل البضعي، دون الإلتجاء إلى التجارة..."**. وكأننا بستالين يريد العودة بالمجتمع إلى حالته البدائية. وقد وضعت هذه الفكرة في الممارسة وأدت إلى كوارث، وسرعان ما تمّ التخلي عنها.

الثاني: من أواخر 1930 إلى جوان 1931، لما دعت اللجنة المركزية للحزب الملتئمة في ديسمبر 1930، إلى "الإنضباط المالي الصارم" وإلى "دعم مكانة الروبل" بالرفع من قيمته للتصدي للتضخم. فشهدت الأسعار شيئا من الإستقرار. والجدير بالملاحظة هو أن هذه المرحلة لم تعمّر طويلا وحافظت عموما على الأهداف المرسومة في المخطط.

الثالث: من جوان 1931 إلى أواخر 1932، افتتحت هذه المرحلة بالصراع ضد "المساواتية" و"التعادلية" في الأجور، والحد من الأجور المرتفعة. وقد حافظت أيضا على أهداف المخطط الخماسي الأول. لكنّها وهي تعدّ للمخطط الخماسي الثاني وضعت أهدافا تفوق إمكانيات الإتحاد السوفياتي بكثير. ويتميّز هذا الطور بتضخم مالي حاد بلغ 93% خلال 18 شهرا، من جوان 1931 إلى1جانفي 1933، **وبظهور المجاعة** في 1932- 1933 .

لقد أنجز المخطط الخماسي الأول، حسب التصريحات الرسمية، في 4 سنوات و3 أشهر. وكان ستالين أكّد في تقريره لاجتماع اللجنة المركزية الموسّعة المنعقد في 7 جانفي 1933 "أن برنامج مجموع الإنتاج الصناعي" تمّ تنفيذه بنسبة 93،7% "في أواخر السنة الرابعة" من الخماسية.

لكن الواقع يؤكد عكس ذلك، إذ أنه، في الفترة الفاصلة بين الدخول في التنفيذ وبين اجتماع اللجنة المركزية المذكور أعلاه، **لم يبق شيء من المخطط الأصلي، من جراء المراجعات**. وبالرغم من ذلك فإن الأهداف التي وضعت في سنة 1929 لم تنجز. فقد كان من المفروض أن يمرّ الإنتاج الصناعي من 3،18 مليار روبل في 1927- 1928 إلى 2،43 مليار مع انتهاء المخطط أي بزيادة 136%.

في حين أكدت تقييمات العديد من المختصين أن نسبة نمو الإنتاج الصناعي الكبير كانت 72% وهو القطاع الذي شهد تطورا ملحوظا مقارنة ببقية فروع الصناعة، ممّا جعلهم يستخلصون أن نسبة تحقق المخطط في مجال الصناعة كانت أقلّ بكثير من 78%. وكانت أيضا بالنسبة للفحم الحجري 86% وللكهرباء 79% وصهر المعادن 62% والفولاذ 57% والصوف 34% والقطنيات 58% والورق 52% والسكر32%.

ونختم بملاحظة جوهرية أخيرة وهي أن المراجعات التي عن طريقها وقع الترفيع في التوقعات كانت قائمة على خلط بين **توقعات الإنتاج وتوقعات الحاجة للتراكم**، ممّا نتج عنه وجود أرقام خيالية في التوقعات. ونقدّم ثلاثة أمثلة في هذا الصدد :

ففي الفحم الحجري، كان من المتوقع إنتاج **75 مليون طن** في آخر المخطط، وإذا به أصبح بعد المراجعة **120** ثم **150 مليون طن**.

وفي صناعة التعدين، كان من المقرر أن تحقق **10 ملايين طنا** فأصبح **17** ثمّ **20 مليون طن. وفي مجال صناعة الجرارات،** كان من المقرر أن يتمّ صنع **55 ألف جرار** فأصبح **450 ألفا**.

وأمام الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة غير ستالين تركيبة لجنة التخطيط عشية المؤتمر16 للحزب.

لكنه وعوضا أن يستخلص الدروس من الفوضى التي نجمت عن تخطيط غير واقعي وعن مراجعات فوقية اعتباطية في اتجاه الرفع من سقف الأهداف المرسومة، فقد **شهد المؤتمر انتصار دعاة التصنيع السريع،** الذين كانوا وراء المراجعات المشار إليها سابقا، وذلك على الرغم من النتائج السلبية المأساوية للمحاولة الأولى التي أقدم عليه ستالين وحزب التصنيع السريع في سنة 1927. لقد قادت إلى **أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية** وإلى **مجاعة** شملت عددا من الجهات والتجمّعات المعدمة في المدن الجديدة على الأخص. وأدت أيضا إلى **اضطراب حادّ في الصناعة**. ورغم كل ذلك فقد أكد"كويبيتشاف"(عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس الـGosplan)، من حزب التصنيع السريع، في المؤتمر16، على ضرورة:

"مضاعفة الإستثمار في الرأسمال الثابت والزيادة في الإنتاج بـ 30% سنويا".

وعلى أساس النتائج المحققة فعليا، فإن التنقيحات التي أدخلت على التوقعات تمّ تناسيها والعودة في تقييم النتائج إلى التوقعات الأصلية. وبهذه الطريقة تمّ التخفيف ظاهريا من حدّة الأزمة لكنّها كانت قاسية على الشعوب السوفياتية التي واجهت الخصاصة والحرمان والمجاعة وعلى الإقتصاد السوفياتي الذي وقع نهائيا بين مخالب غلاة التصنيع، أي الشريحة الشوفينية والإمبريالية والحربية التي تسعى إلى استعادة مكانة روسيا القيصرية على الساحة الدولية وإلى إعادة اقتسام مناطق النفوذ مع الإمبريالية الغربية.

ج2- المخطط الخماسي الثاني عمّق الهوّة بين مختلف الفروع الإقتصادية

تراجعت نسبة التضخّم، بعد أن وصلت إلى 34% فيما بين 1 جانفي 1933 و1 جانفي 1937، وظهرت الأسواق الحرّة الفلاحيّة، في الوقت الذي تمّ اتباع سياسة الإرهاب الجماهيري الذي مارسته الدولة على أوسع نطاق.

أما فيما يتعلق بالمخطط فقد كان الوضع على غاية من الغموض، حيث لا يمكن لأي لجنة مختصة أن تدرك في أي اتجاه تسير الأوضاع، ناهيكم أن المجلة التي كانت تصدرها اللجنة العليا للتخطيط توقفت عن الصدور لأشهر عديدة.

لكن الأكيد هو أن لجنة إعداد المخطط الثاني وستالين والقيادة الضيقة من حوله أصبحوا أكثر "واقعية" في وضع أهداف تأخذ بعين الإعتبار الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الإتحاد السوفياتي.

وبالنظر إلى أن أهداف المخطط الثاني كانت أكثر "واقعية" فقد بلغت نسب التحقق مستوى أعلى من المخطط الأول، حيث وصلت في الصناعة الـ 102%. فتراوحت بين 46% في قطاع الأقمشة الصوفية و107% في قطاع الأحذية، في حين أنها كانت في الصناعة الثقيلة تناهز الـ90% وفي مجال الطاقة تراوحت بين 61% في البترول و96% في الكهرباء.

وتؤكد متابعة الأرقام أن تطوّر إنتاج مواد الإستهلاك هو الذي ظل متخلفا مقارنة بالصناعة الثقيلة والطاقة.

أما في الفلاحة فإن الأرقام ظلت ضعيفة حيث كانت 76% بالنسبة للحبوب و78% بالنسبة للمواشي.

ونودّ أن نتقدم بثلاث ملاحظات هامّة، تتمثل **الأولى** في أن الأرقام التي قيّم على أساسها أهل الإختصاص السوفيات والقيادة السوفياتية النتائج المشار إليها أعلاه **مبالغ فيها** لأنهم **احتسبوها على قاعدة الأسعار الجارية** التي كانت مرتفعة. **أما الثانية** فهي أن الأرقام المعتمدة تخفي عامّة الفروقات في نسب التحقق في الفروع المختلفة. وتؤكد هذه الفروقات في التحقق أن المخطط لم يؤثر في البنية الإقتصادية القائمة ولم يجنّبها **الفوضى والإختلال وعدم التوازن والتناسق**. وهو وضع يناقض ادعاء القيادة السوفياتية بتجاوز تناقضات الرأسمالية وإحلال وضع استقرار وتوازن في الحياة الإقتصادية يجنّب الشغّالين وعموم الشعب الضغوطات التي تولدها تناقضات الإقتصاد الرأسمالي . وأخيرا تتمثل الملاحظة **الثالثة** في أن المخطط الثاني تمّ إعداده خلال سنة 1933 ودخل حيّز التنفيذ، في حين أن الحزب لم يصادق عليه إلا في المؤتمر17 الذي انعقد في فيفري- مارس 1934.

ج3- المخطط الخماسي الثالث طوّع الإقتصاد السوفياتي لمتطلبات الحرب

صادق المؤتمر18 المنعقد في مارس 1939 على المخطط الخماسي الثالث في ظل أزمة سياسية خطيرة تميّزت بتواصل سياسة الإرهاب الجماهيري وبتصفيّة أغلبية قادة الحزب القدامى. وأتت هذه المصادقة بعد أكثر من عامين عن بداية تطبيقه. ولم تظهر من هذا المخطط نسخة للعموم.

لقد راوحت نسب إنجاز التوقعات بين 50% و 60% في حين كانت في 1942 بين 5،8% في قطاع الفولاذ و 37،2 % في قطاع الفحم الحجري.

وما تشير إليه الأرقام هو التفكك الحاصل في الإنتاج الصناعي سواء في مرحلة الإعداد للحرب أو بعد اندلاعها. وقد يفسر هذا الوضع الذي أضحت عليه الصناعة في ذلك الظرف، على الأقل جزئيا، التراجع الإستراتيجي الذي اتخذه ستالين عند إعلان ألمانيا الحرب على الإتحاد السوفياتي.

د- المخططات الخماسية عمّقت فوضى الإنتاج ولم تحقق التكامل والتوازن بين مختلف الفروع الإقتصادية

من الواضح أن المخططات زيادة على أنها كانت بعيدة عن الواقع في الإتحاد السوفياتي الذي كان من المفروض أن تراعي متطلبات تغييره في اتجاه البناء الإشتراكي وتلبية حاجيات الشعوب السوفياتية، فقد كانت تخضع لضغوطات "الحزب الصناعي" التي كان يمارسها عن طريق الجهاز البيروقراطي، ممّا كان له تأثير سلبي بالغ على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وأدى إلى فشل الخطط الخماسية التي تمّ تقديمها على أنها تمثل بديلا لفوضى الإنتاج الرأسمالي ولقانون التطور اللامتكافئ.

ويمكن تحديد الأسباب في العناصر الثلاثة الآتي ذكرها :

د1- الرفع الإعتباطي في أهداف المخططات ولّد الفوضى الإقتصادية

إن عدم الإستجابة لأهداف تتجاوز الإمكانيات الواقعية من شأنه أن يولد نقصا وحاجة استهلاكية وإنتاجية معيّنة. كما أن عدم تلبيتها من شأنه أن يخلق اضطرابا في عملية الإنتاج بصورة عامّة ويجعلها عرضة للفوضى. وكان الإتحاد السوفياتي شهد في الخطة الخماسية الأولى جملة من **أزمات النقص في المواد**، واجهتها القيادة السوفياتية **بمزيد الرفع في سقف أهداف إنتاج المواد الضرورية**. وبطبيعة الحال، فإن الرفع في سقف الأهداف، **يفترض إنشاء مصانع جديدة**، وبالتالي **توجيه استثمار إضافي وحرمان قطاعات أخرى منه**، زيادة على أن فتح مصانع جديدة يفترض أيضا **تعبئة موارد ومواد إضافية كانت هي بدورها ناقصة في "السوق"**، وبذلك **تتولّد حاجة أكبر**، يصبح معها الإنتاج ذاته شبه معطل.

لقد خصص المخطط الخماسي الأول 22 مليار روبل للصناعة والبناء والنقل، وإذا بها مرّت، بعد المراجعات، إلى 41,6 مليار روبل. ونزلت هذه الزيادة في الإستثمار بكل ثقلها على الإستهلاك، ممّا خلق انخراما في التوازن بين مختلف فروع الإقتصاد ودفعه إلى التفكك بدل التكامل.

د2- فوضى الإنتاج عطلت النمو

كانت **المراجعات** التي أدخلتها قيادة الحزب والدولة على المخططات، بصورة فوقية **وباسم الحاجة للرفع من نسبة النمو**، سببا في الزيادة **في نسبة المشاريع المجمّدة** من الإستثمار الصناعي بـ40% في سنة1931. مع العلم أن هذه المشاريع **استوجبت كميات هائلة من الفولاذ** الذي كان من **المفروض أن يشغل المصانع الموجودة**، ممّا **أجبرها على التخفيض في نسق إنتاجها**. وقد كان لهذا التخفيض تأثيره على **تراجع الإنتاج الصناعي**، وعلى وضع الإقتصاد بصورة عامّة.

إن هذه البرامج الإرتجالية كثفت التراكم حول المراكز الصناعية الجديدة، كما كانت وراء بعث **مراكز مدينية جديدة بصورة فوضوية** افتقدت لأبسط مقومات العيش الحضرية (الماء والتطهير والطرقات...الخ).

ولم يتمكن أي من المعارضين لهذا التوجه من الدفاع عن وجهة نظره في أي مستوى كان. فاضطهدوا جميعا، لأن لهم مواقف وآراء مغايرة لرأس السلطة. وهذا يعني أن السلطة السياسية قامت بدور الخادم المطيع لضغوطات التراكم واعتبرت كل معارضيها أو المتحفظين على مخططاتها وتمشيها أعداء وخونة.

إن فوضى الإنتاج الناشئة عن طريق المراجعات الإرتجالية ساهمت في **تخفيض نسق تطور الصناعة ودهورة وضع الفلاحة**. بمعنى أن الإمكانيات الموجهة لقطاع معيّن لمّا يقع استعمالها بصورة سيئة أو يتمّ توجيهها إلى ميدان ليس ميدانها تكون ضعيفة المردودية. وتجعل نسبة الإنجاز ضعيفة في القطاع ذي الأولوية، والذي حضي بالرفع من سقف التوقعات المقترحة فيه، فيكون تأثيره على القطاعات المرتهنة به أخطر وتتدهور أكثر نسب الإنجاز فيها.

ففي الخماسية الأولى، مثلا، كان متوقعا إنجاز، **من 6 إلى 5،8 ملايين طن من الأسمدة** في سنة 1932، لكن وبالنظر لعدم إنجاز المصانع الجديدة التي وضعها المخطط لعدم توفر الفولاذ، فإن إنتاج الأسمدة **لم يتجاوز920 ألف طن**.

وبرزت **فوضى الإنتاج خاصة في ضرب وحدة التوزيع الجغرافي للإنتاج والمشاريع – الربط بين المنتج والمستهلك**- لأن الإنتاج غير المنتظم للعديد من المصانع، لأي أسباب كانت، كعدم توفر قطع الغيار وغيره، وتوقف العديد من المشاريع يؤدي حتما إلى نقل المواد آلاف الكيلومترات بعيدا عن مكان إنتاجها، الشيء الذي يرفع في الكلفة ويولّد فوضى في النقل.

والوضع نفسه في الفلاحة، إذ أن الآلات الفلاحية والجرارات لا تشتغل بكامل طاقتها لعدم توفر قطع الغيار الضرورية لتشغيلها.

وبالنظر لعدم إنجاز العديد من المشاريع وتعبئة إمكانيات مالية ضخمة لها وبالنظر لعدم دخولها طور الإنتاج ولعدم توفر البضاعة الضرورية للإستهلاك، الشيء الذي جعل المداخيل تتجاوز، بصورة مستمرة، البضاعة المتوفرة في السوق، فإن الأسعار شهدت ارتفاعا مستمرا وبصورة خاصة فيما يتعلق بمواد الإستهلاك. وهو **وضع تضخّم مالي** أصبح ينزل بثقله على الإقتصاد وعلى الطبقات الشعبية. وللوقوف على خطورة هذه الظاهرة نقدم بعض الأمثلة عن فوارق الأسعار فيما بين 1929 و 1940(1):

أسعار التفصيل لبعض المواد في موسكو بالروبل فيما بين 1929 و 1940

	1929	1940
خبز seigle (1 كغ)	0,08	1,00
خبز الحنطة (1 كغ)	0,35	80،2
البطاطا(1كغ)	0,08	0,90
اللحم البقري(ممتاز، 1كغ)	0,85	14,00
حليب طازج (1 لتر)	0,25	2,20
السكر المكرر (1 كغ)	0,70	5,50
خيط قطني (1 م)	0,40	4,10

وهي الأسعار التي ضبطتها لجنة الأسعار التابعة لمجلس مفوضي الشعب. مع العلم أن ندرة البضاعة، بقطع النظر عن الأسباب الواقفة وراءها، تؤدي عامة إلى تغيير وجهتها نحو المسالك غير الرسمية، أين تطبق أسعار السوق السوداء. فينشأ عالم اقتصادي مواز للإقتصاد الرسمي يجعل ما يجري على الواجهة الرسمية مجرد وهم.

د3- التسيير حسب الأولويات عوّض فعليّا التخطيط

ولمواجهة الفوضى التي وجد فيها الإقتصاد السوفياتي، عالجت القيادة السياسية هذه المعضلة إداريا، حيث بعثت هياكل تمركز عملية تزويد المؤسسات بالمواد الأولية والمحروقات والآلات...الخ. وبالنظر للنقص الفادح الحاصل في المواد، مقارنة بالأهداف التي أعيد رسمها، فإن التزويد لا يجري

---

(1)- شارل بتلهايم، الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي، المرحلة الثالثة 1930-1941، المهيمن عليهم، ص275.

حسب **متطلبات إنجاز المخطط** بل حسب **"سلم الأولويات"**. وهذا الوضع أدى إلى أن أصبح التزويد يجري حسب إمكانية الحصول على الأولوية من عدمها. لذلك أنشئت هذه اللجان التي وجدت نفسها مجبرة على **تسيير يومي لعملية الإنتاج والتوزيع**. ممّا جعل العملية، على النطاق الوطني، تدار بصورة عفوية فتتعمم الفوضى وتتعمّق.

لقد كان نظام الأولوية يهدف عند ظهوره في سنة 1930 إلى تحقيق تسيير أفضل لـ 112 مؤسسة اقتصادية تريد القيادة السياسية أن تجعل منها مثالا يحتذى به على المستوى الوطني، فمنحتها الأولوية في التزود بالمواد الأولية وبقوّة العمل ورأس المال الضروري لتحقيق الأهداف المرسومة لها كاملة. وفي سنة1931 توسّع هذا النظام ليشمل أهمّ القطاعات، في محاولة لتجاوز أزمة ندرة المواد الضرورية للإنتاج السائرة في طريق التفاقم. وبسرعة دخلت **الأولويات** في صراع بين بعضها البعض، وأصبحت جميعها رهينة مآل هذا الصراع في كل لحظة يمكن أن يتخذ فيه قرار في هذا الشأن، حيث إذا فرضت أولوية على غيرها من الأولويات اشتغلت المؤسسة الحائزة على تلك الأولوية يومها، ويتوقف العمل إذا انهزمت.

وينجر عن ذلك تعطل بالغ في إنجاز الأهداف التي رسمها المخطط، ممّا يجعل عملية ضبط الأولويات تجري بصورة ارتجالية. **فتضيف إلى فوضى الوضع الإقتصادي فوضى إضافية، ويقوّض التخطيط من أساسه ليعوّضه التسيير الإداري الإرتجالي اليومي.**

وعلى العموم لم يتمكن "نظام الأولوية" من الحدّ من تراجع نسبة النموّ الناجمة عن تزايد التراكم وفوضى الإنتاج التي تولّدها. وبذلك انهارت العلاقة بين تطوّر الإنتاج وكمّية الأموال المراكمة.

وقد عزز نظام الأولوية دور الأجهزة المركزية للدولة المكلفة بإدراة "الأزمات" (أزمات فقدان المواد وتناقصها في السوق)، وبذلك أيضا تضخّمت أجهزة الدولة باستمرار بزوائد جديدة فرضت نفسها على المجتمع وأصبحت معوّضة له.

وفي كلمة يمكن القول أن المخططات السوفياتية، خلافا لما شاع حولها من قدرة فائقة على تجاوز الفوضى وتحقيق التكامل والتوازن بين مختلف فروع الإقتصاد الوطني ومعالجة معضلة التعامل مع الإقتصاد العالمي، فقد كانت السبب الرئيسي للفوضى التي شهدها الإقتصاد السوفياتي والتي تضاعفت من جراء التدخل البيروقراطي للسلطة المركزية وكانت وراء الإختلالات الحاصلة بين مختلف فروعه. ولم يكن هذا الوضع ناجما عن انعدام التجربة في التخطيط بل متولدا من نمط الإنتاج السائد بالذات، سواء

تعلق الأمر بملكية وسائل الإنتاج أو بالعملية الإنتاجية أو بالعلاقة التي تنشأ عنها التي تعبّر عن نفسها في أسلوب التسيير وفي التوزيع وفي عملية إعادة الإنتاج، وهي سمة أساسية من سمات الرأسمالية. وبما أن ملكية وسائل الإنتاج تحتكرها الدولة، وهي أيضا تتحكم في عملية التوزيع وأن تسيير العمليتين، الإنتاجية والتوزيعية، تجري بصورة بيروقراطية، **فإن النمط الذي تعبّر عنه هو رأسمالية الدولة الإحتكارية**.

الفصل السابع

الأزمات الإقتصادية
في الإتحاد السوفياتي
تكشف عن
الطبيعة الرأسمالية
لـ"الإشتراكية السوفياتية"

تقديم:

إن الصورة العامّة لوضع الإقتصاد السوفياتي التي كنّا رسمناها وعلى الأخص في مرحلة الثلاثينات تكشف بوضوح عن جوهر عمليّة إعادة الإنتاج الموسّعة للشروط المادية للإنتاج، غير المنتظمة حيث شهدت فترات تطوّر سريع وفترات تقدّم بطيء وركود. ممّا يعني أن الإقتصاد السوفياتي تطوّر حسب دورات اقتصادية تماما مثله مثل الإقتصاد الرأسمالي. وأن الإدعاء بأنه يخضع لقانون التطور المنتظم، القانون الإشتراكي، الذي من المفروض أن يقضي على فوضى الإنتاج من ناحية ويوفّق بين الإنتاج الإجتماعي والتملك عن طريق تحويله تدريجيا وتخطيطيا من تملك خاصّ إلى تملك اجتماعي، من ناحية أخرى. وبذلك يكون تجاوزا موضوعيّا للرأسمالية، في فوضى إنتاجها وعدم توازن وتكامل قطاعاتها وفي تناقضها الرئيسي القائم بين الإنتاج الإجتماعي والتملك الخاصّ، اللذين يجعلانها تتطوّر حسب دورات اقتصادية ويولّدان الأزمات باستمرار. لكن الإقتصاد السوفياتي رغم التخطيط حسب "القوانين الإقتصادية الإشتراكية" فقد شهد تطوّرا حسب الدورات، مثلت الأزمات مكوّنة من مكوّناتها. وسوف نحاول تقديم السمات الأساسية للأزمتين الإقتصادية اللتين شهدهما الإتحاد السوفياتي في ثلاثينات القرن الماضي، باعتبارهما تكشفان عن كيفية تطوّر الإقتصاد، ومن ثمّ عن طبيعته.

أ- التراكم الرأسمالي والأزمات الإقتصادية

ظهرت أولى الأزمات الإقتصادية الرأسمالية، منذ بدايات القرن التاسع عشر، في شكل انقطاع يحصل، بصورة دورية، في عملية إعادة الإنتاج الموسعة. وهي أزمات **فائض إنتاج** على عكس الأزمات الإقتصادية التي كانت تحصل في ظل أنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية والتي كانت أزمات **نقص إنتاج**.

وتتجلى الأزمة في البداية بتكدّس البضاعة لعدم بيعها، فيجنح الرأسماليون إلى التخفيض في الإنتاج وتسريح العمّال. وتتوسّع دائرة المؤسسات التي يضربها الإفلاس ومعها يتوسّع حجم العاطلين عن العمل. فيصبح من العسير على البضاعة إيجاد مستهلكيها الأساسيين وينشأ اضطراب في التجارة والسوق والمعاملات المالية وتحتجب العملة وتنهار البورصة وسوق القيم. وقد تبلغ الأزمة ذروتها بانهيارات الإحتكارات الكبرى الصناعية والتجارية والمالية والبنكية...إلخ.

إن فائض الإنتاج في الأزمات هو فائض بالنسبة للطلب القادر على التحقق وليس بالنسبة للحاجيات العامّة للشعب والمجتمع برمّته. وعلى أساس ذلك فإن **أزمات فائض الإنتاج هي أزمات نسبيّة وليست مطلقة**. وهي التي تكشف عن **التناقض الصارخ للرأسمالية الذي يقابل الطابع**

الإجتماعي للإنتاج بالطابع الفردي أو الخاص(بما فيه رأسمالية الدولة الإحتكارية) للتملك.

وهو تناقض يولّد باستمرار اضطرابات في عمليّة إعادة الإنتاج الموسّعة التي تتراكم تدريجيا إلى مستوى يعطّلها أو يقطع نسق تطوّرها. ويسمّى هذا الإنقطاع في التطوّر، أزمة اقتصادية.

لنحاول التعرف عن كثب على عمليّة التراكم حتى نفهم عمليّة ميلاد الأزمات ونقف على أسبابها العميقة.

أ$_1$ـ الناتج الإجتماعي الإجمالي: الرأسمال الإجتماعي والناتج الإجتماعي

يشكل مجموع رأس المال الفردي والخاص، كلا واحدا متشابكا ومترابطا، يسمّى الرأسمال الإجتماعي. وأن تداوله هو حصيلة دورات الرساميل الفردية المتشابكة والمترابطة والعاملة بصورة منفردة.

وتعطي عمليّة الإنتاج الإجتماعية الناتج الإجتماعي الإجمالي، الذي يتّخذ شكل كتلة محددة من السلع.

وينقسم الناتج الإجتماعي الإجمالي إلى ثلاثة أقسام: الرأسمال الثابت المنفق(ث) والرأسمال المتغيّر(م) وفائض القيمة(ف).

ويمثل القسم الأول قيمة وسائل الإنتاج المنفقة المنقولة عن طريق عمل العمّال إلى الناتج الحاصل حديثا، أما القسمان الثاني والثالث معا فإنهما يمثلان القيمة الحاصلة حديثا وتسمّى الدخل القومي.

وتتكوّن الدائرة الأولى للإنتاج الإجتماعي من مجموع قطاعات إنتاج وسائل الإنتاج، بينما الدائرة الثانية فتتألف من مجموع قطاعات إنتاج مواد الإستهلاك. وهكذا فإن منتوجات الدائرة الأولى موجّهة للإستهلاك الإنتاجي، في حين أن منتوجات الدائرة الثانية موجّهة للإستهلاك الشخصي. ويجري التبادل الرئيسي للمواد بين هاتين الدائرتين. وفي صياغة العلاقة التبادلية بين الدائرتين يصاغ التراكم الإجتماعي برمّته.

ويتشكل الناتج الإجتماعي الإجمالي من مجموع الأشياء الكفيلة بسدّ حاجات الإنتاج وحاجات الإستهلاك.

إن تحقيق الناتج الإجتماعي الإجمالي هو الذي يسمح لعمليّة التراكم بالتطوّر دون انقطاع.

أ$_2$ـ التراكم البسيط والتراكم الموسّع للرأسمال الإجتماعي

نفترض تجريديا: **أولا** أن جميع المؤسسات تنطلق في أعمالها في بداية السنة وتنهيها بصورة متواقتة في آخر السنة، على اعتبار أن دورة الإنتاج تستغرق سنة كاملة، **وثانيا** أن المجتمع يتشكل من

طبقتين: العمال، بصفتهم أجراء، والرأسماليون ، بصفتهم مؤجرين وأصحاب رأسمال ومالكين لوسائل الإنتاج الإجتماعية، **وثالثا** عدم اعتبار التجارة الخارجية، **ورابعا** أن السلع المنتجة تباع وتشترى بقيمتها. **وأخيرا** اعتماد معدّل فائض القيمة ثابت.

وعلى أساس هذا التجريد فإن التراكم البسيط يكون في الواقع عملية تراكم على النطاق القديم، وذلك لأن فائض القيمة المنتج يستخدم للإستهلاك الشخصي للعمال وللرأسماليين. وفي هذه العملية يحصل العمال على أجورهم الضرورية لإعادة إنتاجهم باعتبارهم أجراء ويحصل الرأسماليون على القسط الأوفر لفائض القيمة المنتج لاستهلاكهم الشخصي وللإستهلاك الإنتاجي أي بتحويل جزء منه لشراء قوة العمل والجزء الآخر لاقتناء وسائل الإنتاج، أي لإعادة إنتاجهم باعتبارهم رأسماليين.

ونتيجة لذلك، وفي إطار شروط التراكم البسيط يحدث التبادل بين دائرتي الناتج الإجتماعي الإجمالي: **أولا**، رأس المال المتغيّر وفائض القيمة في الدائرة الأولى مع مواد الإستهلاك المنتجة في الدائرة الثانية، **وثانيا**، الرأسمال الثابت للدائرة الثانية مع أدوات الإنتاج المنتجة في الدائرة الأولى.

وتتمثل شروط تحقق التراكم البسيط في المعادلة التالية:

الرأسمال المتغيّر وفائض القيمة في الدائرة الأولى = الرأسمال الثابت في الدائرة الثانية.

وبعبارة حسابية: 1(م+ف) = 2ث

ويترتّب على هذه المعادلة معادلتان:

1- 1(ث+م+ف) = 1ث+2ث،

إن قيمة المنتوج السنوي للدائرة الأولى= مقدار الرأسمال الثابت في الدائرتين معا.

2- 2(ث+م+ف) = 1(م+ف) + 2(م+ف)

إن قيمة المنتوج السنوي للدائرة الثانية = مقدار دخل العمال والرأسماليين في الدائرتين معا.

وبتحقق هذه المعادلة تستأنف عملية الإنتاج بصورة متكررة. وبتكرارها فإن الجزء الذي يتملكه الرأسمالي من فائض القيمة ويستخدمه بإمكانه أن يبلغ مقدار الرأسمال الموظف في الأصل. وهذا يعني أن رأس المال يتحول بعد فترة محددة إلى رأسمال متراكم، أي إلى فائض قيمة مرسملة.

لذلك فإن الحصيلة تكون نفسها، عند الخروج من كل دورة، حيث نجد، من جهة، أن العامل هو العامل الذي يبيع قوّة عمله من أجل إعادة إنتاج نفسه وينتج فائض القيمة، ومن الجهة الأخرى أن الرأسمالي هو ذاك الذي يمتلك وسائل الإنتاج ويحوز على فائض القيمة المنتج اجتماعيا من أجل إعادة إنتاج نفسه باعتباره رأسماليا.

ونتيجة لذلك فإن **التراكم الرأسمالي البسيط هو تراكم للخيرات المادّية ولقوّة العمل ولعلاقات الإنتاج الرأسمالية.**

يقول كارل ماركس في هذا الصدد:

"تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية، بطبيعتها، إنتاج الفصل بين العمال وظروف عملهم. فهي تعيد وتؤبّد، تبعا لذلك، الظروف التي تفرض على العامل بيع قوّة عمله من أجل أن يعيش وتضع الرأسمالي في مقام يسمح له بابتياعها من أجل أن يستثري. وهذا يعني أن الصدفة لم تعد هي التي تسمح لهذا وذاك بأن يتقابلا وجها لوجه في السوق باعتبارهما بائع ومشتر....

إن عملية الإنتاج منظور لها في استمراريتها، أو باعتبارها إعادة إنتاج، لا تنتج إذن بضاعة فقط ولا فقط فائض قيمة، إنها تنتج وتؤبّد العلاقة الإجتماعية بين الرأسمالي والأجير"(1).

أما التراكم الموسّع فهو يختلف عن التراكم البسيط في أن قسما من فائض القيمة يتمّ توجيهه إلى الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر. يقول ماركس:

"إن استخدام فائض القيمة كرأسمال وإعادة تحويله إلى رأسمال هو ما يسمى تراكم الرأسمال"(2).

ويستخدم هذا الرأسمال الجديد المنبثق من فائض القيمة التي أنتجها العامل في ابتياع قوّة عمله من جديد للإستحواذ على عمله المجسّد غير مدفوع الأجر، أي فائض القيمة الجديدة.

يتلقى العامل ظاهريا قيمة قوّة عمله المؤجّرة، التي قدّمها في السوق وهي سلعة معروضة للمبادلة. لكن حالما تحصل المبادلة تتحوّل على التوّ إلى تملك صاحب رأس المال للبضاعة المنتجة من قبل العامل الذي باع قوّة عمله للرأسمالي. وتشتمل بطبيعة الحال قيمة البضاعة المنتجة على فائض القيمة التي يستملكها الرأسمالي دون مقابل.

ونتيجة لذلك فإن التراكم الموسّع هو تراكم للخيرات المادية وقوّة العمل وعلاقات الإنتاج الرأسمالية على نطاق متعاظم بصورة تدريجية.

فيتمركز رأس المال عن طريق الزيادة في حجمه بواسطة رسملة جزء من فائض القيمة، أي تراكم الرأسمال على نطاق موسّع.

وتجري مركزته عن طريق ابتلاع الرأسمال الكبير للضعيف أو من خلال اندماج رساميل متعددة في صيغة شركات مساهمة.

إن تراكم الرأسمال وتمركزه ومركزته يؤدي حتما إلى قيام الإحتكارات على النطاق "الوطني" و"العالمي"، إلى مرحلة الإمبريالية، حيث سادت الأولى على النطاق الوطني في طور أول من تطور الرأسمالية، أي بعد انتهاء المرحلة التنافسية وقيام الإحتكارات، أما الثانية فهي بصدد السيادة على النطاق العالمي، أي في طور العولمة.

---

(1)- كارل ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، منشورات التقدم موسكو، ص ص545-546.
(2)- المصدر السابق، ص547.

إن التراكم الموسّع هو تجدد لعمليّة الإنتاج على نطاق أوسع وأن جزء من فائض القيمة يتحوّل إلى رأس مال ثابت ومتغيّر إضافي.

ولكي يتحقق التراكم الموسّع:

- ينبغي أن يكون الرأسمال المتغيّر وفائض القيمة في الدائرة الأولى أكبر من قيمة الرأسمال الثابت المستهلك في الدائرة الثانية، يعني:

1(م+ف) أكبر من 2ث.

- كما ينبغي أن تكون قيمة ناتج الدائرة الأولى أكبر من قيمة الرأسمال الثابت المستهلك خلال السنة السابقة في دائرتي الإنتاج الإجتماعي معا، يعني:

1(ث+م+ف) أكبر من 1ث+2ث.

وبصيغة أخرى، ينبغي إنتاج كمّية إضافية من وسائل الإنتاج في الدائرة الأولى لتأمين زيادة في الرأسمال الثابت في الدائرتين الأولى والثانية في السنة التالية.

- ينبغي أن يكون الدخل الوطني أكبر من قيمة ناتج الدائرة الثانية، يعني:

1(م+ف)+ 2(م+ف) أكبر من (ث+م+ف).

وبصيغة أخرى فإن الدخل الوطني، الحاصل في الدائرتين الأولى والثانية للإنتاج الإجتماعي، لا يوجّه بأكمله، في التراكم الموسّع، للإستهلاك الشخصي، بل إن قسما منه يوجّه لزيادة الرأسمال الثابت في الدائرتين الأولى والثانية معا.

وهكذا فإن التراكم الموسّع يفترض وجود رابطة قويّة بين دائرتي الإنتاج الإجتماعي. وتلعب الدائرة الأولى دور القاطرة، باعتبارها تؤمّن الأساس المادي للتراكم الموسّع، لأنها تقدّم وسائل الإنتاج الإضافية لجميع قطاعات الإنتاج.

ممّا يعني أن زيادة الإنتاج في الدائرة الثانية تتوقف على زيادته في الدائرة الأولى. ورغم وجود هذه الشرطية فإن الدائرة الأولى لا تستطيع أن تحقق التراكم الموسّع بمعزل عن الدائرة الثانية لأنها تحقق قسما من ناتجها في هذه الدائرة بالذات وتحصل منها على السلع الإستهلاكية من أجل الإستهلاك الشخصي للعمال والرأسماليين.

ويتضح مما سبق أن التراكم الرأسمالي، هو تراكم وسائل إنتاج وسلع استهلاك وعلاقات إنتاج رأسمالية، أي علاقات استثمار للعمل من قبل الرأسمال، فهو يفضي في نهاية كل عملية تراكم إلى أن الرأسمالي هو مالك رأس المال ومستحوذ على القسم الأوفر من فائض القيمة المنتجة وأن العامل هو العامل الذي يعرض قوّة عمله من جديد للبيع من أجل أن يعيش ويحافظ على نسله.

وهذا يعني أن عمليّة التراكم تكشف عن التناقض الرئيسي للرأسمالية الذي يعبّر عن نفسة في التناقض الطبقي بين الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويحتكرون فائض القيمة الإجتماعي وبين العمال الذين لا يملكون شيئا للحفاظ على وجودهم غير بيع قوة عملهم للرأسماليين.

وأن المضمون الإقتصادي الجوهري للإنتاج الرأسمالي هو عملية إنتاج فائض القيمة وامتلاكها من قبل الرأسماليين عن طريق استثمار أعداد متزايدة باستمرار من العمال المأجورين، وهو القانون الإقتصادي الأساسي للنمط الرأسمالي في الإنتاج.

ويعبر قانون فائض القيمة عن جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي ويتحكم في العمليات الرئيسية لتطوّره الإقتصادي. وهو يعبّر أيضا عن التناقضات الجوهرية للرأسمالية ويتحكم في آفاق تطوّرها.

أ$_3$ ـ التناقضات الأساسية للرأسمالية والأزمات الإقتصادية

يكمن السبب الجذري للأزمات الإقتصادية للرأسمالية في التناقض الأساسي الذي يكشف عن جوهرها وذلك في التقابل بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والتملك الخاص لنتائجه. وهو يكشف أيضا عن الغرض الأساسي للإنتاج الرأسمالي ولتوسّعه باستمرار، المتمثل في أنتاج فائض القيمة من قبل العمل المأجور وامتلاكه من قبل أصحاب الرأسمال.

وهو الذي يجعل من الأزمات الإقتصادية لفائض الإنتاج مسألة حتميّة.

ويعبّر التناقض الأساسي للرأسمالية عن نفسه في أحد أهم مظاهره في التناقض بين التنظيم الخاص للإنتاج والفوضى التي يكون عليها في المجتمع ككل. إن فوضى الإنتاج والتطوّر اللامتكافئ بين مختلف القطاعات والمؤسسات وانعدام التناسب في الإنتاج الإجتماعي نتيجة طبيعية للتملك الرأسمالي لوسائل الإنتاج.

ويعبر التناقض الأساسي للرأسمالية عن نفسه أيضا في التناقض بين الإنتاج والإستهلاك. ويتجلى في تنامي معدلات الإنتاج وتوسعه الدائم من ناحية، بينما ينمو الإستهلاك الفردي بصورة أبطأ باعتبار محدودية القسط من فائض القيمة المرسملة (باعتباره رأس مال متغيّر) الذي يحصل عليه العامل (باعتباره أجر) من أجل أن يعيش ويعيد إنتاج نسله.

وبما أن الطلب الفعلي، ليس الطلب بصورة عامّة بل هو الطلب القابل للتحقق، بين السكان يتطوّر بصورة أبطأ من الإنتاج الإجتماعي ككل، فإن السلع المنتجة لا تستهلك كلية ويبقى فائض إنتاج يتراكم بصورة تدريجية إلى درجة يعطل فيها عمليّة الإنتاج ويولد أزمة فائض إنتاج.

إن حرص الرأسماليين الدائم على امتلاك المزيد من فائض القيمة يدفعهم إلى توظيف الثورات العلمية والتكنولوجية للمزيد من تطوير الإنتاج وتحسينه باستمرار. ممّا يعني تطوير التركيب العضوي

للرأسمال، أي قسمه الثابت على حساب قسمه المتغيّر. ولمواجهة انخفاض معدّل الربح يكثّف الرأسماليون من استثمار العمل المأجور بالترفيع في نسق الإنتاج والتخفيض في المقدرة الشرائية للعمّال. ويؤدي ذلك إلى تراجع نسبي في الطلب الذي يقابله فائض الإنتاج.

وينشأ عن عمليّة التراكم هذه فائض في إنتاج وسائل الإنتاج كما ينشأ عنها فائض في إنتاج السلع الإستهلاكية الشخصيّة للعمّال والرأسماليين سويّة. ويتحوّل هذا الفائض في الإنتاج، سواء في إنتاج وسائل الإنتاج أو في إنتاج وسائل الإستهلاك، بصورة تدريجيّة إلى معطّل لعملية الإنتاج، ومن ثمّة تنشأ الأزمة.

أ4 – الأزمات في دورة التراكم الرأسمالي

يجري التراكم الرأسمالي، في سياق تطوّره الدوري، بالأطوار التالية: الأزمة الإقتصادية، الكساد، الإنتعاش، الإزدهار والأزمة من جديد.

تظهر أزمات فائض الإنتاج في ظلّ تفاقم ملحوظ لصعوبات التسويق وتعاظم مخزون السلع وإفلاس الشركات الصناعية والتجارية على نطاق واسع وتشمل الأزمة مختلف فروع الإقتصاد ويضطرب النظام المالي والبنكي ويهبط الإنتاج الصناعي وتبقى القدرات الإنتاجية معطّلة دون استخدام وتنتشر البطالة ويتفاقم الفقر وتنخفض المقدرة الشرائية للشغالين وتسوء ظروفهم المعيشية وتنخفض أجورهم ويشتدّ الإستغلال.

وتتمثّل الوظيفة الإقتصادية للأزمة في أنها تقوم بتعديل قسري ومؤقت للتناسب بين المكوّنات المختلفة للإقتصاد الرأسمالي الذي اختلّ بشكل أصبح في حاجة إلى تعديل يجري بصورة عفويّة عن طريق ما يسمى بـ"قانون السوق".

وتحلّ مرحلة الكساد، على إثر الأزمة، حيث أن توقف الإنتاج يجعل من مخزون السلع يتجه نحو الإنخفاض بصورة تدريجية، منها ما يتلف ومنها ما يباع بأسعار منخفضة ويتقلص فائض الإنتاج وتنشط السوق ويتوقف انخفاض الأسعار.

وبصورة تدريجية يفسح الكساد المكان لطور الإنتعاش، فتظهر المشروعات الضخمة، من جديد، بتجهيزات وتطويرات تكنولوجية وتسييرية متطوّرة عن سابقاتها تضمن زيادة في إنتاجية العمل ودرجة أشدّ في الإستغلال.

ويمثّل تجدد الرأسمال الأساسي المرحلة الحاسمة في المرور من مرحلة الكساد إلى مرحلة الإنتعاش. ويعني ذلك أن تطوّر الدائرة الأولى من الإنتاج الإجتماعي يخرّط جزء هاما من الجيش الإحتياطي للعمّال الصناعيين في دائرة الإنتاج وتتقلص البطالة، ممّا يساعد على تطوير الرأسمال المتغيّر فيحفز على طلب الإستهلاك ويوسّع الإنتاج في مشروعات الدائرة الثانية.

وبتجاوز المنتوج الحجم السابق للأزمة يمرّ الوضع الإقتصادي من طور الإنتعاش إلى طور الإزدهار، أي بأن يتمّ تجاوز مستوى الإنتاج الصناعي الحاصل في الدورة السابقة ويتوسّع الطلب على التسليف وتنمو الأرباح ويزداد سعر الأسهم والسندات الأخرى وتبلغ المضاربة نسبا هائلة. وبذلك تنشأ العوامل نفسها التي أغرقت الإقتصاد في الأزمة السابقة لتفتح على أزمة جديدة.

إن التجدد العفوي للرأسمال الأساسي يمثل الأساس المادي لدورة الأزمات الإقتصادية لفائض الإنتاج وطبيعتها الدورية. لكن التراكم للرأسمال الأساسي لا يمثل سببا للأزمة بل ينجم عن التناقض الأساسي للرأسمالية مثله مثل الأزمة بالذات.

ب- أزمتا الإقتصاد السوفياتي لسنتي 1933 و1937

إن متابعة الأوضاع الإقتصادية في الإتحاد السوفياتي في الثلاثينات تشير إلى أن نسبة التراكم قد بلغت 36% من الناتج الوطني الخام في سنة 1931، وبالتالي فقد ابتلع التطوّر الذي شهده الدخل الوطني في تلك الفترة. ومع ذلك كانت كل المؤشرات الإقتصادية في تراجع ملحوظ، حيث أنه وعلى الرغم من أن السلطة السوفياتية كانت وجّهت أهمّ قسط منه إلى الصناعة، فقد مرّت نسبة الإنتاج الصناعي من 22،2% في 1930 إلى 5،2% في 1933، ويظهر ذلك بأكثر حدّة في إنتاج المواد الصناعية للإستهلاك التي وصلت في 1933 إلى نسبة 4،8%.

وتراجع الإستثمار الصافي في الرأسمال الثابت أيضا من 16،2% في 1932 إلى 4،2% في 1933.

وشهد التشغيل نفس المنحى حيث تراجع بنسبة تقارب الـ3 % مقارنة بالسنة التي سبقتها. لكن هذا التراجع كان أخطر في مواطن إنجاز المشاريع الكبرى الجديدة، فقد شهد تراجعا بـ 1 مليون، أي بنسبة31% بين جوان 1932 وجوان 1933.

ويؤكد هذا التراجع على أننا أمام معطيات أزمة اقتصادية خاصيتها البارزة: **التراكم المكثّف**، أي توسّع الإستثمار بشكل تجاوز فيه الحدود التي تفرضها الإمكانيات الواقعية، بما في ذلك من اليد العاملة.

وقد تمكن الإتحاد السوفياتي من تجنب الإنهيار الذي حدث للعديد من البلدان الصناعية في أزمة 1929، كما تمكن من تجاوزها بسرعة فلاحت الإنتعاشة منذ مطلع 1934، حيث تحسّن الإنتاج بدخول المصانع غير المنجزة، طوّر الإنتاج، وإعادة توظيف قوّة العمل في ميادين إنتاجية أكثر جدوى وتحسن ملحوظ في إنتاجية العمل، زيادة على وجود تزويد أفضل للمدن بالحبوب.

إن تواصل تحقيق التراكم بنسب عالية في الفترة الممتدة بين 1934 و1936 يحمل في طياته عناصر أزمة اقتصادية جديدة. وما إن أدرك التراكم مستوى معينا من التطور حتى كان

له أثره المباشر على التشغيل وعلى الشغالين. إذ تمّ الترفيع في أنساق العمل وفرضت على العمال انضباطية عسكرية اعتباطية من أجل الرفع في الإنتاجية. لكن لم ينتج عن هذا الضغط إلا دهورة ظروف العمل والحطّ من جودة البضاعة وانخفاض فائض القيمة المنتجة وطنيا. وتراجعت نسبة التشغيل حتى أنها لم تتجاوز الـ 5،8% فيما بين 1936و1940 بينما بلغت الـ28% فيما بين 1933و1937.

لقد كان للتراكم المكثف لرأس المال وتطويع الإستثمار لإنتاج وسائل الإنتاج تأثيرات غير إنتاجية، خلال الفترة 1938-1941، مسّت جلّ قطاعات الإنتاج بما فيها الصناعات ذات الأهمية الإستراتيجية، مثل الفولاذ والبترول، التي كانت تحضى بعناية السلطة السوفياتية، حيث أن إنتاج الفولاذ لم يتطور إلا بنسبة 3،3% والنفط بنسبة 9،8%، وتراجع الإنتاج الصناعي عموما، حيت مرت نسبة النمو من 29% في 1935 إلى 7،8% في 1937 وظلّت تطوّر بأقلّ من 7% سنويا. وهي حالة تؤكد أن الإقتصاد السوفياتي أصبح يواجه أزمة صناعية لا لبس فيها.

كما أن تراجع الإستثمار في 1938 بـ 7،9% عن المستوى الذي كان عليه في 1936 والذي وصل في قطاع البناء والمعدّات الجاهزة في 1939 إلى 5% أقل من سنة 1936 مما يشير إلى أن الإقتصاد السوفياتي كان يواجه أيضا أزمة استثمار طويلة نسبيا.

ج- خاصيات الأزمات الإقتصادية السوفياتية

لقد أكدت أزمتا 1933 و1937 أن **التراكم لم يكن يهدف إلى تلبية الحاجيات الملموسة للإنتاج والإستهلاك**. وهذا النوع من الأزمات هو من طبيعة رأسمالية لا شكّ فيها، باعتبارها مرتبطة بإعادة إنتاج علاقات الإستغلال، في الظروف الخاصة بالذات، التي تكشف عنها العلاقة الأجرية في جوهرها.

إن هذا النوع من الأزمات ينطلق من نقص في بضاعة ما يتحوّل بصورة تدريجية إلى نقص عام. وهو ما حدث في أزمة 1933، حيث شهدت السوق السوفياتية نقصا في بعض وسائل الإنتاج ثمّ شمل هذا النقص مواد الإستهلاك وبصورة خاصة المواد الغذائية وبالتحديد الحبوب. وبما أن أزمة نقص المواد الإستهلاكية كانت حادة فقد نجم عنها مباشرة ظهور مجاعة في سنة 1933.

لقد كانت المجاعة نتيجة مباشرة لسياسة السلطة السوفياتية التي كانت تهدف إلى تحقيق التراكم المكثف. وهي سياسة قادتها إلى تجميع واسع للحبوب وبكمّيات تتجاوز الإمكانيات الفعلية للفلاحين من أجل بيعها في السوق العالمية لاقتناء التجهيزات الصناعية. وهي سياسة تهدف أيضا إلى دفع جزء هام من الفلاحين للإلتحاق بالمدينة لتشغيلهم باعتبارهم عمّال في القطاع الصناعي.

ولما بلغ التراكم المكثف لسنوات 1928- 1932 مستوى معيّنا، جعل من مواصلة إنتاج مزيد من فائض القيمة، أمرا مستحيلا مؤقتا، لأنه عطل، مؤقتا، تطوّر التشغيل وإنتاجية العمل. ممّا جعل الزيادة في نسبة التراكم، التي كان من المفروض أن تسمح لعمليّة التراكم من التواصل بشكل أوسع، تبلغ نتائج عكسيّة حيث عطلت مواصلة عمليّة التراكم في حدّ ذاتها.

وبذلك دخلت الوسائل الموظفة في تناقض مع الأهداف، وهي خاصيات تميّز عملية التراكم الموسّعة للرأسمالية.

لقد تميّزت أزمة 1933 بأنها **جعلت من إمكانية الحصول على كمّية أوفر من فائض القيمة، أمرا مستحيلا مؤقتا، سواء بتوسيع دائرة استغلال الطبقة العاملة أو بتكثيف استغلال قوّة العمل الموجودة.** وذلك لأن أزمة **نقص المواد عطّل المزيد من جلب اليد العاملة** من الريف **وخفض من نسق تطوّر إنتاجية العمل.** ومن ثمّة **تعطّلت عمليّة التصنيع ذاتها** بحيث لم يعد ممكنا للأشغال والمصانع الحصول على الكميات الضرورية من العمال والآلات ووسائل الإنتاج. فتأجّلت مواعيد الإنجاز إلى مدد غير محددة. وهكذا دخل جزء من الرأسمال المراكم سابقا في سبات ظرفي. وإذا بالنقص في المواد يتعمم ويتجمّد الجزء الأوفر من الإستثمارات فتتباطأ بذلك دورة الرأسمال الإجتماعي.

أمّا أزمة 1937 فقد كان لها نفس الخصائص وأزمة 1933 مع اختلاف جزئي وهو أنها مرّت من الفلاحة إلى الصناعة وتواصلت إلى حدود1940.

ونشير إلى أن الأزمات الإقتصادية الرأسمالية شهدت هي الأخرى أشكالا متعددة، حيث كانت تميّزت عموما في المرحلة التنافسية **بهبوط الأسعار** وبتأثير محدود على **حجم الإنتاج.**

لكن هذا الوضع تغيّر في عهد الإحتكارات، أي في مرحلة الإمبريالية، حيث أصبحت الأزمات تتميز **بانهيار الإنتاج والإستثمار والتشغيل،** في الوقت الذي **تحافظ فيه الأسعار على ارتفاعها.**

فظهرت أزمات يكون ظاهرها **"إشباع السوق"** بمواد الإستهلاك (فائض في إنتاج هذه المواد) بشكل **يعطّل جزء من الجهاز الإنتاجي** ويؤدّي إلى **"فائض عام في الإنتاج"**، وأزمات أخرى يكون العنصر البارز فيها **"هبوط نسبة الربح"** الذي يؤدي إلى **"الحد من الإستثمار وغلق المؤسسات والبطالة والنقص في الإستهلاك...الخ".**

وهذان النوعان من الأزمات ينجمان عن **انفجار الشروط الطبيعية لإعادة الإنتاج وعن الفشل المؤقت للتعديل العفوي الذي يقوم به قانون القيمة.**

وقد اعتبر شارل بتلهايم أن المخارج الممكنة من هذه الأزمات تنقسم إلى نوعين أساسيين:

الأول، يكون **بالعودة إلى نمط التراكم القديم ونمط التعديل السابق للأزمة**، وهو يدل على أن هذه **الأزمات صغيرة**.

والثاني، يكون **بتغيير نمط التراكم والتعديل**، وهو يدلّ على أن **الأزمة عميقة وكبيرة**.

وعلى هذا الأساس فقد اعتبر أن أزمات الثلاثينات في الإتحاد السوفياتي كانت **"أزمات صغيرة وليست كبيرة، ظهرت في شكل نقص في الإستهلاك"**.

ينزع الرأسماليون دائما أمام الأزمات الصغيرة إلى الترفيع في قيمة القسم الذي يتحكمون فيه من رأس المال وتحقيق تراكم أقصى داخل الحدود التي تفرضها عليهم إعادة الإنتاج الجملية لشروط الإنتاج. **وهذا الميل إلى أقصى التراكم هو الشكل الذي يأخذه الصراع الطبقي في الإنتاج والذي يدفع أكثر ما يمكن إلى تطويع العمل الحيّ للعمل الميّت وإلى نزع الملكية من العمال وإلى دمج معارفهم ومهاراتهم في النظام الآلي للماكينات.**

وقد تدفع القوانين ذاتها، أحيانا، عناصر رأس المال إلى **تحسين التراكم والتشغيل بشكل يؤدي إلى الرفع في الأجر الإسمي والأجر الفعلي، ممّا يزيد في الطلب الإستهلاكي بصورة أسرع من العرض ويرفع أسعار المواد المعنية بما يسمح للرساميل في إنتاج مواد الإستهلاك من حوز قسط أوفر من فائض القيمة**، وتبعا لذلك يتطوّر الإستثمار بصورة أسرع من غيره في هذا القطاع.

لكن ارتفاع الأجور يدفع الرأسماليين إلى تبنّي أساليب تتميّز **بالترفيع في التركيب العضوي لرأس المال، وهو اختيار يؤدي إلى التخفيض من نسبة الربح المتوسّطة ونسق الإستثمار والتشغيل**. في الوقت الذي يزداد فيه عرض مواد الإستهلاك من جراء التراكم السابق الذي تحقق في قطاع إنتاج مواد الإستهلاك. وينجم عن هذا الوضع **فائض في الإنتاج** الذي، إلى جانب **انخفاض نسبة الربح**، يؤدي إلى **هبوط التراكم**، أي **نقص طلب وسائل الإنتاج**، ومن ثمّة **تتباطأ عمليّة إنتاج وسائل الإنتاج**.

وهكذا تتوسّع الأزمة وتأخذ ملامح أزمة فائض إنتاج عام.

ماذا حدث في الإتحاد السوفياتي؟

بما أن الملكيّة والتخطيط بيد الدولة، فقد **تدخّلت من أجل أن يتحقق تراكم أقصى** مع أولوية لقطاع إنتاج وسائل الإنتاج. فنتج عن هذا التدخّل تغييرات عميقة في صيرورة نضج واندلاع الأزمات.

وقد وقف شارل بتلهايم عند جملة من الخصائص التي كان لها تأثير هام في أزمتي 1933 و1937، حيث لاحظ أن:

الخاصية الأولى للإقتصاد السوفياتي تتمثل في أنه مع تزايد التراكم ترتفع الأجور الإسمية بينما تحافظ الأجور الفعلية على مستوى منخفض في بعض الحالات.

أما في البلدان الرأسمالية فإن الزيادة في التراكم **ترفع الأجر الإسمي والأجر الفعلي معا.**

كيف حصل هذا التغييرفي الإتحاد السوفياتي؟

بما أن الدولة السوفياتية تمركز الإنتاج والتوزيع وتتحكم في الأجور والأسعار فقد عطلت **الزيادة في عرض مواد الإستهلاك**، عن طريق **الزيادة في نسبة التشغيل وفي الأجور الإسمية**، ورفعت بشكل كبير في **أسعار التفصيل** وحافظت على **أسعار الجملة منخفظة في** قطاع مواد الإستهلاك. وتمكنت، عن طريق أسعار التفصيل المرتفعة، من **تنمية مداخيلها الضريبية التي تستعملها للرّفع من مستوى الإستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج ولا تزيد في الإمكانيات المالية لإنتاج مواد الإستهلاك.**

أما الخاصية الثانية فتتعلق **بتقسيم مدخرات التراكم في فترة الإنتعاشة.**

فكما هو معلوم في علم الإقتصاد أن التباطؤ النسبي للتراكم في قطاع إنتاج مواد الإستهلاك من شأنه أن يعطّل نموّ إنتاج وسائل الإنتاج من القطاع ذاته ممّا ينجرّ عنه ميل إلى النقص في مواد الإستهلاك، لكن ما حدث في الإتحاد السوفياتي هو أن تعطّل نموّ إنتاج وسائل الإنتاج في قطاع الإستهلاك كان مرفوقا بوجود **فائض في الإنتاج** عن طريق الترفيع في نسق العمل وتكثيف استغلال الطبقة العاملة وعن طريق الترفيع في أسعار التفصيل والمحافظة على استقرار الأجور الفعلية. وبذلك يتحقق التراكم الأقصى ويتأكد سعي السوفيات لتحقيق **"التراكم من أجل التراكم"**، وهي خاصّية رأسمالية صرفة كما عرّفها ماركس في رأس المال.

لقد تفوّق النمط السوفياتي على الرأسمالية الغربية في قدرته على الرفع من نسبة التراكم بصورة غير عادية، لأن الدولة هي التي **تحتكر الرأسمال الإجتماعي** وهي التي توفر له الشروط الأنسب للإستثمار حيث **جمّدت القوى الإجتماعية التي بإمكانها تعطيل صيرورة التراكم**، عن طريق تفكيك كل أشكال التنظيم والتعبير التي تسمح لها بالتدخل في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

فقد كان النمط السوفياتي وهو يعطي الأولوية لإنتاج وسائل الإنتاج يعطّل إنتاج وسائل الإستهلاك عن طريق عدم تطوير التقنية ويرفع بالمقابل في إنتاجية العمل.

وقد نتج عن هذا الوضع، **نقص مركب في مواد الإستهلاك وفي وسائل الإنتاج معا**. ومن أجل تجاوز هذا النقص تمّت **مضاعفة الإستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج**، فكانت النتيجة أن **تضاعف نقص المواد** الذي تحوّل إلى اختناق وتعطل فعليّ في عديد المراكز الصناعية والأشغال العامة. وهكذا **تراجع التراكم وظهرت الأزمة**.

وبما أن الدولة لسوفياتية تحتكر الملكيّة والتخطيط بصورة تكاد تكون كلية، فقد تمكنت من ترك العمل المأجور على حاله دون تغيير.

أما الخاصّية الثالثة فتتمثل في ظهور **نوع جديد من الأزمات**، في الإتحاد السوفياتي هو **أزمات فائض الإنتاج المطلق للرأسمال**، التي تتميّز بأنه بعد مرحلة معيّنة من نموّ الإستثمارات فإن مواصلة عملية التراكم لا تؤدي إلى الزيادة في حجم فائض القيمة. وبذلك يكون الإتحاد السوفياتي قد تجاوز منذ أواخر العشرينات **الأزمات الناجمة عن فائض الإنتاج النسبي** التي تعتبر خاصّية من خاصّيات الرأسمالية الغربية.

كان كارل ماركس لاحظ بأن الشكل المطلق لفائض الإنتاج، حالة قصوى، في القرن التاسع عشر، لأن الأزمات الإقتصادية كانت تنفجر قبل أن تتجمّع ظروف بلوغ الحدّ الأقصى نظرا للتفاوت الحاصل في مختلف فروع الإنتاج ولتراجع الربح الذي يشمل مجموعة من المؤسسات في نفس الوقت.

لم تشهد الرأسمالية الغربية أزمات فائض الإنتاج المطلق، بعد مرور الرأسمالية من مرحلة التنافس إلى المرحلة الإحتكارية لأن البلدان الصناعية التجأت إلى تصدير رأس المال للبلدان التابعة أو استجلبت اليد العاملة منها.

وفي الإتحاد السوفياتي أصبح هذا الشكل من الأزمات في الثلاثينات الشكل الطبيعي للأزمات، لذلك ظهرت في شكل نقص عام في المواد، لأن التراكم بلغ أعلى ما يمكن أن يصل إليه في تلك الفترة على حساب الحاجات الإستهلاكية.

وهذا النمط من الأزمات دفع إلى النهاية الميل إلى التراكم من أجل التراكم، وأكّد **هيمنة القيمة التبادلية على القيمة الإستعمال** من خلال **"عدم الإكتراث بالقيمة الإستعمالية"**. وقد طبعت هذه الخاصية الإقتصاد السوفياتي باستثناء القطاع العسكري وما تبعه. لذلك ظهر في الإتحاد السوفياتي لهث لا سابق له من أجل **تحقيق كمّيات إنتاجية أكبر فأكبر**، والشاهد عليه **"الأجر حسب القطعة"** و**"الستاكانوفية"**. وهذا السعي إلى "تحقيق التراكم من أجل التراكم" هو خاصّية رأسمالية صرفة.

د- في صيغة استخلاص

وإذا أردنا القيام بنوع من الخلاصة فإن السلطة السوفياتية انتهجت على العموم سياستين اقتصاديتين في العشرينات، الأولى تمثلت في "شيوعية الحرب" التي رافقت الحرب الأهلية والهجوم الإمبريالي. وبانتهائهما وانتصار البلاشفة في حماية سلطة الثورة، انطلقت السياسة الإقتصادية الجديدة التي سمحت بوجود قطاعات ثلاثة : القطاع العمومي الذي كان على ملكية الدولة والذي يمثل القطاع الإشتراكي، والقطاع الخاص في الصناعة والتجارة والفلاحة ورأسمالية الدولة التي تعتبر مدخلا للإشتراكية وميدان نضجها.

وفي المرحلتين سابقتي الذكر جرى صراع عميق بين الطريق الرأسمالية والطريق الإشتراكية شمل الإنتاج وإعادة الإنتاج. وأسس بصورة تدريجية لاستقرار الشروط الموضوعية، أي الإستقطاب الإجتماعي المكرّس لما هو سائد، بقطع النظر عن الشعارات التي ترفع.

ومنذ مطلع الثلاثينات شهد الإتحاد السوفياتي تحوّلات اقتصادية واجتماعية جذرية تميّزت بـ :

- تجريد الفلاحين من ملكيتهم وتجميعهم بالقوّة في كولخوزات وسوفخوزات ورمي "المحررين" من الأرض، في المدن الجديدة والقديمة وفي محتشدات العمل.
- تجريد الحرفيين من أدوات إنتاجهم والتجّار من متاجرهم وأصحاب الصناعة الصغيرة من مصانعهم لفائدة الوحدات العملاقة التابعة للدولة.
- ضرب استقلالية النقابات وتحويلها إلى مجرّد تابع لإدارة المؤسسات.
- إخضاع العمال لاستبداد المؤسسات العنيف : مجلة شغل تقارب في الحقيقة مجموعة من قوانين العقاب، ممارسة القمع الجماهيري من أجل جعل الأشغال الشاقة في السجون والمحتشدات جزء من نظام العمل في البلاد.
- مركزة رأس المال بين أيدي الدولة وإخضاع التراكم والنموّ الإقتصادي لمخططات الدولة.

إن هذه التحوّلات هي التي جعلت العلاقة الأجرية استغلالية عن طريق التقسيم الرأسمالي للعمل وعن طريق شكل حركة التناقضات الإقتصادية القائمة على دورات انتعاشة وأزمة، وهي التي كشفت عن طبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي الذي تدرّج إلى السيادة في الثلاثينات. **إنها الرأسمالية التي قضت بالعنف، أكثر من أي رأسمالية أخرى، على كل أشكال الإنتاج الماقبل رأسمالي والتي أخضعت العمّال بما لا يقاس لشروط التراكم من أجل التراكم.**

وهذا يعني أن التحوّلات التي جرت في الثلاثينات لم تلغ العلاقات الإجتماعية الرأسمالية، بل حسمت الصراع الذي كان جاريا بين الطريق الإشتراكية والطريق

الرأسمالية في اتجاه تدعيم الثانية على حساب الأولى وذلك من خلال جعل العلاقة الأجرية علاقة استغلال تنظمها الدولة.

وأكدت أزمتا 1933 و1937 أن العلاقات الرأسمالية هي التي أصبحت سيّدة الوضع في الإتحاد السوفياتي وأن التحوّلات التي حدثت فيه دفعت بالتناقضات الرأسمالية إلى نضجها وتجليها في المجتمع وهي التي قادت إلى أزمات تراكم مكثف مطلق تجلّى في النقص العام في المواد.

لقد غيّر النموّ السريع في بعض الصناعات وضع الإتحاد السوفياتي على الساحة الدولية وعمّق، في الوقت نفسه، في عدم التوازن الإقتصادي الداخلي والتطوّر المتناسق. فقد ظلت الفلاحة ضعيفة بنيويا، ومع ذلك ظلت الدولة تنتزع منها ما يتجاوز طاقتها. وارتفعت إنتاجية العمل دون أن تتطور تقنياته، رغم نوعيّة الإنتاج المتدهورة.

تلك هي خصائص الإقتصاد السوفياتي وخاصيات التنمية وتطوّر التراكم المادي التي تؤكد أن الإقتصاد الروسي في الثلاثينات قد أنهى تحوّله إلى اقتصاد رأسمالي صرف تلعب فيه الدولة دور المحتكر العام المتمثل في رأسمالية الدولة الإحتكارية.

الفهرس

الفصل الثالث

نظام الحكم في الإتحاد السوفياتي كلياني

الفصل الرابع

في علاقة الدولة السوفياتية بالعمال والفلاحين

الفصل الخامس

السياسة الإجتماعية والتعليم في الدولة السوفياتية

الفصل السادس

المخططات الخماسية السوفياتية مخططات تنموية لرأسمالية الدولة

الفصل السابع

الأزمات الإقتصادية في الإتحاد السوفياتي تكشف عن الطبيعة الرأسمالية لـ"الإشتراكية السوفياتية"

....إن الإشتراكية.... نظام يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والديمقراطية والتقدّم والرقي..... لذلك فإن تحقيقها يتطلّب مقومات وأسسا وقدرات ووسائل متفوّقة على (كل النظم السابقة لها) من كل وجه، سواء من زاوية تأمين الوفرة والرخاء أو الإرتقاء الثقافي والعلمي والمعرفي والحضاري والسياسي والإجتماعي، من أجل إشباع حاجات الإنسان المادّية والروحية، تطبيقا لشعار:

"من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله"

لكنّها تبقى عاجزة على التخلّص من عدم المساواة في توزيع مواد الإستهلاك التي تظل خاضعة **"للتوزيع حسب العمل"**. لذلك فإن المرحلة الإنتقالية من الرأسمالية إلى الإشتراكية وكذلك الشأن بالنسبة للطّور الأول من المجتمع الشيوعي.... لا يمكن لهما تحقيق **"العدل"** و**"المساواة"** لأنهما يحتفظان بالملكية الخاصّة إلى جانب الملكية الإشتراكية والملكية التعاونية، ولأنّهما يحتفظان باختلافات غير "عادلة" بين الناس واختلافات بين المدينة والريف وأخرى بين العمل اليدوي والعمل الفكري زيادة على تواصل فعل قانون القيمة والقانون البورجوازي في التوزيع حسب العمل. إن مشركة وسائل الإنتاج الإجتماعية لا تقضي وحدها على مخلفات المجتمع القديم، بل تزيح فقط الجوانب المتعلقة بما حققته الثورة الإقتصادية، في مستوى الإنتاج والتوزيع والتملّك، وبما بلغه المجتمع من مستوى حضاري مناسب. ولمّا يتمّ القضاء على هذه الإختلافات يكون الفرد حينها قد تخلّص من التبعيّة **"المذلّة"** لتقسيم العمل وللتعارض بين العمل اليدوي والعمل الفكري، وتكون الثروة الإجتماعية قد تعاظمت بشكل أصبحت معه الوفرة معطى واقعيا وليس افتراضا، تطابق نمط تملّك وسائل الإنتاج والثروة مع الطابع الإجتماعي للعمل والإنتاج، وأصبحت قوى الإنتاج قابلة للتّطور باطراد دون أن تعترضها عوائق جدّية تذكر. عندها فقط، يمكن للإنسانية أن تتجاوز الأفق المحدود للحقّ البورجوازي ويمكن للمجتمع أن يكتب على رايته:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته".

I.S.B.N.978-9973-0-0729-2

الثمن: 17 د.ت.

